



١٩١٠ - ١٩٠٠

الشرق

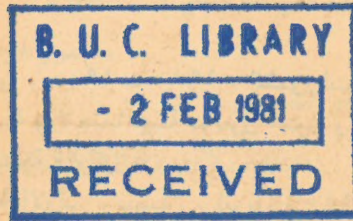
الثورات المعاصرة ، القوى السياسية والاجتماعية
دور الدين والعلماء ، التسليح وسياسة التوكيل

A
955.05
I65

ايران

١٩٨٠-١٩٠٠

الثورات المعاصرة
القوى السياسية والاجتماعية
دور الدين والعلماء
التسلح وسياسة التوكيل



مؤسسة الابحاث العربية

المحتويات

صفحة

- تقديم نوبار هوفسيبيان ٧
- الجزء الاول ١٩
- خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ، ١٩٠٦ ٢٠
- عوامل القوة والضعف في الحركة العمالية ، ١٩٤١ - ١٩٥٣ ٦٩
- اسباب ثورة ١٩٧٨ ١٠٠
- القوى السياسية في الثورة الايرانية ٠ ١١٦
- حركة حرب العصابات ، ١٩٧١ - ١٩٧٧ ٠ ١٣٢
- يرفند ابراهيميان
- مشاركة الريف في الثورة ٠ ايريك هوغلوند ٠ ١٦٢
- الجزء الثاني ١٧٣
- دور العلماء المعارض في السياسة الايرانية المعاصرة ٠ ١٧٥
- حامد الغار
- مقاومة الفراعنة في كتابات علي شريعتي عن الاضطهاد ٠ ٢٠٥
- منصور فرهانق ٠
- المجتمع والدين عند الامام الخميني ٠ ٢١٦
- مرتضى كتبي وجان ليون فاندورن ٠
- الجزء الثالث ٢٢٩
- دور الحشود الجماهيرية في الحياة السياسية الايرانية ٠ ٣٣١
- المعاصرة ٠ يرفند ابراهيميان
- الجزء الرابع
- الاسلحة والشاه : صعود وسقوط استراتيجية التوكيل ٠ ٣٦٦
- مايكل كليز ٠
- ايران : الازمة الجديدة في الهيمنة الاميركية ٠ ٣٨٧
- بول سويرزي وهاري ماجدوف ٠

ايران ، ١٩٠٠ - ١٩٨٠ ، الثورات المعاصرة - القوى
السياسية والاجتماعية - دور الدين والعلماء - التسليح
واستراتيجية التوكيل ٠
الطبعة الاولى ، نيسان ، ابريل ، ١٩٨٠ .
جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة الابحاث العربية
صندوق البريد ٥٠٥٧ - ١٣ ، هاتف ٨٠٤٢٥٧
بيروت - لبنان

ان كون الثورة الايرانية قد فاجأت الجميع لم يعد امرا ذا بال . اما الشيء الذي يظل ذا اهمية مركزية فهو ان نفهم وان نعرف القوى التاريخية والعملية التاريخية ، التي أدت الى حدوثها . يضاف الى هذا ان الثورة التي لم يتنبأ احد بها لا تزال تفرض كثيرا من التحديات ، سواء داخليا او خارجيا ، تحديات تتطلب تحليلا رصينا ومحسوسا . لقد كان دافعي عند تجميع وتحرير هذا المجلد هو الموضوع الاساسية عن الحاضر بوصفه تاريخا . لهذا حاولت ان اميز النمط ، او العملية التاريخية التي تفسر نضال الشعوب الايرانية ، لا باعتبارها زيفا او حدثا غير متوقع ، انما باعتبارها ذروة تاريخ صنعه وكتبه شعب ايران .

سياسة الولايات المتحدة واستجاباتها

ادى سقوط الشاه الى مناقشة جادة في مؤسسة السياسة الخارجية الاميركية . وقد تركز معظم هذه المناقشة على الكيفية التي يتعين على الولايات المتحدة ان تتلخص بها من «الاعراض الفيتنامية» . ولهذا يعد من الضروري تسجيل بعض الملاحظات العامة عن اعتبارات السياسة الخارجية الاميركية ازاء التطورات ، لس في ايران وحدها ، بل في افغانستان ايضا .

لقد خلق احتلال السفارة الاميركية في طهران يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٩ اهتماما متزايدا بايران . وكان رد الفعل في الغرب — خاصة في الولايات المتحدة — مما يمكن التنبؤ به . ففي يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٧٩ كتبت صحيفة بوست ديسباتش التي تصدر في مدينة « سان لويس » على لسان خبير شارك في « ورشة العمل » الخاصة بايران والخليج : « كان فقدان ايران لشكل اسلامي من الحكم

أكبر نكسة منيت بها الولايات المتحدة منذ سنين » .

ويسجل ادوارد سعيد رد فعل الأميركيين على النحو التالي :
« بدا — قبل كل شيء — أننا نحن — كنا في وضع حرج ، ومعنا كل النظام الديمقراطي العقلاني العادي للأمور . وفي مواجهتنا كأن « الاسلام » بوجه عام يتألب في نوبة استنارة ذاتية . وكان المظهر الذي انعكس فيه في تلك الساعة هو ايران عصابية الى حد مثير للانزعاج » . (١)

ان تولد مثل رد الفعل هذا هو انعكاس لادراك اميركا لتدني هيمنتها دوليا . فمرة أخرى اثارت التطورات في ايران التساؤلات عن مدى فاعلية سياسة الحروب المحدودة ، اي سياسة التدخل . وحددت في الازهان جديا اسئلة عن جدوى ومرغوبة تدخل عسكري اميركي في ايران (٢) .

لقد كان مبدأ الحروب المحدودة — طوال ربع القرن الماضي — مبدأ أساسيا في تشكيلات السياسة الخارجية الاميركية . فقد وقع — في المتوسط — تدخل اميركي مرة كل ١٤ شهرا في احد بلدان « العالم الثالث » خلال الفترة بين العام ١٩٤٨ والعام ١٩٧٠ ، اما ضد حكومة او ضد حركة لا توافق عليها الولايات المتحدة (٣) . وقد فهم كيسنجر ، وهو من دعاة الحروب المحدودة ، المظهر الاساسي لمثل هذه الحروب بأنها ليست حروب غزو ولا حروب دفاع ، انها هي حروب محافظة . وقد اظهر فطنة — قبل ان يدخل السلطة في العام ١٩٦٨ — في فهمه لحرب فيتنام . وكتب يقول « ايا كانت نتيجة الحزب في فيتنام ، فان من الواضح انها قلصت الى حد كبير استعداد الأميركيين للتورط في هذا الشكل من الحروب في اي مكان . لهذا فان فائدتها كسابقة ، قد قوضت الى حد كبير (٤) ، فكانت سياسات التدخل الاميركية عند مفترق طرق . وكان القرار هو مواصلة هذه السياسة لكن على ان يتحمل آخر عباها . وفي البداية اسمت « فتنمة » — كجزء من مبدأ نيكسون ومن هدفه المقترح وهو « بنية السلام » .

كانت السمات الأساسية الثلاث لهذا المبدأ هي :

١ — الانفراج كسياسة تكافل متضامن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ب — الانفراج الاميركي — الصيني .

ج — سياسة التدخلات المنخفضة التكاليف .

وقد استلزمت هذه الاستراتيجية :

١ — دعم وكلاء للولايات المتحدة في مناطق مهمة استراتيجيا في العالم .

٢ — اعادة تنظيم القوات المسلحة الاميركية في اسلحة تعتمد على تكنولوجيا رفيعة وكثافة رأسمالية لدعم الجيوش المحلية كحلفاء يتعرضون للتهديد .

٣ — خفض عبءية * استخدام الاسلحة الذرية .

بزغت النقاط المحورية في مبدأ نيكسون في المناطق التي يحدها البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي ، حيث زرعت شبكة من الوكلاء الموالين للولايات المتحدة : تركيا تولت القواعد العسكرية الاطلسية والاميركية للتسمع على تحركات القوات السوفياتية . اليونان واسرائيل وايران والبرتغال — حيث قدمت دكتاتورية سالازار الموالية وجنوب افريقيا وبعض الدول الاخرى الاضعف العميلة للولايات المتحدة التي لعبت دورا ثانويا . في هذا السياق بدأ نيكسون مبيعات الاسلحة للشاه ، التي ارتفعت قيمتها صاروخيا من ١٠ ملايين دولار في العام لاميركا قواعد عسكرية للاستخدام الاميركي والاطلسي ، وزاير — التي استخدمت كتقاعدة لتقويض حركات التحرر الوطني الافريقي — ، ١٩٥٠ الى ٣٩١ مليارا في ١٩٧٤ ، و ٢٥ مليار دولار في العام ١٩٧٥ و ١٣ مليار دولار في ١٩٧٦ . وكانت اسلحة بقيمة ١٢ مليار دولار معدة للتصدير الى الشاه حينما سقط .

ولم يكن في « بنية السلام » التي كان يخطط لها نيكسون وكيسنجر غير صدع واحد : انها كانت تسير في اتجاه مضاد لقوة التاريخ المنطلقة والعمليات التاريخية . وبالإضافة الى هذا فانها استهانت بقوة القوى الاجتماعية الصاعدة ، اذ نظرت الى الشعوب نظرتها الى بناء هندسي جامد . لقد ارادت استقرارا في منطقة تغيير ، وبحثت عن دول عميلة في قرن للتحرر الوطني . وربطت مستقبلها بالحالة الراهنة المحتضرة ، حالة انعدام العدالة . « وقد ادى منطقتها جدليا الى التكافل مع الطغيان ، مع البرتغال الفاشية واليونان العسكرية وايران الملكية ، واثيوبيا الملكية ... في النصف الثاني من

* يقصد بهذا المصطلح النقطة التي عندها يحدث التحول من الاعتماد على الاسلحة التقليدية الى الذرية .

القرن العشرين كانت هذه هي احجار الدومينو المتساقطة . « (٥) بحلول منتصف العام ١٩٧٤ كانت « بنية السلام » النيكسونية قد انهارت تقريبا . كان الشاه يقف شبه وحيد ، يشتري المزيد من الاسلحة ويفرض المزيد من الابعاء على ايران . وبحلول العام ١٩٧٨ حول سقوط الشاه ونجاح الثورة الايرانية مبدأ نيكسون (الذي كان كارتر يطبقه فعليا) الى شيء بال .

وكان على الولايات المتحدة ان تصوغ سياسة جديدة بأزاء هذا التغيير الجذري في المنطقة . فسلمت بالحاجة الى بناء « جيش عمل جديد » (على درجة عالية من قدرة الحركة والالية . تتم ادارته بواسطة الحاسبات الالكترونية — الكمبيوتر — ويتكون من عناصر كلها من الجنود — التقنيين المتطوعين) . كان تصميم هذا الجيش يهدف الى الانتشار السريع ، والعمل الفوري ثم الفرار السريع . ومع ذلك فان الولايات المتحدة — طبقا لما تحدد في اوساط « اللوبي » بوزارة الدفاع الاميركية — كانت مصابة بعقدة « الاعراض الفيتنامية » وكتب معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد الذي يتمتع بنفوذ كبير — « ... لقد ترددت الادارة (كارتر) في التصرف بطريقة حاسمة او التخطيط على مدى استراتيجي . ان الاميركيين في الوقت الحاضر يخشون التدخل في اي مكان من العالم ، بصرف النظر عن مدى اهمية مصالحنا فيه . انهم يضاعفون ثقافتهم في الدبلوماسية ، وليس في القوة العسكرية ... » ثم يشير المصدر نفسه بقوة الى انه « يتعين على الرئاسة ان تعيد تأكيد ذاتها في الثمانينات ، وان توقف الكونغرس عن التدخل في امور السياسة الخارجية ، وان تعود الى الدبلوماسية السرية » (٦). وهذا الذي يقترحه المعهد المذكور — الذي يجري تنفيذه بالفعل — هو تسخين الحرب الباردة (٧) .

وبالفعل فان الميزانية العسكرية الاميركية كانت قد بدأت تتزايد بحلول العام ١٩٧٨ . والمجالس الاستشارية الخاصة اوصت والحت على الحاجة الى وجود عسكري اضخم للقوات الاميركية في الخارج . فيوصي المجلس الاطلسي — نظرا لما يراه من انحدار في نفوذ الولايات المتحدة امام الاتحاد السوفياتي في مناطق داخل او حول الشرق الاوسط (افغانستان ، اثيوبيا ، اليمن الديمقراطي) بأن « على الولايات المتحدة ان تهيء نفسها لمواجهة التهديد السوفياتي عن طريق اجراءات للردع العسكري ... » ويحذ التقرير نفسه « زيادة في

القوة البحرية للولايات المتحدة والحلفاء في المحيط الهندي ... ينبغي ان تكون القوات الاميركية مستعدة لتدخل افرادي في الثورات المحلية او الصراعات الاقليمية ، على الرغم من ان الدعوة قد يمكن ان توجه اليها من دول محلية لكي تساعد في حماية المنشآت النفطية ، ويمكن ان تكون عليها مهمة منع اي تدخل بالقوة من جانب دول خارجية » (٨) كل ما يحتاج اليه الامر — اذن — هو بعض الذرائع التي تسمح للرئيس كارتر بأن يدفع الحرب الباردة نحو مستوى الفليان ... واخيرا اصبح بالامكان تبرير مطالب « اللوبي » الدفاعي واعطائها مشروعية ، وبالتالي اطلاق اشارة النهاية الممكنة لازالة « الاعراض الفيتنامية » .

ومنذ وقوع هذه التطورات تحركت ادارة كارتر سريعا لزيادة الميزانية الدفاعية ، فدخلت زيادة بنسبة ٥ بالمائة (بالاسعار الثابتة) على هذه الميزانية للسنة المالية ١٩٨١ ، الامر الذي رفع الميزانية العسكرية الى ١٥٧ مليار دولار . وتجري تقوية قوات حلف شمال الاطلسي من حيث القوة البشرية وحجم وتنوع ترسانتها . وبالإضافة الى هذا اكد الرئيس كارتر انه « لهذا الغرض فاننا بحاجة — ليس فقط الى قوات اقوى ، انما ايضا الى وسائل افضل للانتشار السريع للقوات من التي نملكها بالفعل . » (٩) . وباختصار فان التطورات في ايران لم تجعل اميركا تتخلى عن دورها الامبريالي او تعيد النظر فيه ولهذا فانها — لكي تبطل اثر سقوط الشاه — قد وضعت في جدول اعمالها دورا عسكريا اكثر سفورا في مكان آخر من المنطقة .

ايران ، تاريخ مقاومة

يتعين علينا — لكي نعود الى موضوعنا — ان نلاحظ ان المزيد من التحديد في رسم استراتيجية هجومية اميركية لن يردع الثورة في ايران . اذ يبين التدقيق في التاريخ الايراني — طوال السنوات المئة الماضية — ان الحركة الوطنية الايرانية قد حاربت الملكية وحلفاءها — المؤسسات والحكومات الاجنبية — في مناسبات عديدة . فان معركة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ كانت ذروة سلسلة صراعات طويلة ومتداخلة . والحقيقة ان اول ائتلاف وطني في ايران ظهر في العام ١٨٧٨ لمعارضة « امتياز رويتر » . وكانت الملكية الحاكمة قد منحت البارون « جولويس دي رويتر » حق احتكار لمدة خمسين عاما لكافة مصادر التعدين

والاتصالات في ايران . فبرز ائتلاف من رجال الدين ومثقي الطبقة الوسطى وتجار الاسواق للاحتجاج على هذه الامتيازات ، ونجح في الفائتها .

وهكذا كسبوا معركة واحدة ضد مؤسسة اجنبية ، ولكن الحرب كانت ابعد ما تكون عن نهايتها . في العام ١٨٩٥ عادت الحركة للاحتجاج على منح امتيازات التبغ للمدعو الميجور تالبوت . واستمرت الانتفاضة ١٨ شهرا . والغيت الامتيازات . ولكن جاء في اعقاب هذا توسع المصالح البريطانية ودورها في التدخل في ايران .

عاود الوطنيون نشاطهم في العام ١٩٠٥ - وهو التاريخ الذي عنده يبدأ تحليل مجموعة الدراسات المختارة التي ننشرها هنا . وهي تتضمن خمس دراسات كتبها ابراهيمان منفصلة وعلى فترات زمنية مختلفة في خلال السنتين الماضيتين . ويبرز في كتابات ي. ابراهيمان الادراك بان الحشود السياسية لعبت دورا مهما في صنع التاريخ الايراني الحديث . فكانت وسيلة الى تنفيذ الثورة الدستورية وكسب الحرب الاهلية التي نتجت عنها ، وفي الصراع ضد الدول الامبريالية . ويشير وجود « الحشود » التي شاركت في الاضرابات والتظاهرات - من الناحية التاريخية - الى وجود عنصر تبرير تنظيمي (١٠) .

ويشير ابراهيمان - في الفصل عن « اسباب الثورة الدستورية » الى ان ادخال الدستورية والقومية والعلمانية - قد ساعد على تقويض النظام السياسي في ايران في عهد القاجار ويبين ان التأثير الاقتصادي - الاجتماعي للغرب هو السبب الرئيسي الحاسم « في الثورة . فقد كانت الطبقة الوسطى من الملاكين و«شيوخ الطوائف الحرفية هي التي لعبت دورا مسيطرا في تشكيل نتيجة الثورة .

وطوال السنوات الاربعين اللاحقة - او نحو ذلك - واجهه البريطانيون حركة وطنية استعادت حيويتها ، ترفض محاولات البريطانيين فرض وصايتهم . لهذا حارب الوطنيون في العام ١٩١٩ ضد محاولات اللورد كيرزون لفرض المعاهدة الفارسية الانكليزية التي كان من شأنها ان تحول ايران الى مستعمرة بريطانية فعلية . لهذا شنت المعركة والغيت المعاهدة . وفي العام ١٩٢١ قاد البريطانيون - من خلال محمد رضا خان - انقلابا . واعلن هذا الاخير نفسه - في العام ١٩٢٣ - ملكا واسس حكم اسرة بهلوي . وفي مطلع الحرب العالمية الثانية ، شك البريطانيون في وجود تعاون بين رضا خان

وهتلر ، من ثم تعاونوا مع الوطنيين في ارساله الى المنفى في جنوب افريقيا . ومع ذلك فان البريطانيين لم يسلموا السلطة للوطنيين ، واحتفظوا بدلا من ذلك بنظام وصاية حيث كان ابن رضا خان يتربى في حضان الوصاية الاستعمارية . وبعد الحرب العالمية الثانية ، مع الضعف الذي اصاب مركز البريطانيين دوليا ، دخلت الولايات المتحدة الى الساحة لتأييد حكم بهلوي حتى سقوطه في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

وفي الفصل عن « نقاط القوة والضعف في الحركة العمالية في ايران ، ١٩٤١ - ١٩٥٣ » يتضح ان الحركة العمالية في العام ١٩٥٣ كانت على درجة من الضعف بحيث لم يكن باستطاعتها الحيلولة دون الانقلاب الذي وقع . ومع ذلك فانها « في العام ١٩٧٩ كانت على درجة كافية من القوة وعلى درجة كافية من الحسم بحيث تحول تمرد الطبقة الوسطى الى ثورة مشتركة للطبقة الوسطى والطبقة العاملة » .

لكن ينبغي ان لا يتقودنا ظهور هذا التحالف بأي حال الى القول بأن الطبقة العاملة هي التي كانت تقوده . ففي خلال الفترة التي تغطيها الدراسة كانت نقاط قوة الحركة العمالية مستمدة من (١) المازق الاقتصادي لاصحاب الاجور ،

(ب) استعداد حزب « توده » لعرض هذه المظالم الاقتصادية من خلال اشكال متعددة من العمل النضالي . وعلى النقيض من ذلك فان نقاط ضعف الحركة كانت تتمثل في :

(١) انها لم تكن تجاري القوات المسلحة في قوتها ، (ب) ان الطبقة العاملة لم تكن تشكل الاقل من ١٠ بالمئة من مجموع السكان البالغين ، ولم تكن « اكثر من واحات منعزلة من الراديكالية محاطة بصحراء من النزعة الاجتماعية المحافظة » .

وبعد ان نزود القراء بصورة عن تاريخ ديناميكية الشعب الايراني ، نحول مركز اهتمامنا الى اسباب الثورة الايرانية ١٩٧٨ ، الاسباب الاساسية والتفسيرية . ويؤكد ابراهيمان هنا على التطورات الاقتصادية - الاجتماعية في ايران ، التي ادت في النهاية الى تقويض هيمنة الشاه . ويشير في الوقت نفسه الى ان الشاه كان قد اخفق في اقامة قاعدة اجتماعية لسلطته . وينتهي ابراهيمان الى انه « لكي تتمكن اية دولة من البقاء متخطية ازمة اقتصادية - (ولا بد ان تواجه كل دولة عاجلا او آجلا مثل هذه الازمة) - فانها تحتاج لان تكون

قاعدة اجتماعية وان تتمتع بدعم طبقة كبيرة الى درجة لها مغزاها .
ومن هذه النقطة ينتقل ابراهيميان الى التركيز على « القوى الاجتماعية في الثورة الايرانية » . وهو يدرج هذه القوى — لاسباب تحليلية — في خمس فئات ، لكي يمكننا من ان نفهم تعقيدات الوضع السياسي القائم والمكتمل . وفي الفصل عن « حركات حرب العصابات في ايران ، ١٩٧١ — ١٩٧٧ » يصف ابراهيميان غرضه من هذا الفصل في العبارات التالية « ... على الرغم من اهمية حركة حرب العصابات فان تاريخها سريعا ما يشوه ، ويساء استغلاله ، ويساء تفسيره ... من ناحية لان الحكم الجديد — شأن سلفه — معني بشده بنبذ الثوريين والتنديد بهم باعتبارهم ارجاسيين و « ملحدين » وعلاء للاجانب . ويمكننا ان نميز بينهم مجموعتين من الاراء الاولى تسعى لتعزيز المكاسب التي تحققت من خلال « الثورة البورجوازية الوطنية » ، بينما تسعى الثانية الى تحويلها الى تغير اجتماعي ودفع الثورة نحو ثورة اشتراكية للعمال والفلاحين » .

وخلال الفترة السابقة على العام ١٩٧٨ — وبناء على الادلة المتوفرة — لا يمكن تمييز نشاط سياسي منظم من جانب الفلاحين . لهذا يتولى ايريك ج . هوغلوند في الفصل عن « المشاركة الريفية في الثورة » البحث في السبب في ان الشباب الريفي كان مشتركا بنشاط شديد — خاصة في منطقة شيراز . وهو يلاحظ ان « جانبا من تفسير مشاركتهم يمكن ان يعزى الى تغيرات اقتصادية — اجتماعية ريفية في ايران منذ العام ١٩٦٢ » .

ونظرا للدور الرئيسي الذي لعبه آية الله الخميني في الثورة فاننا نختم مجموعتنا من الدراسات المختارة بمقال يبحث في افكاره وآرائه في المجتمع والدين .

افكار نقدية

منذ سقوط الشاه صمدت الثورة في وجه ضغوط داخلية وخارجية على السواء ، بدت في خلال صراعات سياسية حقيقية . فجميع أولئك الذين قمعت حقوقهم منذ بداية القرن يعبرون عن انفسهم وبثيرون مطالب لهم . واصبح هناك وضع ثوري يتميز بتعبئة للجماهير — الايرانية لم يسبق لها مثيل . لقد استطاع قسم كبير من الشعب ان يفجر ثورة في فترة زمنية قصيرة . وفي هذا السياق فان السؤال الذي يطرحه جون بيرغر هو سؤال مهم ويدخل في صلب الموضوع

بصورة ملفتة . انه يتساءل « الى اي حد يتطابق المستقبل الذي يجري بناؤه الآن مع آمال الشعب في الماضي ؟ (١١) من ثم فان نجاح الحكم السياسي الجديد في ايران لن يختبره — ولا يمكن ان يختبره — مدى استقراره ، لان الاستقرار غالبا يدل على جمود ، ولا مستوى النمو الاقتصادي الذي سيتم بلوغه ، ولا ازاحة ارسنراطية (بيروقراطية) مميزة . وباختصار فان النمو الاقتصادي ينبغي ان يستخدم لاشباع مطالب عدالة التوزيع ، والمؤسسات الجديدة لا بد ان تكون ادوات ليس فقط للتعبئة والسيطرة ، انها ايضا للمحاسبة . ولا بد ان يستجيب الدستور الذي اقر مؤخرا ورئيس الجمهورية الذي انتخب اخيرا استجابة نقدية وذات مغزى للامزة ، او لعقبات من نوع : الشرعية ، تصفية الاستعمار ، الديمقراطية ، التنمية ، التوزيع (للسلطة والموارد) ، التكامل (القوميات والاقليات) .

لسوف يستمر المحللون — لزمان طويل آت — في دراسة ثورة العام ١٩٧٨ الايرانية . ومع ذلك فان المهم هو ان صراعا طويلا وخطيرا سوف يستمر في مداعبة شعب ايران وهو يتعلم كيف يتصارع مع الازمات التي ذكرناها .

اما فيما يتعلق بأميركا ، فانه سيتعين عليها ان تقبل الوقائع لهذا العصر ، عصر التحرير . وما ايران الا حكاية واحدة في هذه العملية . ويمسك كارلوس فونتيس — احد كبار الكتاب المكسيكيين ، في مقابلة مع صحيفة « نيويورك تايمز » بالحالة المزاجية للزمن الحاضر التي تمثل ايران تشخيصا لها . اذ « تذكر رحلة قام بها في انحاء المناطق النائية من المكسيك . وعندما وصل الى قرية بعيدة سال رجلا مسنا عن اسمها فكان جواب العجوز في الاوقات العصبية نسميها زاباتا ، وفي اوقات السلم نسميها سانتاماريا » .

وبالنسبة للسيد فونتيس فان هذا التقسيم الذهني المسالم ، هذا القبول في آن واحد بتاريخين متحاربين ، التاريخ الثوري التقليدي ، هو مفتاح احساس بالزمن والتاريخ يتعين على الغرب ، ليس فقط ان يفهمه ، انها ايضا ان يتعلم منه . فهو يقول « سوف نحتاج الى ذلك العجوز ، فان له ابن عم في الصين ، وشقيقا في ايران وابن اخ في مدغشقر » (١٢) .

نوبار هوفسيان

بيروت ، شباط (فبراير) ١٩٨٠

p. 8 of the transcript».

5- i.b.i.d. p. 9.

6- Peter Duignan and Alvin Rabushka (editors) *The United States in the 1980's, «Middle East»* by Peter Duignan and L.H. Gann, pages 757-797 (p. 797).

٧ - فصل هذا الرأي بدقة :

Richard J. Ghalen in «Its Time to Reverse our Retreat and Resume the Cold War.» *The Washington Post*, Jan. 20, 1980.

وفي الممدد نفسه يردد جورج بول وكيل وزارة الخارجية السابق ، ومعضو مجلس العلاقات الخارجية نفمة الحاجة الى مكانة عسكرية متجددة في « شريـن حياتنا المهدد » .

8- «Oil and Turmoil: «Western Choices in the Middle East» - *The Atlantic Community Quarterly*. Vol. 17, No. 3, Fall 1979.

يرأس مجموعة العمل الخاصة بالشرق الاوسط التي وضمت هذا التقرير اللغتنات جنرال اندرو ج. غود باستر قائد الاكاديمية العسكرية الاميركية (رئيسا) ، اللغتنات جنرال برينت سكوكرافت المساعد السابق للرئيس لشؤون الامن القومي ، جون سي كامبل المدير السابق للدراسات ، مجلس العلاقات الخارجية - وهو اهم هيئة مقرر في مجال صياغة السياسة الخارجية الاميركية (مقررا) ، اما الاعضاء الاخرون فيبينهم : جيمس ايكنز السفير السابق لدى السعودية ، جورج بول وكيل وزارة الخارجية السابق ، وريتشارد هيلمز المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية والسفير السابق لدى ايران ... الخ

٩ - خطاب الرئيس كارتر امام مجلس الاعمال Business Council في صحيفة نيويورك تايمز ، ١٣ / ١٢ / ١٩٧٩ . انظر ايضا خطاب الرئيس كارتر من « حالة الاتحاد » نيويورك تايمز ، ٢٤ / ١ / ١٩٨٠ .

١٠ - ناقش ابراهيميان مفهوم « الحشود » باستفاضة في مقاله

«The Crowd in Iranian Politics», *Past, Present*, No. 41, Dec. 1968, pp. 1842-211. (انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب) .

11- John Berger «The Peasant Experience and the Modern World», *New Society*, May 17, 1979 - See also his *Pig Earth* (London: Writers and Readers Publishing Cooperative, 1979).

وهذا الاخير هو المجلد الاول من عمل بصدد الاعداد من ثلاث مجلدات - ادبي ، وتحليلي وتاريخي عن الانتقال من المجتمع الفلاحي الى المدينة الحديثة .

12- Richard Eder «For the Writer Carlos Fuentes, Iran Brings Deja Vu» *New York Times*, Jan. 9, 1980.

١ - ادوارد سعيد ، فقرة من مخطوطة مقال معد للنشر عن الاعلام الاميركي وايران (١٩٨٠) . ولزيد من الايضاح للموضوعة الرئيسية في هذه الفقرة انظر كتاب ادوارد سعيد الاستشراق (Orientalism) الذي يصدر عن مؤسسة الابحاث المربية قريبا .

2- «Access to oil — The United States Relationship with Saudi Arabia and Iran», Staff Study, Senate (US.) Committee on Energy and Natural Resources (Dec. 1977).

ويدل الاطلاع على هذه الوثيقة على ان مثل هذه الخيارات كانت مطروحة قبل سقوط الشاه .

٢ - هذه النقطة موثقة وتوثقا وانفا في المصادر التالية :

This point is adequately documented in the following : General David M. Shoup, «The New American Militarism». *Atlantic Monthly*, April 1969, pages 51-56, Harry Magdoff, «Militarism and Imperialism», *Monthly Review*, Feb. 1970, pages 1-14, Eqbal Ahmad, «A Perspective From the Third World on War and its Abolition» - Interview with Virginia Heisemen of the Institute for World Order, 1979.

في العام ١٩٦٢ - في خلال « ازمة الصواريخ الكوبية » - قدم دين راسك ، وكان آنذاك وزيرا للخارجية ، قائمة تحتوي على « امثلة لاستخدام القوات المسلحة الاميركية في الخارج ، ١٧٩٨ - ١٩٤٥ » الى اجتماع مشترك للجنة العلاقات الخارجية ولجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي يوم ١٧ ايلول (سبتمبر) عام ١٩٦٢ وقد قدم راسك هذه الوثيقة التي حددت ١٦٦ مثلا خلال الفترة المذكورة ، كدليل على سوابق عديدة على استخدام القوة دون تخويل من الكونغرس .

Authorization. (US. Senate Committee on Foreign Relations and Committee on Armed Services, *Hearing*, «Situation in Cuba», 87th Congress, second session, September 17, 1962 - Wash. D.C. Government Printing Office, 1962, pages 82-87.

وفي دراسة اخرى - قوة بدون حرب : القوات المسلحة الاميركية كاداة ميساسية يؤكد المؤلفان انه بين العام ١٩٤٦ والعام ١٩٧٥ استخدمت الولايات المتحدة قواتها المسلحة كاداة سياسية خفية نحو ٢١٥ مرة .

Force Without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument; Barry M. Bleechman and Stephen S. Kaplan, Brookings Institution, Dec. 1978, 4584 pages.

٤ - كما نقلها اقبال احمد في:

«What's Behind the Crises in Iran and Afghanistan» — Lecture at the Riverside Church Disarmament Program, New York, Jan. 20, 1980,

الجزء الأول

- خلفيات و عوامل الثورة الدستورية ١٩٠٦
- عوامل القوة و الضعف
- في الحركة العمالية ١٩٤١-١٩٥٣
- اسباب ثورة ١٩٧٨
- القوى السياسية في الثورة الإيرانية
- حركة حرب العصابات ١٩٧١-١٩٧٧

يرفند ابرهيمان

- مشاركة الريف في الثورة

ايريك هوغلوند

خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ١٩٠٦

يرفند أبرهيمان

نظريات الثورة

ربما لم يعد شبح كارل ماركس ، نبي الثورة ، يطارد السياسيين المحافظين ، الا أن ماركس ، منظر الثورة ، يستمر في شد واثارة علماء الاجتماع. ويقول احد تلامذة السياسة بأن العلوم الاجتماعية ، وخاصة علم الاجتماع السياسي، يمكن أن توصف بأنها « حوار قرن مع كارل ماركس » (١) . وكما صرح بذلك أحد مؤرخي الافكار البارزين : يمكن ان نعتبر كارل ماركس قابلة الفكر الاجتماعي للقرن العشرين ، « ففي نذهم لما اعتبروه باطلا في الماركسية ، ونوضحهم للنواحي المفيدة فيها ، اتخذ مجددو أواخر القرن التاسع عشر خطواتهم الاولى نحو بناء نظرية أعم للواقع الاجتماعي (٢) » . فقد طور اميل دوركهيم مثلا ، نموذج « التضامن العضوي الميكانيكي » لمواجهة نظرية الصراع الطبقي (٣) . وأكد كل من فلفريد باريتو وكايتانو موسكا على الانقسام الثنائي بين النخب الحاكمة والجماهير المحكومة ، وذلك من أجل استئصال مفهوم الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية (٤) . وصاغ روبيرت مايكلز « القانون الحديدي للاوليفارشيا » لكي يحذر من أن التنظيمات الجماهيرية ، كالأحزاب

● يرفند ابراهيميان : Ervand Abrahamian ، إيراني ، حصل على درجة دكتوراه في التاريخ من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة ، عن رسالة حول حزب « توده » عام ١٩٦٨ . وضعه المامه بالبنية الاجتماعية في ايران في مقدمة المتخصصين في تاريخ ايران المعاصر ، وهو يعمل أستاذًا في نيويورك في جامعة City University, New York-Baruch
● نشرت هذه الدراسة في :

Int. J. Middle East Studies 10/1979
The Causes of the Constitutional Revolution in Iran

الاشتراكية الديمقراطية لن تحل عصر الاشتراكية الديمقراطية محل عصر اوتوقراطية الاشتراكيين البيروقراطيين (٥) . وكرس ماكس فيبر Max Weber ، بالطبع ، الكثير من عمله ليبين أن ديناميكية الصراع الطبقي يجب ان تدرس بشكل متلازم مع المخلفات الثقيلة للايديولوجيات المحافظة ، والاديان التقليدية والجماعات الاثنية المنفلقة ، والمؤسسات البيروقراطية (٦) .

أضرم احياء الاهتمام مؤخرا بنظريات الثورات من جديد ، نار الحوار القديم بين الماركسيين الذين يؤكدون على دور الطبقات وغير الماركسيين الذين يؤكدون على دور الافكار والثقافات والاديان والايديولوجيات (٧) . لقد جادل ماركس قائلا بأن التغيرات في القاعدة الاقتصادية للمجتمع قد خلقت قوى جديدة ومصالحة جديدة في البنية الطبقيّة للمجتمع ذاته . كما أن هذه التغيرات الاجتماعية ، بالمقابل ، قد قوضت أساس البنى الفوقية السياسية والمؤسسية والايديولوجية للطبقة الحاكمة . وابن انجلس زميله وقت الجنازة قائلا بأن مساهمة ماركس الاساسية كانت في أنه برهن على أن البنية الفوقية لاي مجتمع وخاصة القيم والقوانين والتنظيمات السائدة تقوم على أساس البنية الطبقيّة لا العكس ، كما ادعى الفلاسفة السابقون ومنهم هيجل بشكل خاص (٨) . وهكذا ، يعتقد ماركس أن سبب الثورات لا ينبع من التمزق الحاصل في نمط الادراك بل من التحديث في وسائل الانتاج ، لا من الافكار الراديكالية بل من الطبقات الثورية ، لا من « المحرضين الخارجيين » و « الدعاء فارغي الرؤوس » ، و « الفوضويين السريين » و « خيميائي الانتفاضة السحرة » * . بل من قبل الطبقات الاجتماعية الواسعة القابلة للحياة ، وليس من قبل مجموعات المثقفين الصغيرة بل من قبل الطبقات الرئيسية التي تقاتل في سبيل مصالحها الخاصة في الوقت الذي « تلهم » الجماهير فيه بحلم « النظام الاجتماعي الجديد » (٩) .

بالرغم من أن ماركس وانجلس اعتبرا الايديولوجيات بمثابة جزء من البنية الفوقية الخاضعة للبنى الاجتماعية ، الا أنهما لم ينكرا إمكانية تطور الايديولوجيين الراديكاليين أحيانا الى قوى مستقلة قادرة على المساهمة في تحطيم الطبقة الحاكمة . وقد احتج

* الذين اشتغلوا بالكيمياء القديمة (المترجم) .

انجلس في شيخوخته عندما حاول تلامذة جدد اختزال كل الظواهر — واخضاعها للتفسيرات الاقتصادية ، لان « دليل ماركس للتاريخ » قد وضع ليبرهن على ان نمط الانتاج قد شكل القوة الجازمة « الاساسية » ، ولكن ليس بالضرورة « الوحيدة » ، في عملية التغيير :

حسب المفهوم المادي للتاريخ ، ان العنصر المقرر في النهاية في التاريخ هو انتاج واعادة انتاج الحياة الحقيقية . ولم نؤكد ، لا انا ولا ماركس على اكثر من ذلك . لذا ، اذا ما حاول شخص ما ان يحرف ذلك بقوله ان العنصر الاقتصادي هو العنصر الوحيد الحاسم ، فانه يحول هذه المقولة الى تعبير مجرد تافه لا معنى له . ان الوضع الاقتصادي هو الاساس ، الا ان العناصر المختلفة من البنية الفوقية — الاشكال السياسية للصراع الطبقي ، الدساتير ، الاشكال القضائية ، وانعكاسات كل هذه النضالات الحقيقية في اذهان المشاركين فيها ، كالتنظريات السياسية والقانونية والفلسفية ، والآراء الدينية ونظم المعتقدات — تؤثر في مجرى النضالات التاريخية ، وقد تطفئ في احوال كثيرة ، في تحديد شكلها . هناك تفاعل بين كل هذه العناصر ، حيث تفرض الحركة الاقتصادية نفسها في النهاية كضرورة (١٠) .

ان التفاعل بين البيئة الاجتماعية — الاقتصادية والقوى الايديولوجية ، قد أصبح محور اهتمام مدرسة المؤرخين الماركسيين التجريبيين في بريطانيا . فقد كرس كرستوفر هل قسما كبيرا من أعماله مثلا ، لدراسة العلاقة المركبة بين البيوريتانية وجماعة الطبقة الوسطى في الثورة الانجليزية (١١) . وفصل ادوارد تومبسون مساهمة الثقافة الراديكالية في تكوين وعي الطبقة العاملة في بدايات انجلترا الصناعية (١٢) . وبحث جورج روده في دور القيم الشعبية ، في بداية أوروبا الحديثة ، في الاضطرابات الجماهيرية ، كأعمال الشعب المطالبة بالخبز ، والاضطرابات الفلاحية ، والمظاهرات السياسية (١٣) . وأخيرا ، وصف اريك هوبسبوم كيف يعبر الاستياء الجماهيري عن نفسه بأشكال مختلفة في المجتمعات الزراعية والمجتمعات في طور التصنيع وفي المجتمعات الصناعية تماما (١٤) . ففي مقالته « مساهمة كارل ماركس في التاريخ » ، وصف هوبسبوم زملاءه من الماركسيين الذين يفشلون في ادراك العلاقة المركبة بين البنية الاجتماعية والبناء الفوقي الايديولوجي بأنهم

« حتميون مبتذلون » (١٥) .

وبينما يعزو الماركسيون الايديولوجيا للواقع الاجتماعي والافكار الراديكالية للطبقات المستاءة ، عادة ما يستعمل غير الماركسيين — السلوكيون منهم ، واصحاب المذهب الوظيفي البنيوي — * الاطار الذي طوره في البداية دي توكوفيل ، الذي ربط الثورات السياسية والانتفاضات الاجتماعية بالتجديدات الفكرية والتمزقات الثقافية (١٦) . لقد جادل تالكوت بارسونز احد قياديي الوظائفيين البنيويين ، قائلا بأن النظم الاجتماعية عادة ما تكون مندمجة جيدا بواسطة نظم القيم فيها ، ولكنها تفقد توازنها الداخلي احيانا بسبب « ثقافات مضادة » منحرفة « أو « ممزقة » (بكسر الزين) أو « مختلفة الوظيفة » أو « مستلبة » (١٧) .

وبشكل مماثل نرى ان « تيد جر » ، السلوكي الرئيسي الذي تفحص اسباب الثورة قد جادل قائلا بأن وجود هوة واسعة بين توقعات الافراد وما يحصلون عليه تخلق « حرمانا نسبيا » ، وان هذا الحرمان النسبي يخلق بدوره « احباطا عدوانيا قد ينمي بالتالي » عقلية ثورية « (١٨) .

ان هدف هذه المقالة هو تطبيق نظريات الثورة ، الماركسية وغير الماركسية ، على الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥ — ١٩٠٧ . وبالرغم من أن كثيرا من المؤرخين — في ايران وخارجها — قد تفحصوا أسباب اضطرابات عام ١٩٠٥ — ١٩٠٧ ، الا ان قليلا منهم اختبروا هذه النماذج النظرية بشكل منهجي . على العكس من ذلك فقد استعمل معظمهم ، بشكل غير منهجي — وحتى من دون معرفة — طريقة تشابه تلك التي طورها في البداية دي توكوفيل .

لقد جادل المؤرخون الكلاسيكيون الايرانيون للحركة الدستورية — أحمد كسراوي ومهدي ملك زاده ويحيى دولة عبادي ونظام الاسلام كرمانى — قائلين بأن الافكار الحديثة حول الحرية والمساواة والاخاء التي دعا اليها المثقفون المتغربون ، قد « أيقظت » « الجمهور النائم » في نهاية القرن التاسع عشر ، وأدت الى فتح الطريق أمام « الانبعاث القومي » (١٩) .

* Behaviorists and structural functionalists

كما أكد أهم المؤرخين المعاصرين في إيران مثل فريدون وعلي شام و ابراهيم صفائي وحافظ فرمان فرمايان ، ان الاسس الايديولوجية للاستبداد التقليدي قد صدعها دخول المفاهيم الحديثة حول الوطنية ، والعلمانية ، والليبرالية (٢٠) . هذا التفسير الهويغي * يتجسد عن طريق تأريخ شعبي حديث للحركة الدستورية فالمؤلف يستهل مناقشته قائلا « ان الماضي يبرهن أن ليس هناك قوة بمقدورها أن تمنع انتصار الحرية » ، ثم يخلص الى ان قدوم المفاهيم الغربية قد خلق ثورة ثقافية انتجت ، بالمقابل ، ثورة اجتماعية — سياسية (٢١) .

استعملت المراجع الغربية حول ايران الاسلوب ذاته دون تغيير (٢٢)

فقد بدأ ادوارد براون مثلا ، دراسته الكلاسيكية حول «الثورة الفارسية بين ١٩٠٥ — ١٩٠٩» واصفا كيف ترك الفكر السياسي الاوروبي اثره على جمال الدين الافغانى وميرزا ملكوم خان ، وغيرهما من المصلحين المشهورين في نهاية القرن التاسع عشر في ايران (٢٣) . وارجع السير بيرسي سايكس ، في كتابه « تاريخ فارس » اصول « اليقظة » السياسية للبلد الى انشاء الآلهة الطابعة ، والمؤسسات التعليمية وخطوط البرق والمصارف الاجنبية والقنصليات البريطانية (٢٤) . وفي كتابه « ايران : الماضي والحاضر » ، ادعى دونالد ولبر بأن جذور « الهياج السياسي » تعود الى اتصال المثقفين الشبان بـ « الفكر الليبرالي الغربي » (٢٥) . وفي الوقت الذي وصف فيه « بيتر أفري » في كتابه الرئيسي « ايران الحديثة » ، الانحدار العام للبلد في منعطف القرن العشرين ، أكد على دور الافكار الجديدة في الثورة الفطية (٢٦) . واخيرا ، جادل ليونارد بندر ، مؤلف دراسة نادرة تطبق النماذج السوسيولوجية ، وبخاصة النموذج الوظيفي البنيوي على التطور التاريخي لايران الحديثة ، جادل بأن ادخال المفاهيم الغربية حول الشرعية ، وبخاصة مبادئ القومية والعلمانية والدستورية قد ولد عصر الثورة في ايران المعاصرة (٢٧) . لقد كان هدف ماركس وضع هيغل « على قدميه » حين بين بأن جذور الوعي

* نسبة الى حزب « الهويغ » whig البريطاني الذي أيد الإصلاح في الماضي وسمى بعد ثورة ١٦٨٨ الى اخضاع سلطة التاج للبرلمان والطبقات العليا ، وخلص لاحقا حزب « الاحرار » (المترجم) .

البشري انها تكمن في الوجود الاجتماعي . الا ان بندر حاول قلب ماركس « رأسا على عقب » حين جادل قائلا أن الثورات الايديولوجية — لا الطبقات وجماعات المصالح المشتركة والتكونات الاجتماعية الاخرى — هي التي تسير الثورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

تختبر هذه الدراسة نظريات الثورة الماركسية منها وغير الماركسية من خلال تقييمها للاهمية النسبية للتجديد الايديولوجي والقوى الاجتماعية في الثورة الايرانية . فهي تقارن دور الافكار الراديكالية مع دور الطبقات المستاءة ، ودور المفاهيم والمعتقدات ونظام القيم الحديثة مع دور المجموعات الاقتصادية — الاجتماعية الحديثة ، ودور المثقفين — حملة الافكار الجديدة — مع دور المصالح الاجتماعية الرئيسية ، ودور الابتكارات في نمط المفهوم العقلي ، مع دور التمزقات الحاصلة في نمط الانتاج والتوزيع الاقتصادي .

ويتطلب تعبير « الثورة » توضيحا اوليا حيث أنه أصبح كلمة اسفنجية تمتص ظواهر متنوعة مثل انتفاضات الفلاحين وتسردات الجيش والاصلاحات التي تملئها الحكومة والتجديدات العلمية والتحولت الصناعية والاشكال المختلفة لتصنيف الشعر وبطبيعة الحال ، التغييرات السنوية في تصميم السيارات . وأكثر من ذلك ، فقد جادلت آن لامبتن قائلة أنه لا يمكن وصف الثورة الدستورية في ايران كثورة حقيقية لان المشاركين فيها ارادوا اصلاح المجتمع التقليدي وليس اقامة نظام حكم عصري . (٢٨) انني استعمل تعبير « ثورة » ليعني تغييرا حادا ومفاجئا وأحيانا عنيفا في الموقع الاجتماعي للسلطة السياسية ، يعبر عن نفسه في تحول جذري في النظام وفي الاساس الرسمي للشرعية وفي مفهوم الدولة للنظام الاجتماعي (٢٩) . ان تعابير « حاد » و « مفاجيء » و « عنيف » تستعمل لتمييز الثورات عن كل من التحولات التدريجية التي تحققها قوى خارج الحكم ، وعن الاصلاحات السلمية التي يطلقها محدثون داخل الحكم . ان التغيير في الموقع الاجتماعي للسلطة السياسية يعني أن مواقع الحكم في مركز الدولة تنتقل اما من أيدي طبقة الى أخرى أو من مجموعة الى مجموعة اجتماعية أخرى تختلف عنها اختلافًا ذا دلالة . ان النظام يعني نظام حكم الدولة : استبداديا أو ملكيا أو ملكيا محددًا أو برلمانيا أو ديمقراطيا أو ينفارشيكية برلمانية . اما الاسس الرسمية للشرعية فتعني طريقة النظام في ادعاء

سيادته وانشاء قانونيته وتحويل السلطة الثورية الى سلطة مقبولة . ان مفهوم الدولة للنظام الاجتماعي يعني ادراك النظام لماهية المجتمع الصحي وما يجب أن يكون عليه دور الحكومة في مثل هذا المجتمع وماذا كانت مسببات انحطاط النظام السابق .

باستخدامنا هذا التعريف تكون الثورة الدستورية في ايران ثورة حقيقية . لقد كانت حادة ومفاجئة وعنيفة ، وخاصة في الاقاليم خلال عامي الحرب الاهلية التاليين . وتضيق المساحة هنا عن مناقشة الحرب الاهلية الدموية ، والاهم هو أن الثورة الدستورية سببت نقلة فورية في الموقع الاجتماعي للسلطة من البلاط الملكي الذي يحكمه شاهات القاجار الى برلمان وطني تسيطر عليه اساسا الطبقات الوسطى في المدن . وأكثر من ذلك فان القاجار لم ينجحوا قط في اعادة ارساء استبدادهم رغم أن الحركة الثورية ضعفت في العقد الثاني من هذا القرن بسبب التناقضات الداخلية والتدخلات الاجنبية والانتفاضات القبلية . وأبعد من ذلك ، أن ما نشأ في العشرينات لم يكن اعادة تأسيس الاستبداد القديم بل كان تأسيس حكم مطلق جديد مسلح بأدوات قسر عصرية مثل جيش دائم عامل وبيروقراطية ممتدة على نطاق البلاد كلها . لقد اختلف رضا شاه بهلوي عن القاجار اختلف نابوليون عن آل بوربون واختلاف كرومويل عن آل ستيوارت . لقد سببت الثورة الدستورية كذلك تحولات جذرية في نظام الحكم (من الملكية الاستبدادية الى الملكية الدستورية) ، وفي الاسس الرسمية للشرعية (من ادعاء ظل الله على الارض والحق الالهي للملوك الى سيادة الشعب والى حقوق الانسان وحقوق الملكية غير القابلة للتصرف) . كما احدثت الثورة تحولات جذرية في المفهوم الرسمي للنظام الاجتماعي (من نظام وراثي وهرمي الى نظام مساواة ديمقراطي مفترض حيث يتمتع جميع المسلمين نظريا ، دون اعتبار لاصلهم العائلي ، بفرصة مفتوحة للوصول الى مراكز في السلطة .

وأخيرا ، كانت الثورة الدستورية ثورة حقيقية اذ أنها استحدثت نظاما جديدا بدل أن تعيد بناء النظام القديم . وقد نفى بالطبع الكثيرون من المشاركين في هذه الثورة ان يكون قصدهم ادخال نظام جديد ، واعتقدوا ، صادقين ، بأنهم كانوا يصلحون النظام القديم ويمنحونه حياة جديدة وعزما جديدا . ولكن بالطريقة نفسها التي حلا بها للجمعية الفرنسية أن تصور نفسها وكأنها الجمهورية

الرومانية وكما اعتبر البيوريتانيون الانجليز أنفسهم أنجلو - سكسونيين أحراراً يريدون القضاء على النير النورماندي ، كذلك اعتقد الثوريون الايرانيون بأنهم يعودون الى التقاليد القديمة ، بينما كانوا في الحقيقة ، يدخلون شيئا جديدا لم يعرفه مجتمعهم من قبل الا وهو حركة سياسية على نطاق البلاد تطالب بجمعية وطنية منتخبة للحد من سلطة الشاهنشاهيين . وغالبا ما أشاروا الى تعاليم الأئمة ، علي والحسين والحسن ، ولكن لم يسبق لاي من أئمة الشيعة هؤلاء ان تحدث عن جمعيات وطنية منتخبة . وبكلمات ماركس :

ان تقاليد كل الاجيال الميتة ما زالت ثقل ككابوس على عقول الاحياء . وفي الوقت الذي يبدو الناس فيه منشغلين بتنوير ذواتهم والاشياء وفي خلق اشياء لم توجد قط من قبل ، في مثل فترات الازمات الثورية هذه ، على وجه الدقة ، تراهم تواقين الى استحضار أرواح الماضي لخدمتهم ، يستعبرون منها الاسماء ، وصرخات الحرب والازياء من أجل تقديم المشهد الجديد في قناع الزمن المبجل هذا ، وهذه اللفة المستعارة . (٣٠)

ايران في أوائل القرن التاسع عشر

استعمل علماء الاجتماع تعبير « طبقة » بطريقتين مختلفتين على الاقل : أولا ، كتصنيف سوسيولوجي للأفراد ذوي مصادر الدخل المتماثلة ، وذوي الدرجات المتماثلة من التأثير ، وذوي انماط الحياة المتماثلة . ثانيا ، كتعبير اجتماعي - سيكولوجي لتصنيف الافراد الذين يتشاركون ليس في مراكز متوازية في التسلسل الهرمي الاجتماعي فحسب ، بل الذين تجمعهم أيضا مواقف اقتصادية وثقافية وسياسية .

وصف ماركس الاولى كطبقة « بحد ذاتها » ولكن ليس طبقة من « أجل ذاتها » بعد ، ووصف الثانية كطبقة « من أجل ذاتها » و « بحد ذاتها » أيضا (٣١) . وبالطريقة نفسها ميز علماء الاجتماع الحديثون بين الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية ، الكامنة والموضوعية ، مقابل الطبقات الاجتماعية - السياسية الظاهرة والذاتية (٣٢) . ومن الواضح ان الطبقات بالمعنى الاول تتواجد فعلا ، بدرجات متفاوتة في كل المجتمعات ، اما الطبقات بالمعنى الآخر فلا توجد بالضرورة في كل المجتمعات .

في أوائل القرن التاسع عشر ، تواجدت الطبقات في ايران حسب المفهوم الاول ولكنها لم تتواجد حسب المفهوم الثاني (٣٣) .

ويمكن تصنيف السكان ، الذين لم يزد عددهم عن ٥ ملايين نسمة في خمسينات القرن التاسع عشر ، الى طبقات رئيسية اربع . الاولى هي طبقة ملاك الاراضي العليا ، والتي تألفت من نخبة مركزية ومن العديد من النخب المحلية . وشملت النخبة المركزية سلالة القاجار والامراء الملكيين ورجال البلاط ذوي النفوذ واصحاب الاقطاعات الواسعة والمحاسبين بالوراثة والوزراء الملكيين والحكام الاميريين ، وموظفي الدولة ذوي الالقاب (اعمدة الملك) و « الملكز » (منتصري المملكة) و « الدولز » (مساعدي الدولة) ، والممالك (قوى المملكة) . اما النخب المحلية فكانت تضم الاعيان المحليين ، والنبلاء الريفيين (الاشراف) ، وزعماء القبائل ، والاداريين من اصحاب الاملاك الثابتة وحملات الالقاب بالوراثة . المعينون من قبل الدولة اي القضاة المشرفون على محاكم الدولة ، وكذلك ائمة الجمعة ، المسؤولون عن « مساجد الجمعة » في المدن الرئيسية ، وشيوخ الاسلام الذين يديرون المحاكم الدينية الرئيسية . واصبحت النخب المركزية والمحلية تعرف ، فيما بعد باسم الارستقراطية ، والاقطاب ودوائر القوة ، وطبقة ملاك الاراضي « الاقطاعية » . وشملت الطبقة الرئيسية الثانية ، اي الطبقة الوسطى المالكة تجار المدن ، وملاك الاراضي الصغار ، بالاضافة الى اصحاب حوانيت البازار والمشاغل . وحيث ان رجال الاعمال والتجار والحرفيين هم الذين مولوا جوامع البازار والمدارس ، والمدارس الدينية ، و « التكايا » ، والمؤسسات الدينية الاخرى (الاوقاف) ، فان الطبقة الوسطى الملكية قد ارتبطت بقوة برجال الدين (العلماء) وبكافة الوعظة ومدرسي القرآن ، وطلبة المعاهد الدينية ، ورجال الدين الصغار ، وحتى بعلماء الدين الكبار ، اصف الى ذلك ان بعض افراد البازار قد ادعوا انهم من سلالة الرسول .

وتكونت الطبقة الثالثة من كسبة المدن ، كالحرفيين الاجراء والمتدربين والعمال المياومين وخدم البيوت والحمالين والشفيلة وعمال البناء .

واخيرا ، تألفت الطبقة الرئيسية الرابعة من غالبية سكان الريف والجماهير القبلية ، والفلاحين المعدمين وشبه المعدمين .

كانت هذه الطبقات الاربعة مجرد طبقات سوسيولوجية كامنة وموضوعية فحسب . وفشلت في ان تتطور الى طبقات اجتماعية — سيكولوجية ظاهرة وذاتية ، وذلك بسبب سيطرة الروابط

الطائفية * المحلية المعتمدة على النسب القبلي والطوائف الدينية والمشارع اللغوية والنسب الابوي . مخترقة الخطوط السوسيولوجية — الاقتصادية ، مزقت الولادات الطائفية الشرائح الاقضية ، وقوت الانقسامات العنصرية ، وأعادت بالتالي ، نمو طبقات سوسيولوجية — سياسية واعية ذاتيا . وكان ماركس قد قال بكلمات أخرى ، انه طالما يتشارك افراد عديدون في طرق حياة متماثلة وفي مواقع متماثلة في نمط الانتاج وفي علاقات متماثلة تجاه وسائل الادارة ، فانهم يكونون طبقات اجتماعية — اقتصادية . ولكن طالما تقيد هؤلاء بالروابط المحلية ، وفشلوا في تخطي العوائق الاقليمية ، وفي ابراز مصالح تمتد على نطاق البلاد ، فانهم لا يشكلون طبقات اجتماعية — سياسية مستقلة .

تجد الانقسامات الطائفية (Communal) جذورها بشكل رئيسي في جغرافية ايران . لقد أدت شحة واضحة في الامطار ونقص عام في الانهر والبحيرات الصالحة للملاحة ووجود هضبة مركزية شاسعة واربعة سلاسل جبلية هائلة ، مجتمعة ، الى جعل السفر عملية شاقة والاتصالات عملية صعبة . وهكذا فان الجغرافيا تقسم السكان الى طوائف صغيرة والى قرى منعزلة ومدن صغيرة وقبائل رحل . وعاش الفلاحون ، الذين يشكلون اكثر من ٦٠ بالمئة من سكان البلد ، في حوالي ١٠ آلاف قرية صغيرة . وعاش السكان الحضر الذين يشكلون اقل من ٢٥ بالمئة ، في حوالي عشرة مدن كبيرة وحوالي ٧٠ مدينة صغيرة ، كما ان البدو ، الذين يشكلون حوالي ١٥ بالمئة من السكان ، تجمعوا في ١٦ اتحادا فيدراليا رئيسيا . ينقسم كل اتحاد منها الى قبائل عديدة وقبائل فرعية ومضارب متنقلة .

لقد انعكست الانقسامات في عزلة اقتصادية نسبية وتعززت بها . وحتى نمو التجارة في الجزء الثاني من القرن التاسع عشر ، كانت مناطق كثيرة مكتفية ذاتيا بشكل واسع ، تنتج وتستهلك الكثير من الحاجات الزراعية والحرفية (٣٤) . وانحصرت التجارة المتواضعة آنذاك في بضائع الترف الموجهة الى الاسواق الاجنبية او الى احد المراكز المدنية القليلة . اصف الى ذلك ان هذه التجارة المتواضعة كانت مقيدة على الدوام بالطرق ، التي لا يعتمد

عليها ، والمناطق الوعرة والمسافات الطويلة والكوارث الطبيعية وإهمال الحكومة والاضطرابات الاجتماعية كاللصوصية الريفية والانتفاضات القبلية. كان الطريق العام بين الميناء الجنوبي خوارم شهر وطهران بطيئا جدا بحيث أنه كان من الأسرع السفر من الخليج الفارسي إلى البحر الأسود بالقرب ، ومن البحر الأسود إلى بحر قزوين عن طريق اليابسة ، ومن باكو إلى أنزلي Anzeli بالقرب ثانية ، وأخيرا ، من أنزلي إلى طهران عن طريق اليابسة أيضا . وخلق فقدان العام لوسائل الاتصال أزمات دورية حيث كان يمكن لمنطقة ما أن تعاني من المجاعة الرهيبة في حين كانت أخرى تتمتع بوفرة من المحاصيل .

غالبا ما اجتمعت العوائق الجغرافية إلى الفروقات اللغوية ، فقد عاش الفرس ، وقبائل بختيار وقاشقايس ، والعرب واللور ، في الهضبة المركزية ، وتوزعت مجموعات صغيرة من البلوش والافشار (٢٣) والعرب في الصحاري الجنوبية الشرقية . وعاشت في المناطق الشمالية الشرقية قبائل الأزريرس ، والشاهسون والأكراد بالإضافة إلى الأرمن والآشوريين المبعثرين في مستوطنات وقرى صغيرة . وسكن أفراد الجلاكس والتاليش والمازنداران مقاطعات القزوين . وأخيرا سكن الفرس والتركمان والأكراد والشاهسون والافشار والتمور والبلوش والطاجيك والجمشيديين ، في المناطق الشمالية الشرقية . لذا ، كانت إيران بلد التنوع اللغوي .

عقدت الانقسامات الدينية العوائق الاجتماعية . فهذه الانقسامات عززت في بعض المناطق الفروقات الطائفية الموجودة ، في الوقت الذي تسببت في خلق فروقات جديدة في مناطق أخرى . وانقسم سكان البلد بشكل واضح إلى أكثرية شيعية ، وأقلية سنية تألفت من الأكراد والتركمان والعرب والبلوش ، وأقلية غير مسلمة من الأرمن والآشوريين واليهود والزرادشتيين . إلا أن الأكثرية الشيعية ذاتها كانت منقسمة إلى طوائف وفرق ومدارس دينية مختلفة . بعض المناطق استقطبت نحو المذاهب الحيدرية والنعمانية ، وغيرها نحو مذهب المجتهدين الاثني عشر الارثوذكسي ونحو المذاهب غير الارثوذكسية ، كالاسماعيلية والكريم خانية والشيخية .

هذه الطوائف الدينية عزلت نفسها بشكل ثابت داخل أحيائها الخاصة في المدن . وتكونت مدينة شیراز مثلا من خمسة أحياء

شرقية حيدرية ، وخمسة أحياء غربية نعمانية ، وحي يهودي واحد يقع في الضاحية (٣٥) . وضمت مدينة تبريز - أكبر مدينة عام ١٨٥٠ - بلغ عدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة - ١٣ محلة منفصلة : ضاحية ارستقراطية ، ستة مناطق زراعية كان يقوم على زراعتها الاثني عشر يون المعروفون محليا باسم المشرعين ، حي الأرمن ، ثلاث نواح مركزية (خيابان ، ونوبار ، وأمير كيزي) ، يسكنها المقايضون والتجار والحرفيون من الشيوخين ، واثنين من أحياء الفقراء الشمالية في دواتشي وسركتاب ، مزدحمين بعمال المشرعين ، والحمالة والباعة المتجولين ، وعمال الصباغة ومناسجي السجاد (٣٦) .

تعززت هذه العوائق الطائفية أكثر فأكثر عن طريق التنظيمات الاجتماعية . فكل قبيلة ، أو قرية ، أو محلة بنيتها الهرمية المنفصلة الخاصة . في القمة كان ملاك الأراضي الوجهاء زعماء القبائل وأصحاب الاقطاعات الرئيسيون وأعيان المدن . وفي القاعدة ، كان عامة الناس - الفلاحون البدو وسكان المدن . وبينهما كانت شرائح من الوسطاء على رأسها ، في طول البلاد وعرضها زعماء (Khadkudas) القرية والقبيلة والحي والنقابة . هؤلاء الزعماء المتحدرون دوما من عائلات ذات دخل متوسط ، كانوا ينتخبون إلى مراكزهم غالبا عن طريق الطوائف المحلية . وكزعماء كانوا يقومون بوظيفتين اثنتين : التوسط لفض النزاعات بين أفراد طائفتهم وتمثيلها في تعاملها مع العالم الخارجي ، سواء مع السلطة ، خاصة في جمع الضرائب ، أو مع الطوائف المجاورة ، خاصة في النزاعات الدورية التي تحصل على الأراضي المحاذية وحقوق الري وتخمين الضرائب . وبسبب هذه النزاعات المتكررة كان الزعماء وملاك الأراضي النافذون يتصرفون كحماة يدافعون عن طائفتهم ضد الطوائف الأخرى . ويلخص جوهر هذا النظام الأبوي بالمثل الإيراني القديم الذي يقول « ان انسانا بلا حماية ككلب يعوي في البرية » .

هذه الانقسامات الطائفية ، بتمزيقها السكان إلى وحدات صغيرة منطوية ، لم تمنع نمو الطبقات الاجتماعية فحسب ، وبسبب سمحت لشاهات القاجار بالسيطرة على البلاد على نمط « الاستبداديين الشرقيين » النموذجيين . يقول مراقب أوروبي زائر أن الملوك قد « ضمنوا سلامتهم الخاصة » « باثارتهم » المستمرة و « وموازنتهم الدقيقة للغيرة المتبادلة القائمة » (٣٧) . وكانت آن لامبتون Ann Lambton مصيبة حين صرحت أن الملوك الحاكمين

قد استغلوا بشكل منهجي « عدم المقدرة الدستورية » لملك الاراضي على التوحد ، وتبنوا « ديمومة الحزازات القبليّة » كـ « أدوات لسياسة الدولة » (٣٨) . أضف الى ذلك انهم استغلوا بوعي الصراعات الطائفية في المدن لاضعاف التحديات المحتملة من قبل الجماهير الدينية . وأشار احد الرحالة البريطانيين الى أن المدن الإيرانية ، بعكس مدن أوروبا القرون الوسطى ، كانت منقسمة بحدّة الى أحياء متنافسة بشكل يجعلها غير قادرة على مقاومة الحكومة المركزية (٣٩) . وإذا استعرنا ماركس فانه يمكننا ان نقول أن مستبدي القاجار تلاعبوا بالطوائف الصغيرة (النموذج المقولب للنظم الاجتماعية) . وبذلك « راقبوا بانتباه » كل الطوائف الاصغر الاقل شأنًا ، « ورغروا فوقها » ، وكانوا « رمز وحدتها » .

ويبدو المستبد هنا أبا لكل الطوائف المتعددة الاقل شأنًا ، وهو يحقق بذلك الوحدة العامة للجميع . وبناء على ذلك يصبح الانتاج الفائض ملكا لهذه الوحدة الاعلى . وهكذا ، يبدو أن الاستبداد الشرقي يقود الى غياب شرعي للملكية (بضم الميم) . وفي الحقيقة ، فان أساسه يكمن في الملكية القبليّة أو العامة ، الناتجة في معظم الحالات عن مزيج من المانيفكورة والزراعة داخل المجتمع الصغير الذي يصبح مكتفيا ذاتيا بشكل كلي ومحتويا في داخله كل شروط الانتاج والانتاج الفائض (٤٠) .

تأثير الغرب

حطم تأثير الغرب العلاقات الهشة بين دولة القاجار والمجتمع الإيراني . وانتهت سلسلة من الهزائم العسكرية ، (هزيمتان أمام روسيا وثلاث هزائم أمام إنجلترا) بمعاهدات تركمانتشاي Turkmanchai (١٨٢٧) وباريس (١٨٥٧) . فبالاضافة الى تنازلات اقليمية واستسلام اقتصادي قاس أدى الى تخفيض عائدات التصدير ، اتاحت هذه الاتفاقيات لبريطانيا وروسيا فتح وكالات تجارية حيثما كان داخل إيران ، وأعفت تجارهما من القوانين المحليّة والتعريفات الجمركية ورسوم عبور الطرقات . هذا الاستسلام الذي توافق والثورة الصناعية في أوروبا ، فتح الطريق أمام اغراق إيران ببضائع الانتاج الكبير . وخلال هذا القرن ، ازداد حجم التجارة

الخارجية بحدود عشرة اضعاف (٤١) ، وسبب نموها بدوره هلاك كثير من الصناعات اليدوية ، كصناعة الغزل والنسيج ، من جهة ، وأدى من جهة أخرى الى بناء وسائل اتصال حديثة وتجبر الزراعة ، خاصة في المناطق القزوينية وتوسيع الصناعات الموجهة نحو التصدير وخاصة السجاد اليدوي . وباختصار فان الحاق ايران بالنظام الاوروبي العالمي حول الاقتصاد من اقتصاد قبل رأسمالي ، ذي انتاج القيمة الاستعمالية ، الى اقتصاد تسويقي ، ذي انتاج القيمة التسويقية (٤٢) . وكما قال ماركس ، فان الاسعار الرخيصة للسلع الصناعية قد شكلت « المدفعية الثقيلة » التي « دك » الرأسماليون الغربيون بواسطتها كل « أسوار الصين » في العالم غير الغربي » (٤٣) .

أضف الى ذلك ان هذا التأثير (الغربي) خلق ارتفاعا حادا في اسعار السلع الاساسية . ان الحاق ايران بالسوق العالمي ، المتوافق مع هبوط عالمي في اسعار الفضة ، سبب انحدارا مخيفا في قيمة العملة الفضية للبلد . وحطم هذا بدوره الثقة الشعبية بالقطع النقدية وضخم بالتالي كلفة المنتجات المستوردة . كما أن فرض اجراءات الرقابة على الحدود ضد الاوبئة ، وبناء الطرق الى المناطق المبتلية بالمجاعة وادخال الطب الحديث الى المدن ، كلها أمور ساهمت في مضاعفة عدد السكان من ٥ ملايين عام ١٨٥٠ الى حوالي ١٠ ملايين عام ١٩٠٠ . وقد زاد ذلك الطلب على الغذاء وأثار التالي ارتفاعا اضافيا في أسعار السلع الضرورية (٤٤) .

استجاب القاجار في البداية ، للتحديات الغربية وبدأوا برامج طموحة للاصلاحات العسكرية والادارية والاقتصادية (٤٥) . ولكن فشلهم في تعبئة موارد مالية كافية واثارة معارضة النخب في الاقاليم (التي شعرت بالخطر يتهدها نتيجة تكوين دولة مركزية قوية) ، دفع بالقاجار اللاحقين ، وخاصة ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦) الى الاكتفاء بالاصلاحات الاقل طموحا . وكان الكثير من هذه الاصلاحات عونًا للغرب بدلا من ان تتحدها ، وقوت الدولة في مواجهة المجتمع بدل أن تقوي المجتمع في مواجهة الدول الاجنبية ، وخلقت تحدينا مجزءا قاعدته البلاط ، بدلا من تحديث شامل للدولة كلها . وشهد الحكم الطويل لناصر الدين شاه تأسيس فرقة صغيرة من القوزاق ، وقوة من الشرطة البلدية واعادة تنظيم ادارة البلاط غير الرسمية وتحويلها الى وزارة حكومية أكثر رسمية ، بوزراء

Reuter ، وهو مواطن بريطاني اشترى حقوقا لبناء طرق السكك الحديدية وللتنقيب عن المعادن .

وحازت الشركة البريطانية « لينش برذرز » Lynch Brothers على حق ادارة الشجن البحري في نهر كارون . واشترى البنك الامبراطوري لفارس ، وهو مؤسسة بريطانية أخرى ، احتكار طبع الاوراق النقدية وامتياز جمع رسوم الطرق الجنوبية . في هذه الاثناء حازت الشركة الروسية « شركة الطرق » Cie de la Route على عقود تعبيد الطرق العامة في الشمال وتنظيف ميناء انزلي . وحصلت شركة روسية أخرى على حق احتكار صناعة صيد السمك في بحر قزوين ، وأخرى على احتكار التأمين على النقل على الطرق الشمالية . كما واستثمر المتزمون الاوروبيون مزيدا من المبالغ المحدودة في مشاريع صغيرة ، كالنقل البحري في بحيرة أورمية (رضائية) ، وحياسة السجاد في سلطان اباد (آراك) ، وزراعة القطن في خراسان وزراعة الافيون في كرمان . وهكذا ، زادت الاستثمارات الاجنبية في القسم الاخير من القرن من لا شيء الى اكثر من ١٢ مليون جنيه استرليني . لقد فتحت ايران أمام المال الاوروبي وأمام التجارة الاوروبية .

خلق التحدي الغربي واستجابة القاجار له تغيرين بنيويين هامين داخل المجتمع الايراني . فمن جهة أدى تدفق بضائع الانتاج الكبير وتنجير الزراعة ، وادخال وسائل الاتصالات الحديثة (التلغراف خاصة) وبيع الاحتكارات لصيادي الامتيازات الى لحم البازارات الاقليمية العديدة في طبقة متوسطة تجاوزت الاقاليم، تعي لأول مرة مصالحها على مستوى الدولة كلها كما تعي منافسيها الاجانب .

وأصبحت البورجوازية طبقة اجتماعية — سيكولوجية وطبقة اجتماعية — اقتصادية في آن ، طبقة « لذاتها » و « بحد ذاتها » أيضا . من جهة أخرى فان فتح المؤسسات التربوية العلمانية ، وتوسيع الادارة المركزية ، وتدريب موظفين حكوميين جدد وضباط جيش ومهنيين فنيين ، أدى الى خلق طبقة متوسطة مأجورة ، صغيرة ولكن حيوية . وأصبحت هذه الطبقة تعرف فيما بعد بالانتلجنسيا الحديثة (Manaver al Fekr) .

دولة ولكن بدون وزارات على مستوى واسع ، وافتتاح أول سكة حديد لتربط طهران بمزار الشاه عبد العظيم على بعد بضعة أميال ، وإيجاد دار مركزية لسلك العملة لتحل محل ٣١ دارا محلية . كما شهد حكمه انشاء أول جريدة رسمية ، وصحيفة علمية ومكتب للترجمة واكاديمية عسكرية ومدرسة ثانوية حديثة ، هي « دار الفنون » . وكانت « دار الفنون » ، التي اعتادت أن تقبل حوالى ٢٥٠ طالبا كل عام معظمهم من أبناء الطبقة العليا ، تقدم مواضيع علمانية كتعليم اللغات الاجنبية والعلوم السياسية وهندسة المعادن والعلوم العسكرية والطب ، والطب البيطري . وأرسل أكثر من أربعين طالبا من المتخرجين الاوائل الى أوروبا لاكمال دراستهم .

وقامت دار الفنون ومكتب الترجمة ودار نشر أقدم في تبريز بطباعة أكثر من ١٦٠ كتابا في غضون ذلك القرن . واشتملت هذه الكتب على ٨٨ كتابا في المواضيع العسكرية والعلمية والطب واللغات الاجنبية ، و ١٣ كتابا عن الادب الفارسي و ٤ سير ذاتية لشخصيات شهيرة في الاسلام ، و ١٠ كتب رحلات حول الغرب ، بما فيها وصف ناصر الدين شاه الخاص لرحلته الاوروبية ، و ١٠ ترجمات كلاسيكية من الادب الاوروبي مثل « روبنسون كروزو » (لدانيال ديفو) ، « والفرسان الثلاثة » (لدوماس) ، ومسرحيات مولير ، و ١٠ كتب حول تاريخ ايران ، بما فيها كتاب جون مالكولم الشهير : « تاريخ فارس » . وهكذا بدأ الايرانيون رؤية تاريخهم الخاص بأعين أوروبية القرن التاسع عشر .

ونشرت ، اخيرا ، عشرة ترجمات لاعمال أوروبية حول التاريخ الغربي : دراسات عن روما وأثينا وفرنسا والمانيا وروسيا وبريطانيا ، بالإضافة الى سيرة الاسكندر الكبير ، وبطرس الاكبر وشارل العظيم ملك السويد ، ولويس الرابع عشر ونابليون ، وفردريك الاكبر ملك بروسيا .

ومن أجل أن يدفع تكاليف الإصلاحات المتواضعة ، ويخفف من التخفيضات الكبيرة في عائدات البلاط الناتجة عن التضخم الحاد ، لجأ ناصر الدين شاه بشكل متزايد ، الى بيع الوظائف والالقب وأراضي الدولة وضرية المزارع وأهم من ذلك كله ، بيع الامتيازات الاقتصادية للحكومات الاجنبية ولصيادي الامتيازات . فالبارون دي رويت —

البرجوازية

تحولت البازارات المحلية الى طبقة متوسطة وطنية بطرق عدة .
اولا : أدى دمج الاسواق المحلية في سوق وطنية ودمج السوق الوطنية في السوق العالمية الى اذابة الوحدات ذات الاكتفاء الذاتي النسبي الى وحدة اقتصادية رئيسية على مستوى البلاد كلها .
ثانيا : اختزل ادخال وسائل الاتصالات الحديثة المسافات الجغرافية وقرب بالتالي ما بين المراكز المدنية المتعددة . **ثالثا :** ان بدايات الدولة الحديثة ، وبخاصة تأسيس دار مركزية لضرب العملة وجرائد حكومية ونظام مجلس الوزراء ركزت اهتمام المدن الاقليمية على العاصمة القومية . **رابعا :** قوض تدفق بضائع الانتاج الكبير ، الصناعات اليدوية التقليدية ، وقدم ، بالنتيجة لكافة البازارات عدوا مشتركا هو المنافس الاجنبي . وفي دراسة مفصلة حول الازمة التجارية في اصفهان ، كتب أحد جامعي الضرائب قائلا :

في الماضي ، كانت المنسوجات الجيدة تصنع في اصفهان حيث كان الناس ، فقرؤهم واغنياؤهم ، يلبسون المنتجات المحلية . ولكن في السنوات الاخيرة ، تخلص الناس عن اجسادهم وارواحهم ليشترروا المنتجات الاوروبية الملونة وذات التنوع المنخفضة ولكن الرخيصة . وحدث الناس بعملهم هذا خسائر فادحة أكثر مما تصوروا : فالتاسجون المحليون ، بتقليدهم الاقمشة الاجنبية ، خفضوا من نوعية بضائعهم ، لذا امتنع الروس عن شراء المنسوجات الايرانية ، وعانى كثير من الصناعات من الخسائر الفادحة . فقد شكل التاسجون عشر النقابات في هذه المدينة ، على الاقل ، ولم ينسج حتى الخمس . وكان حوالي واحد من عشرين من الارامل يعشن من الفزل . أما الآن فقد خسرن مصدر العيش الوحيد . كما وعانت ، ايضا نقابات هامة أخرى ، كالصباعين والقصارين . . . (٤٦)

خامسا : خلق سيل رأس المال الاجنبي طبقة بورجوازية كومبرادورية صغيرة معادية لغالبية البرجوازية الوطنية . وبالرغم من ان هذه الاخيرة قد اعتبرت الاولى عنصرا غريبا غير مسلم ، الا ان تقرير بريطانيا مفصلا حول ايران في عام ١٨٩٧ يبين انه من أصل ٥٣ من رجال الاعمال الاثرياء في البلد كان ستة فقط غير مسلمين . واخيرا ، فان استجابة القاجار — أو فتلقل فقدان الاستجابة الفعالة للتهديد الاجنبي — قد زادت من حدة معارضة البرجوازية الوطنية

الحكومة المركزية .

يمكن معرفة الكثير من المشاكل التي واجهت الطبقة المتوسطة المالكة من تقرير قدمه لناصر الدين شاه عام ١٨٨٢ أحد الموظفين الحكوميين من ميناء بوشاير على الخليج الفارسي (٤٨)، فبعد وصفه النمو الحديث لبوشاير ، أوضح الموظف بأن الازدهار لم يفد التجار الايرانيين لانهم ، بعكس المنافسين البريطانيين ، كانوا معاقين بسبب اهمال الحكومة وفقدانهم لمستودعات التخزين والقوارب التجارية الحديثة وبسبب الضرائب المرتفعة ورسوم الاستيراد ورسوم الطرقات . وحذر التقرير من أنه على التجار المحليين أن يختاروا بين الافلاس أو شراء الجنسية البريطانية . وعلى ظهر التقرير ، انتقد ناصر الدين شاه التجار « لانانيتهم » ومدح الموظف « لملاحظته المثيرة للاهتمام » ولكنه فشل كالعادة في اطلاق اي علاج حكومي .

وسع فشل القاجار الهوة العميقة القائمة بين السلالة وسكان المدن ، فثقافة ما قبل الاسلام القديمة كانت تمجد الشاهنشاهات باعتبارهم ظل الله على الارض المودعين مسؤولية الهية في حماية رعاياهم من الاخطار الخارجية وفي نشر « العدل » بين الطبقات الاجتماعية (٤٩) . وكان أدب « مرآة الامراء » يؤكد بشكل ثابت أن واجب الملك الاساسي هو الحفاظ على توازن « عادل بين رجال القلم ورجال السيف ورجال التجارة ورجال الزراعة » . (٥٠)

أما الثقافة الشيعية المسيطرة ، فقد نظرت الى الملك كمفتصب دنيوي للسلطة الدينية التي عهد بها « الامام الفائب » ، المهدي ، مؤقتا الى « المجتهدين » البارزين . وكما لاحظ أحد المؤرخين المعاصرين بشكل صحيح فإن « الدولة الشيعية هي تناقض في التعابير » (٥١)، وهكذا ففي فشلهم في حماية رعاياهم وموازنة الطبقات الاجتماعية اضعف القاجار أكثر فأكتر شرعيتهم الايديولوجية الضعيفة في اعين الطبقة الوسطى المدنية .

الانتاجتسيا

بنى القاجار مؤسسات جديدة لتقوية موقعهم . الا أن المؤسسات ذاتها بخلقها انتجنتسيا حديثة ذات مصالح ومفاهيم ومطلوح جديدة توضحت في النهاية دعائم القاجار . وفي وصفهم انفسهم « بالمفكرين

المستعيرين » ، (منابر الفكر) ، أظهرت الانتلجنسيا الكثير عن ذاتها . ان تعرضها لافكار الغرب ، وبخاصة افكار التنور الفرنسية ، أقتنع الانتلجنسيا بأن التاريخ ليس الا مسيرة التقدم الانساني ، وليس اظهارا لارادة الله كما يعتقد ، كما إنه ليس الصعود والسقوط الدورين للسلالات الملكية كما يرى مؤرخو البلاط . لقد علمهم التاريخ الغربي بأن التقدم الانساني ليس أمرا مرغوبا فحسب ، وبلى يمكن الوصول اليه أيضا شرط أن يحطم الانسان القيود الثلاثة : الاستبداد الملكي و الدوغمائية الكليريكية ، والامبريالية الأجنبية . نظروا الى القيد الاول كعدو للحرية والمساواة والسعي نحو التقدم . والى القيد الثاني كخصم ايديولوجي للمعرفة العلمية العقلانية ، والى القيد الثالث كمستغل اقتصادي للدول الضعيفة كدولتهم مثلا .

لذا رأت الانتلجنسيا في الدستورية والعلمانية والقومية ثلاث وسائل حيوية من أجل التوصل الى تأسيس ايران حديثة ، قوية ومتطورة .

وبالرغم من أن هذه الاهداف الثلاثة صبت في الهدف النهائي الواحد الا أنها كثيرا ما أحدثت تحولات في التكتيكات المباشرة . فقد وجدت الانتلجنسيا نفسها أحيانا ، متحالفة مع الشاه ضد العلماء ، وأحيانا أخرى مع العلماء ضد الشاه ، ومع الشاه ضد القوى العظمى ، وفي أحيان كثيرة ، كما في الثورة الدستورية ، مع العلماء ضد الشاه والقوى العظمى على حد سواء .

هذه التقلبات التكتيكية ، مضافا اليها تماسك الموقف العام ، يمكن رؤيتها في حياة وأعمال ميرزا ملكوم خان ، أحد الرموز القيادية في جيل الانتلجنسيا الاول .

ولد ملكوم عام ١٨٣٣ من أبوين أرمنيين في الحي المسيحي من جولفا الجديدة خارج أصفهان (٥٢). كان والده ، الذي حصل علومه في الهند يدرس الفرنسية والانجليزية في البلاط الملكي . وكمعجب متحمس بالغرب ، أرسل ولده ملكوم خان في منحة من الدولة الى فرنسا لدراسة الهندسة . وفي باريس نما لدى ملكوم خان اهتمام حاد بالماسونية والفلسفة السياسية ، وخاصة بمدرسة سان سيمون **للتنظيم الاجتماعي** ودين الانسانية الجديد Religion of Humanity عند أوغست كومت . ولما عاد الى ايران ، انضم الى كلية دار الفنون وأثر بناصر الدين شاه بتجاربه العلمية ، وتحول نحو الاسلام (ربما

لتعزيز عمله الحكومي) ، وألف جمعية سرية عرفت باسم جمعية السلوان House of Oblivion Faramushkaneh على طراز المحافل الماسونية ، الا أنها لم ترتبط بها .

بعد كسب انتباه الشاه ، صك ملكوم خان البلاط (دفتر التنظيمات) Daftar i - Tanzimat ، كتاب الاصلاح . وشكل هذا دفتر متأثرا بشكل واضح بحركة التنظيمات المعاصرة في الامبراطورية العثمانية ، أول اقتراحات منهجية للاصلاح تكتب في ايران الحديثة . بدأ هذا « الدفتر » بتحذير عام بان البلاد سرعان ما ستبتلعها القوى العظمى ما لم يصدر الشاه سريعا قرارات اصلاح جديدة . واستعمل ملكوم خان كلمة قانون Qanun لهذه القوانين كي يفرق بينها وبين القوانين الدينية (الشريعة) وقوانين الدولة القائمة (العرف) . وأكد بأن هذه القوانين يجب أن تعتمد على مبدئين هامين اثنين : تحسين حالة الشعب والمساواة بين كل المواطنين .

وانتهى « الدفتر » بلائحة من التوصيات المحددة : فصل الحكومة الى مجلس تشريعي والى وزارة تنفيذية ، يعينان كلاهما من قبل الشاه ، قبول الراي العام ، تنسيق وجمع كل القوانين السابقة ، تكوين جيش محترف ، انشاء قسم ضرائب مستقل ، ادخال نظام تعليمي شامل ، بناء طرق عامة جديدة توصل بين المدن الرئيسية ، وتأسيس بنك للدولة مهمته تمويل التطور الاقتصادي .

أصفى ناصر الدين شاه للاقتراحات في البداية ، حتى أنه أخذ يطلب مسألة قبول منصب المعلم الاكبر لجمعية « السلوان » . ولكن ما أن شجبت السلطات الدينية في طهران مفهوم « القانون » ، واعتبرته « بدعة هرطقية » ، واتهمت جمعية السلوان بأنها مرتبطة بالماسونيين الجموريين الملحدين في أوروبا ، حتى حرم ناصر الدين الجمعية ، ووضع على الرف « دفتر التنظيمات » ، ونفى ملكوم خان الى الامبراطورية العثمانية (٥٣) .

من المرجح أن ملكوم خان قد كتب ، في فترة النفي هذه كتابه الساخر عن رجال الادب التقليديين بعنوان : « حكاية مسافر » . في هذا المؤلف ، حاكى بسخرية مثقفي وكتاب وشعراء البلاط لكلامهم الفارغ ولعلمهم بتوافه الامور ولتزلزلهم اللغوي ، كما هاجم السلطات الدينية لتبايها وجهلها وعدم تسامحها واحتقارها للعلم الحديث . واستعملها لغة عربية غير مفهومه ولجئها الى البربرة الخفية واشعالها المشاعر

الطائفية ، واستغلالها المالي للجماعة المؤمنة . وبالإضافة الى كونه أول كتاب هجائي معاد لرجال الدين ينتشر في إيران ، كان كتاب « حكاية مسافر » أيضا بين الاعمال الادبية الاولى التي كتبت بنثر فارسي واضح متحرر من الاسلوب التقليدي المنق .

صاحب ملكوم خان في منفاه في اسطنبول ميرزا حسين خان ، السفير الإيراني ذا الميول الليبرالية ، وحصل بواسطته على منصب القنصل العام في القاهرة ، الا أن سنوات النفي انتهت عام ١٨٧١ عندما تلاعب ناصر لدين شاه ثانية بإمكانية الإصلاح وعين حسين خان كبيرا للوزراء ، وسمى ملكوم خان مستشارا خاصا بلقب « نظام الملك » (منظم المملكة) . ولكن ، ما أن بدأت الحكومة الجديدة تخفيض ميزانية البلاط وتقسيم الإدارة الى وزارة تنفيذية ومجلس تشريعي استشاري ، وزيادة الاعتمادات المالية من خلال بيع امتياز « رويتر » ، حتى ووجهت بردة فعل الارستقراطية ورجال الدين . وفي حين صرف حسين خان ، أرسل ملكوم خان الى لندن بصفته السفير الجديد ، ذا الثقافة الغربية .

كسفير لبلاده في إنجلترا ، تابع ملكوم خان مطالبته الشاه بالإصلاح ، وأنشأ علاقات مع المنفي جمال الدين الأفغاني ، وشجع زملاءه في إيران على المطالبة بمزيد من التحسينات الإدارية . الا أن ملكوم خان أصبح أكثر راديكالية بعد عام ١٨٨٩ ، عندما خسر منصب السفارة نتيجة بيعه احتكار قمار وهمي الى مجموعة من صيادي الامتيازات البريطانيين ، ورفضه مقاسمة الغنائم مع اصحاب البلاط في طهران . وحوله صرفه من منصبه من ملتبس داخلي للإصلاح ، الى دخیل يدعو الى الثورة ، من ليبرالي معتدل يسمى لحماية الشاه ضد « العلماء » ، الى راديكالي صريح يتحالف مع « العلماء » ضد الشاه ، ومن اداري ملكي يقدم الاقتراحات الى صحفي راديكالي يمثل أفكار أوروبا الحديثة ، وبخاصة أفكار سان سيمون الوضعيية ، و « دين الإنسانية » لاوغست كومت ، بأشكال مقبولة لإيران التقليدية . ففي محاضرة علنية ، بعنوان : « الحضارة الفارسية » ، ألحاه في لندن مباشرة بعد صرفه من الخدمة ، اعترف ملكوم خان بأن هدفه الأساسي كان أن يجعل فلسفة السياسة الغربية مقبولة من خلال لباسها تعابير القرآن والحديث وأئمة الشيعة (٥٤) . وفي طريقه السؤال عن اسباب تخلف إيران ، رفض التفسيرات الأوروبية التقليدية القائمة على العرق والدين . بدلا من ذلك ، وضع اللوم

على الاستبداد السياسي والعزلة الثقافية . ولقهر الاستبداد ، أيد القوانين التي تحمي الحياة والملكية والحرية ، لانه بدون هذه الأشياء الثلاثة لن يكون هناك أمن وبدون أمن لن يكون هناك تقدم . ولقهر العزلة الثقافية ، اقترح ادخال المفاهيم الحديثة بتعابير يستسيقها الاسلام التقليدي :

« لقد وجدنا أن الأفكار التي لم تكن مقبولة بأي شكل عندما جاءت عن طريق عملائكم في أوروبا ، كانت تصبح مقبولة حالا وبحبور عظيم عندما كان يؤتي بالبرهان على أنها تكمن في الاسلام . وباستطاعتني أن أوكد لكم أن التقدم القليل الذي ترونه في فارس وتركيا ، خاصة في فارس ، يعود الى حقيقة أن بعض الناس قد أخذوا مبادئكم الأوروبية وبذل أن يقولوا بأنها جاءت من إنجلترا او فرنسا او ألمانيا قالوا : « ليس لنا أي شأن مع الأوروبيين ولكن هذه هي المبادئ الحقيقية لدينا » (وهذا صحيح بالفعل) ، التي أخذها الأوروبيون ! » وكان لهذا تأثير رائع في الحال » .

أضف الى ذلك أن ملكوم خان أوجد الصحيفة الشهيرة : « القانون » ، من أجل نقل آرائه من لندن الى إيران . وبالرغم من أن صدور هذه الصحيفة كان متقطعا ، ومشروع رجل واحد ، الا أنها خلقت اهتماما كبيرا في طهران لدرجة أنها منعت واعتبر مجرد اقتنائها جريمة بحق الدولة . كما اعتبرت فيما بعد عاملا رئيسيا في اندلاع الثورة الدستورية .

أعطى العدد الاول الصادر عام ١٨٩٠ ، الاتجاه العام للاربعين عددا التي ظهرت خلال الثماني سنوات التالية . فتحت شمار « الوحدة والعدالة والتقدم » ، الذي تصدرها ، بدأت الصحيفة بصلاة اسلامية بالعربية واكملت بافتتاحية طويلة بلغة فارسية صريحة لتؤكد على الحاجة للقوانين العقلانية :

« لقد برك الله إيران . ولكن بركته لسوء الحظ ، نفاها فقدان القوانين . لا يشعر أحد في إيران بالأمان لأن لا أحد يشعر أنه محمي بالقوانين . فالحكام يعينون دون قوانين ، والضباط يعزلون دون قوانين . والاحتكارات تباع دون قوانين . وأموال الدولة تبهر دون قوانين .

بطون المواطنين الأبرياء شق دون قوانين ، ويجري ابعاد خدام الله دون قوانين .

كل انسان في الهند وباريس وتغليس ومصر واسطنبول وحتى بين القبائل التركمانية ، يعرف حقوقه وواجباته . ولكن لا يعرف احد في ايران حقوقه وواجباته .

بأي قانون تم نفي هذا المجتهد ؟

بأي قانون قطع ذلك الضابط اربا اربا ؟

بأي قانون طرد هذا الوزير ؟

بأي قانون اعطي ذاك الغبي رداء الشرف ؟

ان خدام الدبلوماسيين الاجانب يشعرون بالامان أكثر من امراء ايران النبلاء .

وحتى أخوة وأبناء الشاه لا يعرفون ما يخبئه الغد : النفي الى العراق أو الهرب حرصا على الحياة العزيزة الى روسيا . . . (٥٥) »

وصفت الاعداد التالية من جريدة القانون أنواع القوانين التي يمكن أن تحقق الامن وتنشط بالتالي التقدم الاجتماعي : النقاش الحر لكل المواضيع وثيقة الصلة بصالح الشعب ، التحالف العميق مع « العلماء » ، انهاء كل الصراعات الطائفية ، خاصة بين الشيعة والسنة وبين « الشيخين » و « المشرعين » ، انهاء كل الامتيازات الممنوحة « للمستغلين » الاجانب ، تكوين الجمعيات التي ستنتشر مبادئ « الانسانية Adamiyat) مبادئ الوحدة ، والعدالة ، والتقدم) ، واستحداث جمعية استشارية وطنية .

كان ذلك أول ظهور باللغة الفارسية للمطالبة بحكومة برلمانية . ولحزب عامود صغير في العدد السادس من « قانون » الكثير من هذه المسائل :

« يكتب تاجر من قزوین قائلا : « بأي قانون تباع حكومتنا حقوقنا القومية لميزي الاموال الاجانب ؟ ان هذه الحقوق ، حسب مبادئ الاسلام وقوانين ايران التقليدية معا ، هي ملك للشعب بلاندا . ان هذه الحقوق هي وسائل معيشتنا . الا أن حكومتنا تقايس اموال المسلمين وتمطيها لغير المؤمنين . بأي قانون ؟ هل مات شعب ايران حتى تباع الحكومة ارثه بالمازاد العلني » ؟

عزيزي التاجر ، لقد اخطأت الحكومة فهم سكونتنا متوهمة أنه الموت . أن الاوان لكي ينهض المجتهدون واصحاب المعرفة الآخرون ، من أجل ان يخاصوا شعب ايران . اننا نقترح علاجين بسيطين لخلاص ايران : القانون ومزيديا من القانون . وقد تسأل محقا : « من أين سيأتي القانون ؟ » . الجواب بسيط ثانية : يجب ان يدعو الشاه

حالا مئة من المجتهدين ومن أفراد البلاد المتعلمين الآخرين الى جمعية وطنية استشارية (Majlis Shawra) ، ويجب أن يكون لهذه الجمعية السلطة المطلقة لصياغة القوانين التي تطلق التقدم الاجتماعي (٥٦) » .

بالرغم من أن ملكوم خان كان من أبرز انصار الحكومة الدستورية الا ان عجز الشيخوخة منعه من المشاركة الفعالة في الثورة الدستورية الفعلية .

وفي الوقت الذي كان فيه الثوريون يحيونه كمعلم لهم ويعيدون طبع مؤلفاته ويسعون لاخذ نصيحته ، بقي ملكوم خان في المنفى ومات في أوروبا عام ١٩٠٨ ، بعد أيام قليلة من اندلاع الحرب الاهلية في ايران .

من الاحتجاج الى الثورة ١٨٩١ - ١٩٠٥

انفجر الاستياء المتصاعد للطبقة الوسطى المالكة وللمثقفين العصريين علنا في أزمة التبغ لعام ١٨٩١ - ١٨٩٢ . وقد سبب هذه الأزمة بيع ناصر الدين شاه امتياز آخر ، هذه المرة لانجليزي يدعى المجر تالبوت Talbot ، مقابل ٢٥ ألف جنيه استرليني قدمها كهدية شخصية للشاه ، وأجر سنوي مقداره ١٥ ألف جنيه للدولة و ٢٥ بالمئة من الارباح السنوية لايران . بذلك حصل تالبوت على احتكار لمدة خمسين عاما لانتاج وتوزيع وتصدير التبغ . وعبرت صحيفة النجم (Akthar) ، وهي صحيفة ليبرالية كان يصدرها مثقفون ايرانيون منفيون في اسطنبول ، عن القلق العام للطبقة الوسطى الايرانية :

« من الواضح جدا ان صاحب الامتياز سيبدأ براسمال صغير ، وسيشتري التبغ من المزارعين ، وسيبعه للتجار والصناعيين بأسعار اعلى ، وستبقى كل الارباح ، بالتالي ، في محفظة الانجليزي . وبما أنه لا يحق للتجار الترخس تصدير التبغ من ايران ، فإن أولئك الذين كانوا يعملون سابقا في هذه التجارة ، سيكونون مكرهين على التخلي عن عملهم والتفتيش عن عمل آخر بديل ، فهذا الامتياز لا يأخذ بعين الاعتبار كم من التجار العاملين في هذا الحقل سيصبحون بلا عمل (٥٧)

رافق قدوم عملاء الشركة الى شیراز ، وهي منطقة التبغ

الرئيسية ، اضراب محلي فوري . وانتشر هذا الاضراب المحلي بسرعة بفضل جهاز التلغراف ، وتحول الى اضراب عام في الاسواق الشرقية الرئيسية ، وبخاصة في طهران وأصفهان وتبريز ومشهد وقزوین ويزد وكرمشاه. وتوسع انتشار هذا الاضراب العام بتشجيع من كبار المجتهدين وتحول الى مقاطعة واسعة من قبل المستهلك اشعلت شرارة المظاهرات الجماهيرية الخطرة في كل انحاء البلد ، وأجبرت الشاه في النهاية على الغاء الامتياز . وأظهر هذا الغليان التغيرات الأساسية التي حدثت في ايران القرن التاسع عشر ، فقد أوضح ، بأن باستطاعة الاضرابات أن تتحول الى عصيان قومي ، وأنه كان باستطاعة الانتلجتسيا والطبقة المتوسطة المالكة أن يعملوا جنبا الى جنب ، وأن الشاه ، رغم ادعاءاته المتباهية ، لا يملك ادوات اكراه واسعة . لقد كان يحلق فوق مجتمعه كجبار ولكن بأقدام من الطين . وفي الحقيقة كان احتجاج التبغ بمثابة تجربة للثورة الدستورية القادمة .

في السنوات التي تلت أزمة التبغ ، تحول ناصر الدين شاه نحو مزيد من القمع السياسي ، وبعيدا عن التجديدات الخطرة ، فباع قليلا من الامتيازات ، وأنهى تطور « دار الفنون » ، ومنع فتح مدارس جديدة ، ولم يكثرث عندما حرق حشد متدين احدى المؤسسات التعليمية الحديثة ، وحرم استيراد الصحف الليبرالية ، وحاول اشعال النزاعات القبلية والصراعات الطائفية وأنهى اعطاء منح الدولة للدراسة في الخارج ، ومنع حتى اقاربه من زيارة أوروبا . وقيل بأن الشاه بات يفضل رجال البلاط الذين لا يعرفون ما اذا كانت بروكسل مكانا أو خضارا . وانتهت فترة ردود الفعل هذه عام ١٨٩٦ ، عندما اغتال تاجر مفلس - كان أحد التلامذة المخلصين للانفاني ، داعية الجامعة الاسلامية المعروف - ناصر الدين شاه . لقد شكلت الرصاصة التي قتلت الشاه بداية زوال النظام القديم .

سرع الملك الجديد ، مظفر الدين شاه ، من عملية انهيار النظام القديم وذلك بقلبه سياسات سلفه رأسا على عقب . ففي الوقت الذي كان يجري فيه الحادثات للحصول على قرض من بريطانيات وروسيا ليمول جزئيا زيارته « الطبية » الى أوروبا ويسلم الجمارك الى موظفين بلجيكيين كضمانة مالية للقروض، دشّن مظفر الدين شاه حقبة ليبرالية . فقد خفف للرقابة ، ورفع المنع عن السفر ، وعيّن

ملكوم خان سفيرا في روما ، وفتح كليات الزراعة والعلوم السياسية وأهم من ذلك كله ، سمح بإنشاء الجمعيات التجارية ، والثقافية والتربوية . وفي اصفهان أسس مجموعة من التجار « الشركة الاسلامية » وهي أول شركة مساهمة رئيسية . وكان هدفهم « الحفاظ على الاستقلال القومي » عن طريق حماية الحرف اليدوية التقليدية وتعزيز الصناعات الحديثة ، وبخاصة صناعات الفزل والنسيج (٥٨). وقامت حلقة من المثقفين في تبريز الذين مكنتهم معرفتهم اللغة التركية من متابعة الاتجاهات الثقافية في القوقاز والامبراطورية العثمانية ، باصدار صحيفة نافذة باللغة الفارسية باسم « كنز المعرفة » (Gnanjeh i - Funun) . (٥٩) وأسست مجموعة أخرى من المثقفين في طهران جمعية التعليم (Anjuman i - Maaref) وأول مكتبة وطنية في البلد . وتشجيع من الدولة ، ساعدت جمعية التعليم الربيين الخاصين على فتح أكثر من ٥١ مدرسة ثانوية حديثة . وفي حفل افتتاح ، احدى هذه المدارس ، لخص رئيس الجمعية اراء زملائه على الشكل التالي :

« أن التربية هي التي تفرق الانسان عن الحيوان ، والمواطنيين المقيدين عن الجهال العقيمين ، والكائنات المتحضرة عن البرابرة المتوحشين . وتولد التربية النور في الظلام الثقافي . انها تعلمنا كيف نبني المحركات البخارية ومصانع الطاقة وطرق السكة الحديدية والمصانع . لقد مكنت التربية اليابان من أن تحول ذاتها ، في جيل واحد ، من مجتمع ضعيف متخلف الى أمة قوية متقدمة . أن التربية ، بشكل مماثل ، ستؤهل ايران ليس لاستعادة عظمتها الماضية فحسب بل لخلق جيل جديد سيعي مساواة الافراد ، والعدالة الاجتماعية والحرية الشخصية والتقدم القومي . (٦٠) »

بدأ مظفر الدين شاه سياسته الليبرالية آملا أرضاء المعارضة . الا أن هذه السياسة ذاتها ، المتوافقة مع الدخول الغربي المكثف ، قد شعجت المعارضة على تكوين منظمات شبه سرية . من بين هذه ستلعب المنظمات الخمس التالية أدوارا هامة في الثورة : « الجمعية السرية » ، المركز السري ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي جمعية الانسانية ، واللجنة الثورية .

تشكلت الجمعية السرية ، أهم هذه المنظمات قاطبة ، في مدينة طهران في أوائل عام ١٩٠٥ من مجموعة من العلماء والتجار ذوي

الارتباط الوثيق بالنقابات الحرفية والتجارية . (Asnaf) ، وصف نظام الاسلام كرمائي ، أخذ المؤسسين البارزين نظام سلوك الجمعية وبرنامجهما الوطني في يومياته المفصلة التي نشرت تحت عنوان « تاريخ النهضة الايرانية » (٦١) . ونص نظام السلوك هذا الذي يجري الالتزام به كقسم على القرآن ، على الالتزام بالسرية ومعارضة « . الطغيان » ، واحترام « العلماء » ، واداء الصلاة في نهاية كل اجتماع وقبول المهدي بصفته « الحامي الحقيقي » الوحيد للمجتمع .

وطالب البرنامج الوطني بنظام قانوني مكتوب ومجلس عدلي (Adalatkhaneh .) ، ومسح تسجيل الاراضي ، ونظام ضريبي عادل ، واصلاحات عسكرية ، وقواعد لتعيين وطرده الحكام المحليين وتشجيع التجارة ، واعادة تنظيم الجمارك ، وتطبيق الشريعة . اضاف الى ذلك ان الجمعية اقامة اتصالات مع « العلماء » البارزين في كربلاء والنجف ، بالاضافة الى اتصالاتها مع السيد عبد الله بهبهاني والسيد محمد طباطبائي ، وهما اثنان من اصل ثلاثة مجتهدين بارزين يعيشون في طهران .

وفي حين أن الطبقة المتوسطة المالكة هي التي شكلت بشكل طاع الجمعية السرية ، جاء معظم الاعضاء القلائل في التنظيمات الاخرى من الانتلجنسيا الحديثة .

فقد نظم « المركز السري » في تبريز اثني عشر مثقفا راديكاليا ارتبطوا بصحيفة « كنز الفنون » (٦٢) . وكانت هذه المجموعة بقيادة علي كربلائي وهو شيخ لقب « بالمسيو » بسبب اهتمامه بالادب وبالفكر السياسي الفرنسيين . اما الآخرون في المجموعة فكانوا ثلاثة من التجار الذين كثيرا ما كانوا يسافرون الى باكو في عمل ، وبائع كتب وصيدليا واثنين من الدباغة ، وموظفا حكوميا ومتمخرجا شابا من مدرسة الارشالية الفرنسية المحلية . وركز هذا المركز نشاطاته على « مكتبة التربية » التي شكلت مكان تجمع اساسي للمثقفين المحليين القلائل المهتمين باللغات الاوروبية وبالعلوم الحديثة .

اسس الحزب الاشتراكي الديمقراطي في باكو في مطلع عام ١٩٠٤ من قبل ١١ لاجئا من اذربيجان الايرانية نشطوا لفترة من الزمن داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي (٦٣) . وبالرغم من أن قيادة الحزب كانت بيد المثقفين ، الا انها حاولت أن تفتح فروعاً بين حوالي ٨٠ الف عامل مهاجر من اذربيجان الايرانية يعملون في حقول النفط

في باكو . ودعا برنامج الحزب ، انذني كان أساسا ترجمة للمطالب الاقتصادية لدى الاشتراكيين الديمقراطيين الروس ، الى حق العمال في التنظيم والاضراب ، وتحديد ساعات العمل بثمان يوميا ، ومعاشات التقاعد للمسنين ، وضريبة دخل تصاعدية وتوزيع الارض على من يزرعها وتأمين المسكن للفقراء وتخفيض الضرائب على المستهلك وحرية الصحافة والكلام والتجمع والتسامح لكل الاديان « المقبولة من الشريعة » (٦٤) . ونشرت الجمعية السرية في تبريز ، التي اقامت روابط حميمة مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، برنامج الحزب داخل ايران .

في الوقت الذي نرى فيه تأثر هذين التنظيمين بالاشتراكية الثورية لروسيا الماركسية ، تأثرت « جمعية الانسانية » ، بالانسانية الليبرالية لاوغست كومت .

وكان مؤسس الجمعية ميرزا عباس خولي خان قازويني ، الملقب فيها بعد « بالادمية » (اي الانسانية) ، تلميذا للمكوم خان وموظفا كبيرا في وزارة العدل . ويكتب ولده فريدون ادمية ، المؤرخ المشهور للحركة الدستورية ، بأنه كان للجمعية أهداف ثلاثة : استكمال الهندسة الاجتماعية للتنمية القومية وتأمين الحرية الفردية كي يصبح بمقدور العقل البشري أن « يتفتح » ، والحصول على المساواة القانونية لكل المواطنين ، دون اعتبار للاصل والدين (٦٥) . واخذت الجمعية افرادها بشكل رئيسي من كلية دار الفنون ، ومن مراتب الادارة المركزية العليا ، ولكن ليس من مراتب الامراء ، واستهوت صرخة المساواة القانونية ، الحرفيين المدربين الذين يكرهون الامتيازات الموروثة ، كما أن مفهوم الهندسة الاجتماعية قد وعدهم بأدوار حيوية في عملية التنمية القومية ، هذا ناهيك عن أن الامل بالحرية قد استجاب لتوقهم الى الامان الفردي من الحكومة الاستبدادية . كما حتمتهم السرية الطوقسية للجمعية ، المنسوخة عن الماسونية الاوروبية عبر « فرمشكانة » (جمعية السلوان) ملكوم خان ، من السلطات المحافظة من جهة ومن الجماهير المتدينة من جهة أخرى .

وبينما نرى جمعية الانسانية حذرة في اهدافها الانية ، كانت اللجنة الثورية راديكالية في كل من استراتيجيتها وتكتيكاتها . واستنادا الى « ملك زاده » ، الذي ترأس والده « ميرزا ملك المتكلمين » المجموعة . تألفت اللجنة من ٥٧ « مثقفا راديكاليا » كانوا يترددون على المكتبة

من الفروقات بينهما ، كانتا توجهان هجمتهما نحو الهدف ذاته وهو الحكومة المركزية . كلاهما كان يشكل جمعياته واتحاداته وأحزابه السرية وشبه السرية الخاصة كما أنهما أدركا أن سلالة القاجار لم تكن مفلسة ماليا فحسب ، بل وضعيفة اداريا ومشوهة اخلاقيا ، وأهم من ذلك كله ، غير فاعلة عسكريا ، أيضا . وانتظرت البلاد دفعا أخيرا لتدخل الثورة الدستورية .

الثورة : حزيران (يونيو) ١٩٠٥ - آب (أغسطس) ١٩٠٦

هذا الدفع الأخير ، جاء عبر الأزمة الاقتصادية الحاصلة في أوائل عام ١٩٠٥ . فالحصول السيئ والتعطيل المفاجيء في التجارة الشمالية بسبب داء الكوليرا والثلوج الثقيلة والحرب الروسية - اليابانية ، والثورة اللاحقة في روسيا ، كلها أمور أدت الى التضخم اللولبي في إيران .

ففي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٠٥ ، ارتفع سعر السكر ٣٣ بالمئة وسعر الذرة ٩٠ بالمئة في مدن طهران وتبريز ورشت ومشهد (٦٩) . ولما وجدت الحكومة أن عائدات الجمارك تنخفض ، وأن تكاليف الاغذية ترتفع ، وأن طلباتها للحصول على قروض جديدة قد رفضت ، رفعت بسرعة التعريفات على التجار الوطنيين ، وأجلت وفاء الديون للدائنين (٧٠) . وأحدث ذلك ثلاثة احتجاجات جهادية كل واحد أشد من الآخر ، بلغت ذروتها في ثورة آب (أغسطس) عام ١٩٠٦ .

أخذ الاحتجاج الأول شكل المظاهرة السلمية خلال شهر الحداد في محرم . وقام بهذه المظاهرة حوالي الفين من أصحاب الحوانيت والدائنين في طهران . وطالب هؤلاء بتسديد القروض الحكومية وطرد المسيو ناوس (Naus) ، المدير البلجيكي للجمارك ، وأقتلوا محلاتهم ووزعوا صور ناوس مقنعا كعقيه (Mulla) في حفلة للملابس التنكرية ، وتابعوا طريقهم وعلى رأسهم تاجر أوشحة ثري ، نحو حرم الشاه عبد العظيم . ولخص ناطق باسم المجموعة ماسيهم لمراسل « الحبل المتين » (Habl al Matin) ، الجريدة التي يصدرها مثقفون إيرانيون في كلكتا فقال : « يجب على الحكومة أن تعكس سياستها الحالية التي تؤدي الى كارثة ، والقائمة على مساعدة

الوطنية (٦٦) . وفي اجتماعهم السري الذي جرى في ضواحي طهران في شهر أيار ، مايو من عام ١٩٠٤ ، وضع هؤلاء المثقفون خطة « لقلب الاستبداد » و « بناء حكم العدالة والقانون » . ودعت الخطة الى استغلال الفيرة الشخصية والفروقات السياسية بين الوزراء ورجل البلاط والقادة الدينيين والى العمل دائما لدعم العناصر الأقل محافظة ضد العناصر الأكثر محافظة والى اقامة الاتصال بالقادة الدينيين « المستنيرين » الجاهيريين ، وتجنب كل النشاطات المعادية للإسلام لتهدئة شكوك السلطات الروحية ، بالرغم من اتفاق اللجنة على أن التسامح الديني كان أحد « مبادئها الأساسية » ، كما دعت الى استعمال المواعظ والمقالات والترجمات والمحاضرات والنشرات لبسط أفكار الديمقراطية الدستورية بين الجاهير الإيراني . وبعد سنوات لاحقة علق ملك زادة قائلا بأن هؤلاء العلمانيين الراديكاليين قد أجبروا على السعي للحصول على مساعدة « العلماء » لان « الطبقة الدنيا » كانت ما تزال تحت سيطرة « الطبقة الحاكمة » من الامراء وزعماء القبائل ، وأسياد الاراضي (٦٧) .

عكست اللجنة الثورية التكون السويولوجي لجيل الانتلجنسيا الاول . كان المثقفون السبعة والخمسون يتكونون من ١٥ موظفا مدنيا وثمانية تربويين وأربعة مترجمين وطبيب واحد و١٤ رجل دين (درسوا كلهم مواضيع معاصرة) ، واحد زعماء القبائل وثلاثة تجار وأربعة حرفيين . كلهم كانوا على معرفة بالثقافة الغربية أما عبر دار الفنون أو دراسة اللغات الأوروبية أو قراءة ترجمات حديثة ، أو عبر تأثير ملوكم خان . وكان كثير من هؤلاء في منتصف العمر . وجاء ثلاثة منهم من نبلاء القاجار ، و ٢١ من عائلات « علماء » و ٧ من عائلات موظفين حكوميين و ٨ من بيوت تجار البازار ، وكان اثنان منهم زرداشتيين وواحد كان قائدا لجماعة النعماني وأتهم خمسة منهم على الأقل ، من قبل رجال الدين المحافظين ، بأنهم « مفكرون أحرار » سريون . (٦٨)

وهكذا فان إيران عام ١٩٠٥ كانت تسير بسرعة نحو الثورة . ان الطبقة المتوسطة المالكة ، التي نظرت الى الملكية دائما بعين الريبة ، أصبحت اقتصاديا وايدولوجيا معزولة عن السلالة الحاكمة . كما أن الانتلجنسيا الحديثة ، المتأثرة بالدستورية والعلمانية والقومية كانت ترفض الماضي . وتتسائل عن الحاضر ، وتعتقد رؤية جديدة للمستقبل . أضف الى ذلك ، أن الطبقة المتوسطة المالكة والانتلجنسيا ، بالرغم

التجار والدائنين والصناعيين الروس على حساب رجال الاعمال
الايرانيين . على الحكومة أن تحمي رجال أعمالنا حتى ولو لم تكن
منتجاتهم بجودة منافسيهم الاجانب . واذا ما استمرت السياسة
الحالية ، فان اقتصادنا سيدمر بمجمله » . (٧١)

وبعد اسبوعين من المحادثات ، ارضى مظفر الدين شاه ، المتلفه
للقيام برحلة اخرى الى أوروبا ، المحتجين واعدا بأنه سينفذ مطالبهم
حالما يعود من أوروبا الا أن وعده لم يتحقق عمليا ، اذ بقيت الخزنة
مفلسة وهدد الروس باتخاذ « الاجراءات الضرورية » اذا ما انتقلت
ادارة الجمارك من « الايدي الامينة » (٧٢) .

حصل الاحتجاج الثاني في شهر كانون الاول عندما حاول حاكم
طهران تخفيض أسعار السكر عن طريق ضرب اثنين من مستوردي
السكر البارزين بالعصي حتى الموت . وكان أحد الضحايا تاجرا عجوزا
محترما يبلغ من العمر ٧٩ عاما ، وكان مول اصلاح البازار المركزي
واعاد بناء ثلاثة جوامع . وقد دافع عبثا بأن الاسعار المرتفعة لا
تعود الى التخزين بل الى الانقطاعات في روسيا . ويقول أحد شهود
العيان بأن اخبار الضرب قد « انتقلت كالبرق » في البازار (٧٣) فأغلقت
المخازن والمحلات ابوابها ونظم زعماء النقابات اجتماعا جماهيريا في
الجامع المركزي ، وسار الفان من التجار وقادة النقابات وطلاب المعاهد
الدينية وأعضاء « العلماء » بزعماء الطبائفي والبهائي الى حرم
الشاه عبد العظيم . وأرسلوا للحكومة ، من هناك ، مطالب رئيسية
اربعة : استبدال الحاكم ، طرد ناوس ، تطبيق الشريعة ، وتكوين
مجلس عدلي . أجاب البلاط ، في البداية ، بأن مؤسسة كهذه ستحطم
كل المراتب « حتى بين الامراء النبلاء وعامة البقالة » (٧٤) . وأضاف
أحد الوزراء أنه اذا كان زعماء الفتن غير راضين عن الاوضاع في
ايران الاسلامية ، فعليهم أن يهاجروا الى دول « ديمقراطية » غير
مسلمة ، مثل ألمانيا . ولكن بعد محاولاته الفاشلة في حل الاضراب
الذي استمر شهرا كاملا ، وافق الشاه في النهاية على كل هذه
المطالب . وعند عودتهم المظفرة الى طهران ، استقبلت المحتجين
حشود ضخمة تهتف : لتحيا الامة الايرانية . ويشير نظام
الاسلام كرماني في يومياته بأن هذه كانت المرة الاولى التي يسمع فيها
تعبير « الامة الايرانية » في شوارع طهران (٧٥) .

اندلع الاحتجاج في صيف عام ١٩٠٦ خلال شهر محرم . وشار
المحتجون اساسا بسبب فشل الشاه في عقد المجلس العدلي ، وجزئيا
بسبب المحاولة المتهورة التي قامت بها الشرطة لاعتقال عدد من الدعاة
البارزين المعادين للحكومة . وبينما دعت النقابات الى اضراب آخر ،
ووزعت الجمعيات السرية مناشير غاضبة ، قامت مجموعة من طلبة
المعاهد الدينية بالتجمع أمام مركز شرطة المدينة حيث احتجز الدعاة
وتلا ذلك صدام عنيف كانت نتيجته اصابة أحد المتظاهرين اصابة قاتلة .
وصادف أن كان المصاب « سيدا » . وفي صباح اليوم التالي ، سار
الوف من التجار والحرفيين وطلبة المعاهد الدينية — كان الكثير منهم
يلبس ملءة بيضاء (اكفان) كعلامة على استعدادهم للموت في حملة
الدين — بجثمان « السيد » من سوق البازار الرئيسي في جنازة شعبية
الى الجامع المركزي . الا أن رجال القوزاق تصدوا لهم خارج الجامع .
كان الصدام قصيرا ولكن دمويا فقد قتل اثنان وعشرون شخصا ،
وأصيب أكثر من مئة بجراح خطيرة (٧٦) . وبما أن نهرا من الدماء
أصبح يفصل الان بين البلاط و « البلاد » ، فقد بدأ بعض أفراد من
« العلماء » يماثلون علنا بين القاجار « ويزيد » الشهير ، أحد قواد
السنة ، الذي قتل الامام الشيعي الحسين .

ردت المعارضة على العنف بتنظيم المظاهرات الجماهيرية .
وأخذ الطبائفي ، والبهائي . وغيرهما من الزعماء الدينيين ،
باستثناء امام الجمعة المعين من قبل الدولة ، عائلاتهم وتوابعهم
وحوالي الفين من طلبة المعاهد الدينية ، وذهبوا الى قم المدينة الدينية
المقدسة التي تبعد ٩٠ كيلو مترا عن طهران . ومن مدينة قم ، اذاعوا
أن البلد سيترك من دون توجيه روجي — وبالتالي من دون قرارات
قضائية ومعاملات شرعية — حتى ينفذ الشاه وعوده السابقة . لقد
أضرب « العلماء » .

في هذه الاثناء ، سأل تاجران بارزان — أحدهما كان نشيطا
في « الجمعية السرية » — ممثلي بريطانيا عما اذا كان بإمكانهم وامكان
أصدقائهم الاعتصام في المقر الصيفي للبعثة البريطانية في قرية « جلهاك »
على بعد اميال قليلة شمالي طهران . وفصلت البعثة البريطانية
الاحداث اللاحقة في مذكرة أرسلتها الى لندن :

« بعد اطلاق النار ، بدأ وكان الحكومة قد ربحت الجولة . كانت
المدينة بيد القوات العسكرية . وفر القادة الشعبيون واحتل الجنود

البازار . وبدا وكأنه ليس هناك مكان للجوء اليه . في ظل هذه الظروف لجأ الحزب الشعبي الى عادة مقدسة قديمة — ممعنة في القدم حقا — عادة الاعتصام . وتقرر اللجوء الى هذه الوسيلة بعد فشل كـل الوسائل الاخرى . . واتصل شخصان بمقر البعثة في جلهك وسالا عما اذا كان القائم بالاعمال سيجلب طلب المساعدة العسكرية في حال اعتصم الناس في مقر البعثة . وعبر السيد غرانت دف (Grant Duff) عن امله بالايلجا الناس الى هذه الوسيلة ، الا انه قال بأنه ليس في مقدوره ، على ضوء العرف المعمول به في ايران ، ان يستعمل القوة اذا ما جاؤوا الى مقر البعثة . . . وفي مساء اليوم التالي ظهر خمسون تاجرا وفقيا في مقر البعثة واتخذوا مأوى لهم لهذه الليلة . وزاد عددهم تدريجيا وسرعان ما وصلوا الى ١٤ ألف شخص في حديقة البعثة (٧٧) .

جاء معظم هؤلاء من البازار ، وكانوا بقيادة لجنة من زعماء النقابات . وعينت هذه اللجنة الاماكن للنقابات المختلفة : وأشار أحد الزائرين بأنه رأى أكثر من ٥٠٠ خيمة « لكل النقابات ، حتى الاسكافيين وباعة الجوز والسمكريين ، كان لكل نقابة خيمة واحدة على الاقل » (٧٨) . وفرضت اللجنة القانون لحماية ممتلكات المضيف . وأشارت البعثة فيما بعد بأنه لم يتضرر أي شيء تقريبا (٧٩) . . ونظمت هذه اللجنة المظاهرات النسائية خارج القصر الملكي وخارج مقر البعثة البريطانية . كما نظمت عملية الدخول الى مقر الاعتصام والتي اقتصرت على طلاب وهيئة تدريس دار الفنون وكليات الزراعة والعلوم السياسية . عمليات الدخول هذه ، كما يقول نظام الاسلام كرماني ، حولت المقر الى « مدرسة واسعة للعلوم السياسية في العراق ، حيث تم القاء المحاضرات حول النظم الدستورية في أوروبا » (٨٠) .

ويقول شاهد عيان آخر أن بعض طلاب دار الفنون تحدثوا حتى عن فوائد الشكل الجمهوري للحكومة (٨١) . كما حرصت اللجنة ، بالإضافة الى ذلك ، على جمع النقود من التجار الاغنياء لمساعدة ذوي الاجور الفقراء على تحمل الاضراب الطويل . وكتب أحد المشاركين في مذكراته قائلا :

ما زلت اتذكر بوضوح ذلك اليوم عندما سمعنا بأن الرجعيين كانوا منشغلين بزرع عدم الرضا بين صغار التجارين ونائشري الخشب .

التجارون ، الفاضبون بسبب حرمانهم من موارد عيشهم ، أرادوا معرفة الفوائد التي سيجنون من جراء هذه المجازفة بمجملها ، أما الآخرون فقد دفعهم جهلهم ولا عقلانيتهم الى رفض أي حوار منطقي . ولو أن هاتين المجموعتين خرجتا عن كل حركتنا كانت ستعاني . ولكننا لحسن الحظ استطعنا اقناعهم بالبقاء في حرم البعثة . (٨٢)

واخيرا ، طالبت لجنة كبار النقابات الشاه ببناء على نصيحة الزملاء المثقفين المصريين ليس بمجلس عدلي فحسب ، بل بجمعية دستورية وطنية أيضا ، مهمتها وضع دستور مكتوب .

في البداية طرد البلاط المحتجين واعتبرهم « عصابة من الخونة استأجرتهم انجلترا » . ولكنه عندما واجه اضرابا عاما طويلا في طهران وسيلا من البرقيات من المقاطعات ، عرض تحقيق « الجمعية الاسلامية » ذات الصدى الاقل ديمقراطيا (٨٤) . وعندما واجه ثانية مطلب تحقيق « الجمعية الوطنية » الذي لا يقبل الجدل ، وسيلا من البرقيات الفاضبة من الجماعة الايرانية في باكو التي حددت بارسال « متطوعين مسلحين » (٨٥) ، وواجه « الاعلان القائل » أن القوزاق أنفسهم يحضرون للتخلي عنه بعد تأخر معاشاتهم (٨٦) ، استسلم البلاط . ففي الخامس من آب أي بعد حوالي شهر من لجوء المحتجين الاول الى مقر البعثة البريطانية ، وقع مظفر الدين شاه اعلانا بدعوة جمعية وطنية دستورية . وبعد سنوات لاحقة كتب صحافي ماركسي إيراني معلقا على نظرية الثورة الفوضوية ، قائلا بأن ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ كانت فريدة في سجلات تاريخ الثورات البورجوازية ، إذ برهنت أنه ، في ظل ظروف معينة ، يمكن للاحتجاجات السلمية والاجتماعات الجماهيرية والاضرابات العامة ، أن تسقط النظام القديم (٨٧) .

النضال من اجل الدستور

آب (أغسطس) ١٩٠٦ - تشرين أول (أكتوبر) ١٩٠٧

بالرغم من أن الثورة بدت وكأنها منتهية في شهر آب أغسطس عام ١٩٠٦ ، إلا أن عملية وضع الدستور تحولت الى صراع طويل استمر حتى شهر تشرين الاول أكتوبر عام ١٩٠٧ .

انعقدت الجمعية التأسيسية في طهران في شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٠٦ لوضع قانون انتخابي للجمعية الوطنية القادمة . وتألف

المندوبون في معظمهم من التجار ، و « العلماء » ، وكبار نقابات البازار (٨٨) . وليس من المستغرب أن يعكس قانون الانتخابات خلفيتهم الاجتماعية (٨٩) . وانقسم جمهور الناخبين الى سبت « طبقات » : الامراء والقاجار ، « العلماء » وطلبة المعاهد الدينية ، النبلاء (Ayan) والارستقراط (Ashraf) ، التجار ذوي المكانة التجارية المحددة ، أصحاب الاراضي الذين لا تقل ملكيتهم عن ألف دونم على الأقل (٩٠) ، والحرفيون — التجار « من النقابات المعترف بها » والذين يملكون دكانا يعادل ايجارها « معدل ايجار في الحطة » على الأقل .

وكان على الانتخابات في المقاطعات أن تتم على مرحلتين : ترسل كل « طبقة في كل مقاطعة مندوبا واحدا الى العاصمة المحلية ، وينتخب هؤلاء المنسوبون ، بالمقابل ، ممثلهم المحليين في الجمعية الوطنية .

الا أن الانتخابات في طهران كانت تجري على مرحلة واحدة : ينتخب القاجار ٤ نواب ، وملاك الاراضي ١٠ ، و « العلماء » ٤ ، والتجار ١٠ ، والنقابات حوالي ٣٤ من أصل عدد مقاعد البرلمان الاجمالية البالغة ١٥٦ مقعداً .

مثلت انتخابات الجمعية الوطنية دور العامل المساعد لتطويع التنظيمات السياسية . في المدن الاقليمية ، أسرع التجار ، مدفوعين من قبل « العلماء » ونقابات البازار ، الى تكوين جمعيات محلية مستقلة وثابتة المعارضة للحكام المحليين .

وفي العاصمة ، ظهر على الساحة السياسية اكثر من ثلاثين جمعية . بعضها كان جمعيات مهنية « كجمعية النقابات » ، و « جمعية الكتاب » وجمعية « طلبة المعاهد الدينية » . وبعضها الاخر ، كجمعية الازريجانين ، وجمعية الارمن ، وجمعية اليهود ، وجمعية الايرانيين الجنوبيين ، كان جمعيات طائفية . الا أن كل هذه الجمعيات بمجملها ساندت الثورة وقامت بالحملات لانتخاب افضل مرشحيها للجمعية الوطنية . وكانت الصحافة ناشطة بالمقدار نفسه . ارتفع عدد الجرائد والمجلات المنشورة داخل ايران من ست عشية الثورة ، الى أكثر من مئة خلال الاشهر الستة التي تلت الجمعية الدستورية ، وحمل الكثير منها أسماء متفائلة وقومية وراديكالية كجرائد : الترقى والنهضة ، والوطن ، والإنسانية ، والاتحاد ، والامل ، والعصر

الجديد . وصادر المركز السري في تبريز : الحر ، والمجاهد . وصادر نظام الاسلام كرماني ، من الجمعية السرية في طهران ، نداء الوطن . وحرر اربعة اعضاء من اللجنة الثورية نشراتهم الخاصة : الحقوق ، والمساواة وروح القدس ، وصرخة اسرافيل المدوية . ويبدو ان المعارضة ، بعد سنوات من الصمت المفروض ، كانت تسرع الآن الى المطابع كي تصب كل افكارها السياسية ، قديمها وجديدها .

افتتحت الجمعية الوطنية في شهر تشرين الاول . وكما كان متوقعا انعكس الدور الهام للطبقة المتوسطة المالكة في التركيب الاجتماعي للنواب : ٢٦ بالمئة منهم كانوا زعماء نقابات ، و ٢٠ بالمئة رجال دين ، و ٥ بالمئة تجارا (٩١) . وبدت الطبقة السياسية للجمعية واضحة عبر التكون التدريجي « للاتجاهات » الثلاثة الرخوة ، ولكن الواضحة : الملكيين والمعتدلين والليبراليين . انعزل الملكيون ، الذين تشكلوا اساسا من الارستقراطيين أصحاب الاراضي عن مناقشات البرلمان بسبب صغر مجموعتهم ، وتآلف المعتدلون من نواب الطبقة المتوسطة المالكة ، وشكلوا الاغلبية العظمى في الجمعية ، وكانوا بزعامة تاجرير ثريين : محمد علي شلفوروش ، قائد المسيرة السلمية نحو الشاه عبد العظيم في شهر حزيران عام ١٩٠٥ ، وامين الزرب الملتزم السابق لدار الضرب الملكية ، والممول الاساسي للاعتصام في مقر البعثة البريطانية ، والذي كان ما يزال اغنى رجل في ايران بالرغم من الضرائب الكبيرة التي فرضها ناصر الدين شاه . كما تلقى المعتدلون دعما كبيرا من الطباطبائي والبهباني اللذين ، بالرغم من عدم كونهما نائبين ، غالبا ما شاركا في النقاشات البرلمانية .

وبينما حصل المعتدلون على الدعم من الطبقة المتوسطة المالكة ، مثل الليبراليون بشكل مهيمن الانتلجنسيا . وبالرغم من تخطيطهم للاصلاحات الشاملة الواسعة ، وحتى لاصلاحات علمانية ، لطف الليبراليون من راديكالييتهم في حينه من أجل التعاون مع المعتدلين بغية وضع دستور مناسب . كانت مجموعتهم الصغيرة المؤلفة من ٢١ نائبا بقيادة سيد حسن طاقى زاده Sayyed Hassan Taqizadeh ، وهو نائب فصيح حطم ماضيه الديني المحافظ ، كما قال ، ليتبع « اهتمامه المتأجج » بالعلوم الاوروبية ، وخاصة الطب (٩٢) . وانتمى معظم هؤلاء اما الى اللجنة الثورية او جمعية الانسانية ، او كنز الفنون . وتم انتخاب بعضهم من قبل طائفة الشيعيين في تبريز ،

وبعضهم من قبل النقابات في طهران ، وبعضهم الآخر من قبل الجمعية الوطنية ذاتها لملء الفراغات الحاصلة اما بسبب الوفاة أو الاستقالات (٩٣) . وبالرغم من أن هؤلاء العلمانيين — الراديكاليين ابتعدوا عن تحالفاتهم الدينية — التقليدية وانفصلوا في النهاية ، عن الحركة الدستورية بعد عام ١٩٠٩ ، إلا أنهم كانوا تواقين للتحالف مع المعتدلين عام ١٩٠٦ — ١٩٠٧ ، من أجل صياغة القوانين الدستورية .

بدأ النواب وضع الدستور بضمان دور البرلمان باديء ذي بدء . ففي وثيقة سميت فيما بعد باسم « القوانين الأساسية » ، توضحت بشكل شامل سلطات الجمعية الوطنية . فلها « كممثل لكل الشعب » « الحق في أن تقترح بصدد جميع الأمور أي إجراء يقود إلى صالح الحكومة والشعب » . ولها القرار النهائي بالنسبة إلى كل القوانين والقرارات والميزانيات والمعاهدات والقروض والاحتكارات والامتيازات . وعليها أن تعقد الجلسات التي تستمر عامين ، حيث لا يجوز خلال هذه الفترة اعتقال أي عضو من أعضائها بدون إذن منها . وكتنازل للبلاط أعطي الشاه صلاحية تعيين ثلاثين عضواً من أصل ستين في « مجلس الشيوخ » إلا أن الجمعية الوطنية احتفظت بحق تحديد الدور الحقيقي لهذا المجلس ، في وقت لاحق .

وبعدما صوت المجلس بالإجماع على هذه الوثيقة ، أسرع النواب بتقديمها للشاه المريض ، وصادق الشاه ، بناء على الحاح مستشاريه الروحيين الذين أحاطوا بسرير الموت على القوانين الأساسية فـ في ٣ كانون الأول ، قبل ٥ أيام من وفاته فقط . .

صمم الملك الجديد محمد علي شاه ، الذي حكم أذربيجان بيد من حديد كوريث شرعي ، على أن يحكم إيران لا كأبيه مظفر الدين شاه بل كجده ناصر الدين . استخف بالنواب بسرعة بعدم دعوتهم لحفلة تتويجه . وحاول فاشلاً ، إعادة ناوس والتباحث بشأن الحصول على قرض من بريطانيا وروسيا . وشجع وزراءه على تجاهل الجمعية الوطنية ، وأمر حكامه بأهمال الجمعيات المحلية ، كما حاول إضعاف المعارضة بآثارته للنمرات الطائفية ، وبخاصة بين الشيعيين والمتشيعين في تبريز ، وبين الأذربيين والعرب والناطقين بالفارسية في طهران . أضف إلى ذلك أنه عين رئيساً لوزرائه أمين السلطان ، وهو رئيس وزراء محافظ سابق ، والذي ، نتيجة زيارة حديثة لليابان ، جادل

قائلاً بأنه لا يمكن تحقيق الإصلاحات من دون حكومة مركزية قوية مضممة .

إلا أن الصراع الأساسي بين الشاه والجمعية الوطنية تمحور حول تكملة الدستور . فقد وضع النواب العاملون على ترجمة الدستور البلجيكي ، نظاماً برلمانياً للحكم ، وانقسمت وثيقتهم النهائية التي سميت « القوانين الأساسية المتكاملة » إلى جزئين رئيسيين . اشتمل الجزء الأول على « ميثاق الحقوق » الذي يضمن لكل مواطن المساواة أمام القانون ، وحماية « الحياة » ، والملكية والشرف ، والحماية من الاعتقال الاعتباطي ، وحرية تنظيم الجمعيات وإصدار الصحف . وفي حين قال الجزء الأول بمبدأ « الفصل بين السلطات » فقد ركز السلطة في الفرع التشريعي على حساب الفرع التنفيذي . فبالإضافة للسلطة الممنوحة له في القوانين الأساسية ، حصل الفرع التشريعي على سلطة تعيين رؤساء الوزراء والتحقيق معهم وصرفهم وكذلك مع الوزراء والوزارات ، ومحاكمة الوزراء بتهمة « التقصير والاهمال » والموافقة على كل المصروفات العسكرية السنوية . وأعتبرت السلطة التنفيذية من اختصاص الشاه على أن يكون التطبيق من قبل الوزراء . وكان على الشاه أن يقسم اليمين أمام النواب ، وعلى الجمعية الوطنية أن توافق على ميزانية البلاط وحرم على أقارب الشاه المباشرين الدخول في الوزارة . « وعهد » إلى « شخصه » بالقيادة الاسمية للقوات المسلحة . كما أن سلطته وصفت بأنها مستمدة من الشعب لا من الله : « ليست السيادة الاثقة تمنح (كهبة سماوية) من قبل الشعب إلى شخص الملك » . ولأن وزراءه كانوا مسؤولين أمام البرلمان فقط لم يعد بإمكانهم « التخلي عن مسؤولياتهم عن طريق التماس الأوامر من الملك » . وفي الحقيقة ، احتفظ الشاه بمصدر هام وحيد من السلطة :

امتياز تعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ . ولكن ، بما أن هذا المجلس لم ينعقد منذ أكثر من ٤٣ سنة فقد تحول امتياز الشاه هذا إلى امتياز أجوف .

وأجرت الجمعية الوطنية ، التي تبنت الدستور البلجيكي تعديلين رئيسيين لللائحة الوضع الإيراني . فقد اعترفت بوجود الجمعيات

والمجالس المحلية عن طريق اعطائها سلطة « ممارسة الاشراف الحر على كل القوانين المرتبطة بالمصلحة العامة شرط أن تأخذ بعين الاعتبار الحدود التي رسمها القانون ». كما اعترفت في عدد من المواد بأهمية الدين بوجه عام ، وباهمية القادة الدينيين بوجه خاص . وأعلن المذهب الشيعي الاثني عشري دين الدولة في ايران . واعطيت المحاكم المذهبية سلطانا قضائيا واسما على الشريعة . وحرم على غير المسلمين دخول الحكومة ، وأخذت السلطة التنفيذية مسؤولية حظر التنظيمات والنشرات « الملحة » . كما وعد « العلماء » « لجنة عليا » مؤلفة من خمسة مجتهدين مهمتها التدقيق بالقيمة الروحية لكل تشريع يقدم الى البرلمان حتى « ظهور المهدي » . (تبتل الى الله ان يسرع بقدومه) « هنا تم دمج التشيع التقليدي بالدستورية الحديثة . او كما قال مونتسكيو بكلمات أخرى ، فان « روح » المجتمع قد ساعدت في صياغة « قوانين » الدولة .

رفض الشاه ، الخائف من زوال كل السلطة الملكية ، التصديق على وثيقة « القوانين المتكاملة » . وبدلا من ذلك ادان زعماء المعارضة بصفتهم « هراطقة » و « جمهوريين مخربين » . وادعى « كمسلم مخلص » بأنه من الممكن أن يقبل تعبير « قانوني » ، ولكنه يرفض مفهوم مشروط () « دستوري » الغريب (٩٤) . الا انه في الوقت ذاته تحمس للدستور الالماني الذي يسمح لرأس السلطة بتعيين كل الوزراء ، بمن فيهم وزير الحربية . واقترح ايضا أن يتمتع الشاه بالقيادة الفعلية والاسمية للقوات المسلحة ، ويحتفظ بالقيادة الشخصية على حرس ملكي مستقبلي قوامه ١٠ آلاف رجل .

اشعلت هذه الاقتراحات المضادة احتجاجات جماهيرية في كل المدن الايرانية ، خاصة في طهران وتبريز وأصفهان وشيراز ومشهد وأنزلي ورشت وكيرمان وكمرنشا . ففي كمرنشا مثلا ، نقل القتصل البريطاني هناك ما يلي : « كل أصحاب المهن في البازار ، بما في ذلك الحمالون ، اعتصموا في مكتب البرق (٩٥) » . وفي تبريز اقسام ٢٠ الف متظاهر من احياء المتشريعين والشيخين على الاستمرار بالاضراب « حتى يتم التصديق على الدستور » (٩٦) . وفي طهران الفت الجمعيات العديدة جمعية مركزية واحدة نظمت اضرابا عاما في البازار وفي دواوين الحكومة ، وعقدت اجتماعا جماهيريا ضم ٥٠ الف نسمة في الساحة المركزية ، وجندت ٣ آلاف مقاتل للدفاع عن الجمعية الوطنية . في هذا الوقت اغتال أحد المرابين من تبريز ،

المرتبط بعلاقة مرجحة مع الحزب الاشتراكي الديموقراطي رئيس الوزراء ، وانتحر فوراً (٩٧) . وفي اليوم التالي ، اجتمع ١٠ آلاف مشيع اجلالا للقاتل الميت ، وتظاهروا تأييدا للدستور .

تراجع الشاه عن موقفه بعدما هزته عملية الاغتيال والمظاهرات الجماهيرية . وعلق أحد المراقبين الاوروبيين : « بجيش غير مسلح وبلا معاشات وبجنود جائعين مهملين : أي شيء آخر يمكن للشاه أن يقوم به في وجه التهديد العام بالاضراب والاضطرابات الجماهيرية » (٩٨) وكبديل لرئيس الوزراء ، عين الشاه ناصر الملك ، وهو رجل مثقف خريج أوكسفورد ، ذو ميول ليبرالية . وسعى للانضمام الى « جمعية الانسانية » ووعد بتنفيذ برنامج يعتمد دين الانسانية لاوغست كومت . كما ارسل امراءه امام البرلمان ليقسموا الولاء للدستور . وبعد أيام قليلة دخل الشاه نفسه الجمعية الوطنية واقسم على احترام الدستور ، ووضع الختم الملكي علنا على القوانين الاساسية المتكاملة . وأجبر الشاه الذي كان يود أن يخلد شكل استبداد القاجار ، على قبول النظام الحديث للدستورية البرلمانية .

وبالرغم من محاولة محمد علي شاه تفكيك الثورة عبر انقلابه الحاصل في شهر حزيران (يونيو) ١٩٠٨ ، فان انتصار الدستوريين في الحرب الاهلية في حزيران (يونيو) ١٩٠٨ — تموز ١٩٠٩ ، قد ضمن ثمانية منجزات الثورة . نظريا ، بقيت القوانين الاساسية ، والقوانين الاساسية المتكاملة حتى يومنا هذا ، الركيزتين الاساسيتين للدستور الايراني .

أفكار ثورية مقابل طبقات ثورية

تؤيد المصادر الاساسية التفسير المقبول والقاتل بأن أفكار الغرب ، وبخاصة مفاهيم الدستورية والقومية والعلمانية ، قد ساعدت على تحطيم النظام السياسي لقاجار ايران . أدخلت الدستورية فكرة أن سلطة الملك يجب أن تحدد ليس بواسطة مجرد مفاهيم فضفاضة حول العدالة الاجتماعية وملكيات القرون الوسطى ، بل بواسطة مؤسسات الحكومة التمثيلية ذات التحديد الارادي الواضح . واستحدثت القومية المفهوم القائل بأن على الدولة أن تكون التعبير المنظم للشعب ، وليس ارث السلالة الحاكمة . أما العلمانية بالمقابل ، فلعلقت الرغبة في الاستعارة من الغرب ، حيث برهن هذا الاخير عن تفوقه العلمي على الشرق ، كما وعززت هذه

العلمانية القناعة الموجودة لدى الإداريين المركزيين ، والقائلة بوجود فصل شؤون الدولة عن العقائد الدينية ، وبوجود فصل المصالح السياسية عن مبادئ الإيمان ، ومسؤوليات الحكومة عن تعاليم « العلماء » .

ان ادخال الافكار الغربية والتوسع التدريجي للإدارة المركزية ، خلقا طبقة ثورية جديدة : الانتلجنسيا العصرية . وانقطعت هذه الانتلجنسيا ، التي نالت علومها في المدارس العلمانية ، عن علماء الدين وعن أدباء البلاط المحافظين . وكونها توظفت بشكل رئيسي في بيروقراطية الدولة ، فقد كرهت الانتلجنسيا البنية التقليدية التي تضع حياة الإداريين العلمانيين وممتلكاتهم وشرفهم تحت رحمة وأهواء الشاهنشاهات . ولأنها انحدرت بشكل طاع من خارج نبالة القاجار ، فقد حبذت وشجعت فتح مهن جديدة لأصحاب المواهب ، وعارضت بيع الوظائف لذوي النسب الملكي . ومتأثرة بأفكار الغرب ، اعتقدت الانتلجنسيا أن بإمكان البلد ان يتقدم سريعا إذا ما استبدلت الإرادة الاعتباطية للملوك بالقوانين التي يمكن التنبؤ بحكمها ، وسلطة السلالات بسلطة الممثلين المنتخبين ، والاسلوب التقليدي في السيطرة على المجتمع بالعلم الحديث للهندسة الاجتماعية . باختصار ، أرادت الانتلجنسيا استبدال الاستبداد الشرقي بالدستورية الغربية .

الا ان المسألة المركزية ليست ما اذا كانت الافكار الغربية ، ومناصروها من الانتلجنسيا ، قد لعبت دورا في الثورة الدستورية ام لا ، بل ما اذا كانت لعبت الدور الرئيسي الحاسم . واذا ما قارنا أهمية الانتلجنسيا بأهمية الطبقة الوسطى المالكة ، لتبين لنا بوضوح ان أهمية الأخيرة قد برزت بكثير أهمية الأولى . فبينما كان عدد المثقفين العلمانيين يقدر بالمئات على الأكثر ، كان تجار البازار والحرفيون وأصحاب المؤسسات التجارية والتجار ، يعدون بمئات الألوف على الأقل . وفي حين شكلت أمية الجماهير عقبة أمام الصحف الليبرالية ، كان بمقدور القيادة الدينية أن تجذب ، في أي وقت ، التجمعات الواسعة . وبينما كانت الجمعيات السياسية في أعوام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ، لا تضم أكثر من بضع مئات من الأعضاء ، كان بمقدور نقابات البازار القديمة أن تحشد أكثر من ١٤ ألف محتج في مقر البعثة البريطانية . وبينما حول المثقفون الراديكاليون المصريون مطلب المجلس العدلي الى مطلب الجمعية الدستورية الذي لا يقبل النقاش ، كان التجار ذوي العقلية التقليدية ، وزعماء النقابات ووعظة

الجوامع ينظمون بنجاح المظاهرات الجماهيرية والاجتماعات الشعبية واضرابات البازار ، والاضرابات العامة الشاملة . وفي حين ترجم النواب الليبراليون الدستور البلجيكي ، كيفه المعتدلون والظروف المحلية وشرعوه في قانون . وفي حين أثر التاريخ الأوروبي في نخبة صغيرة ، ألهم الماضي الإسلامي جماهير الشعب . وفي وقت الازمات كان الجمهور ينتقل الى الفعل دون أن تحركه صور كرومويل وروبسبير وفولتير وملاعب التنس والباستيل المحاصر ، بل كانت تحركه المفاهيم التقليدية للعدالة الاجتماعية والرموز العاطفية المستمدة من التراث الشيعي - وبخاصة من استشهاد الحسين وأفراد عائلته . باختصار كان المثقفون مستشاري الثوريين ، الا أن أعضاء النقابات التقليدية للبازار كانوا الثوريين الفعليين .

وبدا الدور المسيطر للطبقة الوسطى المالكة أكثر وضوحا في السنوات اللاحقة ، خاصة في عام ١٩١٠ ، عندما انشقت الحركة الدستورية بعدما ربحت الحرب الأهلية ، الى تيارين اثنين . فبينما وجه المحافظون بقيادة الطباطبائي والبههاني ، تجار البازار نحو الحزب المعتدل (حزب الوسط) Firqeh i - Itedal ، نظم الراديكاليون العلمانيون بقيادة طاقم زاده الانتلجنسيا في الحزب الديمقراطي المنافس Firqeh i - Demokrat . ولكن خلال عام واحد فقط بات الحزب الديمقراطي يعيش حالة من التشوش والبلبلية وأنعدم وزن أصوات نوابه في البرلمان واتهم زعماءه « بالهرطقة » من قبل السلطات الدينية ، وأجبروا على الفرار الى المنفى ، وأصبح تنظيمه هدف احتجاجات جماهيرية تحركها نقابات البازار . وفي صدام مباشر بين الانتلجنسيا والطبقة الوسطى المالكة ، ربحت الأخيرة المعركة بشكل حاسم . وحتى المؤرخون التقليديون الذين جادلوا بأن الافكار الحديثة هي التي سببت الثورة ، عادوا فادعوا فيما بعد بأن الجماهير « التقليدية » « المؤمنة بالخرافات » « المتخلفة » والامية هي التي حددت الفشل اللاحق للحركة الدستورية . فكسراوي مثلا ، الذي بدأ كتابه الضخم : « تاريخ الدستور الإيراني » بمقدمة حول كيفية « ايقاظ » الافكار العصرية الحديثة للبلد ، أمضى آخر سنوات حياته ليصف لماذا بقي الجمهور « متخلفا » « فاسدا » ، « غير مستنير » ، و « غير ناهض » (٩٩) . وبدأ كاتب آخر هو احمد مجد الاسلام كرماني ، كتابه « تاريخ الثورة الدستورية في ايران » ، بمدح أهمية الافكار الحديثة ، ولكنه انتهى بتحسر على استمرار المشاعر

التقليدية بين الجماهير ، وعلى الانتشار المحدود للأفكار الحديثة ذاتها بين أقل من « ألف فرد مستنير » (١٠٠) .

بالرغم من أن التأثير الأيديولوجي للغرب قد بولغ به كثيرا ، إلا أنه من الممكن وصف التأثير الاقتصادي — الاجتماعي للغرب على أنه السبب الرئيسي المقرر للثورة الدستورية . إذ أن الاختراق الاقتصادي لايران أدى إلى دمج الاقتصادات الإقليمية الكثيرة في اقتصاد قومي واحد ، كما أن تكون الاقتصاد القومي قد خفف تدريجيا من الصراعات التقليدية بين الطوائف المدنية المختلفة ، خاصة بين الحرفيين الشيخيين والمتشريعين ، وبين التجار الحيدريين والنعمانيين ، وبين تجار طهران وتبريز واصفهان والقزوين وشيراز .

إن تخفيف الصراعات الطائفية ساعد على خلق طبقة متوسطة مالكة أصبحت بدورها ، تحت وطأة تهديد المنافسين الأجانب والكمبرادور المحلي لها ، بوجوازية وطنية مستاءة ، واعية نقاط قوتها ونقاط ضعف السلالة الحاكمة . وقد تطورت هذه البورجوازية الوطنية المستاءة ، بتشجيع من الإحاسيس المعادية للدولة لدى علماء الشيعة ، إلى طبقة ثورية . ولقد أحدثت التغيرات الاقتصادية تغيرات اجتماعية قادت بدورها إلى تغيرات سياسية . وإذا أعدنا صياغة ماركس يمكن القول أنه لم يكن ادخال الوعي الثوري هو الذي خلق النظام الاجتماعي الجديد ، بل على العكس . أن وجود النظام الاجتماعي الجديد هو الذي سمح بتكييف جوانب انتقائية من الوعي الثوري .

هوامش

- 1- E. Nordlinger, ed. *Politics and Society: Comparative Political Sociology* (Englewood Cliffs, N.J., 1970), p. 8.
- 2- S. Hughes, *Consciousness and Society* (New York, 1958), p. 74.
- 3- E. Durkheim, *The division of Labor* (New York, 1964).
- 4- V. Pareto, *The Ming of Society* (London, 1935); G. Mosca, *The Ruling Class* (New York, 1939).
- 5- R. Michels, *Political Parties* (New York, 1949).
- 6- H. Gerth and C. W. Mills, eds. *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York, 1969).
- 7- For recent works on theories of revolution see: L. Stone, «Theories of Revolution World Politics, 18, 2 (January 1966), 159-176: P. Zagorin,

- «Theories of Revolution in Contemporary Historiography, *Political Science Quarterly*, 88, 1 (March 1973, 3-26; L. Kaplan, ed. *Revolution: A Comparative Study* (New York, 1973); C. Welch and M. Taintor, ed. *Revolution and Political Change* (Los Angeles, 1972); C. Johnson, *Revolutionary Change* (Berkeley, 1968); special issue «Revolution and Social Change, *Comparative Politics*, 5, 3 (April 1973); special issue «Theories of Revolution,» *Comparative Studies in Society and History*, 18, 2 (April 1976).
- 8- F. Engles, «Speech at the graveside of Karl Marx,» *Selected Works* (Moscow, 1958), II, 167.
 - 9- S. Padover, ed., *Karl Marx on Revolution* New York, 1971), pp. 55, 422, 456-462.
 - 11- C. Hill: *Puritanism and Revolution* (New York, 1964); *Century of Revolution* (Edinburg, 1961); *God's Englishman* (London, 1970).
 - 12- E. P. Thompson, *The Making of the English Working Class* (London, 1963).
 - 13- G. Rude: *The Crowd in History* (New York, 1964); *The Crowd in the French Revolution* (New York, 1967); co-authored with E. Hobsbawm, *Captain Swing* (New York, 1968).
 - 14- E. Hobsbawm: *Labouring Men* (London, 1964); *Primitive Rebels* (New York, 1959); *Bandits* (New York, 1971); *Revolutionaries* (New York, 1973).
 - 15- E. Hobsbawm, «Karl Marx's Contribution to Historiography,» in R. Blackburn, ed., *Ideology in Social Sciences*, (London, 1972), pp. 265-288.
 - 16- M. Richter, «Tocquevillés Contribution to the Theory of Revolutions,» in C. Friedrich, ed., *Revolutions* (New York, 1969).
 - 17- T. Parsons, *The Social System* (New York, 1964), pp. 521-523.
 - 18- T. Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, 1971).
 - 19- A. Kasravi, *Tarikh-i Mashruteh-i Iran* (The History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961); M. Malekzadeh, *Tarikh-i Inqilab-i Mashrutiyat-i Iran* (The History of the Constitutional Revolution in Iran), Vol. I (Tehran, 1949); Y. Dawlatabadi, *Hayat-i Yahyai* (The Life of Yahyai), Vol. I. (Tehran, 1957); Nizam al-Islam Kermani, *Tarikh-i Bidari*, I.
 - 20- F. Adamiyat, *Fekr-i Azadi va Moqadimeh-yi Nahzat-i Mashrutiyat-i Iran* (The Concept of Liberty and the Beginnings of the Constitutional Movement in Iran) (Tehran, 1961); Admiyat, *Andisheh-ha-yi Mirza Aqa Khan Kermani* (The Ideas of Mirza Aqa Khan Kermani) Tehran, 1967 ; Adamiyat, *Fekr-i Demokrasi-yia Ijtima'yi va Nahzat-i Mashru-*

- E. Abrahamian, *European Feudalism and Middle Eastern Despotisms*, 'Science and Society', 39, 2 (Summer 1975), 129-156.
- 34- F. Khamsi, 'The Development of Capitalism in Rural Iran' unpublished M.A. thesis, Columbia University, 1968.
- 35- H. Busse, *History of Persia under Qajar Rule* (New York, 1972).
- 36- E. Abrahamian, 'The Crowd in the Persian Revolution,' *Iranian Studies*, 2, 4. (Autumn 1969), 128-150.
- 37- J. Kinneir, *A Geographical Memoir of the Persian Empire* (London, 1813), p. 45.
- 38- A. Lambton, 'Persian Society under the Qajars,' *Journal of the Royal Central Asian Society*, 48, 4 (July-October 1961), 130.
- 39- J. Malcolm, *History of Persia* (London, 1829), II, 429.
- 40- K. Marx, *Pre-Capitalist Economic Formations*, ed. E. Hobsbawm (London, 1964), p. 70.
- 41- C. Issawi, *The Economic History of Iran, 1900 - 1914* (Chicago, 1971) p. 132.
- 42- The term 'European world-system' is borrowed from I. Wallerstein, *The Modern World - System* (New York, 1974).
- 43- K. Marx, 'The Communist Manifesto,' *Selected Works*, I, 38.

(٤٤) ادعى كثير من مراقبي القرن التاسع عشر أن سبب التضخم يعود إلى تخفيض التجار لكمية الفضة في القطع النقدية . أن هذا التخفيض لم يتطابق والتضخم لا في التوقيت ولا في الدرجة . لقد أثر التخفيض بنسبة ٥٠ بالمائة بالكاد في تضخم الأسعار الذي وصل إلى ٦٠٠ بالمائة . وحصلت معظم التخفيضات في النصف الأول من القرن ، بالرغم من أن صعود أسعار المواد الغذائية الحاد كان في النصف الثاني . للاطلاع على الإحصائيات أنظر :

- Issawi, *Economic History of Iran*, pp. 339-399.
- 45- For the early attempts at modernization see F. Adamiyat, *Amir Kabir va Iran (Amir Kabir and Iran)* Tehran, 1969 ; J. Lorentz, 'Modernization and Political Change in Nineteenth - Century Iran,' unpublished Ph. D. dissertation, Princeton University, 1974.
- 46- Mirza Hussein Khan Tahvildar-i Isfahan, *Jukhrafiha-yi Isfahan (The Geography of Isfahan)* (Tehran, 1963), pp. 100-101.
- 47- Lieutenant-Colonel Picot, 'Persia: Biographical Notices,' F.O. 881/ Persia 1897/7028.
- 48- Mirza Taqi Khan Hakimbashi, 'Reports on Bushire,' *Esnad-i Nowuaf-*

- tiyat-i Iran (The Concept of Social Democracy and the Constitutional Movement in Iran) (Tehran, 1975); A. Shamim, *Iran dar Dawreh-i Saltanat-i Qajar (Iran during the Qajar Dynasty)* (Tehran, 1963); I. Safa'i, *Rahbaran-i Mashruteh (The Leaders of the Constitution)* (Tehran, 1963); H. Farmayan, 'The Forces of Modernization in Nineteenth Century Iran,' in W. Polk and R. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago 1966), pp. 119-151.
- 21- M. Razavani, *Inqilab-i Mashrutiyat-i Iran (The Constitutional Revolution in Iran)*, (Tehran, 1965), pp. 10-11.
- 22- For rare works that stress the economic causes of the revolution see N. Keddie: 'Iranian Politics, 1900-1905: Background to Revolution,' *Middle Eastern Studies*, 5, 1 (January 1969), 2-35; 'The Origins of the Religious-Radical Alliance in Iran,' *Past and Present*, 34 (July 1966), 70-80; J. Bill, *The Politics of Iran; Groups, Classes, and Modernization* (Columbus, 1972); M. Pavlovich and J. Iranski, *Inqilab-i Mashrutiyat-i Iran (The Constitutional Revolution of Iran)*, translated from Russian by Hushiyar Constitutional Revolution of Iran), translated from Russian by Hushiyar (Tehran, 1961); B. Momeni, *Iran dar Astaneh-yi Inqilab-i Mashrutiyat (Iran on the Eve of the Constitutional Revolution)* (Tehran, 1966).
- 23- E. Browne, *The Persian Revolution of 1905-1909* (London, 1910).
- 24- P. Sykes, *A History of Persia* (London), 1963, II, 395-397.
- 25- D. Wilber, *Iran : Past and Present* (Princeton, 1955), p. 81.
- 26- P. Avery, *Modern Iran* (London, 1965). pp. 106-139.
- 27- L. Binder, *Iran : Political Development in a Changing Society* (Berkeley, 1963).
- 28- A. Lambton, 'The Persian Constitutional Revolution of 1905-6' in P. Vatikiotis, ed. *Revolutions in the Middle East* (London 1972) pp. 173-182.
- 29- For an elaboration of this definition see F. Kamenka, 'The Concept of Political Revolution,' in Friedrich, ed., *Revolution*, pp. 122-135.
- 30- K. Marx, 'The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte,' *Selected Works* (Moscow, 1958), I, 247.
- 31- K. Marx, *The Poverty of Philosophy* (Chicago, 1920), pp. 188-189.
- 32- S. Ossowski, *Class Structure in Social Consciousness* (London, 1963), pp. 69-87; R. Centers, *The Psychology of Social Class* (Princeton, 1949) pp. 21-27.
- 33- For a description of the class structure in nineteenth-century Iran see

- 66- Malekzadeh, *Tarikh-i Inqilab*, II, 5, 18.
- 67- M. Malekzadeh, *Aindigani-yi Maled al-Motakallemin* (The Life of Maled al-Motakallemin) (Tehran, 1946), p. 148.
- 68- The biographical information has been obtained from interviews, miscellaneous newspapers, and M. Bamdad, *Tarikh-i Rajal-i Iran* (The History of Iranian Statesmen — Vols. I-IV) (Tehran, 1968).
- 69- *Habl al-Matin*, 2-23 March 1905.
(٧٠) رفض الشاه عرضا روسيا بمبلغ ٣٥٠ الف جنيه شرط وضع ضابط روسي على رأس كل الفرق العسكرية بالإضافة الى فرقة التوزاق .
(British Minister to the Foreign Office, 'Annual Report for 1905'. F.O. 371/Persia 1906.
- 71- *Habl al-Matin*, 19 June 1905.
- 72- British Minister to the Foreign Office, 'Annual Report for 1905,' 371 Persia, 1906/106.
- 73- H. Qudsi, *Kitab-i Khatirat-i Man ya Tarikh-i Sad Saleh* (The Book of My Life or the History of One Hundred Years), (Tehran, 1963), I, 99-100.
- 74- Malekzadeh, *Tarikh-i Inqilab*, II, 104.
- 75- Nizam al-Islam Kermani, *Tarikh-i Bidari*, I, 124.
- 76- *Habl al-Matin*, 28 September 1906.
- 77- Great Britain, *Correspondence Respecting the Affairs of Persia* (London, 1909), I, pp. 4-4.
- 78- Kasravi, *Tarikh-i Mashruteh*, p. 110.
- 79- Great Britain, *Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, I, 4.
- 80- Nizam al-Islam Kermani, *Tarikh-i Bidari*, I, 274.
- 81- Hajji Ahmed Tarresh Husseini, *Ruznameh-i Akhbar-i Mashrutiyyat* (A Diary of the Constitution) (Tehran, 1972), p. 40.
- 82- M. Heravi-Khurasani, *Tarikh-i Payadayish-i Mashrutiyyat-i Iran* (The History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1953), p. 50.
(٨٣) رواها الشيخ يوسف ، محاضر جلسات الجمعية الوطنية ، المجلس الاول ، ص ٣٥١ .
(٨٤) تخوف بعض أعضاء الممارسة من أن الشاه سيطردهم من مثل هذه الجمعية الإسلامية بانهمهم « بالهرطقة » .
Nizam al-Islam, *Tarikh-i Bidari*, I, 329.
(٨٥) المرجع السابق ص ٣٥٩ .
- 86- Great Britain, *Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, I, p. 4.
- 87- H. Arsanjani, 'Anarchism in Iran,' *Darya*, 17 July 1944.

- teh (Recently Found Documents), ed. I Safa'i (Tehran, 1970), pp. 104-115.
- 49- R. Frye, 'The Charisma of Kingship in Ancient Iran,' *Iranica Antiqua*, 4, (1964), 36-54.
- 50- A. Lambton, 'Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship,' *Studia Oslamica*, 17 (1957), 91-119.
- 51- H. Algar, *Religion and State in Iran, 1785-1906* (Berkeley, 1969), p. 57.
- 52- For detailed biographies see *Adamiyat*, *Fekr-i Azadi*, pp. 100-120; H. Algar, *Mirza Malkum Khan* (Berkeley, 1973).
(٥٣) نشرت السلطات الدينية شائعات تقول بأن جمعية السلوان كانت تنظم حفلات العريدة لـ « شبان دار الفنون الذين لا لحى لهم » .
- 1 Rain, *Faramushkhaneh va Fremansuri dar Iran* (The house of Oblivion in Iran) (Tehran 1968) 1. 525.
- 54- Malkum Khan, 'Persian Civilization,' *Contemporary Review*, 54 (February 1891), 238-244.
- 55- Malkum Khan, 'God has Blessed Iran,' *Qanun*, 1 (February 1890).
- 56- Malkum Khan, 'A Letter from Qazvin,' *Qanun*, 6 (July 1890).
- 57- Quoted by N. Keddie, *Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco Protest of 1891-1892* (London, 1966), p. 49.
- 58- Malekzadeh, *Tarikh-i Inqilab*, 1, 174-177.
- 59- M. Mujtahedi, *Tarikh-i Zindigani-yi Taqizadeh* (The History of Taqizadeh's Life) (Tehran, 1942); H. Taqizadah, 'My Life,' *Rahenma-yi Ketab*, 13, 7 (May-June 1970). 243-266.
- 60- Quoted by Malekzadeh, *Tarikh-i Inqilab*, I, 153-154.
- 61- Nizam al-Islam Kermani, *Tarikh-i Bidar*, Vol. I.
- 62- S. Javid, *Fedakaran-i Faramuch-shudeh* (Forgotten Heroes) (Tehran, 1966); 'A. Iqbal,' 'Sharifzadeh,' 'Yadgar', 3, 10 (May June 1947), 58-73; K. Taherzadeh-Behzad, *Qiyam-i Azerbayjar dar Inqilab-i Mashrutiyyat-i Iran* (The Revolt of Azerbaijan in the Constitutional Revolution) (Tehran, 1953).
- 63- S. Javid, *Nahzat-i Mashrutiyyat-i Iran* (The Constitutional Movement in Iran) (Tehran, 1968), pp. 60-70.
- 64- Document, 'Concerning the Iranian Social Democratic Party,' *Donya*, 5, 2 (Summer 1966), 99-103; document, 'The Regulations of the Iranian Social Democratic Party,' *Donya*, 3, 4 (Winter 1962), 76-80.
- 65- *Adamiyat*, *Fekr-i Azadi*, pp. 206-217.

عوامل القوة والضعف في الحركة العمالية ١٩٥٣-١٩٤١

يرفند أبرهيمان

تفسح الفترة الممتدة من آب ١٩٤١ ، عند سقوط حكم رضا شاه ، ولقاية آب ١٩٥٣ ، عند قيام حكم محمد رضا شاه ، أمامنا فرصة ثمينة ونادرة لتفحص الصراعات الاجتماعية الموجودة حالياً في إيران . فهذه الفترة هي خير مساعد لعلماء الاجتماع في الفوص وراء الظواهر السياسية والكشف عن نقاب البنية الاجتماعية — ودراسة الانقسامات الداخلية الرئيسية ، وتتبع الروابط المركبة بين القوى السياسية المتنافسة وخاصة الأحزاب المنظمة منها ، من جهة ، والقوى الاجتماعية وعلى وجه التحديد الطبقات الاجتماعية — الاقتصادية ، من جهة أخرى . وباختصار فإن هذه السنوات الثلاث عشرة تمكن علماء الاجتماع من تدوين علم اجتماع سياسي لإيران الحديثة .

من بين الأحزاب السياسية العديدة التي ظهرت بعد عام ١٩٤١ والتي هددت الوضع القائم ، كان حزب « توده ایران » (حزب الجماهير الإيرانية) والتنظيم النقابي العمالي المرتبط به والمعروف بـ « المجلس المركزي للنقابات المتحدة لعمال وكادحي إيران » .

بدأ هذا الحزب في أيلول ١٩٤١ كحلقة صغيرة من المثقفين الماركسيين ، ولكنه ما لبث أن شهد نمواً سريعاً بين سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٥ ليصبح من بعدها حزب الجماهير قوياً وفعالاً . ولم يحسن منتصف عام ١٩٤٦ حتى كان الحزب قد أنشأ فروعاً في كل مدينة تقريباً يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة ، وضم في صفوفه أكثر من أربعين ألف عضو ، كان أربعون بالمئة منهم من العمال . وبلغ مجموع ما ضمه الحزب إلى العمل النقابي ٣٥٥ ألفاً من

88- Malekzadeh, Tarikh - Inqilab, II, 180.

89- Translations of the constitutional laws have been reprinted in Browne. The Persian Revolution, pp. 345-400.

(٩٠) شملت آلاف دونم كثيراً من أصحاب الأراضي ذوي الدخل المتوسط ،

ولكنها لم تشمل الفلاحين الأحرار .

91- Z. Shaji-i, Nemayandegan-i Majlis-i Shawra-yi Melli dar Bistuyek Dawreh-i Qamunguzari (The Members of the National Assembly during Twenty-One Legislative Sessions (Tehran, 1965), p. 176.

92- H. Taqizadeh, 'My Life,' Rahenma-yi Ketab, 13, 7 (May - June 1970), 243-266.

93- H. Taqizadeh, 'List of Members of the First Majlis,' Kavek, 15 July 1918.

94- For a discussion of these terms see H. Taqizadeh, 'The First National Assembly,' Ittila-at-i Mahaneh, 5, 5 (July-August 1954), 3-6.

95- Great Britain, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, 27.

96- Kasravi, Tarikhi Mashruteh, p. 519.

97- See N. Keddie, 'The Assassination of Amin al-Sultan,' in C. E. Bosworth, ed., Iran and Islam (Edinburgh, 1971), pp. 316-319.

98- Quoted by Browne, The Persian Revolution, p. 137.

99- A. Kasravi, Inqilabi Christ? (What is a Revolution?) (Tehran, 1945).

100- A. Majd al-Islam Kermani, Tarikh-i Inqilab-i Mashrutiyat-i Iran (The History of the Constitutional Revolution in Iran) (Isfahan, 1972), III, 21.

الاجراء وعمال الياقات البيض . وفي عيد العمال ذاك العام ، نظم الحزب مسيرات شارك فيها حوالي اربعون الفا في اصفهان ، وخمسون الفا في طهران وثمانون الفا في عبادان (١) . وقد حذر السفير البريطاني وزارة خارجية بلاده من قوة حزب توده المتضاعفة ، معتبرا اياه القوة الاساسية المتماكة في البلاد ، والتي تتمتع بسيطرة كاملة على الحركة العمالية في ايران (٢) . غير ان الحزب عانى خلال سنتي ١٩٤٧ - ١٩٤٩ كثيرا من الاعتقالات الجماعية والانشقاقات التي اضعفته ، ولكنه ما لبث أن استعاد نشاطه بعد عام ١٩٥١ واصبح يشكل تحديا ملموسا لجهاز الحكم . وما ان حل منتصف عام ١٩٥٣ ، حتى وصل عدد المشاركين في تظاهرات طهران الى مئة الف نسمة ، وبلغ عدد الاعضاء والمؤيدين حوالي ٣٢٥ الفا ، حتى أن التنظيم النقابي العمالي المرتبط به تجاوز قمة النجاح التي وصل اليها عام ١٩٤٦ . وكما صرح أحد المراسلين الاجانب عشية انقلاب ١٩٥٣ ، « أن « توده » ينمو بسرعة وينتشر خاصة بين صفوف العمال ، « ولسوف يستلم السلطة عاجلا أم اجلا » دون اللجوء الى العنف (٣) » .

كان « توده » ، اذن ، يشكل التحدي الثوري الرئيسي في وجه ايران التقليدي ، ومع ذلك فان قلة من علماء الاجتماع درست قواعد الحزب الاجتماعية وحركته العمالية (٤) . لذلك راينا أن نركز البحث في هذه الدراسة على ثلاث نقاط رئيسية :

أولا : تتبع نشوء الحركة العمالية بين سنتي ١٩٢١ - ١٩٤١ .
ثانيا : دراسة تطورها السريع بين عامي ١٩٤١ - ١٩٥٣ .
وبهذا يمكن الكشف عن نطاق قوتها ونقاط ضعفها ، وبالتالي يمكنلقاء ضوء على الاسباب التي سمحت للتركيبية التقليدية للسلطة بأن تستمر في البقاء .

ثالثا : ستبين هذه الدراسة قوة وضعف الحركة العمالية من خلال وصف خير نموذج على ذلك وهو الاضراب الدراماتيكي العام الذي حصل في تموز ١٩٤٦ في صناعات النفط . فبالرغم من أن هذا الاضراب لم يززع كيان الحكم القائم آنذاك ، غير انه تجربة ليس لازمة النفط لاعوام بل لازمة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ الأكثر شدة .

لمحة تاريخية : ١٩٢١ - ١٩٤١

بالرغم من أن بعض العمال المهرة ، وخاصة عمال الطباعة في طهران بدأوا بانشاء النقابات منذ عام ١٩١٠ ، وأن العمال غير المهرة ،

وخاصة عمال الموانئ في انظلي (بهلوي) اضرابوا سنة ١٩١٠ مطالبين برفع الاجور ، وان كثيرا من العمال المهاجرين من ايران شارك في ثورتي ١٩٠٥ و ١٩١٧ في باكو، وكان ذلك في سنة ١٩٢١ عندما ظهرت أولى الحركات العمالية ، الا انه كان لا بد من الانتظار حتى عام ١٩٢١ لتظهر أول حركة عمالية ذات دلالة . في ذلك العام ، ساعدت الاحزاب الشيوعية والاشتراكية ، التي كانت قد تشكلت حديثا ، على ضم تسعة من الاتحادات العمالية في طهران في ما يسمى بـ « المجلس المركزي لفدرالية اتحادات العمال » (٥) . وقد تألفت هذه الاتحادات التسعة المثلة في « المجلس المركزي » من نقابات : عمال المطابع والصيدلة والاسكافيين ، وخدم الحمامات وعمال الافران ، وعمال البناء وموظفي البلديات والخياطين وعمال النسيج في مصنع طهران الحديث . وفي السنوات الثلاث التالية ، أصبح عدد أعضاء « المجلس المركزي » * في ايران ثمانية الاف عضو ، وأصدر صحيفة « الحقيقة » ، ونظم في يوم العمال احتفالات في طهران ، كان عدد المشاركين بها يتعدى الالف نسمة . واستطاع أيضا أن يجتذب نقابتي المعلمين ، وموظفي البريد والهاتف . وقد قاد اضرابات عمال المطابع ضد الرقابة ، واضرابات المعلمين ، وموظفي البريد وعمال الافران ومصانع النسيج للمطالبة بزيادة الاجور والمعاشات . وساعد أيضا على تنظيم واحد وعشرين اتحادا جديدا في مختلف المناطق ضمت اتحادات : عمال الموانئ في انظلي ، وحائكي السجاد في كرمان وعمال نسيج في اصفهان وعمال نفط في خوزستان ، والمعلمين والحمالين وعمال صناعة التبغ وعمال تنظيف الارز في راشات ، والمعلمين ، والخياطين والاسكافيين ، وموظفي المكاتب وحائكي السجاد وبائعي الحلويات ، وعمال البرق في مشهد ، وأيضا الطبائخين ، وحائكي السجاد وسائقي العربات ، وخدم المنازل والتجارين وعمال صناعة التبغ في طهران . وهكذا ، فإن الحركة العمالية في بدايتها كانت تعكس طبيعة التخلف في الاقتصاد . ففي العام ١٩٢٥ كان بين ٣٢ نقابة : ١٢ تمثل اجراء البازار وموظفي المشاغل والحرفيين ، و ٨ تمثل موظفي الدوائر والمهنيين والفنيين ، و ٦ تمثل العمال غير المهرة كالحمالين والشغيلة وخدم المنازل و ٦

* « الجنس المركزي لفدرالية اتحادات العمال » ، وسيرد هكذا في بقية النص .

منها فقط كانت تمثل اجراء عصريين مثل عمال المطابع والمصانع والنفط .

غير أن نمو الحركة العمالية سرعان ما اصطدم بحكم رضا شاه . ففي سنة ١٩٢٦ ، توج رضا شاه نفسه وقام بجل « المجلس المركزي » ومنع جميع النقابات ، ومخطر قانونيا نشاط الاحزاب الشيوعية والاشتراكية . كما أصدر احكاما قاسية على كل من ينادي بأفكار اشتراكية واعتقل اكثر من مئتي منظم عمالي . وقد « مات » خمسة من هؤلاء في السجن ، بينهم زعيم نقابة عمال الطباعة . بالرغم من أن رضا شاه أخر الحركة العمالية على المدى القصير ، ولكنه ساعدها دون قصد ، على المدى الطويل ، وذلك حين عصرن الاقتصاد مما أدى الى نشوء طبقة عاملة صناعية . فمن جملة اعماله ، أنه باشر بإنشاء الخط الحديدي عبر إيران وبناء مرافئ في بندر شاه ، وبندر شاپور وشق ١٢ الف ميل من الطرقات ، والاهم من كل هذا انه شجع على بناء المصانع الحديثة . ففي عام ١٩٢٥ ، لم يكن عدد المصانع يتعدى العشرين ، بينها خمسة مصانع كبيرة يحوي كل منها حوالي ٥٠ عاملا . بينما ازداد هذا العدد في سنة ١٩٤١ الى أكثر من ٣٤٦ مصنعا حديثا (٦) منها حوالي المئتين من المنشآت الصغيرة ، مثل الاهراءات والمصافي ومدابغ الجلود ومحطات توليد الكهرباء . أما بقية المصانع ، والتي عددها ١٤٦ مصنعا ، فكانت تشمل منشآت كبيرة : ستة وثلاثون مصنعا للنسيج ، وثمانية مصافي للسكر واحد عشر معملا للكبريت وثمانية شركات كيميائية ومثقلين حديثين للزجاج وخمسة معامل أخرى لتحضير الشاي والتبغ . وكان من الطبيعي اذن أن يزداد عدد الاجراء في المصانع الكبرى الحديثة من ألف في عام ١٩٢٥ الى أكثر من ٥٠ ألفا في عام ١٩٤١ .

بالإضافة الى ذلك ، ارتفع عدد العاملين في صناعة النفط في الفترة ذاتها من حوالي ٢٠ ألفا الى حوالي ٣١ ألفا . واندماج كثير من المشاغل الصغيرة كمصانع الاحذية ومخازن السجاد ومحلات الخياطة ، الى مشاغل اكبر يحوي كل منها ٣٠ عاملا على الأقل . وهكذا ، فإن نحن جمعنا عدد الاجراء في مصانع النفط والمصانع الكبيرة الحديثة وحوالي ١٠ الاف عامل في المصانع الصغيرة الحديثة و ٢٥٠٠ عامل في صناعة السمك في بحر قزوين و ٩ الاف في الخطوط الحديدية و ٤ الاف في حقول الفحم و ٤ الاف في الموانئ ، واضفنا

اليهم عددا هاما من عمال البناء الموسمين ، نجد أن مجموعهم ١٧٠ ألف عامل . وهكذا ولدت بروليتاريا عصرية .

لم تكن هذه البروليتاريا عصرية فحسب ، بل كانت غير راضية . فساعات العمل طويلة والاجور منخفضة والضرائب تثقل كواهل العمال وكانت اوضاع العمل ، على حد قول معلق بريطاني ، « تشبه العبودية » (٧) . وبسبب عدم توفر الاتحادات العمالية انذاك ، فقد كان العمال يعبرون عن تذرهم من خلال خلايا غير شرعية ، واضرابات عفوية . ففي عام ١٩٢٩ ، مثلا ، طالب ١١ ألف عامل في صناعة النفط في عبدان بزيادة اجورهم وثمانتي ساعات عمل في اليوم وبدفع الاجازات ، وتأمين منازل للعمال ، وحرية الاتحادات العمالية ، وكان نتيجة ذلك أن زادت شركة النفط الاجور للعمال ، ولكن البحرية البريطانية سارعت بارسال سفينة مدفعية الى البصرة ، فعمدت السلطات الايرانية عند ذلك الى توقيف أكثر من ٥٠٠ عامل ، وبقي خمسة من قادة المتظاهرين في السجن لغاية عام ١٩٤١ . وفي عام ١٩٣١ ، توقف ٥٠٠ عامل في مصنع النسيج الرئيسي في أصفهان عن العمل ، وطالبوا برفع مستوى الاجور ، وبثمانتي ساعات عمل ، وبدفع الرواتب عن أيام الجمعة . وبالرغم من أن منظمي هذه التظاهرات سجنوا وبقي البعض في السجن لغاية ١٩٤١ ، فقد زادت الاجور بنسبة ٢٠ بالمائة وخفضت ساعات العمل من عشرة الى تسع . وفي عام ١٩٣٧ ، وبعد سنتين فقط من انتهاء أول خط حديدي من « خطوط عبر إيران » ، تظاهر ٨٠٠ عاملا في سكة الحديد في مزناران مطالبين بزيادة الاجور . وقد نالوا ما طالبوا به بالرغم من بقاء منظمي هذه التظاهرة في السجن لغاية عام ١٩٤١ . وقد لخص القنصل البريطاني في تبريز الوضع العمالي العام في قوله : (٨)

« نحن الان في مرحلة انتقالية بين القديم والحديث . بدأ الموظف يفقد صلته الحميمة مع رب العمل ، كما بدأ يفقد الكثير من اعتزازه بمنتوجه . وليس هناك حتى الان في عقود العمل ما يضمن للعامل التعويض في حالة اصابات العمل او البطالة والتي يمكن أن تحصل مكان الالتزام الادبي القديم لدى رب العمل التقليدي . لقد ازالته الدولة بنية دون استبدالها بجديدة : لقد أزاح رضا شاه « الله » من المجال الاقتصادي ، ووضع نفسه مكانه في قلب أخلاقيات الصناعة » .

نمو الحركة العمالية ، ١٩٤١ - ١٩٥٣

قضى الغزو السوفياتي - الانكليزي على ديكتاتورية رضاشاه، وفتح ابواب السجون امام اكثر من ١٢٥٠ سجيناً سياسياً ، بينهم قدماء النقابيين ومجموعة من الشباب الماركسيين المثقفين المعروفين باسم المنشقين « الثلاثة والخمسين » . فما كان من هؤلاء مجتمعين الا ان نظمو حزب « توده » ، وبدأوا باحياء حركة النقابة العمالية ، وذلك بعد أيام قليلة من اطلاق سراحهم . وحصروا خلال عام ١٩٤٢ اهتمامهم بالمشاغل والمصانع الحديثة في طهران ، وحقول الفحم في شامشك خارج العاصمة ، ومصانع النسيج في شالوسس وشاهي وبيشار في مزنداران . وفي عام ١٩٤٣ ، كان جل همهم التغلب على عدد من الاتحادات المستقلة التي بدأت تظهر في كل من تبريز ومشهد وراشت ، وبالأخص تلك التي انتشرت بين صفوف عمال النسيج في اصفهان . وعلق القنصل البريطاني على الوضع في اصفهان قائلاً انه يمثل نموذجاً تقليدياً للصراع بين « الرأسمال والعمل » وأضاف أن حزب « توده » استقطب تدريجياً كثيراً من عمال المصانع البالغ عددهم ١٠٥٠٠ عامل (٩) :

« في ظل حكم رضا شاه ، وبمساعدة الحكومة المركزية ، ساد حكم أصحاب الاراضي والمزارع ، وهم في أغليتهم جهلة ممن يعتبرون أن المال يفعل كل شيء . ولكن مع تبدل النظام عام ١٩٤١ ، وإزالة الحظر عن الترويج للشيوعية ، بدأ « توده » المدعوم من الاتحاد السوفياتي ينمو مستفيداً من الصراع القائم بين العمال ورأس المال . والمركز الاساسي لهذا الصراع الان هو اصفهان » .

شعر مسؤولو القطاع العمالي في حزب توده بمركز قوتهم بعد ان كسبوا الى جانبهم مجموعة من الاتحادات الفعالة . فأعلنوا في أيار ١٩٤٤ عن نشوء « المجلس المركزي » ، الذي دعا جميع العمال دون اعتبار لاتجاههم السياسي الى الانضمام اليه . واختار من بين المثقفين فقط أولئك الذين لعبوا دوراً هاماً في الحركة العمالية ، وكان أهم ما عني به المجلس المركزي هو الوضع الاقتصادي . فأعد برنامجاً احتوى على الأمور التالية : المطالبة بالعمل ثماني ساعات فقط يومياً ودفن الأجور عن أيام الجمعة ، وبذل مضاعف لساعات العمل الإضافية ، وعطلة سنوية مدفوعة مدتها أسبوعين ، وتقاعد للموظفين المسنين ، وضمان صحي ، وتأمين ضد البطالة ، والمساواة في الأجور بين نساء ورجال يقومون بنفس الوظيفة ، وعدم السماح

بتشغيل الاولاد ، والتأمين ضد الحوادث في المصانع ، وضمانات تحمي العامل من الصرف الكيفي ، والحرية في انشاء نقابات ، وحق المساواة الجماعية ، والمظاهرات اذا احتاج الامر . وبقيت هذه مطالب العمال طيلة العقد .

كان معظم المشرفين على « المجلس المركزي » ، اما من المنظمين والمهتمين بشؤون العمال ، او من أعضاء الـ «ثلاثة والخمسين» (١٠) . فكان رضا رستا وهو السكرتير الاول في المجلس وأهم شخصية في تاريخ الحركة العمالية ، ابن فلاح من جيلان ، تخرج من كلية الزراعة في راشات وساعد من خلال عمله كمدرس لحو الامية في مدرسة محلية انشأها الحزب الاشتراكي ، على تنظيم أول اتحاد للمعلمين . ثم انضم الى الحزب الشيوعي ، وانتقل الى جنوبي البلاد لينظم خلايا ويعقد اجتماعات سرية بين عمال المصانع في طهران واصفهان ، وبندر عباس . ولكنه اعتقل عام ١٩٣١ وقضى السنوات العشرة التالية في السجن حيث التقى بـ « الثلاثة والخمسين » . وكان السكرتير الثاني في المجلس ، ابراهيم موهازاري عامل خراطة في مصنع الذخيرة التابع للجيش خارج طهران . وكان أبوه راديكاليا أذربيجانيا قتل في الثورة الدستورية . وقد هاجر موهازاري الى جيلان سعياً وراء عمل ، وتسببت نشاطاته النقابية في الثلاثينات في دخوله السجن عدة مرات . وقد رشحه « توده » عن طهران في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٤٣ ، لكنه لم ينجح فيها .

أما السكرتير الثالث في المجلس ، رضا ابراهيم زاده ، فكان عاملاً في سكة الحديد . وقد اعتقل عام ١٩٣١ بسبب قيامه بتنظيم أول تظاهرة في سكة الحديد . وهو أذربيجاني المولد ، قاتل في ثورة ١٩٢١ ، وهاجر بعدها الى مزنداران طلباً للعمل .

وكان مهدي كايمرام ، وهو أكبر القادة العماليين سناً ، اسكافياً نظم أول اتحاد للاسكافيين في طهران . وخلال الثلاثينات سجن مرات عدة بسبب نشاطاته العمالية .

وولد حسين جاهاني ، وهو مرشح فاشل آخر في الانتخابات ، في طهران ونشأ فيها يعمل نجاراً كأيبه . دخل أول اتحاد للنجارين وكان من بين الأوائل الذين انضموا الى الحزب الاشتراكي . وكان تقي فداكار رئيس اتحادات اصفهان ، من الذين لقوا نجاحاً ملحوظاً

في الانتخابات البرلمانية . نشأ في عائلة وضيعة ، وعمل كمحام في
اصفهان . وكاد أن يعتقل خلال حكم رضا شاه بسبب تعاونه مع
« الثلاثة والخمسين » ، ولأنه كان يعطي الاستشارات القانونية
لمنظمي حركات العمال المعتقلين . أما علي شاندارميني ، وهو من أهم
الكتاب في صحيفة المجلس المركزي ، « الظفر » (النصر) ، فكان
يعمل خياطاً ، وقد سجن عام ١٩٣٧ بتهمة انتسابه الى « الثلاثة
والخمسين » . وكان الدكتور حسين جودات من أهم المثقفين في
المجلس المركزي ، وقد تخلى عن منصبه الجامعي كأستاذ للفيزياء
عام ١٩٤٢ ليتفرغ للعمل في النقابات المؤيدة « لتوده » في كرمشاه .
وكان قد نشأ في طهران وتلقى علومه في فرنسا بمنحة من الحكومة ،
بالرغم من انتمائه الى عائلة أزرية من الطبقة المتوسطة . أما علي
كوباري ، المساعد الايمن لرضا رستا وصديقه الحميم من جيلان
فقد كان يعمل موظفاً بسيطاً في وزارة المواصلات . نشأ في راشت
وتخرج من مدرستها ، ثم انضم الى ثورة جانجالي بين عامي ١٩١٧-
١٩٢١ ، وساعد في تنظيم اتحادات محلية للمعلمين ومنظمي الارز
وعمال التبغ . وكان قازار سيمونيان ، أحد اصدقاء رضا رستا ،
من عائلة أرمنية في أراك وأبرز قادة العمال المكتبيين . وكان واسع
النشاط في أحد أول الاتحادات التي نشأت في جيلان في العشرينات .
وقضى عدة من اعوام الثلاثينات في السجن حيث ترجم قصيدة
تولستوي «آنا كرينينا » .

وكان صمد حكيمي رئيس اتحاد عمال سكة الحديد ، يعمل
سائقاً وله من العمر خمسون عاماً . اشترك في تنظيم عدة اتحادات،
واعتقل عام ١٩٣٧ عندما ساعد في تنظيم اضراب في مزانداران .
وهناك ، أخيراً ، غلام علي بابا زاده ، الذي كان أيضاً عضواً قيادياً
في نقابة عمال سكة الحديد . ولد في أذربيجان ، وقضى معظم حياته
في طهران والمقاطعات القزوينية .

من كل هذا ، نستخلص ان قيادة المجلس المركزي تثبت عكس
ما يشاع عن العمال الايرانيين بأنهم غير قادرين على ادارة تنظيماتهم
وان الحركة العمالية التي نشأت في الاربعينات لم تكن سوى بدعة
مصطنعة من قبل المثقفين اليساريين .

وكان هناك بين الشخصيات البارزة الاثني عشر ، ستة عمال،
واثنان من العمال المكتبيين ، وثلاثة من المثقفين الذين تحولوا الى

منظمين عماليين ، وخياط واحد أصبح من المثقفين ، وكان بينهم ثمانية
يتحدرون من طبقة دنيا وأربعة من طبقة متوسطة دنيا. وضمت القيادة
أرمينيا ، وستة من الاذريين ، مما يعكس ارتفاع عدد الاذريجانيين
العمال في طهران وجيلان ومزانداران . وبالرغم من انضمام آخرين
الى قيادة المجلس المركزي وهو في طور نموه ، غير أن هؤلاء
الاثني عشر ظلوا يشكلون نواة الحركة العمالية .

بعد أن أنشأ المجلس المركزي مكتباً مركزياً عام ١٩٤٤ ، حول
اهتمامه في السنتين التاليتين الى تقوية فروعه في المقاطعات . ففي
سنة ١٩٤٦ ، كان عدد الاتحادات المرتبطة به ١٨٦ اتحاداً . وبلغ
عدد اعضائه ٣٣٥٠٠٠ موزعين كما يلي : ٩٠ الفا في خوزستان ،
٥٠ الفا في أذربيجان ، ٥٠ الفا في طهران ، ٤٥ الفا في جيلان ومزانداران ،
٤٠ الفا في اصفهان ، ٢٥ الفا في فارس ، ٢٠ الفا في خراسان ،
و ١٥ الفا في كرمان (١١) . وكان له فروع في معظم المدن ، وفي
كثير من المراكز الصناعية ، حتى تلك التي لا يتعدى سكانها العشرة
الاف نسمة . وكانت له خلايا في معظم المصانع الحديثة ، وفي كثير من
المشاغل والعمال الصغيرة . وكانت هذه الاتحادات الـ ١٨٦ تشمل
معظم قطاعات الاقتصاد المدني . فقد كانت تضم اجراء صناعيين مثل
عمال صناعة النفط وعمال النسيج وعمال سكة الحديد وعمال التبغ
وعمال مناجم الفحم كما كانت تضم أيضاً اجراء مهرة كعمال نقابة
المطابع وعمال ميكانيك الكراجات ، وسائقي الشاحنات ، وحرفيين
ماهرين ، وبالاخص نقابة حائكي السجاد ، اجراء غير مهرة ، مثل
نقابة عمال البناء ، وعمال المرافئ وعمال التنظيفات وعمال طلاء
المنزل ، وموظفي الخدمات ، وخاصة نقابة عمال المطاعم ومنظمي
الثياب وموظفي دور السينما ، وتجمعات الموظفين الاخصائيين ،
كنقابة المهندسين والتقنيين ، ونقابة المحامين ونقابة المعلمين واجراء
المشاغل ، مثل نقابة الخياطين ، والنجارين والاسكافيين ، وحتى بعض
أصحاب المخازن مثل نقابة الصيادلة ، وصانعي الطوى ، وبائعي
الصحف .

في صيف ١٩٤٦ وصلت الحركة العمالية الى أوجها عندما أصبح
أحد قادة حزب « توده » وزيرا للتجارة والصناعة . وسيطر العمال
في المقاطعات القزوينية على العمال الرئيسية ، ونظم المجلس
المركزي عدة اضرابات ناجحة ليس فقط في حقول النفط بل في عدة

مدن كبيرة . واعترف « الاتحاد العالمي للنقابات » الذي يسيطر عليه الشيوعيون ، بالمجلس المركزي ، باعتباره التنظيم العمالي الحقيقي الوحيد في إيران (١٢) . أما « المكتب العمالي العالمي » المناهض للشيوعية ، فقد وصف المجلس المركزي بأنه التنظيم الوحيد الذي يملك شبكة مروع على المستوى الوطني (١٣) . وأقر بعد عدة سنوات بأن الفضل في وجود النقابات في إيران يعود الى حزب « توده » (١٤) . كما أن الكونغرس الأمريكي ، حذر في تقرير صادر عنه ، من أن «توده» يتمتع ، بشكل عام ، بالسيطرة الفعلية على القوى العاملة » (١٥) . وأصدرت الشرطة الإيرانية كتابا عام ١٩٥٦ تقول فيه أن الشيوعيين خربوا الطبقة العاملة ، وخصوصا « العمال البسطاء وغير المجريين » ، وذلك بواسطة بث بعض المفاهيم الغريبة مثل : « الشعب » و « الطبقة الرجعية الحاكمة » ، و « النضال ضد الامبريالية » ، و « الحاجة لمنع عودة ديكتاتورية أخرى » (١٦) . وأخيرا ، قام السفير البريطاني ، والذي لا يمكن اعتباره ، بأي حال ، صديقا للمجلس المركزي ، بوصف الوضع العمالي العام بالكلمات التالية (١٧) :

« نشهد في بلاد فارس اليوم بداية مرحلة جديدة وصعود حركة اجتماعية جديدة . ولا شك أن المنافع التي جناها العمال من هذه الحركة جديدة بالاعتبار . وسيشعر العمال أرباب العمل ، بالتأكيد ، بقوتهم التي اكتشفوا حديثا . فقبل بضع سنوات (قبل تنـازل رضا شاه عن عرشه) ، كان استغلال العمال شبه كامل ، فكانوا يعملون عشر ساعات في اليوم مقابل أجر لا يتعدى العشر ريالات . ولم يكن هناك من ضمانات صحية أو تعويضات للاصابات أو ما شابه ذلك ، بينما استمر اصحاب العمل في تكديس الاموال والثروات . وعندما بدأت أولى اشارات المقاومة والتمرد ، لم تدرك الحكومة ولا اصحاب الاموال اهميتها . فقد كان خوفهم الوحيد هو من الاتحاد السوفياتي ومن انتشار الافكار الشيوعية المزعومة المنتشرة بين العمال ، فتصبح ممتلكاتهم ومصانعهم بيد الشيوعيين . ومما كان يقض مضاجعهم هو تخيلهم لسوء المعاملة التي سيلقونها من شغيلتهم ، وهم سادة القوم المحترمون . بالاضافة الى هذه المخاوف ، كان الجشع مسيطرًا على نفوسهم . فقد كان المهم عندهم هو تجميع الاموال ، لذلك لم يستطيعوا تحمل أي نقص في ارباحهم الطائلة من أجل رفع مستوى معيشة العمال . ولم يكن كل موضوع العمل ليروق لهم ،

كما انهم كانوا مقتنعين بأن العمال هم من الجهل بمكانة لا تسمح لهم بتسلم المسؤولية » .

غير أن الحركة العمالية عانت من نكسة كبيرة في خريف ١٩٤٦ ، عندما انحرفت الحكومة فجأة نحو اليمين . وأسقطت الحكومة فجأة وزراء حزب « توده » وكونت نقابات خاصة بها ، واعتقلت ما يزيد عن ٣٦٠ نقابيا نشيطا في اصفهان وخزستان وجيلان ومزنداران . فما كان من المجلس المركزي الا ان رد بالدعوة الى اضراب شامل ليوم واحد ، في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) في طهران . واعتبر توده ان الاضراب كان ناجحا مئة بالمئة ، فقد توقف أعضاء المجلس المركزي الخمسون ألفا في طهران يومها عن العمل (١٨) . ولكن بالنسبة للسفارة البريطانية ، كان الاضراب ناجحا فقط بنسبة ٥٠ بالمئة . لان الحكومة اعتقلت ١٥٠ نقابيا ، واحتلت مقر المجلس المركزي ، وأقفلت صحيفته ، وقامت باخترق المسيرات ومراكز الاعتصام بشاحنات الجيش . كما استأجرت عمالا عاطلين عن العمل ، ليعملوا كبديل عن المضربين ، وعرضت صرف بدل عمل يوم اضافي للذين عملوا في ذاك اليوم (١٩) . وتابعت الحكومة حملاتها الموجهة ضد الحركة العمالية طيلة عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . وبلغت هذه الحملات ذروتها في عام ١٩٤٩ عندما حظرت الحكومة « المجلس المركزي » وحزب « توده » على السواء ، بحجة أن قادته كانوا يخططون لاغتيال الشاه .

وبالرغم من أن المجلس المركزي خسر كثيرا من فعالتيه ، الا انه حافظ على معظم شعبيته في صفوف الطبقة العاملة . وقد حذر القنصل البريطاني في طهران من أن « نواة حزب توده لا زالت سليمة في المصانع » ، وأنه « صحيح أن السلطات تخلصت من سيمبيروس * توده ، ولكنها لا تجرؤ على أن تستبدله حتى بأكثر كلاب الحراسة طواعية » (٢٠) .

وأكد أن حزب توده سيحافظ على « جاذبيته » ، طالما « ان اصحاب العمل منصرفون عن الاهتمام بالعمال وظروف عملهم » ، وان القادة العماليين المناهضين للشيوعية يتصرفون كدمى في يد

* سيمبيروس ، كلب ذو ثلاثة رؤوس زعمت الميثولوجيا الكلاسيكية انه يحرس باب الجحيم . المترجم .

الحكومة (٢١) . وأعترفت السفارة البريطانية في تقرير لها عن اوضاع العمل في شركة النفط الانكلو - ايرانية ، بأن الاغلبية الساحقة من عمال النفط ايدت توده ، وأن ممثلي العمال في المصانع ايدوا المجلس المركزي (٢٢) .

وأكدت أن العمال ما زالوا « ينتظرون عودة ممثلي توده لاتهم ما كانوا قد بدأوه ، ولانجاز ما كانوا قد وعدوا به » . وفي شكل مماثل ، قال تقرير للكونفرس الأمريكي عام ١٩٤٩ ، « قدر الرسمىون في شركة النفط الانكلو - ايرانية بأن ٩٥ بالمئة من العمال الايرانيين في عبادان ، هم أعضاء في نقابات توده . فان لم يعط العمال زيادة في الاجور ، ولم يتحسن مستوى معيشتهم وتنقلاتهم وأوضاع عملهم ، فامكانية رجوع «توده» يجب أن يحسب لها حساب » (٢٣) .

ومع حلول عام ١٩٥٠ ، سمح التدني في رقابة الشرطة للعودة المرتقبة ان تحدث فعلا . فقد قام المجلس المركزي متسترا باسم « ائتلاف نقابات العمال » ، بعدة نشاطات ، كان منها تقوية فروعها في المقاطعات ، وقيادة مظاهرات لعمال مخازن العلف وعمال سكك الحديد في شباط (فبراير) ١٩٥١ . وفي الشهر التالي ، انخرط في ميدان الصراعات السياسية عندما نظم اضرابات عنيفة في مراكز النفط . وقد تجددت الازمة في ٢٠ اذار (مارس) ليلة رأس السنة الايرانية ، عندما أعلنت شركة النفط الانكلو - ايرانية عن خفض الاجور وبدلات السفر والاعانات السكنية متذرة بالانخفاض الذي حدث في اسعار المواد الغذائية . فما كان من عمال بندر مشهور الا أن أعلنوا الاضراب في اليوم التالي احتجاجا على ذلك . وما لبث أن انضم اليهم ، بعد ثلاثة أيام ، عمال انابيب النفط في مخازن تصليح الالات في مسجد سليمان ، وفي حقول نفط اغاجاري .

وفي أول نيسان (ابريل) كان معظم موظفي الشركة ، وعددهم ٤٥ ألفا ، مضربين ، وكانت الحكومة قد أعلنت الاحكام العرفية والبريطانيون قد قوا اسطولهم في الخليج . وبضغط من الحكومة المركزية ، اضطرت الى إلغاء خفض الذي اقترته ودعت العمال الى العودة الى عملهم . الا ان هذه التسوية لم تعمر طويلا . فبعد ثلاثة أيام ، أعلنت الشركة انها لن تدفع الاجور عن الاسابيع الثلاثة التي غاب فيها العمال . عند ذلك ، بادرت النقابات بسرعة الى إعلان اضراب شامل في خوزستان ، وطالبت بالاضافة الى دفع اجور الاسابيع الثلاثة ، بتأميم صناعة النفط . واتحدت مطالبات المجلس المركزي الاقتصادية

بالمطالب السياسية لتوده والجبهة الوطنية التي كان يقودها الدكتور مصدق .

لبي الدعوة الى الاضراب العام ما يزيد عن ٦٥ ألف شخص ، بمن فيهم سائقو الشاحنات وعمال سكك الحديد وعمال التنظيفات وأصحاب المخازن وحرفيو البازار وطلاب المدارس الثانوية ، بالاضافة الى ٤٥ ألفا من موظفي شركة النفط . واتسم الاضراب في بادئ الامر بالهدوء ، ولكن سرعان ما تخللته أعمال العنف عندما حاولت الشرطة أن تعتقل قادة الاضراب ، وأطلقت النار على المتظاهرين ، فذهب ضحية ذلك أربعة رجال وامرأتان . وامتد الاضراب لمدة اسبوعين آخرين ، حتى قبلت الشركة بدفع الاجور المتأخرة ، وأمم المجلس (البرلمان) صناعة النفط ، وعين مصدق رئيسا للوزراء . وقد حذرت « الجبهة الوطنية » من أن التصلب يمكن أن يؤدي الى غزو بريطاني . وقد ادعى مراسل « الاخبار الاسبوعية » (اطلاعات هافتجي) ، وهي صحيفة محافظة ، بأن العمال « جهلة » الى درجة أنهم لا يستطيعون فهم « القضايا الحقيقية » ، ولكنه أقر بأن هناك « شعورا عميقا بالاتحاد والتضامن بينهم » (٢٤) .

ولم تقتصر أزمة ربيع ١٩٥١ على خوزستان فقط ، بل ما ان اندلعت أعمال الشغب حتى نظمت النقابات المؤيدة لتوده اضرابا في اصفهان تعبيرا عن تضامنهم ، وامتد الاضراب من مصانع النسيج الى المصانع الصغيرة وحتى المشاغل . وحسب ما افادت « الاخبار الاسبوعية » ، فان مجموع المضربين زاد عن الـ ٣٠ ألفا ، وكان هذا الاضراب من اكبر الاضرابات وأشدها تأثيرا في تاريخ المدينة (٢٥) . ولاحتواء هذه الاضرابات ، لم يسع السلطات سوى أن تحاصر المصانع وأحياء العمال بالدبابات والرشاشات والسيارات المسلحة . وبرغم اتخاذ هذه التدابير الاحترازية فان عاملا وجنديا قتلأ عندما حاول ١١٠ ألف متظاهر التوجه من المصانع نحو الساحة المركزية في المدينة (٢٦) .

بعد هذه السلسلة من الاضرابات العامة ، دعا المجلس المركزي الى عقد مؤتمر لفروعه في طهران . وقد حضر هذا المؤتمر ٣٥٠ مبعوثا من مختلف المصانع الكبيرة في العاصمة ، و ٢٠ مراقبا من الفروع في المقاطعات ، وانتخب قيادة جديدة لتحل مكان أولئك الذين أبعدوا الى المنفى ، ولتمثل كل القطاعات الصناعية الكبرى . وفي السنتين التاليتين للمؤتمر ، شنت النقابات المؤيدة لتوده ، حملة عنيفة ، طالبت فيها بزيادة الاجور ، وبمعقود عمل خطية ، وبالحصول على اعتراف

بها من قبل الحكومة ، وعقدت اجتماعات كبيرة في تموز (يوليو) ١٩٥٢ لتخليد ذكرى أولئك الذين سقطوا في الاضراب العام في صناعة النفط سنة ١٩٤٦ . ونظمت تظاهرات اكبر في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ مطالبة بالحق في المساواة الحرة الجماعية وبازاحة العسكريين من المصانع . وفي سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، بلغت المسيرات ذروتها بمناسبة عيد العمال . وفي صيف ١٩٥٣ ، كانت الحركة العمالية قد تجاوزت القمة التي وصلت اليها عام ١٩٤٦ .

لا عجب أن يكون انبعاث الحركة العمالية قد صدم النظام . وعبرت عن ذلك صحيفة « الاخبار الاسبوعية » بقولها أن « النار » التي كانت تهدد ايران عام ١٩٤٦ ، عادت لتندلع من جديد في المصانع مهددة باحراق البلاد كلها (٢٧) . وحذرت الصحيفة الاسبوعية الرئيسية الاخرى ، وهي « طهران المصور » ، من أن مثلثي العمال المخربين عادوا الى المصانع ، مظهرين « عدم احترام للسلطات » بشكل كامل (٢٨) . وصرح احد الشيوخ قائلا : « ان العمال المحرضين المأجورين من الخارج ، يضللون عمالنا ، فمقابل كل تنازل يحصلون عليه يطالبون بالمزيد . وتكون النتيجة مظاهرات ، ومعارك في الشوارع ومزيدا من الاضرابات (٢٩) . وهم لن يرضوا الا حين يتوقف الانتاج تماما ويجرون البلاد في ثورة ملحدة (٢٩) » . وقال احد أعضاء « المجلس » (البرلمان) بأن توده يكسب تأييدا متزايدا في المصانع لانه الوحيد الذي يقاوم بشراسة من أجل رفع الاجور وتحسين ظروف العمل ، في حين أن الاطراف الاخرى ينقصها الاهتمام بالحركة العمالية ولان نقابات الحكومة برهنت عن « فساد » و « عجز » (٣٠) .

في هذه الاثناء كانت ادارة مصدق تحاول أن تحد من نمو المجلس المركزي . وحذر خليل مالكي وهو أحد قادة الجناح الاشتراكي في الجبهة الوطنية ، بأن في حالات الطوارئ الوطنية تكون الاضرابات الاقتصادية مخربة مثل التخريب السياسي (٣١) .

وناشد اية الله كاشاني قائد الجناح الديني في الجبهة الوطنية ، العواطف الاسلاميه من أجل تحويل العمال بعيدا عن « توده » . كما حاول صديقه مظفر بقاعي ، تشكيل اتحادات لتنافس اتحادات المجلس المركزي . ولكن هذه المحاولات لم تلق نجاحا ، وذلك لان مصدق سن ، اثناء محاولته محاربة التضخم وخفض المصاريف الحكومية ، قانونا من أجل الاستقرار الاجتماعي . وقد حد هذا القانون من زيادات

الاجور ، وأعاد التدقيق في التنظيمات النقابية ، وهدد المحرضين على الاضرابات بالسجن (٣٢) . وهكذا فان هذا القانون ادى الى تقوية حزب « توده » ، بينما هو في الاصل معد لضعافه . وفي أواخر سنة ١٩٥٢ ، اعترف احد اعضاء الجبهة الوطنية البارزين بأن تنظيمه خسر معركة الفوز على الطبقة العاملة (٣٣) :

« مزمت بلدنا الاضرابات والمظاهرات والازمات العمالية . فماذا يسعنا ان نفعل ؟ للجابة على ذلك ، علينا ان نتوجه الى المصانع ونفحص الوضع فيها . ففي معظم المصانع هناك ثلاث فئات مميزة : أولا ، الشيوعيون الذين يروجون دوما بأن الاغنياء في بلادنا فاسدون ويملكون كل شيء بينما لا يملك العمال شيئا . وثانيا ، الوطنيون الذين يساندون الجبهة الوطنية ، اما الفئة الثالثة فهي فئة المحايدون الذين يتبعون اي تنظيم يمثل مطالبهم ومصالحهم أمام المدراء وأصحاب العمل . ويجب الاعتراف بأن المبادرة في يد الفئة الاولى ، لان الشيوعيين يقودون المحايدين ، وبذلك يسيطرون وبجانبيهم الاكثية الساحقة من الطبقة العاملة في المدن » .

نقاط القوة والضعف

استند المجلس المركزي قوته من مصدرين أساسيين : الحالة الاقتصادية المتردية للأجراء والعمال في البلاد ، واستعداد « توده » لتمثيل هذا البؤس الاقتصادي من خلال الاحتجاجات والاضرابات والاشكال النضالية الاخرى .

كانت المظالم الاقتصادية قوية قبل العام ١٩٤١ ، الا انها اشتدت اكثر بعد عام ١٩٤١ بسبب ازدياد غلاء المعيشة بشكل فاحش . فحسب تقديرات البنك الوطني ، فان أسعار الفولاذ والثياب والايجارات ارتفعت من مؤشر ١٠٠ في عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الى ١٦٣ في عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ . ثم ارتفعت بشكل حلزوني اثناء الحرب ووصلت الى ١٠٣٠ في ١٩٤٤ - ١٩٤٥ . وبعدها هبطت قليلا بعد الحرب الى ٩٤٦ ، وذلك في سنتي ١٩٤٩ - ١٩٥٠ . وقفزت ثانية اثناء أزمة تأميم النفط لتصل الى ذروة جديدة هي ١٠٤٧ في عام ١٩٥٣ (٣٤) . وبما أن ارباب العمل نادرا ما كانوا يزيدون الاجور لتجاري هذا التضخم فان العمال لم يجدوا أمامهم سوى الانضمام الى النقابات والمشاركة في الاجتماعات للاحتجاج وتنظيم الاضرابات ، والحقيقة ان عدد الاضرابات الكبرى (تلك التي كان يشارك فيها اكثر من ٥٠ عمالا) ماثلت تقريبا التقلبات

في كلفة المعيشة . فقد كان هناك ثلاثة اضرابات صناعية كبيرة عام ١٩٤١ ، و ٣٧ اضرابا عام ١٩٤٢ ، و ٢٨ اضرابا في عام ١٩٤٣ ، و ٥٧ في عام ١٩٤٤ ، و ٤٤ في عام ١٩٥٤ ، و ١٨٣ في عام ١٩٤٦ ، و ٨ في عام ١٩٤٧ ، و ٥ في عام ١٩٤٨ ، و ٤ في عام ١٩٤٩ و ٥ في عام ١٩٥٠ ، و ١٦٢ في عام ١٩٥١ ، و ١٩٧ في عام ١٩٥٢ ، و ٢١٣ في بداية عام ١٩٥٣ (٣٥) .

لم يشمل التضخم المنازعات الصناعية فحسب ، ولكنه ايضا ضرب وتدا بين ارباب العمل والموظفين في البازارات وشطر بالتالي النقابات التقليدية للحرف والتجارة .

وكما ظهر في استطلاع انتخابي قدم الى رئيس الوزراء عام ١٩٥٠ فإن الخطوط الطبقة كانت تقسم تقريبا جميع الفئات المهنية في بازار طهران (٣٦) . ان صانعي الاحذية ، مثلا دعموا سياسيا مؤيدا لبريطانيا ، بينما تعاطف عمالهم ، وعددهم ٥ آلاف مع حزب توده وساند اصحاب محلات الحلالة مصدق وكاشاني ، بينما مال موظفهم الى توده وايد ٤٠٠ من اصحاب الحمامات ، الامام جمعة ، بينما انضم كثير من عمالهم ، والبالغ عددهم حوالي ٤ آلاف الى المجلس المركزي . وساعد ٢٥٠ صانع ملابس مرشحين محافظين ، غير ان ٨ آلاف خياط عندهم ساندوا توده . وايد ١٩١٤ من اصحاب المقاهي مصدق وكاشاني امام الجمعة في حين فضل ٤٥٠٠ مساعد ونادل المجلس المركزي .

وساعد الدعم التنظيمي الذي قدمه توده الحركة العمالية . فقد كانت فروع الحزب تجمع التبرعات المالية من اجل العمال المضربين . كما ان المثقفين في الحزب كانوا يعطون دروسا في القراءة والكتابة ويساعدون في تحرير صحيفة « الظفر » ، وينشرون المظالم العمالية في شبكة مدهشة من الصحف اليسارية . وكون محامو الحزب جمعية للمساعدات القانونية للدفاع عن منظمي العمال . وتجنب قادة الحزب الدعوة لاضرابات سياسية خوفا من توتير ولاء قواعد اعضاء النقابات . وباستثناء اضراب عام واحد في تشرين الثاني « نوفمبر » عام ١٩٤٦ ، و اضرابين آخرين على مستوى كل البلاد لدعم مصدق في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، فان جميع اضرابات العمل الاخرى كانت تركز على قضايا اقتصادية . زد على ذلك ان المهندسين والقضاة ، وحتى رجال الشرطة من انصار توده ، كانوا يستخدمون نفوذهم لحماية المضربين

ومنظمي العمال ، ومن الامثلة على ذلك ، ان المهندسين في مصنع السكر ، هددوا باقتال المصنع عندما حاول المدير طرد ثمانية من العمال المناضلين (٣٧) . وصرح القنصل البريطاني في يزد ، ان السلطات المحلية لم تكلف نفسها حتى عناء اعتقال المتظاهرين لانها كانت تعلم ان المحاكم المحلية كانت خاضعة لنفوذ توده (٣٨) .

اما القنصل في بندر عباس فقد كتب عام ١٩٤٦ ، ان نجاح اضراب في مصنع النسيج في المدينة يرجع اساسا الى ان مديره كان من المتعاطفين مع توده (٣٩) .

ووصف قنصل شيراز كيف ان الشرطة كسرت اضرابا في مصنع الكهرباء في المدينة حين اعتقل كل قادة العمال ، ولكن المحاكم المحلية تسببت فورا في عودته حين افرجت عنهم (٤٠) .

وكتب القنصل في زاهدان في تقرير له ان توده كان يحمي النقابات المحلية من خلال استقطاب القضاة ورجال الشرطة وحتى الدرك ، ضد كبار اصحاب الارض في المنطقة (٤١) .

اذا كانت الحركة العمالية قد قويت في فترات التضخم والحرية الا انها ضعفت في سنوات البطالة والاضطهاد السياسي . وقد وصلت البطالة الى مستوى مؤذ بشكل خاص في فترة الانكماش الاقتصادي التي تلت الحرب ، عندما فكك الحلفاء قواعدهم وعدلت شركة النفط انتاجها حسب احتياجات فترة السلم ولجا الكثيرون من المنتجين المحليين الى تخفيض انتاجهم الصناعي لعجزهم عن مزاحمة البضائع الاجنبية .

وكان من الصعب على العمال داخل المصانع التهديد بالاضراب في حين كان الوف العمال العاطلين خارج الابواب يفتشون عن عمل . ولم تتغير هذه الحال الا عندما حدثت أزمة النفط عام ١٩٥١ - ١٩٥٣ ، التي أدت الى هبوط معدل الواردات مما شجع الصناعيين على زيادة الانتاج المحلي من الانتاج الصناعي .

كانت اعمال العنف والاضطرابات التي مارستها الشرطة مؤذية للحركة العمالية . هذا ما نراه في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ عندما فرضت الاحكام العرفية على جميع المراكز الصناعية الرئيسية ، في السنوات التي تلت عام ١٩٥٣ عندما اعتقل ونفي كثير من قادة توده والمجلس المركزي . وهكذا ، فانه تعذر على النقابات ان تنظم العمال دون حرية عمل ودون حماية من قبل المحاكم المحلية . وبدون القدرة على التنظيم كانت الحركة

العمالية عاجزة . فقد انخفض عدد الاضرابات الصناعية من ١٨٣ اضرابا عام ١٩٤٦ الى ثمانية اضرابات عام ١٩٤٧ ، والى خمسة اضرابات عام ١٩٤٨ ، وذلك بسبب فرض الاحكام العرفية في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ وحلول البطالة الواسعة . وقد فسر المؤرخون السابقون فترات الصعود والهبوط في مسيرة حزب توده على انها نتيجة النشاط السوفياتي في ايران . ولكن هذه التغيرات لم تكن في الواقع ناجمة عن النشاط السوفياتي بل عن التغيرات في الاوضاع السياسية والاقتصادية في ايران نفسها .

الى جانب هذا كله ، كانت الحركة العمالية تعاني من ضعفين اساسيين . أولا : ان النقابات العمالية لم تكن تستطيع أن تقف في وجه القوات المسلحة التي كانت تضم أكثر من مئة ألف رجل ، ظلوا مخلصين للشاه . وكانت هذه القوات قد استعادت نشاطها بعد هزيمة آب (اغسطس) ١٩٤١ بفضل المساعدات الاميركية . لذا كان من الطبيعي أن تهزم الحركة العمالية في صدامات المواجهة مع الجيش كما حدث عام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٣ . وثانيا ، أن الطبقة العاملة في المدن كانت تشكل أقل من ١٠ ٪ من مجموع البالغين من السكان . فلم تكن بذلك أكثر من واحة معزولة من الراديكالية تحيط بها صحراء المحافظة الاجتماعية . فالفلاحون بقوا ، لاسباب مختلفة ومتشابكة ، سلبيين خارج الصراع السياسي (٤٢) . أما القبائل البدوية ، وكان الكثيرون منها يحمل السلاح ، فقد ظلت تتبع شيوخها التقليديين ، ونتيجة لذلك تدخلت بفعالية في عام ١٩٤٦ لتساعد الجيش ضد حزب « توده » . وكانت البورجوازية الصغيرة في البازار — وخاصة صفار الراسماليين ، والتجار وأصحاب المخازن ، تعارض النقابات العمالية التي كان يقودها الشيوعيون ، لاسباب دينية من جهة ، وخوفا من الروح النضالية عند عمالهم من جهة أخرى .

وهكذا فان الحركة العمالية وجدت حلفاءها الوحيدين في الشرائح الراديكالية من الانتلجنسيا .

اضراب النفط في تموز ١٩٤٦

يظهر تطور النقابات في صناعة النفط مكامن الضعف والقوة في الحركة العمالية . فقد ظهر المنظمون الاوائل لحزب توده في بداية عام ١٩٤٣ في قطاعات النفط . ولكن سرعان ما انسحبوا منها عندما شددت السلطات قبضتها على جميع نشاطات النقابات . فقررت قيادة الحزب البقاء بعيدا عن هذه الصناعة الحيوية الى ان ربح الحلفاء الحرب ضد

القوى الفاشية ، وشكل المنظمون ، بدلا عن ذلك ، نقابات خارج صناعة النفط ، خاصة بين عمال التنظيفات ، ومنظفي قنوات الري وسائقي السيارات ، وعمال غزل القطن وعمال الافران . وجاء قرار التخلي عن العمل النقابي في صناعة النفط مخيبا لآمال العديد من عمال شركة النفط الانكلو — ايرانية في عبدان . فشكل مئتا موظف « نقابة العمال الايرانيين » ، وفي أيار ١٩٤٥ نظموا اضرابا غير مشروع ضم ٢٠٠ را عامل في مصفاة كرمشاه . وبالرغم من ان المجلس المركزي أدان هذا الاضراب ، غير أن السفير البريطاني اتهم النقابات المؤيدة لتوده بأنها هي التي « هندست » هذا الحدث . (٤٣) ونصح شركة النفط بتحسين تسهيلات السكن ، والمساعدات الطبية للعمال ، « لحرمان توده من المظالم المشروعة » (٤٤) . وكان رد شركة النفط أن هذا النقد غير مبرر ، وقالت بضرورة تسليح القبائل العربية المؤيدة لبريطانيا في خوزستان ، لتساعد في « قمع الشيوعيين » . (٤٥) . لم تكد تنتهي الحرب ، حتى انتقل منظمو العمال المؤيدون لتوده الى مركز صناعة النفط ، وأسسوا فرعا محليا للمجلس المركزي ، واستطاعوا ان يتفوقوا على « نقابة العمال الايرانيين » . وفي عيد العمال عام ١٩٤٦ ، قاموا بمسيرة حاشدة في عبدان ضمت أكثر من ٨٠ ألفا ، طالب فيها الخطباء برفع الاجور ، وتحسين أوضاع السكن ودفع الرواتب عن أيام الجمعة وبثمانى ساعات عمل في اليوم وبوضع قانون عمل شامل . ووصفت امرأة من بين الخطباء ، النفط بأنه « جوهرة ايران » ، واتهمت البريطانيين بأنهم يصرفون على طعام كلابهم أكثر مما يصرفون على معاشات للعمال ، وحثت على تأميم شركة النفط الانكلو — ايرانية . (٤٦) وربما كانت هذه اول مرة تطلق فيها الصرخة من أجل التأميم في عبدان .

كان يقود نقابات النفط ثلاثة من اعضاء توده : حسين تربيات ، علي أومد ، وعبد الله وفائي زاده . وكان تربيات ، وهو عضو في « الثلاثة والخمسين » ، موظفا في البنك البريطاني — الامبريالي . نشأ في طبقة متوسطة وكان مدير مدرسة محلية في عبدان وقت اعتقل سنة ١٩٣٧ .

وكان أومد ، وهو خطيب مؤثر ، عامل نفط سجن بعد اضراب النفط عام ١٩٢٩ . أما وفائي زاده ، فهو أيضا عامل نفط اشترك في اضراب ١٩٢٩ . وتقول السجلات البريطانية أن بقية المنظمين هم من

العمال المهرة كالمسائقيين ، والبرادين وملاحظي الانتاج (٤٧) .
 بعد ان شكل المجلس المركزي « نقابة عمال النفط » نظم عدة
 اضرابات ناجحة ضد شركة النفط الانكلو - ايرانية . ففي ٢ ايار
 (مايو) توقف ٢٥٠ فنيا وعاملا عن العمل في مصفاة عبدان مطالبين
 برفع الاجور وتخفيض عدد ساعات العمل . ولبت الشركة هذه المطالب
 بعد اسبوع من المفاوضات عندما بدأ موظفو معمل الاسفلت المحلي
 ومشغل القاطرات يدعون الى اضرابات تأييدية . وفي ١٠ ايار (مايو)
 توقف جميع العمال في حقول نفط آغا جاري ، والبالغ عددهم ٢٥٠٠ ،
 عن العمل ، وذلك من اجل المطالبة بحقوق مشابهة لتلك التي كان قد
 حصل عليها العمال مؤخرا في مصنع النسيج في اصفهان ، وهي زيادة
 الاجور ودفع الرواتب عن أيام الجمعة وزيادة معدل أجور العمل
 الإضافي . وفي البدء اعتبرت الشركة ان هذه المطالب « غير معقولة »
 وصرفت النظر عنها . ووقفت تزويد آغا جاري بالمياه . ولكنها جلست
 بتردد الى مائدة المفاوضات بعد ثلاثة اسابيع ، عندما هدد المجلس
 المركزي باضراب شامل في عبدان ، وجمع التبرعات لآغا جاري ،
 وأقنع رئيس الوزراء بارسال لجنة وساطة الى خوزستان . وفي
 التسوية النهائية وجدت الشركة نفسها مضطرة ليس لتلبية جميع
 المطالب فحسب ، بل الى دفع رواتب الاسابيع الثلاثة التي نفذ خلالها
 الاضراب ، ووعدت بتطبيق أي قانون عمل تعده الحكومة المركزية .
 وعلقت جريدة « التايمز » اللندنية ، والتي لم تكن على اطلاع
 على اوضاع العمال في اصفهان ، على أنه « لم يسبق في تاريخ ايران
 أن دفعت أجور سبعة أيام لاجل ستة أيام عمل فقط » (٤٨). وقال
 السفير البريطاني ان شركة النفط لم تجد سوى التفاوض وسيلة
 للتسوية ، لان توده « كان في مركز قوة هائلة » ، وكان قد ضم في
 اتحاداته حوالي ٧٥ بالمئة من مجموع عمال النفط (٤٩) . وكتب
 القنصل البريطاني في خرامشاهر ، ان الشركة قبلت بالشروط غير
 المرضية ، وعاملت منظمي الاتحادات كممثلين حقيقيين عن العمال ،
 لأنها كانت تخشى من التأثير الشيوعي ، ومن امتداد الاضراب الى
 مصفاة عبدان (٥٠) .

وفي منتصف حزيران (يونيو) ، اصبح « توده » في خوزستان
 يوازي وينافس أحيانا يطغى على الادارة المحلية القائمة . وعبر
 القنصل البريطاني في الاهواز عن ذلك قائلا ، « ان الحكومة الفعلية في
 المنطقة انتقلت الى ايدي « توده » (٥١). فقد كانت اتحاداته تمثل

مظالم العمال أمام الادارة وتجمع التبرعات والاموال من أجل الحالات
 الطارئة في المستقبل وتنشئ نظاما واسعا لمثلي النقابات داخل المصانع .
 وقد أقامت ٤٥ ناديا في عبدان وحدها . وكانت فروع الحزب تحدد
 اسعار المواد الغذائية وتنعم بمساعدة فرق الاطفاء المحلية وتسيطر
 على النقل وخاصة النقل بالشاحنات . وكانت دوريات الميليشيا التي
 نظمها الاتحادات تجوب الشوارع وتحمي منشآت النفط ، كما أنها
 أدهشت المراقبين الاجانب عندما أسرع في نقل ٢٥٠٠ متطوع من
 عبدان الى خورامشاهر لبناء جدار طواريء أمام الفيضان . وجاء في
 تقرير للسلطات البريطانية « ان الشركة اعترفت أنه لم يكن بمقدورها
 ولا بمقدور السلطات الايرانية نفسها ، اصدار الاوامر لمثل هذا العدد
 الضخم من العمال من عبدان ، كما فعل « توده » . وهذه الحادثة
 هي دليل على مدى سيطرة توده على العمال » (٥١). وأضاف السفير
 البريطاني : « أنه يجب الاعتراف في الوقت الحاضر ، أن أمن
 حقول ومصفاة النفط وأمن الموظفين البريطانيين يعتمد على النوايا
 الطيبة لحزب «توده» » (٥٢). وفي منتصف حزيران (يونيو) صرح الملحق
 العسكري البريطاني بالآتي : (٥٣) .

« ان الوضع الحالي في عبدان وآغا جاري غير مستقر ، بالرغم من
 الهدوء الظاهر الذي يسوده . فتوده يتمتع بالسيطرة الكاملة على عمال
 المصفاة ، ويزداد تجاوب عمال الحقول معه . فادارة شركة النفط
 الانكلو - ايرانية موجودة على السطح فقط . ففي أي وقت ولاي
 سبب يمكن أن يدعى الى اضراب يشل حركة الانتاج . وزاد في ذلك
 ان مثلي توده يستعملون قوتهم ونفوذهم من أجل المحافظة على
 النظام . فبالرغم من أنهم يحثون على العنف نظريا ، ولكنهم لا يشجعون
 على ممارسته . وقد نصب توده نفسه ممثلا فعليا للعمال في ايران ،
 والادارة تبحث معه على هذا الاساس ، تنظيم النقابات العمالية التي
 يعترف قانون العمل الجديد انشاءها . وبهذا العمل تستطيع الشركة
 أن تحافظ على نوع من العلاقة بينها وبين مثلي العمل والانتاج في
 الحقول . ولكن قليلون هم الذين يعتقدون أن مثل هذا الخط في التصرف
 يمكن أن يؤدي الى نتيجة لاكثر من مهلة قصيرة .

اما المجابهة المنتظرة فقد حدثت في ١٠ تموز (يوليو) ، ولم
 تكن الاتحادات هي المحرك لها بل السلطات. ففي العاشر من تموز
 (يوليو) ، ألغت الشركة وعدها باعطاء العمال رواتب عن أيام
 الجمعة ، وأعلن الحاكم العام للمنطقة الاحكام العرفية ، وأوقف القائد

العسكري لمنطقة آغاجاري منظمي العمل الذي كان قد دعاهم للمفاوضات . ورد توده والمجلس المركزي بسرعة بتنظيم اضراب عام في آغاجاري ، ودعوة جميع الموظفين في خوزستان للاضراب يوم ١٣ تموز (يوليو) ، وابقاء هذا الاضراب مفتوحا حتى ينحى الحاكم العام وتلغى الاحكام العرفية ، ويفرج عن منظمي العمل ويضمن دفع الرواتب أيام الجمعة .

لبي أكثر من ٦٥ ألف عامل دعوة الاضراب العام ، فكان بذلك أكبر اضراب صناعي في إيران ، وواحدا من أكبر الاضرابات في الشرق الأوسط . وقد ضم بالإضافة الى ٥٠ ألف عامل وكاتب في الشركة ، مئتين من الفنيين الهنود في مصفاة عبدان ، وعدة آلاف من رجال الاطفاء وسائقي السيارات ، وعمال التنظيفات وعمال سكك الحديد ومضامع النسيج وطلاب المدارس الثانوية في خوزستان ومئات من أصحاب الدكاكين والحرفيين والتجار الصغار في بازار عبدان ، حتى انه شمل الطباقين والسائقين والخدم في منازل الأوروبيين . وكتب القنصل البريطاني في الاهواز « أن الاضراب نفذ بكفاءة كبيرة » (٥٤). وذكر القنصل في خرامشاهر أن « الاضراب في عبدان ابتداء بموكب منظم واتجه نحو مقر السلطات العسكرية » (٥٥). وقال الملحق العسكري البريطاني أن الاضراب العام بدأ سلميا وأعطى توده السيطرة التامة على القطاعات الصناعية في خوزستان (٥٦) .

وبالرغم من الهدوء الذي اتسم به الاضراب في بادئ الامر ، فانه سرعان ما تحول الى مجابهات عنف بين عمال النفط والسلطات العسكرية والسكان العرب المحليين . فعندما دخل المجلس المركزي الى صناعات النفط المتنوعة عرقيا ، بذل جهدا خاصا لضم عمال مختلف الخلفيات الدينية والمحلية واللغوية والقبلية . ولاتى نجاحا هائلا بين العمال المهاجرين من قبائل بختياري وقشقاعي واللوريين وخامسة ، وبين العمال غير المهرة من أصفهان وشيراز وكرمان ، وبين العمال المهرة ، وخاصة عمال اللحام والحرفيين وسائقي الشاحنات من الأزييريين والفرس ، والارمن ، والاشوريين . ولكنه فشل بين السكان العرب . ويمكن أن نعزو هذا الفشل الى ثلاثة عوامل :

أولا : أن العرب ، على عكس قبائل قشقاعي وخامسة وبختياري ظلوا يعيشون ضمن مناطق تواجدهم . فبينما خرج الآخرون عن نطاق سلطة «قاضي القضاة» و«القالنتار» و«الخان» عندهم، ظل العرب

يعيشون تحت مراقبة زعماء القبائل ، فحافظوا بالتالي على صلات القربى بينما هرب الآخرون ولو مؤقتا من هذه الروابط المحافظة والهرمية .

ثانيا : لم يكن التعاقد مع العرب العاملين في مراكز النفط يتم بشكل فرادي ، بل بشكل فرق انشاء يقودها مقاولون يعملون لحسابهم الخاص ، وكان الكثير من هؤلاء من زعماء العرب . وهكذا فقد ظلوا معتمدين على شيوخ القبائل ، يتقاضون اجرا « بالقطعة » بدلا من المياومة . ولذلك لم يشاطروا الغالبية العظمى من عمال النفط الآخرين الاهتمام بزيادة الاجور وخفض ساعات العمل ، والتعويض عن أيام الجمعة .

ثالثا : كان هناك دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية عند الزعماء العرب تجعلهم يناهضون الاتحادات المؤيدة « لتوده » . فقد قال القنصل البريطاني أن الزعماء العرب كانوا ينظرون الى بريطانيا باعتبارها حاميتهم التقليدية (٥٧) . كما ان الاقطاعيين العرب كانوا يخافون من الافكار الراديكالية التي بدأت تؤثر على فلاحهم . (٥٨) . وأن رجال الاعمال العرب في عبدان هزهم رؤية « رجال الشرطة وحراس الشوارع » التابعين لتوده « يأمرن الناس في الشوارع ويديرون حركة الباصات ويعطون الاوامر للافران بخصوص أسعار الخبز » (٥٩) .

ظهرت المعارضة العربية الاولى لتوده الى العلن في اوائل تموز (يوليو) ، عندما شكل زعماء القبائل « اتحاد المزارعين » بدفع من الحاكم العام ، ولكن الاسم ما لبث ان غير الى « الاتحاد العربي » لان أعضائه « كانوا عرقا مقاتلا وليس مجموعة مزارعين » (٦٠) .

واتهمت المنظمات المؤيدة لتوده بان ما يسمى «الاتحاد العربي» كان يتلقى السلاح من شركة النفط الانكلو ايرانية ، وأنه كان يخطط لفصل خوزستان عن ايران (٦١) . وكتب القنصل البريطاني أن قيام «الاتحاد العربي» في عبدان اقلق جماهير حزب «توده»، لان سكان المدن كانوا تقليديا يخافون الهجمات القبلية (٦٢) .

غير أن هذه المخاوف تحولت الى رعب في اليوم الثاني للاضراب العام ، عندما وصلت انباء الى عبدان تفيد أن عربا مسلحين من رجال القبائل حاصروا اغاجاري وأنهم كان يحضرون لغزو عبدان . وقال القنصل البريطاني في تقرير له ، انه نصح زعماء العرب بابقاء رجالهم

خارج عذان ، ولكن كانت هناك « شائعات قوية بأن الحاكم أمـر الشيوخ العرب باحضار رجالهم لاحراق مكاتب توده » (٦٣) . وأضاف القنصل بأن الحاكم العام ربما لجأ الى العرب لانهم لم يكن في ثكنة عذان سوى ٢٥٠ جنديا (٦٤) . ولما انتشرت الشائعات ، تجمعت حشود غاضبة خارج مكاتب « الاتحاد العربي » ، وعندما أصيب رجـال الشرطة بالذعر واطلقوا النار ، هجمت الحشود الغاضبة على المكاتب وبدأ شغب استمر طيلة الليل وانتهى بمقتل ١٩ شخصا وجرح ٣٣٨ آخرين . وكان من بين الذين قتلوا ١٢ عربيا من بينهم المقاتل الرئيسي وأغنى تاجر . وقد ناقضت السفارة البريطانية في طهران اقـوال القناصل عندما ابلغت الصحافة الغربية ان الذي نظم الازمة كلها كان « مجرمو توده » (٦٥) .

دامت أعمال الشغب حتى الصباح التالي عندما وصلت بعثة طوارئ الى مطار عذان . وقد ضمت ممثلين عن كل من رئيس الوزراء وحزب توده ، والمجلس المركزي . وبعد مفاوضات مكثفة لمدة ست ساعات مع زعماء النقابات وشركة النفط والحاكم العام ، فرضت البعثة تسوية ، فوافقت الاتحادات على انتهاء الاضراب العام ، والتخلي عن المطالبة بتنحية الحاكم العام ، والتوقف عن اطلاق الادانات الملهبة ضد شركة النفط « والاتحاد العربي » . ومقابل ذلك افرجت السلطات العسكرية عن زعماء النقابات ، ووافقت الشركة على أن تدفع عن أيام الجمعة وترفع الحد الأدنى للاجور . وبهذا حققت نقابة عمال النفط مطالبها الاقتصادية الأساسية .

بعد عودة العمال الى عملهم ، اسر مسترنول بايكر ، العضو في مجلس الوزراء البريطاني ، الى زملائه ان ما حرك الازمة بكاملها هو « تصليب الشركة تجاه عدم الدفع عن أيام الجمعة » (٦٦) . وكتب موظف بريطاني مجهول يعمل في شركة النفط الانكلو - إيرانية الى وزارة الخارجية أن اللـوم في اضراب الايام الاربعة يقع على « مدراء الشركة بسبب عنادهم » ، ولأنهم فشلوا في تقدير الصعوبات التي يواجهها العمال ، ولأن « معلوماتهم عن العمل النقابي لا تتعدى تكرار نكات مهترئة عفا عليها الزمن » (٦٧) .

وجاء في تقرير وفد بريطاني أرسل للتحقيق في الازمة بكاملها : « ان الحركة العمالية النقابية حركة أصيلة ونحن نوصي بكسب النقابيين الموالين لتوده الى الافكار البريطانية » (٦٨) .

وقد علق أحد أعضاء الحكومة البريطانية لدى قراءته هـذا التقرير قائلا : « لا أستطيع أن اتخلص من فكرة في رأسي وهي أن توده وان كان حزبا ثوريا قد يكون الحزب الوحيد الذي سيرعى مصالح العمال في ايران المستقبل » (٦٩) . وحذر القنصل البريطاني في الاهواز في خاتمة تقريره عن الاضراب العام ، من أن المكاسب الاقتصادية قد قوت من التأثير الشيوعي على العمال ، فأصبح العمال يصرون على أن « يمثلهم توده في مفاوضاتهم مع شركة النفط » (٧٠) .

بالرغم من انتصار تموز (يوليو) ١٩٤٦ ، فان مظاهر الضعف الاساسية باثت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ ، عندما اجتاحت المقاطعات الجنوبية حركة رد فعل محافظة يقودها زعماء القبائل بدأت هذه الحركة عندما رفع خانات قبائل قشقاعي يدعمهم زعماء قبائل بختياري وخامسه وبوير أحمددي لواء الثورة وأتهموا الحكومة المركزية بحمايتها لحزب توده الملحد . ووقف الحاكم العسكري في فارس الجنرال زاهدي الى جانب المتمردين بدل أن يقف الى جانب الحكومة المركزية ، فساعد بذلك على انتشار الثورة . وزاد في اتساعها انضمام العرب في خوزستان ، والمساميون في فارس ، والتنجستانيون في بوشير ، والافشار في امردلان ، واکراد كالهـور في کرمان شاه . ولما رأت الحكومة أن عليها الاختيار بين النقابات غير المسلحة وبين القبائل المسلحة قررت القضاء على توده . فظهرت مجلس الوزراء من أعضاء حزب توده ، وأقفلت منظمات الحزب في المقاطعات الوسطى والجنوبية . وأعدت فرض الاحكام العرفية على مناطق النفط ، وأبعدت عن خوزستان ما يزيد عن ١٢٠ قائدا عماليا . وفي هـذه الاثناء طردت شركة النفط الانكلو - إيرانية ما يزيد عن ٨١٣ عمالا من منظمي الاضرابات ، وصرفت اكثر من ألف عامل بحجة « غيابهم دون إذن » ، وكانوا من بين الذين كانت السلطات العسكرية قد اعتقلتهم قبل ذلك . ولما فقدت الحركة العمالية في صناعة النفط التنظيمات النقابية والحماية القضائية ، دخلت في مرحلة ركود دامت حتى حصلت الانتفاضات السياسية في عام ١٩٥١ - ١٩٥٣ . ومع أن الاضراب العام في تموز (يوليو) ١٩٤٦ زعزع النظام ، غير انه لم يضع البلاد لا من قريب ولا من بعيد على اعتاب ثورة اجتماعية على نطاق البلاد كلها .

هزمت الحركة العمالية في الانقلاب الذي حدث عام ١٩٥٣ ، بسهولة ، لعدة اسباب : فالقوات المسلحة ظلت مخلصه للملكية والعلماء الذين يمثلون الطبقة الوسطى التقليدية شنوا حملة واسعة ضد الشيوعية . اما حزب توده ، ولاسباب مختلفة ، فلم يستطع التحالف مع الجبهة الوطنية التي كانت تمثل الطبقة الوسطى الحديثة . وحافظ معظم الريف ، وخصوصا الفلاحون والقبائل الرحل ، على سلبيتهم أو أنهم تصرفوا لصالح الملكية . وحال صغر حجم الطبقة العاملة وعزلتها دون اشعالها الثورة . وهكذا ضمن الشاه الفوز في صراع عام ١٩٥٣ .

بعد الانقلاب ، تحمل توده والحركة العمالية وطأة القمع البوليسي . فقد نفذ حكم الاعدام بأربعين من المناضلين في توده ، بينهم منظّمون عماليون . وسجن قادة آخرون أو أجبروا على الذهاب الى المنفى . وبقي أكثر من ثلاثة الاف من منظمي النقابات قيد الاعتقال حتى ارتدوا علنا وادانوا زملاءهم السابقين .

وجرى حل المجلس المركزي مجددا واجتزت جميع فروعها . ووضعت المصانع التي تملكها الدولة تحت ادارة ضباط متقاعدين من الجيش . وحصلت الشرطة السرية - السافاك - التي انشئت حديثا - على حضور فعال في المصانع وبدأت تشرف مباشرة على النقابات التي تديرها الحكومة . واستخدمت السافاك اسلوب العصا والجزرة لمعالجة الاضرابات غير النقابية . وكانت سياستها الثابتة تقوم على اطلاق النار على العمال المحتجين وسجن زعماء المجموعات ، والضغط ، في الوقت نفسه على مدراء المصانع لتلبية المطالب الاقتصادية للمضربين .

وكما قال احد دارسي الحركة العمالية : « ان كفاءة الحكم البهلوي وقسوته أشد من تلك التي كان يتميز بها حكم القياصرة في تسعينات القرن التاسع عشر والعقد الاول من هذا القرن » (٧١) . وبهذا لم تعد الحركة العمالية قوة سياسية .

لكن الحركة العمالية عادت لتظهر كقوة حاسمة خلال ثورة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ . فقد بدأت الثورة في منتصف عام ١٩٧٧ كانتفاضة احتجاج قامت بها الطبقة الوسطى الحديثة . وبينما كان طلاب الجامعات

ينظمون الاضرابات ، كان المحامون والقضاة والكتاب والصحافيون يشكلون جمعيات مستقلة ويدينون الحكم لنشاطاته غير الدستورية (٧٢) . وتطورت هذه الانتفاضة بسرعة في مطلع عام ١٩٧٨ عندما نظم العلماء والطبقة الوسطى التقليدية اضرابات في البازار ، وقادوا تظاهرات في الشوارع واتهموا الحكم بتقويض الاسلام وفي منتصف حزيران (يونيو) كان الحكم والمعارضة من الطبقة الوسطى قد وصلا الى نقطة اللاعودة . فجهاز الحكم قادر على استعمال القوى المسلحة في الشوارع ولكنه عاجز عن ارغام البازار والجامعات على اعادة فتحها ، وكانت المعارضة من جهة اخرى قادرة على اخراج الحكم ولكنها لم تكن تملك القوة الكافية لتدميره . ولكن هذا الوضع تغير في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ بسبب تدخل الطبقة العاملة . فقد عاد تدمر الطبقة العاملة للظهور عندما بدأت قوة الدولة تضعف وعندما بدأت السافاك تحول اهتمامها من المصانع الى الاسواق والجامعات . وعندما بدأت الحكومة تضع حدا للاجور في محاولة لحل مشكلة التضخم ، وتوقف مساعداتها السنوية وتحضر هبوطا صناعيا . بدأت الاضرابات في البداية في مصانع النسيج في بهشهر ، وفي مصانع الادوات الميكانيكية في تبريز وفي دائرة الصحة في عبادان . ثم ظهرت لجان الاضراب في معظم المصانع الكبرى ومكاتب الحكومة . وأخيرا وفي تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٨ اضرب عمال النفط مطالبين بزيادة الاجور وتحسين السكن ، ونقابات عمالية حرة ، وانهاء الاحكام العرفية ، وتطبيق القوانين الدستورية . وشكلت معظم المكاتب والاجهزة العاملة في النفط لجان اضراب لتنسيق هذا التوقف عن العمل .

وانتخبت هذه اللجان بدورها لجنة اضراب مركزية ، كان ٣٥ بالمئة من اعضائها في حزب « توده » ومن منظمي العمال اليساريين الآخرين (٧٣) .

وعاد الى الظهور تراث الاضرابات العامة في عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٣ ، ولكن في هذه المرة ، طالب عمال النفط ليس فقط بتنازلات اقتصادية بل بتدمير وازالة جميع مظاهر الحكم الملكي ، مستنديين الى ان الطبقة الوسطى تشجعهم ، والى ادراكهم أنهم ينتجون كل المدخول الاجنبي تقريبا . واخبر احد قادة الاضرابات الصحافة قائلا : ان العمال لن « يصدروا النفط قبل تصدير الشاه » (٧٤) .

1945- April 1949 (Milan, 1949), p. 167.

- 13- International Labour Office, *Provisional Records of the Twenty-Seventh Session* (Paris, 1945).
- 14- D. Jamalzadeh, «Social and Economic Structure of Iran,» *International Labour Review*, Vol. XLIII, No. 2 (February 1951), pp. 178-91.
- 15- U.S. Congress, Committee on Foreign Relations, *The Strategy and Tactics of World Communism* (Washington, D.C., 1949), p. 7.
- 16- The Military Governor of Tehran, *The Evolution of Communism in Iran* (Tehran, 1956), pp. 8-9.
- 17- British Ambassador to the Foreign Office, «Report on Labour» Conditions in Persia,» F.O. 371/Persia 1944/34-40222.
- 18- Rahbar, 13 November
- 19- British Military Attache to the Foreign Office, 18 November 1946, *India Office/ L/P & S/12-3505*.
- 20- British Consul in Isfahan, 1 January 1947, *India Office/ L/P & S/12-3529*.
- 21- British Consul in Isfahan, 30 December 1946, *India Office/ L/P & S/12-3529*.
- 22- British Labour Attache to the Foreign Office, «Labour Conditions in the A.I.O.C.,» *India Office/ L/P & S/12-3490A*.
- 23- U.S. Congress, *op. cit.*, p. 9.
- 24- Anonymous, «The Crisis in Khuzestan,» *Ittila'at-e Haftegi*, 19-30 April 1952.
- 25- Anonymous, «The Situation in Isfahan,» *Ittila'at-e Haftegi*, 19 April 1951.
- 26- M. Malekzadeh, *Muzakerat-e Majlis* (Parliamentary Proceedings), 1st Senate, 20 April 1951.
- 27- *Ittila'at-e Haftegi*, 20 April 1951.
- 28- Tehran Mosavar, 6 September 1951.
- 29- R. Shafaq, *Parliamentary Proceedings*, 1st Senate, 26 June 1951.
- 30- 'A. Raji, *Parliamentary Proceedings*, 16th Majlis, 23 May 1951.
- 31- Kh. Maleki, «Strikes,» *Niru-ye Sevum*, 29 June 1952.
- 32- *Ittila'at*, 23 October 1952.
- 33- Sh. Qonatabadi, *Parliamentary Proceedings*, 17th Majlis, 28 October 1952.
- 34- Banki Melli Iran, «The Cost of Living Index,» *Bulletin*, No. 142 (January 1954), pp. 19-20.
- 35- Data compiled from Rahbar, Mardom, Zafar, Besu-ye Ayandeh, Bakh-

لقد كانت الحركة العمالية في حد ذاتها ، في عام ١٩٥٣ ، أضعف من أن تحول دون وقوع الانقلاب العسكري ، ولكنها في العام ١٩٧٩ أصبحت قوية ومؤثرة الى حد تحويل ثورة الطبقة الوسطى الى ثورة مشتركة بين الطبقة الوسطى والطبقة العاملة .

هوامش

- ١ - من أجل تفاصيل حول الإحصاءات الواردة في هذه الدراسة يمكن مراجعة كتابي الذي سيصدر نيبا بعد : *Class and Communal Conflicts in Modern Iran*
- 2- British Ambassador to the Foreign Office, 13 June 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52664. Crown copyright records by kind permission of the Controller, Her Majesty's Stationery Office.
- 3- Time, 13 July 1953.
- ٤ - من أجل مناقشة تفصيلية لتاريخ وسياسة حزب توده ، انظر كتاب : S. Zabih, *The Communist Movement in Iran* (Berkeley, 1966).
- 5- For the early labor movement see M. Mani, *Tarikhcheh-i Nahsat-i Kargar-i dar Iran* (A Short History of the Labor Movement in Iran) (Tehran, 1946); M. Nasehi, «Workers' Organization in Iran,» *Rahbar*, 10 April 1946; R. Rusta, «The C.C.F.T.U.,» *Razm Mahaneh*, Vol. I, No. I (June 1948), pp. 62-4; M. Ivanov, *The Working Class in Contemporary Iran* (in Russian) (Moscow, 1968), pp. 200-10, A. Ovanessian, «Reminiscences on the Iranian Communist Party,» *Donya*, Vol. III, No. 1 (Spring 1962), pp. 33-9; A. Sultanzadeh, *Asnad-i Tarikh* (Historical Documents) (Paris, 1973).
- 6- Iranian Government, Ministry of Labor, *Amar-i Sanay-ye Iran* (Industrial Statistics of Iran) (Tehran, 1948).
- 7- British Minister to the Foreign Office, «Annual Report for 1934,» F.O. 371/Persia 1953/34-18995.
- 8- British Consul in Tabriz, «The Economic Situation in Azerbaijan,» F.O. 371/Persia 1937/34-20830.
- 9- British Consul in Isfahan, «Report on Isfahan,» F.O. 371/Persia 1945/34-45446.
- ١٠ - استقصيت المعلومات عن تراجم الاشخاص من المقابلات ، والصحف ، والمنكرات ، ومن سجلات المحاكم السياسية .
- 11- R. Rusta, «Speech to the First Conference of the Union of Railwaymen,» *Zafar*, 15 August 1946.
- 12- The World Federation of Trade Unions, *Report on Iran*, October

- 54- British Consul in Ahwaz, 1 August 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52700.
- 55- British Consul in Khorramshahr, «Report on the General Strike,» India Office/ L/P & S/12-3490A.
- 56- British Military Attache to the Foreign Office, 23 July 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52711.
- 57- British Military Attache to the Foreign Office, 10 July 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52742.
- 58- British Consul in Khorramshahr, 1 June 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52742.
- 59- British Consul in Khorramshahr, «Report on the General Strike,» India Office/ L/P & S/12-3490A.
60. Ibid.
- 61- Zafar, 5 July 1946.
- 62- British Consul in Khorramshahr, «Report on the General Strike,» India Office/ L/P & S/12-3490A.
63. Ibid.
64. Ibid.
- 65- British Military Attache to the Foreign Office, 31 July 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52711.
- 66- Noel Baker, 17 July 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52719.
- 67- Anonymous Letter to the Foreign Office, 18 July 1946, F.O. 371/34-52720.
- 68- British Foreign Office, «Report on the Parliamentary Delegation's Visit to Persia,» F.O. 371/Persia 1946/34-52718.
- 69- British Cabinet, «Notes on the Parliamentary Delegation's Visit,» F.O. 371/Persia 1946/34-52616.
- 70- British Consul in Ahwaz, 1 September 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52700.
- 71- F. Halliday, «Iran: Trade Unions and the Working Class Opposition,» Middle East Research and Information Project, No. 71 (October 1978), pp. 7-13.
- 72- For the role of the labor movement in the 1977-79 revolution see Middle East Research and Information Project, Nos. 69 (July 1978), 71 (October 1978), and 76 (March-April 1979).
- 73- Iran Times, 2 March 1979.
- 74- Iran Times, 12 January 1979.

- tar-e Emruz, Ittifa'at, and Mard-e Emruz.
- 36- Kh. 'Iraqi, «Secrets from Razmara's Administration: A Survey of the Bazaar,» Khvandaniha, 23 January 1956.
37. M. 'Azizi, «Speech to the First Conference of the C.C.F.T.U.,» Rahbar, 1 August 1946.
- 38- British Consul in Kerman, 30 December 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52749.
- 39- British Consul in Bandar 'Abbas, 30 June 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52699.
- 40- British Consul in Shiraz, 30 April 1944, F.O. 371/Persia 1944/34-40162.
- 41- British Consul in Zahedan, 30 June 1946, F.O. 371/Persia 1944/34-52756.
- 42- For an explanation of rural conservatism, see F. Kazemi and E. Abrahamian, «The Non-Revolutionary Peasantry in Iran,» Iranian Studies, Vol. XI (1978).
- 43- British Ambassador to the Foreign Office, 31 May 1945, F.O. 371/Persia 1945/34-45448.
- 44- British Ambassador to the Foreign Office, «Discussions with the A.I.O.C.,» F.O. 371/Persia 1945/34-45461.
- 45- The Anglo-Iranian Oil Company, «Memorandum on Security,» F.O. 371/Persia 1944/34-40197.
- 46- British Consul in Khorramshahr, «Report on Tudeh Activities in the Oil Industry,» F.O. 371/Persia 1946/43-52714.
- 47- British Ambassador to the Foreign Office, «Memorandum on Tudeh Activities in the A.I.O.C.,» F.O. 371/Persia 1946/34-52713.
- 48- The Times, 30 July 1946.
- 49- British Ambassador to the Foreign Office, 20 May 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52713.
- 50- British Consul in Khorramshahr, «Report on the General Strike,» India Office/ L/P & S/12-3490A.
- 51- M. Audsley, «Report on the Oilfields,» F.O. 371/Persia 1946/34-52723.
- 52- British Ambassador to the Foreign Office, «The Tudeh Party in the Oil Industry,» F.O. 371/Persia 1946/34-52714.
- 53- British Military Attache to the Foreign Office, 10 June 1946, F.O. 371/Persia 1946/34-52710.

« ان ايران تحت قيادة الشاه العظيمة هي جزيرة استقرار فسي
واحدة من أكثر المناطق اضطرابا في العالم ، وهذا فضل كبير لك يا
صاحب الجلالة ، ولقيادتكم وللأحزاب والحب الذي يمنحكم
أياه شمسكم » .
الرئيس كارتر

وهو يشرب نخب الشاه

لخاصة العام الجديد ١٩٧٨

مقدمة

سيدخل سقوط الشاه التاريخ باعتباره — ربما — أكثر الثورات
درامية في الأزمنة الحديثة . ففي معظم الثورات الأخرى تساعد
قوى خارجية — وخاصة الجيوش الغازية — في تحطيم النظام
القديم . أما في حالة إيران فقد كانت القوى الداخلية ، دون أي
مساعدة من جيوش خارجية ، فضلا عن أية قوات غازية ، هي التي
هدمت أسس النظام القديم . في معظم الثورات الأخرى لجأت
المعارضة في النهاية إلى الكفاح المسلح ، أما في حالة إيران فكانت
السبل السلمية في الأغلب — وخاصة تظاهرات الشوارع
والاضرابات العامة — هي التي حطمت الجيش المؤلف من ٤٠٠ ألف
رجل ، خامس أضخم جيش في العالم ، والمجهز بأحدث الأسلحة التي
استطاعت الدولارات النفطية شراءها . وكانت المناسبة الوحيدة
التي لجأت فيها المعارضة في إيران إلى استخدام القوة على نطاق
واسع في الأيام الثلاثة الأخيرة من الملكية ، حين وجهت حركة حرب
العصابات ضربتها القضائية إلى النخبة من الحرس الإمبراطوري .
في معظم الثورات الأخرى كان النظام القديم يحتفظ بقدر كاف من

● قدم هذا البحث أمام المؤتمر الثاني عشر لجمعية الخريجين الأمريكيين — العرب
في تشرين الثاني ، نوفمبر ، ١٩٧٩ ، والذي عقد في واشنطن العاصمة .

التأييد لشن هجوم مضاد ، وبالتالي المباشرة بحرب أهلية ، ولكن
في حالة إيران كان الشاه — مع احترامنا الواجب لعبارة الرئيس كارتر
في نخب الشاه بمناسبة العام الجديد — في حالة من الضعف وانعدام
الشعبية وفقدان المصداقية إلى حد أنه لم يكن له خيار إلا الفرار
دون حتى أن يحاول — مجرد محاولة — شن هجوم مضاد . فإذا
ما وقعت حرب أهلية في إيران في المستقبل القريب فمن المرجح
أن تكون بين الأجنحة المختلفة من الحركة الثورية ، لا بين الملكيين
والثوريين . في معظم الثورات الأخرى كان انهيار النظام القديم يمهّد
السبيل لانتصار طبقات جديدة مسلحة بتنظيمات حديثة ، وخاصة
بأحزاب سياسية ، تستلهم أيديولوجيات علمانية مثل القومية
والاشتراكية والشيوعية ، أما في حالة إيران فإن الثورة قد دفعت
إلى المقدمة برجال الدين التقليديين ، مسلحين بالمسجد ، مستلهمين
فلسفة سياسية ترجع إلى القرن السابع وتذهب إلى أن للزعماء
الدينيين حقا الهيا في حماية الجماعة من الأجانب ، وإرشاد البلد
نحو الصواب ، وممارسة السلطة فوق الممثلين المنتخبين ، وفحص
نشاطات الجماعات الاجتماعية كافة .

وهدف هذا المقال هو تحليل الأسباب البنيوية للثورة ، مع
التركيز على الضغوط الاقتصادية — الاجتماعية التي حطمت المؤسسة
السياسية تدريجيا ، ومهدت السبيل بذلك أمام انهيار شبكات
(فبراير) ١٩٧٩ . وقد أدى هذا الاخفاق إلى الاضرار بالروابط
بين البنية الاجتماعية والبنية السياسية ، وأعاق توجيه المظالم
الاجتماعية في قنوات موصلة إلى نظام سياسي ، ووسع الفجوة
بين القوى الاجتماعية الجديدة والدوائر الحاكمة ، والخطر من هذا
كله قطع الجسور القليلة التي كانت تربط في الماضي بين القوى
الاجتماعية التقليدية ، وخاصة أصحاب المحال (البازار) ، والمؤسسة
السياسية .

التمية الاقتصادية — الاجتماعية

خلال ربع القرن الذي تلا انقلاب العام ١٩٥٣ ، حققت إيران
قدرا كبيرا من التمية الاقتصادية — الاجتماعية . وقد أمكن ذلك
إلى حد كبير بفضل الإيرادات النفطية المتزايدة . وكانت الإيرادات
النفطية في العام ١٩٥٣ تبلغ أقل من ٣٤ مليون دولار ، لكنها وصلت
بحلول العام ١٩٧٣ إلى نحو ٥ مليارات من الدولارات . وبحلول

العام ١٩٧٧ — بعد أن تضاعفت أسعار النفط الى أربعة أمثال — ارتفعت هذه الإيرادات الى ٢٠ مليار دولار . وهكذا فان القيمة الاجمالية للدخل النفطي لایران في الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٧٨ بلغت ٥٤ مليار دولار . وبطبيعة الحال فان بعض هذه الاموال قد بدد على بناء القصور للامراء والرحلات الملكية الطويلة ، والمهرجانات الضخمة ، وأحواض الاستحمام المصنوعة من الذهب الخالص ، والمشروعات النووية ، والاسلحة البالغة التطور التي تعد باهظة التكاليف حتى بالنسبة لبلدان كثيرة من أعضاء حلف الاطلسي — اسلحة مثل سفن « سبروانس » ، وطائرات بوينغ اي — ١٣ و ف — ١٤ الاحدث . ولكن على الرغم من هذا التبدد فان نحو ٣٠ مليار دولار قد أنفقت على مشاريع اقتصادية واجتماعية في خلال خطط التنمية الثانية (٥٥ — ١٩٦٢) والثالثة (٦٢ — ١٩٦٨) والرابعة (٦٨ — ١٩٧٣) والخامسة (١٩٧٣ —) . ونتيجة لهذه الخطط وارتفاع الإيرادات النفطية فان اجمالي الانتاج القومي ارتفع بالاسعار الجارية من ٣ مليارات دولار الى اكثر من ٥٣ مليار دولار ، وزادت قيمة المستوردات غير العسكرية من ٤٠ مليون دولار الى نحو ١٢ مليار دولار ، وقفز دخل الفرد من اقل من ١٦٠ دولارا الى اكثر من ١٦٠٠ دولار على الرغم من أن تعداد السكان زاد من ١٨ مليون الى نحو ٣٥ مليون نسمة .

ويمكن أن نشهد الآثار الاقتصادية — الاجتماعية لهذا النمو في أفضل أشكالها في مجالات التعليم والتصنيع . ففي العام ١٩٥٣ كانت في ایران ٤ جامعات ومؤسسات حديثة للتعليم العالي ، وكان عدد الطلاب المسجلين فيها ١٤٥٠٠ طالب . لكن بحلول العام ١٩٧٧ كان قد أصبح فيها ١٦ جامعة ومؤسسة حديثة للتعليم العالي ، وعدد الطلاب المسجلين فيها يبلغ في مجموعه ١٥٤٣١٥ طالبا . وفي العام ١٩٥٣ كان في ایران ٢٥٣٨ طالبا مسجلا في ٣٦ من المدارس التقنية والمهنية ومدارس تدريب المعلمين . وبحلول العام ١٩٧٧ أصبح لديها ٢٢٧٥٠٧ طلاب مسجلين في ٨٠٠ مدرسة من هذه الانواع . في العام ١٩٥٣ كان في ایران ٥٢٧ مدرسة ثانوية تعلم ١٢١٧٧٢ طالبا ، وبحلول العام ١٩٧٧ كان فيها ١٧١٤ مدرسة ثانوية تعلم ٧٤١٠٠٠ طالب . في العام ١٩٥٣ كان في

ایران ٥٩٥٦ مدرسة ابتدائية تضم (٧٤٦٤٧٣) تلميذا ، وبحلول العام ١٩٧٧ كان فيها ٢٣٤٧٦ مدرسة ابتدائية تضم ٤٦٨٠٠٠٠ ر.٤٠٠٠ تلميذ . وبالإضافة الى هذا كان ٦٩١٠٠٠ شخص يحضرون مدارس القرية التي تديرها فرق محو الامية . وهكذا فانه خلال هذه السنوات الخمس والعشرين نما النظام التعليمي بمعدل يفوق ١٠ أمثال .

كذلك كان نمو الصناعة الحديثة ملفتا بالقدر نفسه خلال السنوات الخمس والعشرين . فقد زاد عدد المصانع الصغيرة — التي تستخدم عددا من العمال يتراوح بين ١٠ و ٤٩ — من اقل من ألف الى اكثر من ٧٠٠٠ مصنع ، وزاد عدد المصانع ذات الحجم المتوسط — التي يستخدم الواحد منها بين ٥٠ و ٥٠٠ عامل — من ٣٠٠ الى ٨٣٠ مصنعا ، والمصانع الكبيرة الحجم التي يستخدم الواحد منها اكثر من ٥٠٠ عامل زادت من ١٩ مصنعا الى ١٥٩ مصنعا . بالإضافة الى هذا فان انتاج الفحم ارتفع من نحو ٢٠٠ ألف طن الى ٩٠٠ ألف ، وارتفع انتاج الحديد الخام من ٥٠٠٠ طن الى ٩٣٠٠٠٠ ، والصلب والالومنيوم من لا شيء الى ٢٧٥٠٠٠ طن ، والاسمنت من ٥٣٠٠٠ الى ٤٣٠٠٠٠٠ طن ، والكهرباء من ٢٥٠ مليار كيلوات ساعة الى ١٤ مليار ك.و.س. ، والسكر من ٧٠٠٠٠ طن الى ٥٢٧٠٠٠ طن ، والقطن والمنسوجات الصناعية من ١١٠ مليون متر الى ٥٣٣ مليون متر ، والجرارات الزراعية (التراكورات) من لا شيء الى ٧٧٠ وحدة ، والسيارات — بما فيها سيارات الركوب العامة (الباصات) والشاحنات — من لا شيء الى ١٠٩٠٠٠ وحدة .

هذا التوسع في الصناعة والتعليم — الى جانب نمو بيروقراطية الدولة — زاد بصورة جذرية من صفوف طبقتين حديثتين ، طبقة بروليتاريا المدن ، والطبقة الوسطى التي تتقاضى مرتبات . ففي العام ١٩٥٣ كانت الطبقة الوسطى الحديثة — التي تضم كل الموظفين الذين يتقاضون مرتبات ، والموظفين المدنيين ، والمهنيين ، والمهندسين ، والمديرين ، والمعلمين ، وغيرهم من أعضاء فئة المثقفين (الانتليجنسيا) — لا تتجاوز في عددها ٣٢٤٠٠٠ شخص ، اي مجرد ٥٤٪ من القوى العاملة في البلد التي كانت تبلغ نحو ٨٠٠٠٠٠٠ ر.٥٠٠٠٠٠ . لكن بحلول العام ١٩٧٧ بلغ تعداد الطبقة

الوسطى الحديثة أكثر من ٦٣.٠٠٠ شخص ، وأصبحت تشكل نسبة ٦٧٪ من القوى العاملة التي ارتفعت الى ٩٣٧٨٠.٠٠ شخص . ويضم هذا العدد الإجمالي ٦٧٢٦ استاذاً جامعياً و ٢٠.٣٠٠ مهندسا ، ٢١.٥٠٠ من العاملين في الجهاز الطبي ، ٢٠.٨٢٤١ معلما ، و ٣٠.٤٤٠.٤ موظفا مدنيا . ولا يشمل هذا الرقم الإجمالي الجيش الضخم من الطلاب الذين يقتزمون الانخراط في صفوف الطبقة الوسطى التي تتقاضى مرتبات ، وهم ١٥٤٣١٥ طالبا مسجلين في التعليم العالي ، وأكثر من ٩٠ ألفا مسجلين في الجامعات الأجنبية ، و ٧٤١ ألفا مسجلين في المدارس الثانوية . فاذا أضاف المرء الطلاب المسجلين في التعليم العالي والمدارس الثانوية الى العاملين بمرتبات في جميع أنحاء البلد فان صفوف الطبقة الوسطى الحديثة تتضخم لتضم ١٧ مليون شخص .

كذلك نمت الطبقة العاملة في المدن بمعدل أسرع . ففي العام ١٩٥٣ كان عدد العمال المهاجرين في الصناعة الحديثة ، النفط ، النقل ، التعدين ، البناء ، والخدمات ، الموجودين في المراكز السكانية الرئيسية لا يتجاوز ٣٠٠ ألف - أي ٥٪ فقط من مجموع القوى العاملة في البلد . الا انه بحلول العام ١٩٧٧ كانت القطاعات ذاتها تستخدم أكثر من ١٣ مليون عامل ، يشكلون نسبة ١٤٪ من القوى العاملة في البلد . وكان بين هؤلاء ٣٠٠ ألفا يعملون في مصانع حديثة ، ٣٠.٠٠٠ في قطاع النفط ٤٩.٠٠٠ في التعدين ، ٧٥.٠٠٠ في النقل ، ١٥٢.٠٠٠ في الخدمات ، وأكثر من ٥٠٠ ألف في أعمال البناء في المدن . وبالإضافة الى هذه البروليتاريا الحديثة كان هناك نحو ٧٠٠ ألف عامل زراعي وأكثر من ٥٠٠ ألف من المستخدمين المهاجرين في أعمال البناء في الريف . والصناعات اليدوية ، والمحال الصغيرة في الاسواق . وهكذا فان مجموع العاملين بأجور في جميع أنحاء البلد بلغ ٢٥ مليون شكلوا نسبة ٢٥٪ من القوى العاملة .

وعلى الرغم من أن النظام قد مول هذا النمو الاقتصادي الملفت ، فانه لم يكسب تأييدا كبيرا لا من الطبقة الوسطى التي تتقاضى مرتبات ، ولا من الطبقة العاملة في المدن . وهناك سببان رئيسيان يفسران هذا ، أولهما أن انقلاب العام ١٩٥٣ - باطاحته بالزعيم الشعبي الدكتور

مصدق ، وبندميره نقابات العمال والاتحادات المهنية ، وكل الأحزاب السياسية المستقلة - قد أحدث هوة سحيقة - يمكن للمرء أن يصفها بانها لا يمكن إقامة جسر عليها - بين النظام وهاتين الطبقتين الحديثتين . وثانيهما أن هذه الهوة ازدادت اتساعا بفعل حقيقة أن النظام كان ينفذ سياسات تنفيد الطبقة العليا وليس الطبقات المتوسطة والدنيا ، وأن هذه الطبقات الأخيرة لم تكن لها جماعات ضاغطة تستطيع من خلالها أن تغيّر قرارات الحكومة أو تعارضها سلميا . صحيح ، كما يدل غالبا مؤيدو النظام - أنه خلال ربع القرن هذا ، وخاصة بعد الثورة البيضاء في العام ١٩٦٣ ، تحققت قفزات كبيرة في مجالات الصحة والتعليم والرفاهية العامة - فقد زاد عدد الأطباء من ٤٥٠٠ الى ١٣ ألفا ، وارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة من ٢٦٪ الى ٤٢٪ ، وهبط معدل وفيات الاطفال من ٢٠٪ الى أقل ١٢٪ . ولكنه صحيح بالمثل كما يوضح غالبا خصوم النظام - أنه بعد أربعة عشر عاما من الثورة المسماة بالثورة البيضاء ظل ٦٨٪ من البالغين أميين ، وارتفع عدد الاميين فعلا من ١٣ مليوناً الى (١٥) مليون نسبة ، وأكمل أقل من ٤٠٪ من الاطفال تعليمهم الابتدائي وبلغ عدد الاماكن المتوفرة في الجامعات ٦٠ ألفا فقط متاحة لطالبي الالتحاق الذين بلغ عددهم ٢٩٠ ألفا ، ونسبة السكان الذين يحملون شهادات عليا هي واحدة من أدنى النسب في الشرق الاوسط ، وبقي معدل عدد الأطباء الى عدد المرضى واحدا من أسوأ المعدلات في غرب آسيا كلها .

صحيح أن مستوى المعيشة قد تحسن بالنسبة لكثير من الأسر ، نظرا لامكانية حصولها على شقق سكنية حديثة وسلع استهلاكية ، وخاصة البرادات الكهربائية وأجهزة التلفزيون والدراجات البخارية ، ومكيفات الهواء والسيارات الخاصة . لكنه صحيح أيضا أن نوعية الحياة بالنسبة لاسر كثيرة في المدن قد تدهورت مع انتشار مدن التلوث وتلوث الهواء وتحول الشوارع الى كوابيس بسبب ازدحام حركة المرور . فبين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٧ ازدادت نسبة أسر المدن التي تعيش في غرفة واحدة من ٣٦٪ الى ٤٣٪ . وعشية الثورة كان ٤٢٪ من سكان طهران يعانون من عدم كفاية الاسكان . وعلى الرغم من إيرادات النفط الهائلة فان طهران - وهي مدينة يعيش فيها أكثر من ٤ ملايين نسمة - لا تزال بدون شبكة لتصريف المجاري ، ولا شبكة للقطارات تحت الأرض ، ولا شبكة سليمة للنقل العام . وقد تساءل

شقيق الشاه الاصفر يوما — في عبارة تذكر بما قالته ماري انطوانيت — وكان يملك مصنعا لجميع طائرات الهليكوبتر : « اذا كان الناس لا يحبون زحمة المرور فلماذا لا يشترون طائرات الهليكوبتر ؟ » (٤)

صحيح ان الثورة البيضاء وعدت بمساعدة القرويين ، ومولت تكوين التعاونيات الزراعية ، وزادت جذريا استخدام الجسرات الزراعية والات الحصد والاسمدة ، والاهم من هذا كله انها حولت ملكية الارض الى مليون و٦٣٨ ألف أسرة فلاحية . الا انه صحيح بالقدر نفسه انه ٩٦٪ من القرويين تركوا دون كهرباء ، وان التعاونيات الزراعية كانت تتضور جوعا الى القروض ، وأن الانتاج الزراعي أصابه الجمود أساسا بسبب فرض الرقابة على الاسعار بالنسبة للسلع الأساسية وأنه مقابل كل اسرتين استلمتا أرضا كانت هناك واحدة لم تتسلم شيئا ، ومقابل كل واحدة حصلت على أرض كافية (٧ هكتارات) حصلت ثلاث على أقل مما يكفيها لتصبح من المزارعين المستقلين تجاريا . وهكذا فانه على الرغم من الثورة البيضاء ظلت ملكية الارض متفاوتة بدرجة عالية : ١٣٠٠ أسرة — كثير منها ينتمي للارستقراطية القديمة — كانت تملك مزارع ضخمة (أكثر من ٢٠٠ هكتار) ، ٤٤ ألف أسرة — معظمها من ملاكي الارض الغائبين عن أراضيهم — تملك مزارع كبيرة ٥١ — ٢٠٠ هكتار ، ٦٠٠ ألف أسرة — بعضها أيضا من الملاكين الغائبين — تملك مزارع ذات حجم متوسط (١١ — ٥٠ هكتارا) ، مليون و ٢٠٠ ألف أسرة تملك مزارع صغيرة (٣ — ١٠ هكتارات) ، مليون أسرة تملك مزارع ضئيلة (أقل من ٣ هكتارات) . و (٧٠٠) ألف أسرة — كلها من العمال الزراعيين — لا تملك أرضا على الإطلاق .

بالمثل كان التفاوت في الدخول في المدن على القدر نفسه — السوء ، وذلك أساسا بسبب سياسات النظام الموالية للرأسماليين — وخاصة استراتيجيته في تنمية الاقتصاد عن طريق مساعدة مقاولي القطاع الخاص . وعلى الرغم من أن أحدا لم يجمع احصاءات عن توزيع الدخل فان البنك المركزي أجرى عددا من الاستقصاءات عن نفقات الاسرة في المدن . وتبين هذه الاستقصاءات انه في السنة ٥٩ — ١٩٦٠ كانت أغنى ١٠٪ من العائلات الحضرية مسؤولة عن ٣٥٥٪ من — النفقات الاجمالية ، وأغنى ٢٠٪ مسؤولة عن ٥١٧٪ من النفقات . وعند الطرف الاخر من الهرم الاجتماعي فان افقر ١٠٪ من الاسر كانت مسؤولة عن ١٧٪ من النفقات الاجمالية وأفقر ٢٠٪ مسؤولة عن

٤٧٪ من النفقات . وفي الوقت نفسه كان نسبة ٤٠٪ المتوسطة من الاسر كانت مسؤولة عن ٢٧٥ من النفقات . وطبقا لتقرير غير منشور لمكتب العمل الدولي فان هذه الارقام جعلت ايران واحدا من أكثر المجتمعات تفاوتا في المستويات في العالم كله (٥) . الاكثر من هذا أن ذلك التفاوت ازداد سوءا في اثناء فترة الستينات . وبحلول السنة ١٩٧٣ — ١٩٧٤ كان ٢٠٪ من الاسر الحضرية الاكثر ثراء مسؤولة عن نسبة كبيرة تصل الى ٥٥٥٪ من النفقات الاجمالية ، وأفقر ٢٠٪ من الاسر مسؤولة عن نسبة ضئيلة تهبط الى ٣٧٪ منها ، بينما ال ٤٠٪ المتوسطة لا تتجاوز نفقاتها نسبة ٢٦٪ .

التوزيع العشري لنفقات العائلات الحضرية (في المائة)

العشرات من أدناها الى أعلاها	٥٩ — ١٩٦٠	٧٣ — ١٩٧٤
الاولى	١٧	١٣
الثانية	٢٩	٢٤
الثالثة	٤	٣٤
الرابعة	٥	٤٧
الخامسة	٦١	٥
السادسة	٧٣	٦٨
السابعة	٨٩	٩٣
الثامنة	١١٨	١١١
التاسعة	١٦٤	١٧٥
العاشرة	٢٥٣	٣٧٩

من المؤكد أن الراي العام لم يكن مدركا لهذه الاحصاءات ، ولكنه كان يذكر باستمرار بالتفاوتات الضخمة ، بفعل حقيقة أن الاثرياء كانوا يتبرجون بثروتهم من خلال استهلاك باذخ ، وأن الفضائح المالية كانت تهز السلطة على فترات منتظمة . وعلى سبيل المثال ، في السنة ٧٤ — ١٩٧٥ وحدها أدين القائد العام للبحرية باختلاس (٣٧) مليون دولار ، بينما تورط القائد العام للسلاح الجوي — وكان في الوقت نفسه شقيقا للشاه — في مخطط ابتزاز بقيمة ٥ ملايين دولار . وحسب

تعبير الصحيفة الدولية للقوات المسلحة الاميركية : « بحلول العام ١٩٧٧ كان مجرد معدل الفساد قد بلغ نقطة الفليان ، لقد أصبحت مؤسسة بهلوي وسيلة سافرة لنهب الثروة لحساب الاسرة المالكة . وحصل كبار الضباط على ثروات ضخمة من العمولات . ولم يكن كبار الموظفين الذين يديرون شركات مثل شركة الطيران الايرانية وشركة النفط الوطنية يكلفون انفسهم عناء اخفاء اختلاساتهم... حتى التقديرات المتحفظة تشير الى أن هذا الفساد قد شمل عمليات بقيمة مليار دولار على الاقل فيما بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٧٦ » (٦) . وهكذا فإن التوترات البنوية زادت خطورة ، لا بسبب التحديث في ذاته ، انما بسبب الطريقة التي كان ينفذ بها التحديث ، وبسبب حقيقة أن الطريقة الرأسمالية في التحديث تنحو دائما الى افادة الاغنياء أكثر من باقي قطاعات المجتمع .

التخلف السياسي

بينما ساعد الشاه على تحديث البنية الاجتماعية ، فإنه لم يفعل شيئا يذكر لتطوير البنية الفوقية السياسية أي لاتاحة تكوين جماعات ضاغطة ، ولفتح المضمار السياسي للقوى الاجتماعية ، لاقامة روابط بين النظام والطبقات الجديدة ، ولتوسيع قاعدة ملكية استطاعت رغم كل شيء — أن تبقى فقط بسبب انقلاب وكالة الاستخبارات المركزية (الاميركية) العسكري في العام ١٩٥٣ . على النقيض من ذلك تحرك الشاه في الاتجاه العكسي ، فضيق قاعدة النظام السياسية . والخطر من هذا كله أنه قطع الصلات التي كانت تربط في الماضي بين الملكية والطبقة الوسطى التقليدية ، وان لم تكن تلك سوى صلات طفيفة .

ظلت الطبقة الوسطى التقليدية مهمة لعدد من الاسباب (٧) . أولا ، أن عدد (البازارات) الاسواق التجارية — وهي المعقل الرئيسي لهذه الطبقة — كانت تضم نحو ٢٥٠ ألف صاحب محل وتسيطر على نحو ثلثي تجارة المرفق (التجزئة) في البلد . وكان سوق طهران وحده يغطي مساحة ثلاث أميال مربعة ويضم أكثر من ١٠ آلاف مخزن وورشة . ثانيا ، أن تجار الاسواق — خلافا للطبقات الحديثة — استطاعوا أن يحتفظوا بتنظيماتهم ، وخاصة اتحادات الطوائف التجارية والحرفية * . ثالثا ، أن مقاولي الاسواق كانوا

* Craft and Trade Guilds

يمارسون نفوذا قويا ، ليس فقط على مساعديهم في المحال ومستخدميه في الورش ، انما أيضا على آلاف من الباعة المتجولين وتجار المرفق وصغار السماسرة . رابعا ، أن نفوذ تجار الاسواق وصل أيضا الى الريف ، من ناحية لان كثيرا من المزارع التجارية كانت مملوكة لمقاولين غائبين ، ومن ناحية لان بعض المصانع الصغيرة التي يبلغ عددها ٤٣٠ ألفا والقائمة في القرى كان يمولها رجال الاعمال من المدن . وكانت هذه المصانع — التي يستخدم كل منها أقل من ١٠ عمال معظمهم من النساء — تتخصص في نسج السجاد وصنع الاحذية ، وصنع الاثاث . وأخيرا فإنه كانت لتجار الاسواق روابط اجتماعية ومالية وسياسية وعقائدية وتاريخية مع المؤسسة الدينية . وقد مارست هذه المؤسسة قدرا كبيرا من النفوذ السياسي من ناحية لان لها هيمنة عقائدية (أيديولوجية) على فقراء مدن الاكواخ . ومن ناحية لانها تسيطر على التنظيم الوحيد المنتشر عبر الأمة الذي بقي مستقلا عن الدولة ، ومن ناحية ثالثة لانها استطاعت أن تعبئ أكثر من ٩٠ ألفا من رجال الدين — نحو ١٠٠ من آيات الله و ٥٠٠٠ من حجج الاسلام و ١١ ألفا من طلاب العلوم الدينية ، وعددا غير معروف من الوعاظ ذوي المراتب الدنيا والمعلمين وأئمة المساجد ومنظمي الجنازات والاحتفالات الدينية .

وخلال الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٧٥ كانت سياسة النظام تجاه تجار الاسواق هي سياسة تطبق شعار « دع الكلاب النائمة تغط في نومها » . لقد كان النظام يرقب باهتمام معارضة الاسواق ، لكنه كان حريصا على عدم اثارتها . كان يتجسس على اتحادات طوائف التجارة والحرف ، ولكن لم يحاول تحطيمها أو استبدالها كما فعل مع نقابات عمال المصانع ومع الاتحادات المهنية . كان النظام يؤيد كبار المقاولين على حساب اصحاب المحال الصغيرة ، ولكنه لم يحاول أن يهدم اقتصاد الاسواق . كان يمول رجال الدين الذين يؤيدون الحكومة — مثل آية الله بهبهاني — وينفي أولئك الذين ينتقدونها علنا ، وأبرزهم آية الله الخميني ، ولكنه في الوقت نفسه تجاهل المعارضة الصامتة واتخذ احتياطاته كي لا يستعدي عليه المؤسسة الدينية برمتها . وقد اخفقت هذه السياسة مرتين فقط . الاولى في العام ١٩٥٤ حينما نظم تجار الاسواق اضرابا عاما لمدة يومين احتجاجا على توقيع اتفاقية نفطية جديدة مع الغرب . والثانية في حزيران (يونيو) ١٩٦٣ حينما

ندد الخميني — وكان في بداية ظهوره السياسي — بالحكم لتزويره الانتخابات البرلمانية، وتحالفه مع اسرائيل ضد العالم العربي، ومنحه « تنازلات » للمستشارين العسكريين الاميركيين . وقد التقط آلاف من اصحاب المحال والباعة المتجولين والطلاب الدعوة وتدفقوا على الشوارع لمواجهة الجيش . وطبقا لتقديرات متحفظة فان نحو الف متظاهر قتلوا (٨) . وعلى الرغم من الدم الذي اريق فان الاحكام العرفية لم تدم لأكثر من اسبوع واحد وعاد السوق الى احواله العادية .

مع ذلك فان الشاه تولى في العام ١٩٧٥ عن سياسته الناجحة سياسة « دع الكلاب النائمة تغط في نومها » . وقد استوجب هذا التغيير قرار الشاه بتشكيل « حزب راستاخيز » (حزب النهضة) وبالتالي تحويل ملكيته العسكرية الى نظام كلياني* من نمط فاشي(٩) . وقد منح المواطنون حق الاختيار الكبير بين الانضمام الى الحزب أو «مغادرة البلد» (١٠) . وكان هدف الحزب مزدوجا : تشديد قبضته للسيطرة على المثقفين والطبقة العاملة في المدن ، ومد سلطة الدولة — لأول مرة في التاريخ الايراني — الى الاسواق والى المؤسسة الدينية . والحقيقة أن حزب النهضة اندفع حيث كانت الاحزاب الملكية السابقة تخشى أن تخطو .

فتح حزب النهضة خلال اشهر قليلة من تكوينه — فروعا له في الاسواق ، وحل اتحادات الحرف التقليدية ، وخلق بدلا منها اتحادات تخضع للإشراف المباشر لبيروقراطي الدولة . كما أقام غرضا للحرف في المدن الكبرى وأعطى رئاسة كثير من هذه الغرف لرجال اعمال أثرياء من خارج الاسواق . وقد اعتبرت البورجوازية الصغيرة هؤلاء الخارجين أعضاء في « البورجوازية النفطية الكومبرادورية » . بالإضافة الى هذا تحدث الحزب عن اقتلاع الاسواق، وإزالة حوائيتها التي أكلتها الديدان، وعن تسوية بعض أحيائها بواسطة الجرافات (البولدوزر) للتمهيد لشق طرق رئيسية وبناء سوق تديرها الدولة على غرار « الكوفنت غاردن » في لندن . علاوة على ذلك ، تحدث الحزب عن الحاجة الى رفع الحد الأدنى لاجور عمال الاسواق ، وإجبار اصحاب المحال وأصحاب الورش على الالتزام بالتأمين الطبي لمستخدميهم ، وأمد

* Totalitarian

المقاولين الموسرين بمزيد من القروض، ففتحوا مطاعم ضخمة ومجمعات سلعية (سوبر ماركت) ومخازن تجارية ضخمة . وبحلول العام ١٩٧٦ أصبح باستطاعة كبار رجال الاعمال أن يذهبوا الى البنوك التي تشارك الدولة في رأسمالها وأن يقترضوا منها بسعر حسم يبلغ ٦ ٪ . أما صغار رجال الاعمال فلم يكن أمامهم خيار الا التوجه الى شركات التسليف من القطاع الخاص ليقترضوا بسعر حسم يبلغ ٢٠ — ٣٠ ٪ . ولا عجب أنه في أثناء الثورة كانت هذه البنوك هدفا رئيسيا للتظاهرات، ازداد هجوم النظام على الاسواق حدة في أثناء فترة التضخم الصاروخي من ١٩٧٥ الى ١٩٧٧ . ونظرا لفشل النظام في السيطرة على التضخم فانه استخدم صغار اصحاب المحال كبش محرقة رئيسي وأعلن الحرب على الاسواق . وواصلت اجهزة الاعلام الطرق على الموضوعات القائلة بأن « الجشعين من تجار الاسواق » يمتصون دم المستهلكين . وتفحص حزب النهضة حسابات المحال مستخدما نحو عشرة آلاف من أسماهم بالملفتشين . وفي الوقت نفسه أقام « محاكم نقابية » لمعاقبة « الجشعين »، وأودع السجن نحو ٨٠٠٠ من رجال الاعمال ، ونفى ٢٣ ألفا آخرين من مواطنهم في المدن ، وغرم ٢٠٠ ألف من اصحاب المحال والباعة المتجولين (١١) . وقد شكّا أحد اصحاب المحال لمراسل صحيفة لوموند من أن الثورة البيضاء تحولت الى ثورة حمراء وأن « قبضات الحزب » لديهم تقويض رسمي بارهاب تجار الاسواق (١٢) . وبالمثل قال صاحب محل آخر لمراسل صحيفة نيويورك تايمز : « لو اننا تركنا الشاه فسيدمرنا . ان البنوك تقوم بعمليات استيلاء . والمحال الضخمة تدمر حياتنا . والحكومة سوف تزيل الاسواق لتجد مكانا لاقامة مكاتب للدولة » . (١٣)

شن النظام حربا في الوقت ذاته على المؤسسة الدينية . فاعلن حزب النهضة أن الشاه ليس فقط « الزعيم السياسي » للدولة ، انما هو أيضا « المرشد الروحي » للمجتمع (١٤) . وأعلن الشاه نفسه مجيء حضارة عظيمة جديدة ، ومن أجل التعجيل بمقدمها استعاض عن التقويم الاسلامي (الهجري) بتقويم ملكي جديد ، وبالتالي قفز بين يوم وليلة من العام ١٣٩٥ الى العام ٢٥٣٥ . ورفع البرلمان — متجاهلا قوانين الشريعة — سن الزواج للفتيات من خمس عشرة سنة الى ثمانى عشرة ، وللفتيان من ثمانى عشرة الى عشرين . وأصدرت وزارة العدل تعليمات الى القضاة بأن يتشددوا أكثر في تطبيق قانون حماية الاسرة الصادر في العام ١٩٦٧ ، الذي كان يهدف الى الحد

من تعدد الزوجات ومن حق الرجال في الحصول على الطلاق بسهولة .
وأصدرت وزارة التعليم أوامرها الى الجامعات بعدم تسجيل النساء اللاتي يضعن «الشادور» (الحجاب) . وعلاوة على هذا فان الفرق الدينية الحديثة التكوين — التي شكلت على غرار فرق محو الامية — كثفت نشاطاتها بهدف تعليم الفلاحين أن « الاسلام الحق » يختلف عن ذلك الذي يبشر به « المملات » (الرجعيون السود) . وحسب تعبير إحدى صحف المنفى التي كانت ترتبط بالمعارضة الدينية ، كان هدف هذه الفرق هو « تأميم الدين » وتحطيم « الزعماء الروحيين » (١٥) .
وعندما احتج الزعماء الدينيون على أعمال تلك الفرق ، اتخذ النظام اجراءات صارمة . فأغلقت « فازية » وهي الحلقة الدراسية الدينية الرئيسية في قم ، واغتيل آية الله شمسآبادي وهو واعظ بارز في أصفهان بعد أيام قليلة من اعلانه معارضته للتقويم الجديد ، واعتقل الشيخ حسين الغفاري — وهو من آيات الله ويبلغ الستين من عمره للاشتباه في مساعدته حركة حرب العصابات ، وقد عذب حتى الموت .
بالاضافة الى هذا اعتقلت مجموعة من رجال الدين البارزين لاستنكارهم حزب النهضة بوصفه بأنه حزب « لا اسلامي » و « لا دستوري » . وقد ضمت المجموعة ليس فقط عددا من رفقاء السجن السابقين ، مثل آيات الله طالقاني وزانجاني ، انما ضمت أيضا كثيرا من النزلاء الجدد ، مثل آية الله بهشتي وآية الله منتظري وآية الله حسين قومي ، وحجة الاسلام قاني ، وحجة الاسلام لاهوتي . ولم يسبق أبدا أن كان مثل هذا العدد الكبير من رجال الدين البارزين معا في سجن واحد .

تعززت المعارضة الدينية أكثر بفعل مشكلة أخرى — هي « المشكلة الاخلاقية » التي خلقها التحضير غير المخطط . فقد أدى التدفق الهائل لايرادات النفط الى ازدهار كبير لحركة البناء . واجتذب هذا — الى جانب الجمود الزراعي — ملايين من القرويين العاطلين الى المدن . وقفز عدد النازحين ، الذي بلغ ثلاثة ملايين شخص في الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٧١ ، الى أكثر من ٣٨٠ ألف نازح سنويا بعد العام ١٩٧١ . ولما كان كثيرون من النازحين من الشباب غير المتزوجين وغير المهرة فان مدن التكتأفرخت مشكلات كان يمكن التنبؤ بها : جريمة ، ادمان على الخمر ، دعارة ، انحراف ، ومعدلات مرتفعة للانحراف . وقد صدمت هذه المشكلات زعماء الدين فردوا بالطريقة نفسها التي

يمكن أن يرد بها كثير من رجال الدين في مناطق أخرى من العالم . لقد أعلنوا أن الانحلال الخلقي يهدد المجتمع بالخطر . وأن العلاج الوحيد هو فرض القيم التقليدية واحكام الشريعة الدينية . في انكثرا القرن التاسع عشر أفرخ التحضير العشوائي الحركة المشيخية * Methodist . وفي ايران المعاصرة ساعدت المشكلة نفسها على خلق الظاهرة الخمينية .

في خطاب يحوي الكثير من المعلومات القاه بعد الثورة احمد الخميني ، نجل آية الله الخميني الذي يتمتع بنفوذ كبير ، قسم زملاءه من رجال الدين الى ثلاث مجموعات (١٦) . الاولى — حسب اعتقاده — ايدت الشاه حتى النهاية لانها كانت تتلقى مساعدات سخية من الدولة . وفي تقديره أن هذه المجموعة لا تشكل الا اقلية ضئيلة . أما المجموعة الثانية فهي على النقيض من الاولى عارضت الشاه بشدة لانها كانت لديها انتقادات أساسية لسياساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الدولية . وفي تقديره أن هذه المجموعة أيضا تشكل اقلية صغيرة . مع ذلك فان المجموعة الثالثة ، التي تشكل الاغلبية الساحقة ، ظلت صامته حتى العام ٧٦ — ١٩٧٧ لانها لم تكن تحب الشاه ولا تبغضه بالقدر الذي يدفعها للكلام . وطبقا لرواية أحمد الخميني فان الذي دفع رجال الدين الى كسر صمتهم لم يكن ادراكهم أن الشاه يدمر البلد ويبيع ايران للامبريالية الغربية ، انما هو صدمة رؤية « التحلل الخلقي » وقد طفق في الشوارع والصدمة المضاعفة التي أحدثها اكتشافهم أن السلطات غير مستعدة — ان لم تكن غير قادرة — لتطهير « النجس الاجتماعي » . ولما لم تكن لديهم قنوات يستطيعون من خلالها توصيل تظلماتهم الى النظام السياسي ، فانهم انضموا — مكرهين — الى رجال الدين المعادين للحكم لشن الهجوم الاخير على الشاه .

(*) حركة دينية سائدة في البلدان التي تتحدث بالانكليزية . أسسها جون ويسلي في القرن الثامن عشر (خلافا لما يفكره كاتب هذا المقال) وظلت في حياته (١٧٠٧ — ١٧٩١) بمثابة كنيسة بروتستانتية مستقلة . وكانت أهم سماتها التركيز على الاخلاقية والاهتمام بالمشكلات الاجتماعية . وهي تتميز من الناحية اللاهوتية بنظرة تفاؤلية تقوم على ايمان بإمكان تحقيق الخلاص لكل انسان ، وتحقيق الكمال الاخلاقي .

- 4- Quoted by M. Tehranian, Iran: Communication, Alienation, Revolution,» *Intermedia*, Vol. VIII, No. 2 (March 1979), pp. 6-12.
- 5- International Labor Office, «Employment and Income Policies for Iran. : Appendix C,» (Unpublished report, Geneva, 1972).
- 6- A. Mansur (Pseudonym), «The Crisis in Iran,» *Armed Forcer Journal International*, January 1979, pp. 26-33.
- 7- For the role of the bazaars in contemporary Iran, see M. 'Atiqpour, *Naqsh-i Bazaar va Bazaariha dar Inqilab-i Iran* (The Role of the Bazaar and Bazaaris in the Iranian Revolution), Tehran, 1979.
- 8- *Washington Post*, 15 November 1978.

(٩) دفعت الى فكرة خلق حزب النهضة مجموعة من الشبان حملة درجات الدكتوراه من جامعات أمريكا ، الذين كانوا ملين للغاية بمؤلفات صمويل هنتغتون، وخاصة نظريته القائلة بأن الوسيلة الوحيدة للحصول على الاستقرار السياسي في المجتمعات النامية هي خلق حزب حكومي منضبط يستطيع في الوقت الملائم أن يعيىء العابة . وقد اظهرت الاحداث اللاحقة أن مثل هذا الحزب - اذا كان يفتقر الى التأييد الاجتماعي - يؤدي تباها الى ما كان يفترض أنه يحول دونه ، اي الى مقرة سياسية .

- 10- The Shah, «Speech to the Nation,» *Keyhan International*, 8 March 1975.
- 11- J. Kendell, «The Tehran Bazaar,» *New York Times*, 29 June 1970.
- 12- E. Rouleau, «Iran: Myth and Reality,» *The Guardian*, 31 October 1976.
- 13- J. Kendell, «Iran's Students and Merchants form an Unlikely Alliance,» *New York Times*, 7 November 1979.
- 14- Anonymous, «Reflections on the Revolution,» *Keyhan International*, 17 November 1976.
- 15- Anonymous, «Nationalization of Religion,» *Mujahed*, Vol. III, No. 29 (March 1975), pp. 6-10.
- 16- A. Khomeini, «Don't Treat the Clergy as if it was One Group,» *Ittilla'at*, 23 September 1979.
- 17- N. Gage, Iran: «Making of a Revolution,» *New York Times*, 17 December 1978.

نتيجة

تحتاج اي دولة لكي تعيش متجاوزة أزمة اقتصادية - ولا بد أن تواجه كل الدول عاجلا أم آجلا مثل هذه الأزمة - أن تكون لها قاعدة اجتماعية وأن تتمتع بتأييد طبقة كبيرة الى حد له مغزاه . وقد اخفق الشاه - على الرغم من الإيرادات النفطية الهائلة - في أن يحصل على القاعدة الاجتماعية الضرورية . وهو لم يخفق فقط في كسب المثقفين والبروليتاريا ، انما نفذ أيضا سياسات اقتصادية - اجتماعية وسعت صفوفهم بصورة جذرية دون أن تزيل معارضتهم السابقة . وعلاوة على هذا فانه في العام ١٩٧٥ بدأ مسارا قدر له أن يضعه في صدام مباشر مع تجار الاسواق والمؤسسة الدينية القوية . وهكذا عندما ضربت البلد أزمة اقتصادية حادة في الفترة ٧٥ - ١٩٧٧ وجد النظام نفسه معزولا ومحاصرا من جميع النواحي . وقد لخص الشاه نفسه - في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ - المأساة المضحكة لتفكك الحكم . فعندما سأل مراسل أجنبي أين هم مؤيدوه ، هز كتفيه وأجاب « فتشني » (١٧) .

هوامش

(١) للاطلاع على بيان بالاحداث التي أدت مباشرة الى الثورة انظر اعداد لوموند، واشنطن بوست . وفاينبايشال تايمز من حزيران (يونيو) ١٩٧٧ الى كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ .

(٢) حول الاسباب القصيرة المدى للثورة انظر Merip Reports, No. 69 (July - August 1978, and No. 71 (October 1978).

(٣) الإحصاءات المستخدمة في هذا البحث حصلنا عليها من المصادر التالية :

F. Fesharaki, *Development of the Iranian Oil Industry*, New York, 1976; Plan and Budget Organization, *Salnameh-i Amar-i Keshvar* (Annual Statistics for the Country), Tehran, 1977; Interior Ministry, *Amar-i Omumi* (National Census), Tehran, 1957, Vol. II; A. Ashraf (Editor), *Shaksha-yi Ijtimai-i Iran* (Social Indicators of Iran), Tehran, 1976; M. Shin, «A Look at Educational Facilities in Contemporary Iran,» *Nameh-i Parsi*, Vol. VI, No. 4 (December 1957), pp. 1-50; G. Lenczowski (Editor), *Iran Under the Phalavis*, Stanford, 1978; Industrial and Mining Development Bank of Iran, *Fifteenth Annual Report*, Tehran, 1975.

القوى السياسية في الثورة الإيرانية

يرفند أبرهيمان

ان الثورة الإيرانية الأخيرة هي حركة عفوية لجماهير المدن أكثر منها انتفاضة مخططة يقودها حزب سياسي منظم . فقد ابتدأت في أواخر عام ١٩٧٧ باحتجاج عدد من أعضاء الانتلجنسيا الإيرانية — خاصة المحامين والقضاة والكتاب وأساتذة الجامعات ، والناشرين والصحفيين ، والطلبة الجامعيين — ضد فقدان الحرية السياسية وانتهاك حقوق الإنسان . وطالب هؤلاء الشاه باحترام قوانين دستور عام ١٩٠٥ — ١٩٠٩ . وتصاعدت الأحداث بشكل درامي في أوائل عام ١٩٧٨ ، عندما نزل رجال الدين والبورجوازية التجارية الصغيرة — خاصة أصحاب الحوانيت وصغار التجار ، والحرفيين التقليديين — الى الشارع ، ونظموا اضرابات شاملة في البازار مطالبين بإلغاء تحكم الحكومة بالأسعار ، والنقابات والمعاهد الدينية . كما طالبوا بالعودة الفورية لأية الله الخميني ، أحد رجال الدين البارزين المنفي منذ عام ١٩٦٣ بسبب ادانته العلنية للنظام .

وتصاعدت الثورة أكثر فأكثر في أواخر عام ١٩٧٨ عندما أضرب الموظفون الحكوميون ، وموظفو البنوك ، والمدرسون ، وموظفو الجمارك ، بالإضافة الى قطاعات هامة جدا من البروليتاريا الصناعية ، خاصة عمال النفط والفزل والنسيج والبناء ، فأوقفوا بذلك حركة الاقتصاد كلية . وقد احتج هؤلاء المضربون ليس على التضخم اللولبي ، والبطالة المتصاعدة ، والالغاء الأخير للاعانات السنوية فحسب ، بل على رفض النظام السماح بعودة الخميني . كما رفضوا قانون الاحكام العرفية ، وطالبوا بتطبيق القوانين الدستورية والسماح للمستخدمين والاجراء بالمشاركة في تشغيل المصانع والمكاتب الحكومية ، ومعاقبة المسؤولين عن المجازر الوحشية التي اقترفت بحق المتظاهرين المسالمين خلال الأشهر السابقة . ومع الوقت انهار نظام الشاه في شهر شباط من عام ١٩٧٩ ، في الوقت الذي خسرت واقتصدت الحكومة فيه كل مصادر الدخل قاطبة ، وقتل أكثر من ١٠ الاف متظاهر ، وهزت الاضرابات العامة كل مدينة في البلد . وكانت الاجتماعات

الجماعية المطالبة بإلغاء الملكية تستقطب حوالي مليوني متظاهر ومحتج في مدينة طهران بمفردها .

بالرغم من أن القوى الاجتماعية لا القوى السياسية هي التي صنعت الثورة الإيرانية ، إلا أن الأشهر الثلاثة التي أعقبت سقوط الشاه قد شهدت الظهور السريع للعديد من التنظيمات السياسية . وبالنتيجة ، لم تعد الانقسامات في إيران ، مجرد مواجهة بين الشاه والشعب ، بل واصبحت ساحة معقدة مؤلفة من الكثير من القوى السياسية المنفصلة والمتنافسة غالبا ، لكل منها ايدولوجيته وقاعدته الاجتماعية ورؤيته الخاصة للمستقبل . ان هدف هذه المقالة هو تقييم ومعاينة هذه القوى السياسية ، وتتبع أصولها التاريخية ، ووصف قواعدها الاجتماعية ، وتحديد قواها النسبية في مراكز القوة الثلاثة التي ظهرت في إيران منذ الثورة : الوزارة التي تقود بيروقراطية الدولة ، اللجان التي تسيطر على الميليشيا الدينية ، ومجالس العمال التي انشئت في المصانع والمكاتب الحكومية في العام الماضي .

خلفية تاريخية (١٩٤٩ — ١٩٥٣)

تعود جذور ثورة ١٩٧٧ — ١٩٧٨ الى عام ١٩٤٩ حيث بدأ الشاه ، آنذاك ، العملية الطويلة الهادفة الى انشاء دولة أوتوقراطية تخمد كل أنواع المعارضة بما فيها المعارضة الارستقراطية والبورجوازية الليبرالية ، وتسعى لاعادة تكوين المجتمع على صورته — أو بالأحرى ، على صورة والده الدكتاتور الراحل .

وفي الفترة التي أعقبت غزو الحلفاء لإيران عام ١٩٤١ ، وتخلي رضا شاه عن العرش ، أظهر الشاه الجديد لينا سياسيا . فقد احتفظ بسيطرته على الجيش ولكنه سمح للبرلمان بانتخاب وزراء الحكومة ، وللأحزاب السياسية ، بمن فيها حزب توده الماركسي ، بتنظيم نقابات البازار ، والجمعيات الحرفية ، والاتحادات النقابية . إلا انه بحدود أوائل عام ١٩٤٩ ، كان الشاه ، حسب معلومات وزارة الخارجية الأميركية ، يسعى لانتهاز فرصة ما لتحرير نفسه من القيود الدستورية وفرض نفسه ، بالتالي ، كحاكم إيران غير المنازع (١) . وسنحت له الفرصة تلقائيا عام ١٩٤٩ عندما حاول أحد المهاجمين المفردين اغتياله آنذاك . وبالرغم من عدم وجود أي دليل يربط بين المهاجم وأي تنظيم سياسي ، استغل الشاه الحادثة لقمع المعارضة الداخلية . فقد أعلن الاحكام العرفية ، ومنع

صدور كل الجرائد التي تنتقد عائلته ، وسجن العديد من المعارضين السياسيين ، بمن فيهم مصدق ، وحرّم حزب توده قانونيا ، واعتقل عددا من مؤسسيه ، وحكم بالموت غيابيا على الكثيرين من قاداته الذين اختفوا عن الانظار وبدأوا العمل السري . وعقد جمعية تأسيسية صوتت بالإجماع لصالح حق الشاه بحل البرلمان عندما يشاء . كما انشأ مجلسا للشيوخ يحق للإمبراطور تعيين نصف أعضائه . وصوتت هذه الجمعية لصالح عودة أراضي العائلة المالكة التي كان رضا شاه قد استولى عليها وصايرتها الحكومة عام ١٩٤١ . وشكّست المعارضة معتبرة أن الشاه قد حول محاولة الاغتيال الى انقلاب ملكي .

كان لا بد لانتكاسة عام ١٩٤٩ أن تولد رد فعل عام . ففي الأشهر التالية تحالفت مجموعة من السياسيين الليبراليين بزعامة مصدق ، ومجموعة من القادة الدينيين ، آية الله كاشاني خاصة ، يمثلون غالبا طبقة البازار الوسطى ومجموعة من الأحزاب العلمانية ، والقومية ، والاشتراكية الديمقراطية ، المعبرة بشكل أساسي عن مصالح أفراد الطبقة الوسطى ذوي الرواتب المحددة ، تحالف هؤلاء وكونوا الجبهة الوطنية ، وطالبوا بانتخابات نزيهة وبصحافة حرة وانهاء قانون الاحكام العرفية وتأميم الصناعة النفطية التي يملكها الانجليز . ويعتبر المطلب الأخير أهم هذه المطالب قاطبة . وبحلول عام ١٩٥٠ ، كانت الجبهة الوطنية تقيم مهرجانات جماهيرية وتستقطب جماهير واسعة . وجاء الكثير من الانصار من أفراد الطبقة الوسطى ذوي الرواتب ، ومن الطلبة الجامعيين بشكل خاص ، والمدرسين ، وأساتذة الجامعات ، والعمال ذوي الياقات البيض ، وقطاعات أخرى من الانتلجننتسيا الحديثة . وجاء المصدر الآخر من مصادر الدعم الجماهيري من طبقة البازار الوسطى ، خاصة أصحاب المشاغل ، والحوانيت ، وصغار التجار ، ورجال الدين ، وقطاعات أخرى من البورجوازية الصغيرة التقليدية . وهكذا ، جمعت الجبهة الوطنية قوتين مختلفتين : الانتلجننتسيا العلمانية والبورجوازية الصغيرة الدينية الاتجاه .

قام الشاه ، الذي خاف من المظاهرات الجماهيرية ، والاضراب العام الشامل في الصناعة النفطية لاحقا ، والذي نظمه حزب توده الذي عاد للظهور مجددا ، بتعيين مصدق في شهر أيار (مايو) من عام ١٩٥١ ، رئيسا للوزراء « وكصمام أمان » في وجه النخبة الجماهيرية .

يقول أحد الشيوخ الملكيين : « لقد وصلت التوترات الطبقيّة الى درجة تهدد البنية الكلية للمجتمع ... ان الحل الوحيد لخلاص إيران انها يكمن في توحيد كل الطبقات ضد العدو الخارجي » (٢) . وصرح الشاه نفسه في الاذاعة الوطنية قائلا : « ان المصادات الطبقيّة هي إحدى مآسي إيران الكبرى . ان هذه الصراعات تسمم عقولنا وحياتنا السياسية . ان الطريقة الوحيدة للتخفيف منها هي في تطبيق القوانين الحقيقية للاسلام . واذا ما عشنا كمسلمين حقيقيين فان الصراع الطبقي سيفسح المجال أمام انسجام طبقي ووحدة قومية » (٣) . أما مجلة التايمز اللندنية فقد قيمت الموقف بالكلمات التالية : « ان التوتر الداخلي في المجتمع الفارسي - النابذة من غباء وجشع وفقدان القدرة على التقدير لدى الطبقة الحاكمة - قد وصلت الى درجة لا يمكن مواجهتها الا بتصعيد الهجوم على كبش المحرقة الخارجي ، الذي هو بريطانيا بالتحديد » (٤) .

ولم يكن مصدق ليلعب دور صمام الامان فقط . فبعد أن أتم الصناعة النفطية ، ركز انتباهه على الشاه ، واتهم البلاط بالتدخل بالسياسة . وفي شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٥٢ ، طالب بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة . ولما رفض الشاه الاذعان لذلك ، توجه مصدق للشعب مباشرة . واستجاب عشرات الألوف من المواطنين بقيادة الجبهة الوطنية وحزب توده للنداء ، واندفعوا الى الشارع ليتخلّى بعدها الشاه عن سيطرته على الجيش بعد ثلاثة أيام من سفك الدماء . ولأول مرة في التاريخ الإيراني يستطيع مدني كسر الخطوط المباشرة بين سلالة بهلوي وهيئة الضباط .

وبعد تكلله بالنصر في شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٥٢ ، تابع مصدق مهاجمة المركب الملكي العسكري بمجمله . فأعاد الأراضي المرسوقة الى الدولة ، وحول جزءا كبيرا من ميزانية البلاط الى وزارة الصحة ، ومنع الشاه من الاتصال بالدبلوماسيين الاجانب ، وأجبر ، في النهاية ، أعضاء العائلة المالكة على الهرب من البلاد . وأعلن مصدق بأن البلد لن يشتري مستقبلا سوى الاسلحة الدفاعية . لذا ، خفض الميزانية العسكرية ١٥ بالمائة ، وخفض القوات بنسبة ٥٠ بالمائة ، وحول ١٥ ألفا من المشاة الى الشرطة الملكية الأدنى مرتبة ، وطهر الجيش من ١٣٠ من كبار الضباط ، وانشأ اللجان النيابية للتحقيق في الفساد بين قادة الجيش ، وللتدقيق في مؤهلات كبار الضباط ، وليبرهن على أن قوانين الدستور انما قصدت اعتبار

استعملت الجرائد الأجنبية صور هذا الجمهور لخلق الانطباع بأن الشاه قد عاد « بثورة شعبية » ضد رئيس وزراء « يساري وغير شعبي » .

القمع (١٩٥٣ - ١٩٧٧)

عاد الشاه الى ايران منتصرا ، وتابع خطاه لبناء الديكتاتورية التي خطط دائما لها . وبدعم من الولايات المتحدة واسرائيل ، بنى جهاز شرطة سرية ، سماه السافاك . وبمساعدة من العائدات النفطية المتزايدة بسرعة ، استطاع أن يبني لنفسه احدى اكبر المؤسسات العسكرية في العالم . وارتفع عدد القوات المسلحة من ١٢٠ ألفا عام ١٩٥٣ ، الى اكثر من ٤٠٠ ألف عام ١٩٧٦ ، لتصبح خامس آلية عسكرية عالمية من حيث الكبر ، كما زادت الميزانية العسكرية السنوية من ٦٠ مليون دولار الى اكثر من بليون دولار عام ١٩٧٦ ، متكيفة مع الاسعار الثابتة .

وارتفعت قيمة الاسلحة المشتراة من الخارج والتي لم تدخل في ارقام الميزانية ، من مجرد ١٠ مليون دولار بين عامي ١٩٤١ و ١٩٥٣ الى ٧٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٦ ، ومن ٢ بليون دولار بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٢ الى حوالي ١٧ بليون دولار بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦ . وبحلول عام ١٩٧٦ ، لم تصبح ايران الزبون الاول لصناع الاسلحة الاميركيين والبريطانيين فحسب ، بل المشتري لاحد انواع الاسلحة التي تنتجها التكنولوجيا الغربية .

لم يكن اهتمام الشاه بالمؤسسة العسكرية من زاوية الميزانية فحسب ، فقد أبدى اهتماما شخسيا بمصالح الضباط ، خاصة تدريبهم ومعاشراتهم وسفرهم للخارج وترقياتهم وفوائدهم الاضافية ومنازلهم وتعاونياتهم ، وأوسعتهم . وقد حصل بعض كبار الضباط على الكثير من الميداليات بحيث أصبحوا يشبهون شجرة ميلاد بالغة التزيين . لقد بجل ومجد ضباط الجيش واعتبرهم بمثابة النخبة الحقيقية للبلاد والمخلص الحقيقي للامة عام ١٩٥٣ . كما انه وسع دائرة اهتمامه لتضم المراتب الادنى ايضا . وبحلول عام ١٩٧٧ ، كان باستطاعة النفر العسكري أن يكسب حوالي ٦٠٠ دولار شهريا ، بينما لم يكن بمقدور عامل غير ماهر أن يكسب اكثر من ٣٤٠ دولارا . وهكذا حكم الشاه أولا وأساسا كقائد عام للقوات المسلحة ، وكرئيس للدولة بالدرجة الثانية . وعبر بكلماته الخاصة انه ، بسبب

الامبراطور القائد العام للجيش اسميا فقط . ولما اقتنع كبار الضباط انه لا وجود للجيش بدون الشاه ، شكلوا لجنة سرية لتخليص الامة من « الجمهوريةتانية » ، وأقاموا الاتصالات ، لا مع الاستخبارات الاميركية فحسب ، بل مع القادة الدينيين المحافظين ايضا الذين خافوا من أن يكون مصدق يمهّد الطريق امام ثورة اشتراكية .

الا أن انتصارات مصدق كانت مضللة ، اذ انه حالما أخرج الشاه من الحلبة السياسية وطرد البريطانيين خارج ايران ، تخلى عن الهدفين الاساسيين للذين وحدا انصاره ، وبذا كشف بغباء عن الفروقات الايديولوجية بين الاجنحة العلمانية والدينية داخل الجبهة الوطنية . وتمحورت هذه الخلافات والفروقات حول ست مسائل جوهرية : تأميم الشركات الكبيرة (شركات النقل والهاتف خاصة) ، وتوسيع حق الانتخاب ليشمل المرأة ، ومسودة مشروع قانون الإصلاح الزراعي ، وتخفيف المراقبة على بيع المشروبات الكحولية ، وتعيين مثقفين معادين للدين كوزراء للعدل والتربية ، واقامة تحالف ، ولو ضمني ، مع حزب توده . وهكذا انسحب الجناح الديني ، بقيادة كشماني ، من الجبهة الوطنية متهما مصدق « بخيانة الاسلام » (٥) وفرض « ديكتاتورية اشتراكية » (٦) على ايران ، مما اضعف بالضرورة دعم البورجوازية الصغيرة لمصدق . وقد بدا ذلك واضحا في شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٥٣ ، في الاحتفال بالذكرى السنوية لانتفاضة عام ١٩٥٢ ، عندما ضم مهرجان الجبهة الوطنية ١٠ آلاف عنصر فقط ، بينما جذبت مظاهرة حزب توده بمفرده أكثر من ١٠٠ ألف عنصر (٧) . هذان الاجتماعان ، اقنعا وكالة الاستخبارات الاميركية بأنه يجب اسقاط مصدق لمنع حزب توده من الاستيلاء على السلطة تدريجيا .

وبتشجيع من انشقاق الجبهة الوطنية ، وبتمويل من وكالة الاستخبارات الاميركية ، بدأ ضباط الجيش بالهجوم . وفي الوقت الذي احتلت فيه القوات مكاتب الحكومة وهاجمت ٣٧ دبابة مقر رئيس الوزراء ، قامت مجموعة من قطاع الطرق ، تمولها الاستخبارات الاميركية وتنسب الى القادة الدينيين الرجعيين ، بحشد الجماهير في منطقة « حي الضوء الاحمر » * وسارت عبر شوارع طهران هادفة تقديم دعم اعلامي ملموس للانقلاب العسكري . وبالطبع ،

* منطقة تكثر فيها المواخير .

« اخلاصه » العميق للمؤسسة العسكرية ، لا يعتبر نفسه لويس الرابع عشر ، أي الدولة ، بل الجيش ، في تقليد رضا شاه (٨) . وهكذا ، مسلحا بالمؤسسة العسكرية والبوليس السري ، استطاع الشاه أن يفك المعارضة . وبعد انقلاب عام ١٩٥٣ مباشرة ، حرم الشاه الجبهة الوطنية واعتقل معظم قادتها ، بمن فيهم مصدق ، وأعدم وزير خارجيته لأنه دعا الى اقامة جمهورية . وبعد أن قضى ثلاث سنوات في السجن ، وضع مصدق قيد الإقامة الجبرية حيث توفي عام ١٩٦٧ .

الا أن حزب توده ، في النهاية ، تحمل الوطأة العظمى من القمع . فاعتقل أكثر من ٥٠٠٠ عضو من الحزب ، وأعدم أربعون عضوا ومات أربعة عشر غيرهم تحت التعذيب ، وحكم على أكثر من مائتي عضو بالسجن المؤبد . وبحلول أواخر الخمسينات فقد كل من حزب توده والجبهة الوطنية تنظيماتها القاعدية ، وبخاصة فروع الريف ، والاتحادات النقابية ، والجمعيات المهنية ، وبقي يعملان ضمن خلايا سرية مبعثرة وضمن فروع قليلة في أوروبا ، يصدران الجرائد ، ويشكلان المؤتمرات داخل اتحاد طلبة ايران . لقد خلق تحطيم هذه التنظيمات الجماهيرية فراغا هائلا ملأه رجال الدين بين عامي ١٩٧٧-١٩٧٩ .

وزاد في اضعاف كل من حزب توده والجبهة الوطنية الانشقاقات التي حصلت في أوائل الستينات . فبانفجار النزاع السوفياتي الصيني عام ١٩٦٣ ، انشق ثلاثة من قادة حزب توده واسسوا تنظيما آخر يسمى منظمة الماركسيين - اللينينيين . وفي الوقت ذاته أسس بعض الشباب في الحزب التنظيم الثوري لحزب توده . وتحالف التنظيم الاول مع البانيا بعد وفاة ماوتسي تونغ بينما استمر التنظيم الثاني في دعم الصين .

الا أن اهم انشقاق حصل في الجبهة الوطنية . ففي عام ١٩٦١ ، شعرت مجموعة من التكنوقراطيين ذوي الاتجاه الديني بانزعاج من نقد زملائهم العلمانيين للدين ورفض رجال الدين القبول بالاصلاح الاجتماعي . فقرروا ترك الجبهة الوطنية وانشأوا تنظيما سمي حركة تحرير ايران بقيادة المهندس مهدي بازرگان ، أحد المساندين المخلصين لمصدق . وكان هذا التنظيم الجديد يأمل بأن يجمع

بين الشيعة الايرانية والاشتراكية الأوروبية وبأن يخلق ايدولوجية تجذب أصحاب الاتجاه الديني والانتلجنسيا القومية المنحى . وباختصار ، كان هدف هؤلاء انشاء دين علماني يقبله رجال الدين ، ذوي المراتب الدنيا خاصة ، والطبقة الوسطى ذات الثقافة العصرية ، والانتلجنسيا الساخطة منها بشكل خاص .

توصل هؤلاء الى هدفهم هذا في منتصف الستينات بظهور مثقف ديناميكي شاب يدعى علي شريعتي . انتمى شريعتي الى عائلة دينية ، وشارك في الحملة الهادفة الى تأميم شركة النفط ، وانضم الى حركة تحرير ايران بعد انشائها مباشرة . واطلع بشكل واسع على النظريات الثورية المعاصرة وهو يدرس علم الاجتماع في جامعة السوربون الفرنسية . وتأثر بفرانز فانون خاصة . وعندما عاد الى ايران ، افتتح مدرسة دينية والتي مواعظ غاية في التأثير حول اعادة تفسير التشيع كي يصبح ايدولوجية ثورية غير مساومة للحرر القومي من الامبريالية ، وللتغير الاجتماعي الجذري ضد الطبقة الحاكمة ، وللانقضاء العنيفة ضد الملكية . وبالرغم من استعارات شريعتي الواسعة من الماركسية ، الا انه اختلف عن اليسار الايراني بأمور جوهرية أربعة : أولا ، اعتبر شريعتي التشيع بمثابة جوهر الثقافة الايرانية . ثانيا ، اعتبر الماركسية التهديد الايدولوجي الاول لنظرته الخاصة للعالم . واعتبر ، ثالثا ، أن التاريخ لا تصنعه الطبقات بل « الابطال العظام » كالرسول ، والامام علي والقائد المستقبلي للثورة الايرانية . رابعا ، لم يدع الى الديمقراطية الاجتماعية ولا الى دكتاتورية البروليتاريا ، بل الى دكتاتورية الانتلجنسيا الدينية الاتجاه (٩) .

« لا يمكن للديموقراطية أن تكون مثمرة في مجتمع بحاجة الى تغير ثوري سريع . أن مبدأ الديمقراطية مناقض ومغاير لمبدأ التغير والتقدم الثوريين . . . أن القيادة السياسية المعتمدة على ايدولوجيا جديدة مناقضة لفكر ولتقليد ذاك المجتمع ، لا يمكن أن تختار وتدعم من قبل ذلك المجتمع . أن القيادة الثورية لا تتوافق والديمقراطية » .

سجن علي شريعتي وعذب بوحشية ، ثم أطلق سراحه عام ١٩٧٦ بطلب من الحكومة الجزائرية وغادر الى أوروبا حيث توفي بنوبة قلبية عام ١٩٧٧ . وبالرغم من أنه مات على اعتاب الأزمة الايرانية الحالية ، الا أنه يعتبر أحد المنظرين الايدولوجيين للثورة.

فقد وجدت افكاره أرضا خصبة بين الفئات الدنيا الساخطة جدا من الطبقة الوسطى ، خاصة بين المتخرجين الجامعيين الشبان وبين المراتب الدنيا من رجال الدين .

من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٣ ، ركز جهاز القمع التابع للدولة اهتمامه على الانتلجنسيا الحزبية والطبقة العاملة المدنية . وبعد عام ١٩٦٣ وسع هذا الجهاز عمله ليشمل البورجوازية الصغيرة ، خاصة رجال الدين ونقابات البازار . حصل هذا التوسع القمعي لان الشاه ، باعلانه ما يسمى بثورته البيضاء هدد بمصادرة الملكيات الخاصة ، بما فيها الاوقاف الدينية . كما هدد بمنح النسوة حق الانتخاب .

ومن دون أن يشير على الإطلاق الى هذين الامرين ، رفع آية الله الخميني ، احد السلطات القيادية الشيعية الستة ، راية الثورة عام ١٩٦٣ باعلانه ان الشاه قد باع البلد للامبريالية الغربية ومنح المستشارين العسكريين الاميركيين الحصانة القانونية . ولما اغلقت أسواق البازار أبوابها في طول البلد وعرضها دعما للخميني ، هاجمت القوات المسلحة المتظاهرين المسالين وقتلت الالاف منهم في طهران وحدها . لقد أعلن الشاه الحرب على البورجوازية الصغيرة ، الطبقة التي ساعدته على البقاء عام ١٩٥٣ . وفي السنوات التي تلت ، نفت الحكومة آية الله الخميني خارج ايران ، وأمرت دوريا ، بهجمات وحشية على طلاب المعهد الديني في قم ، ووسعت مراقبة السافاك على البازارات ، وقوضت الاستقلال التقليدي للنقابات الحرفية والتجارية ، وشجعت الشركات الواسعة ، كالمخازن الكبرى ، على حساب أصحاب الحوانيت الصغيرة ، ومولت البنوك الحديثة التي اعطت قروضا مالية لاصحاب المشاريع الاغنياء ، وليس لرجال الاعمال الصغار ، وفرضت مراقبة الاسعار على أسواق البازار والآنكى من ذلك كله أنها جعلت صفار التجار واصحاب الحوانيت الخاضعين لضغوط شديدة الفئمة السوداء وحملتهم مسؤوليية التضخم المتفشى والذي ضرب ايران من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧ . اقنع القمع البربري في الستينات ، مترافقا مع الانتفاضات المسلحة الناجحة في كوبا والجزائر وفيتنام ، بعض افراد الانتلجنسيا الحزبيين بأن الطريق الوحيد لتحطيم الدولة البوليسية هو بتبني أسلوب حرب العصابات . من أهم المجموعات المسلحة التي ظهرت

في ايران نذكر « فدائيي خلق » وتنظيم « مجاهدي خلق » . تألف التنظيم الاول عام ١٩٧١ من مجموعة من الشبان المنشقين عن حزب توده وعن الجبهة الوطنية ، والذين اعتبروا ان هزائم عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٣ قد أظهرت أنه لا يمكن للنضال السياسي أن يهزم الدولة البورجوازية الكومبرادورية من دون الكفاح المسلح . ولما كان هذا التنظيم ماركسيا نضاليا ، فقد بشر بالصراع الطبقي ضد الامبريالية وضد « الدولة الفاشية » للشاه . ومنذ بداية حملته المسلحة ، فقد تنظيم فدائيي خلق ، اضافة الى فدائيين ماركسيين آخرين ، أكثر من ١٥٠ رجلا اما رميا بالرصاص ، أو تحت التعذيب أو خلال الاشتباكات المسلحة مع رجال الشرطة . أما التنظيم الفدائي الاخر ، « المجاهدين » ، فقد تألف عام ١٩٧٢ من منشقين عن حركة تحرير ايران . وهم ايضا ، اعتبروا ، بأن مجازر ١٩٦٣ قد استلزمت قيام الكفاح المسلح . ولما كانوا مسلمين أوفياء ، يحلل المجاهدون السياسة لا من المنظور الطبقي بل من منظور النضال القومي — الديني ضد كل أشكال النفوذ الاجنبي ، بما في ذلك النفوذ الماركسي . الا أنه في عام ١٩٧٥ ، انشق المجاهدون بعنف الى جناحين متنافسين . بقي الجناح الاول وفيا للاسلام ، خاصة لتفسير شريعتي للتشيع ، أما الجناح الآخر ، الذي انتهى في النهاية ، فقد رفض الاسلام وتبنى المفهوم الماي للماركسية . لقد قتل النظام أكثر من ٢٠٠ عضو ينتمون الى جناحي « المجاهدين » . وفي الحقيقة ، ولاسباب يجهلها المراقبون الاجانب ، كان لايران بين عام ١٩٧١ و ١٩٧٧ احد أسوأ السجلات حول عدد الاعدامات السرية ، وعدد الوفيات تحت التعذيب والقتل في الشوارع . وانتهى أكثر من ٩٠ بالمئة من الضحايا الى الانتلجنسيا الايرانية ، من المدرسين ، والمهندسين وموظفي المكاتب ، وبالطبع ، من طلبة الجامعات والمدارس الثانوية .

عودة ظهور المعارضة (١٩٧٧ — ١٩٧٩)

هزت الانتفاضات الجماهيرية (١٩٧٧ — ١٩٧٩) الدكتاتورية وسحقت ، بالتالي ، للتنظيمات المعارضة بالعودة مجددا للنضال العلني . وبالرغم من أن الانتفاضات هذه كانت التعبير العفوي الكاسح للجماهير الساخطة ، وبالرغم من ان آية الله الخميني ، الرمز القيادي للثورة ، قد تحدث قصدا بتعابير غامضة عن « العدالة الاجتماعية » في محاولة لعدم ابعاد أي من القوى الاجتماعية المختلفة الناشطة في الثورة ، وبالرغم

من أن الموقف يبقى غاية في الميوعة ولا يمكن التنبؤ به فانه بإمكاننا أن نحدد ست نزعات متميزة :

١ - **الرجعيات الدينية** : جاءت هذه بشكل ساحق من المجموعة الدينية الدنيا التي نظمت مظاهرات البازار عام ١٩٧٨ ، وتسيطر على كثير من اللجان التي ظهرت في كل أنحاء البلاد . ولدى هذه اللجان المسلحة بالمليشيات المحلية ، التي يتألف معظم أفرادها من شبان البازار والمهال العاطلين عن العمل ، القدرة على فرض ارادتها على السكان . فقد كانت قادرة على تحديد أسعار المواد الغذائية ، وفتيش المنازل ، واعتقال مسؤولي العهد البائد ، وفرض العقوبات الجسدية على كل من ينتهك القوانين والنظم القرآنية ، واعداد كل من ينتهك القوانين الجنسية بالإضافة الى اعدام أفراد المراتب العليا من سلالة بهلوي . ولدى هذه الرجعيات الدينية قناعة بأن معظم شرور المجتمع المعاصر ، خاصة تعاطي المسكرات وانفراط العلاقات العائلية ، والبطالة ، وفقدان الانضباط عند الشباب ، انها تعود لفشل الحكومة في تطبيق القوانين القرآنية . لذا ، تأمل هذه الرجعيات باستبدال المحاكم العلمانية « المتساهلة » بمحاكمها الإسلامية « الحقيقية » ، وباعداد دستور جديد يعتمد على المفاهيم والتقاليد الإسلامية « الحقبة » . وتعارض هذه الرجعيات التعددية الديمقراطية ، والمساواة بين الجنسين . وتعتبر حق الاستئناف القضائي مفهوما غربيا « منحطا » . كما انها لا تثق برجال التكنوقراط ذوي الثقافة المعاصرة وتعتبر هؤلاء « واسعي العلم » ذوي تأثير غربي .

بالرغم من أن الخميني حرص في منفاه في باريس على عدم استبعاد أي من المجموعات الأخرى من خلال عدم ربط نفسه بهذه الرجعيات الدينية تماما ، إلا أنه تقرب منها أكثر فأكثر منذ سقوط الشاه . فقد عين معظم هذه العناصر الرجعية في المجلس الثوري وفي اللجنة الثورية الإسلامية في طهران والتي تراقب اللجان المحلية . كما أنه شجب علنا المجموعات الأخرى التي حاولت تنظيم العمال والمستخدمين العاطلين عن العمل واتهمها بانها من « غملاء للشاه » . أضف الى ذلك مساندته المطلقة للجان المحلية الساعية الى فرض القوانين القرآنية . هذا علاوة عن أنه ، في الاستفتاء على الفاء الملكية ، انكر حق الناخبين في الاختيار بين الجمهورية الإسلامية والجمهورية الديمقراطية الإسلامية على أساس أن الديمقراطية تعبير

غربي .

٢ - **المحافظون الدينيون** : بالرغم من المشاركة الكلية لهذه المجموعة في الثورة السياسية ضد الشاه ، إلا أنه لم يكن لديها أية رغبة في قيام ثورة جذرية ضد البنى الاجتماعية او المؤسسات القائمة . ويعتبر آية الله شريعتمداري الناطق الرسمي لهذه المجموعة ، وهو الوجه القيادي في مدينة قم قبل رجوع الخميني ، وما زال البعض يعتبره المنظر القيادي في ايران ، خاصة مواطنوه في مقاطعة اذربيجان . وبالرغم من أن شريعتمداري يشجع فرض بعض القوانين القرآنية ، إلا أنه يعارض قيام ثيوقراطية ، ويعتبر أنه يجب أن يكون لكل المجموعات ، بما فيها اليسار ، الحق في المشاركة بديموقراطية دستورية . وقد دخل في نزاع علني مع الخميني بشأن الاستفتاء وصرح بأن للجمهور الحق في الاختيار بين جمهورية اسلامية او جمهورية اسلامية ديموقراطية . وهدد بترك قم والذهاب الى اذربيجان اذا ما استمرت الرجعيات الدينية بانتهاك حقوق الانسان . ويجد شريعتمداري معظم أنصاره بين صفوف الفئات الدينية العليا . وبما أنه قد تم استبعادهم من اللجان الهامة ، الف أنصار شريعتمداري حزب الشعب الجمهوري الاسلامي .

٣ - **المصلحون الدينيون** : ينتظم هؤلاء في حركة تحرير ايران ، ويطالبون بالتحويلات الاجتماعية التدريجية وتحطيم نظام بهلوي . وتسيطر هذه المجموعة على ستوزارات بزعامة مهدي بازرجان ، وتتمتع بتأييد ملحوظ بين التكنوقراطيين ذوي الثقافة الغربية . وبمعكس الرجعيات الدينية ، تسعى هذه المجموعة الى لجم اللجان . وتميل نحو دستور على النسق الغربي ، ووضع الجهاز القضائي بيد القضاة والمحامين ذوي الثقافة المعاصرة واعادة بناء آلية الدولة ، وخاصة الجيش ذي المعنويات المنهارة . وتتمتع حركة تحرير ايران ، بالإضافة الى الوزراء الستة ، بدعم آية الله طالقاني العنصر القيادي الديني في طهران . كان طالقاني معارضا عنيدا للشاه منذ أوائل الخمسينات . وقضى عدة سنوات في السجن حيث عذب ، وقاد المظاهرات الجاهيرية في طهران عام ١٩٧٨ . وبالرغم من كونه زعيما دينيا ، يجد طالقاني أنصاره لا بين رجال الدين وتجار البازار ، بل بين الموظفين المدنيين والمثقفين وطلبة الجامعات . ومنذ شهر شباط اختلف غالبا مع الخميني مصرحا بأن اللجان تنتهك « حقوق الانسان » بما فيها حق النسوة في

عدم ارتداء الشادور الطويل ، ومحذرا بأن هناك خطرا حقيقيا من أن يتم استبدال استبداد الشاه باستبداد جديد (١٠) . ويعتبر طالقاني طائرا يغرد خارج سربه بين رجال الدين ، اذ انه تحدث ، منذ اوائل الخمسينات ، عن الحاجة الى الجمع بين الشيعة والاشتراكية .

٤ - **الراديكاليون الدينيون** : يقودهم فدائيو « المجاهدين » ، ويطالبون بثورة اجتماعية راديكالية . ان هذه المجموعة المعادية للراسمالية والامبريالية ، والتقليدية ، ورجال الدين أحيانا ، تطمح الى خلق أمة مستقلة جديدة يمكن أن تستعير تكنولوجيا من الغرب ، وتبقى بالمقابل ، مخلصه لروح التشيع الثورية الاولى . وحصل المجاهدون على كثير من الدعم من طلبة الجامعات ، خاصة من ابناء العائلات المتدينة الناطقة بالفارسية . وفي حومة الثورة ، ساند المجاهدون بقوة آية الله الخميني حتى انهم نادوا به امامهم الخاص . الا أنه منذ شباط (فبراير) غالبا ما وجدوا انفسهم في نزاع مع اللجان وبالتالي فان دعمهم للخميني قد فتر جدا . هذا بالإضافة الى انهم انتقدوا بازرجان في الاسابيع الاولى التي تلت الثورة ، لانه لم يحل الجيش بأكمله ويخلق جيشا شعبيا جديدا . الا أنهم قرروا في شهر نيسان (ابريل) مساندة بازرجان في جهوده الرامية الى الحد من سلطة اللجان .

٥ - **المصلحون العلمانيون** : يشجع هؤلاء ، بقيادة الجبهة الوطنية ، قيام دستور ديموقراطي حديث ، ويخافون جدا من قيام ثيوقراطية دوغمائية . كما وأن ذكرياتهم عن تجارب عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، تجعلهم لا يثقون بمعظم رجال الدين . (١١) وبالرغم من أن غالبية انصار الجبهة الوطنية يتألفون من المصلحين الليبراليين ، الا أن بعضهم يدافع عن الاشتراكية وحتى عن الماركسية . وبعد ثورة شباط (فبراير) حصلت الجبهة الوطنية على وزيرين . الا أن فشل الحكومة في السيطرة على اللجان فجر خلافا مع الجبهة الوطنية . فقد اشتكى متين دمفري حفيد مصدق ، المحامي البارز عن حقوق الانسان ، من أن قيادة الجبهة الوطنية قد ربطت نفسها أكثر من اللازم بحاشية الخميني . وهكذا ، ترك دمفري الجبهة وأسس الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وصمم برنامجا لجمع كل المجموعات المعادية للرجعيات ، بدءا من المحافظين الدينيين يمينا الى العلمانيين الراديكاليين يسارا . ويدعو برنامجا الى تكوين المجالس المنتخبة من قبل العمال والموظفين والنقابات والطلاب ، وإلى المحاكمات العلنية للمتهمين باقتراف الجرائم

ضد الشعب ، وإلى انتخاب جمعية تأسيسية مهمتها الاعداد عبر الحوار العلني ، للدستور الجديد ، وإلى المساواة بين الرجال والنساء ، وانهاء الرقابة ، ومنح الحكم الذاتي لكل الاقليات اللغوية الإيرانية . وتتلقي هاتان الجبهتان الوطنيتان الكثير من الدعم من بين صفوف المهنيين واصحاب الرواتب من الطبقة المتوسطة ، ومن المنظمات الحديثة التكوين كجمعية الكتاب وجمعية المحامين وجمعية المهندسين وجمعية اساتذة الجامعات واتحاد المعلمين واتحاد موظفي الدولة .

٦ - **الراديكاليون العلمانيون** : يتألفون من « فدائيي الشعب » ، وحزب توده ، وحزب توده الثوري ، والتنظيم الماركسي - اللينيني ، بالإضافة الى مجموعات أصغر . ويتمتع اليسار على العموم بقليل من الدعم الجماهيري . وهو منحصر في صفوف طلبة الجامعة وجمعيات ذوي الياقات البيض ، وفي بعض الاتحادات النقابية ، خاصة بين عمال النفط ، وعمال مطابع الصحف وعمال المطابع الحديثة الموجودة في طهران . وبالرغم من مساندة اليسار الكلية للثورة ضد الشاه ، يدرك كثير من الماركسيين بأن اقامة دولة دينية دوغمائية ستهدد وجودهم الذاتي . وفي الحقيقة ، واجه اليسار خلال المهرجانات الجماهيرية في طهران (والتي ضمت من مليون الى مليوني شخص) ، الصعوبات في الحصول على اذن من المنظمات الدينية لحمل راياتهم واعلامهم وشعاراتهم الخاصة . ويحدود شهر كانون الثاني (يناير) سار أكثر من ثلاثين ألف عامل غاضب في شوارع طهران وهم يحملون صور الخميني ، ولكنهم طالبوا « بالمساواة » و « الديموقراطية » و « حكومة العمال » . كما أصدر الفدائيون تصريحاً حذروا فيه من أنه لا يحق لمجموعة واحدة احتكار ثورة الشعب (١٢) . وفي شهري اذار ونيسان (مارس وابريل) استقطب اليسار بعض الانصار من المقاطعات ، وبخاصة من الاكراد والتركمان والاذربيجانيين ، كونه ناصر قضية الاستقلال الثقافي للاقليات اللغوية .

من بين هذه المجموعات الست ، حققت المجموعات الدينية النجاح الأكبر في حشد الجماهير - خاصة بين سكان البازار وفقراء مدن التناك - وحتى بين البروليتاريا الصناعية . ويمكن تفسير ذلك بعوامل عدة . أولها ، أن النظام ، في الوقت الذي حطم فيه كل المنظمات الجماهيرية للمعارضة العلمانية ، سمح بالعمل لنقابات البازار ولرجال الدين والمعاهد الدينية والجوامع المحلية . وفي الحقيقة ، فإن الازدهار النفطي

السريع في أوائل السبعينات قد جلب ازدهارا الى المعاهد الدينية وزاد بالتالي صفوف وأعداد المراتب الدنيا من رجال الدين . ويدعي احد المصادر بأن هناك ١٥٠ الف رجل دين و ٨٠ الف جامع في ايران (١٣) . لذا ، ليس من المستغرب تحول المعارضة الجماهيرية للنظام نحو الجوامع .

ثانيها : اجتاحت ايران في السنوات الحالية حركة انبعاث دينية خاصة بين الصفوف الدنيا من الطبقة الوسطى وسكان أحزمة البؤس ومدن التلك الفقيرة . فالنسبة لأفراد الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى ، خاصة متخرجي الجامعات الجدد ، يقدم الدين — تفسير شريعتي للتشيع على الاخص — التحدي الديناميكي للنظام من جهة وللشرائح العليا من الطبقة الوسطى ذات التوجه الغربي ، من جهة أخرى أما بالنسبة لفقراء مدن التلك ، وكلهم من المهاجرين الجدد ، فالدين تعويض ثمين للاحساس بالجماعة الذي افتقدوه منذ أن تركوا قراهم . وكالميثودية * في انجلترا في القرن التاسع عشر ، يعطى التشيع فقراء المدن في ايران المعاصرة شعورا بالتماسك الاجتماعي . وفي وضع كهذا ، من السهل لرجل واحد ، بغض النظر عما اذا كان جون ويزلي أو آية الله الخميني ، الظهور كمخلص لعامة الناس .

ثالثها : في السنوات العشر الاخيره ، أصاب اليسار الكثير من الاذى نتيجة الدعم العلني الذي قدمه كل من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية للشاه . وبالطبع ، يمكن ازالة هذا الاذى بسهولة اذا ما حاولت احدى الحكومتين معارضة العسكريين الملكيين .

وأخيرا شجعت المراتب الدنيا من رجال الدين وأنصار شريعتي العمال على الاضراب في سبيل المطالبة بزيادة الاجور لدفع الدولة نحو الانفلاس ، وذلك اثناء هجومهم على الشاه . ولكن لاشك في أن شغفهم وحسهم «بالعدالة الاجتماعية» سيبهتان حالما يعززون من قبضتهم على الدولة . وليس مستغربا أنه كان لدى قادة الثورة القليل ليضمنوه تصريحاتهم الكثيرة عن دور الاتحادات العمالية الحرة في جمهوريتهم الاسلامية المستقبلية .

وتوضح الاحداث الحالية في الصناعة النفطية القوة الحالية — والضعف المستقبلي المحتمل — للجماعات الدينية بين الطبقة العاملة العصرية . فعندما بدأت الموجة الاولى من الاضرابات في الصناعة

النفطية ، سعى المناضلون اليساريون ، من حزب توده خاصة ، الى القيام باختراقات هامة في لجان الاضراب . الا أنه عندما بدأت الموجة الثانية ، تدخل مهدي بازرجان ورجال الدين وساعدوا انتصارهم للحصول على الاكثية داخل لجان الاضراب . تتلقى هذه اللجان في مدينة عبادان وحقول النفط التعليمات هاتفيا ومباشرة من المدارس الدينية في مدينة قم . ومن المحتمل ان تفقد الرجعية الدينية قبضتها على الحركة العمالية . وسيتمكن اليسار ، ساعتئذ من أن يدخل بسهولة اكبر الحلبة التي تشمل أكثر من مليونين ونصف أجير يشكلون اكبر طبقة مدنية منفردة في ايران المعاصرة .

٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٩

هوامش

- 1- State Department to the U.S. Embassy in Iran, February 1, 1949, Foreign Relations of United States (Washington, D.C., 1978), 1949, Vol. VI, p. 476.
- 2- R. Shafaq, *Parliamentary Proceedings* (Muzakerat-i Majlis), 1st Senate, April 13, 1951.
- 3- The Shah, «Message to the Nation,» Tehran Mosavar, May 10, 1951.
- 4- The Times, March 22, 1951.
- 5- Ittala'at, October 12, 1952.
- 6- H. Makki, *Parliamentary Proceedings*, 17th Majlis, February 1, 1953.
- 7- New York Times, July 23, 1953.
- 8- E. Bayne, *Persian Kingship in Transition* (New York, 1968), pp. 186-87.
- 9- A. Shari'ati, *Ummat va Imam* (Tehran, 1968). Cited by G. Bayat Philipp, «Shi'ism in Contemporary Iranian Politics: The Case of Ali Shari'ati,» in *Iran: Towards Modernity* (Edited by E. Kedourie and S. Haim) (London, 1979).
- 10- Taleqani, «Proclamation,» Ittala'at, February 19, 1979.
- 11- Document, «An Open Letter,» *Iranshahr*, December 1, 1978.
- 12- *Iranshahr*, January 20, 1979.
- 13- *Iran Times*, December 15, 1978.

حركة حرب العصابات ١٩٧١-١٩٧٧

يرفند ابرهيمان

« انتم ايها الفرييون لا تفهمون يسارنا . ان من يسمون باليسار عقداهم أخطر اعداء الثورة . فهم لم يفعلوا شيئا في الصراع ضد الشاه وهم الآن يحرضون العمال على أن يضربوا ، ويسوقون المواطنين. السذج للظاهر، والجماعات الاقليمية للتمرد . انهم عملاء السافاك » .

المهدي بازرجان

ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩

ان ما يسمى « بالجاهدين » (رجال حرب العصابات اليساريين) هم من المحتالين وقطاع الطرق وعملاء الاجنبي . انهم اعداء الثورة » .
النائب العام في المحكمة الثورية الاسلامية في طهران
ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ .

مقدمة

صباح يوم بارد من أيام شتاء العام ١٩٧١ ، هاجم ثلاثة عشر شابا ايرانيا مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية مركزا للدرك في قرية « سيالكال » عند مشارف غابات قزوين ، فقتلوا ثلاثة من الدركيين . كانوا يحاولون اطلاق سراح اثنين من زملائهم كانا قد اعتقلا قبل أيام قليلة ، ولكنهم لم يجدوا السجينين في مركز الدرك ، وفروا الى جبال « جيلان » الوعرة . « حادث سيالكال » الشهير هذا — الذي يجهله المشاركون فيه والعالم الخارجي على السواء — أشعل شرارة نشاط كثيف من حرب العصابات دام ثمانية سنوات ، وألهم كثيرين آخرين من الراديكاليين ، مسلمين وماركسيين على السواء لكي يحملوا السلاح ضد حكم أسرة بهلوي . ولكن أهمية حركة حرب العصابات — التي يجري سريعا تحريف تاريخها واساءة استخدامه وتفسيره ، من ناحية لان معظم قادتها الاصليين قد قتلوا ،

* كان بازرجان رئيسا للوزراء عندما أدلى بهذا التصريح .

« الحرر »

● انجز هذا البحث في اوائل كانون الثاني ، يناير ، ١٩٨٠ وسينشر في MERIP .

ومن ناحية لان اتباعهم أكثر اهتماما بصنع التاريخ من كتابة التاريخ ، ومن ناحية ثالثة لان الحكم الجديد — شأنه شأن سابقه — يعني بأن يزيح الثوريين ويشجبهم باعتبارهم « ارهابيين » و « ملحدين » و « عملاء للاجانب » .

جدول ١ قتلى حركة حرب العصابات

فدائيون الاسلاميون	الجاهدون الماركسيون	ماركسيون اخرين	اسلاميون اخرين	
١٠٦	٣٦	١٦	١١	٨
٣٨	١٥	١٠	١٢	١٦
١٠	١٨	١	٩	٤
٦	١	٢	٦	
٥	١	١		
٧	٢			
١٧٢	٧٢	٢٠	٢٨	٢٨

وخلال الفترة بين شباط (فبراير) ١٩٧١ — عندما وقع حادث سيالكال — وتششرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٧ — عندما بدأت الثورة الاسلامية تنبسط في شوارع طهران — قتل الحكم ، وخاصة بوليسه السري « سافاك » ، ٣٤ عضوا من تنظيمات حرب العصابات والاحزاب السياسية التي تنادي بالكفاح المسلح (١) . وقد لقي ١٧٧ من هؤلاء مصرعهم في معارك بالبندق ، و ٩١ نفذ فيهم حكم الاعدام — بعضهم دون محاكمة ، وآخرون بعد محاكمات عسكرية سرية ، وعذب ٤٢ حتى الموت ، و « اختفى » ١٥ ، وانتحر سبعة تجنبوا للوقوع في الاسر . وأطلق الرصاص على تسعة فقتلوا وهم « يحاولون الهرب » — وقد اعترف السجانون بعد الثورة بأنهم قتلوا هؤلاء التسعة عمدا وعن سابق اصرار . وفي خلال تلك السنوات قتل الحكم أيضا سبعة من السجناء السياسيين الذين لم تكن لهم علاقة بالتنظيمات المسلحة : اثنان من المثقفين اليساريين البارزين اعدموا بتهمة « التآمر لاختطاف العائلة المالكة » ، اثنان من الزعماء الدينيين ،

اثنان من أعضاء حزب « توده » الشيوعي ، وأحد مناضلي اتحاد الطلاب الإيرانيين في أوروبا ، وكلهم عذبوا حتى الموت . وقد شمل القمع سجن وتعذيب عدد آخر لا يحصى من المشتبه في أنهم — النشطين « ضد الدولة » .

جدول ٢ وظائف قتلى حركة حرب العصابات

فدائيون	المجاهدون الاسلاميون	المجاهدون الماركسيون	ماركسيون آخرون	اسلاميون آخرون	
٧٣	٣٠	١٥	١٤	٧	طلاب جامعيون
١				٧	طلاب ثانويون
١٧	٥	٢	١	١	معلمون
١٩	١٤	٢	١		مهندسون
٧		١	١	٨	موظفو مكاتب
٣		٢	٢		أطباء
٤		١	١		مثقفون
١١	٦	٢	١		مهن أخرى
٨	٣	٢	١		ريبات بيوت
٥					مجنودون
	٢			١	أصحاب دكاكين
	١				رجال دين
١٢	٢	١	٧		عمال
١٢	٦	٥	٨	٤	غير معروف
١٧٢	٧٣	٣٠	٢٨	٢٨	المجموع
(٢٢)	(٧)	(٨)	(٢)	(٠)	(منهم نساء)

ولقد ذكر مارتن اينالز الأمين العام لمنظمة العفو الدولية في التقرير السنوي للمنظمة عن العام ٧٤-١٩٧٥ « أن شاه إيران يحتفظ بصورته كمحسن على الرغم من أعلى معدل لاحكام الاعدام في العالم ، وانعدام نظام للمحاكم المدنية ، وتاريخ للتعذيب لا يصدق » (٢) .
أما من حيث الخلفية الطبقية فان جميع رجال حرب العصابات تقريبا ينحدرون من صفوف فئة المثقفين (الانتلجنسيا) الشبان .

وقد قدمت حرب العصابات والتنظيمات الوثيقة الصلة بها معلومات عن وظائف ٣٠٦ من المفدورين ال ٣٤١ . ويمكن وصف ٢٨٠ من ال ٣٦ (أي ٩١ ٪) بأنهم أعضاء في فئة المثقفين (الانتلجنسيا) . وكان بينهم ١٣٩ طالبا جامعا ، و ٣٦ مهندسا ، و ٢٧ معلما ، و ٢٠ موظفا مكتبيا ، و ٢٠ مهنيا (كالمهندسين المعماريين والاساتذة والمحاسبين والمحامين وأمناء المكتبات) و ١٤ ربة بيت (كلهن متزوجات من خريجي جامعات) و ٨ طلاب معاهد عليا ، و ٦ أطباء ، و ٥ مفكرين (شعراء ، روائيين ، ومترجمين) و ٥ خريجي جامعات مجندين في الجيش . أما الباقون وعددهم ٢٦ (٨٥ ٪) فكانوا يتألفون من ٢٢ من عمال المصانع ، ٣ من أصحاب الحال ، ورجل دين واحد من مرتبة دنيا . وفي وقت وفاتهم كان عشرة فقط من ال ٣٠٦ ممن تتجاوز أعمارهم الخامسة والثلاثين . ومن بين مجموع المفدورين الاجمالي وهو ٣٤١ كانت هناك ٣٩ امرأة — بينهم ١٤ ربة بيت ، ١٣ طالبة جامعية ، ٩ معلمات مدرسة ، طبيبتان ، وموظفة مكتب .

ولم يرتبط نمو حركة حرب العصابات — بأي حال — بأي انحدار في الاقتصاد . بل ان الحركة — على النقيض من ذلك — تطورت في وقت رخاء للطبقة الوسطى ، وارتفاع في المرتبات ، وزيادة في فرص العمل لخريجي الجامعات ، وتوسع بمعدل ستة أضعاف في عدد الطلاب المسجلين في الجامعات . والحقيقة أن كل رجال حرب العصابات القتلى — تقريبا — كان بإمكانهم أن يلتحقوا بالجامعة ، اما لانهم فازوا بمنح دراسية من الدولة ، أو لان عائلاتهم من الطبقة المتوسطة الصاعدة كانت تستطيع دفع رسوم التحاقهم . لكنهم حملوا السلاح نتيجة غضبة اجتماعية وأخلاقية وسياسية ، وليس نتيجة كساد اقتصادي .

أما من حيث الخلفية السياسية فيمكن تقسيم رجال حرب العصابات الى خمس فئات :

١ — فدائيي خلق إيران ، ويعرف هذا التنظيم باسم الفدائيين الماركسيين .

٢ — مجاهدين خلق إيران ، ويشار اليه عادة باسم المجاهدين الاسلاميين .

٣ — تنظيم ماركسي انبثق عن مجاهدين خلق إيران . وكان هذا التنظيم يعرف قبل ثورة ١٩٧٩ باسم المجاهدين الماركسيين ، وبعد

الثورة حمل اسم **التنظيم المقاتل على طريق تحرير الطبقة العاملة** ، ويعرف باسم **بايكار** (المعركة) .
 ٤ - تنظيمات اسلامية صغيرة يقتصر نشاطها غالبا على مدينة واحدة - مثل **مجموعة أبو زهر في نهاوند** ، **مجموعة الشيعة** - **الحقيقيين في همدان** ، **مجموعة فالاسار في مشهد** ، **مجموعة ((الله اكبر)) في اصفهان ومجموعة الفجر في زهيدان** .

٥ - تنظيمات ماركسية صغيرة ، وهذه تضم مجموعات صغيرة مستقلة مثل منظمة تحرير الشعوب الايرانية ، **مجموعة لورستان** ، منظمة **المثل الاعلى الشعبي** ، والمقاتلون من أجل تحرير الطبقة العاملة ، بالإضافة الى خلايات ترتبط بأحزاب سياسية مثل **حزب ايران الديمقراطي الكردستاني** ، **التنظيم الثوري لحزب توده الموالي للصين** ، و**مجموعة الشيوعيين المتحدون ذات الطراز اليساري الجديد** . وبالإضافة الى هذا فانه تفرع عن حزب توده في خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ بعض الفدائيين .

وبين هذه الفئات الخمس كان **الفدائيون الماركسيون والمجاهدون الاسلاميون** هم الاكبر عددا بدرجة كبيرة ، ومن بين القتلى الـ ٣٤١ كان ١٧٢ (٥٠ ٪) ينتمون للفدائيين الماركسيين ٧٣ (٢١ ٪) ينتمون للمجاهدين الاسلاميين ، ٣٠ (٨ ٪) ينتمون للمجاهدين الماركسيين ، ٣٨ (١١ ٪) ينتمون للجماعات الماركسية الصغيرة ، و ٢٨ (٨ ٪) للجماعات الاسلامية الصغيرة .

الاصول (١٩٦٣ - ١٩٧١)

ترجع اصول حركة حرب العصابات الى صيف العام ١٩٦٣ حينما استخدم النظام الحاكم العنف الجماعي لسحق مظاهرات سلمية نظمها المعارضون . فقد أدى تصميم الشاه على استخدام القوة على نطاق شامل ، واستعداد الجيش لاطلاق الرصاص لقتل الاف المتظاهرين العزل من السلاح ، وشغف « السافاك » بأجثاث جذور الشبكات السرية لحزب توده والجماعة الوطنية - كل هذه تضاعفت لدفع المعارضة - وخاصة اعضاءها الشبان - للشك في جدوى سبيل المعارضة التقليدية ، مقاطعة الانتخابات ، الاضرابات العامة ، وتظاهرات الشوارع . فلم يكن مفاجئا أن شكل طلاب الجامعات المناضلون في خلال السنوات القليلة التي تلت ذلك مجموعات مناقشة

صغيرة سرية لاستكشاف سبل جديدة للمقاومة ولترجمة مؤلفات ماوتسي تونغ وتشى غيفارا وفرانز فانون ، ولتعلم من الخبرات الحديثة لكل من الصين وفيتنام وكوبا والجزائر . وبتعبير احدى هذه المجموعات : « كان القمع الدموي الذي جرى في العام ١٩٦٣ حدا فاصلا رئيسيا في التاريخ الايراني . فحتى ذلك الحين كانت المعارضة تحاول أن تحارب النظام باحتجاجات الشوارع ، واضرابات العمال ، والاحزاب السرية . ومع ذلك فان حمام الدم الذي جرى في العام ١٩٦٣ قد فضح افلاس هذه الوسائل السلمية . وبعد العام ١٩٦٣ كان على المناضلين - بصرف النظر عن ايديولوجيتهم - أن يتسألوا : ما العمل ؟ . وكانت الاجابة واضحة : حرب العصابات » (٣) .

أفرخت فترة الدراسة هذه عددا من المجموعات الصغيرة الماركسية والاسلامية الداعية الى الكفاح المسلح . ولكن « السافاك » فتتت معظمها قبل أن تستطيع البدء بأية أعمال مسلحة . وعلى سبيل المثال فان ٥٥ شابا - كثيرون منهم من طلبة المدارس العليا - اعتقلوا في طهران في العام ١٩٦٥ بتهمة شراء أسلحة وتشكيل حزب سري باسم **حزب الامة الاسلامية** . وفي العام ١٩٦٦ التي القبض على أفراد مجموعة أخرى من الطلاب المتدينين لجمعهم المال لشراء أسلحة ولتشكيلهم **جبهة تحرير ايران** . وفي العام ١٩٦٩ شكل نحو مائتين من أعضاء حزب توده - الذين استأؤوا من قرار حزبهم بتحاشي العنف السياسي - **التنظيم الثوري للشيوعيين الايرانيين** ، وقاموا بسرقة أحد البنوك في اصفهان لتمويل عمليات فدائية مستقبلية . الا أن المجموعة كلها اعتقلت قبل أن تتاح لها الفرصة لشن أي عملية من هذا القبيل . وبالمثل - في العام ١٩٦٩ - التي القبض على ١٨ شابا من أساتذة وطلاب الجامعات وبعضهم كان عضوا في حزب توده أو في **جمعية الاشتراكيين** ، وهي الجناح الماركسي من الجبهة الوطنية بينما كانوا يحاولون عبور الحدود الى العراق للانضمام الى منظمة التحرير الفلسطينية . وقد صدرت على هؤلاء المناضلين أحكام معتدلة نسبيا نظرا لان أي منهم لم يهاجم السلطات ماديا . فقد تلقى الاعضاء العاديون أحكاما بالسجن تراوحت بين سنة وعشر سنوات ، أما قاداتهم فقد تلقوا أحكاما بالسجن تراوحت بين ١٠ سنوات والسجن المؤبد . أما طوفان أحكام الاعدام فكان من المقدر أن يتلو ذلك سريعا مع ظهور « **الفدائيين** » و « **المجاهدين** » .

تشكل تنظيم **الفدائيين** — الذي لم يتخذ هذا الاسم قبل آذار (مارس) ١٩٧١ — من ثلاث مجموعات منفصلة ترجع أصولها الى منتصف الستينات (٤) . المجموعة الاولى منها تأسست في العام ١٩٦٤ على يد خمسة من طلاب جامعة طهران : بزهان جازاني ، عباس سوركي ، علي أكبر صفائي فرحاني ، محمد اشتياني ، وحامد أشرف . وكان جازاني — وهو الشخصية الرئيسية في المجموعة — طالب علوم سياسية تردد عدة مرات على السجن منذ منتصف الخمسينات . ولد في العام ١٩٣٧ ، وأكمل مدرسته الثانوية في مسقط رأسه طهران ، ومارس نشاطا في منظمة الشبيبة بحزب توده قبل ان يترك الحزب ويشكل مجموعته السرية الخاصة . وفي خلال السنوات اللاحقة كتب تنظيم **الفدائيين** سلسلة من الكتيبات بينها **الكفاح ضد دكتاتورية الشاه ، ثلاثون عاما من تاريخ ايران ، وكيف تحول الصراع المسلح الى صراع جماهيري** . وكان سوروكي ايضا طالب علوم سياسية وعضوا سابقا في حزب توده ، وقد نشأ في مازنداران قبل ان ينتقل الى طهران ليلتحق بالجامعة . أما صفائي فرحاني — وكان طالب هندسة — فكان من مواليد جيلان ولكنه التقى بالآخرين في جامعة طهران . وفي السنوات اللاحقة كتب للفدائيين كتابا للجيب بعنوان **ما ينبغي أن يعرفه الثوري** . وكان اشتياني طالب حقوق ولد في طهران في العام ١٩٣٤ وأدى الخدمة العسكرية ، ولهذا كان باستطاعته أن يدرب زملاءه على استخدام وصيانة الاسلحة الخفيفة . وأخيرا كان أشرف ، الأصغر سنا بينهم ، قد التحق وهو في المدرسة الثانوية بجمعية الاشتراكيين ، والتحق في العام ١٩٦٤ بالجامعة حيث التقى بالآخرين . ولكن الخمسة جميعا — شأنهم شأن كثيرين من الطلاب الذين انضموا اليهم — ينتمون الى عائلات من الطبقة الوسطى .

بعد ثلاث سنوات من تكوين هذه المجموعة تمكنت السافاك من التسلل اليها وألقت القبض على أربعة عشر عضوا بينهم جازاني وسوروكي . لكن أشرف تمكن من الهرب ونجح في تجنيد عدد آخر بصورة تدريجية مما أبقى على المجموعة حية . في هذا الوقت قرر فرحاني واشتياني الى لبنان ، وأقاما اتصالا مع حزب توده ، وبعد أن أمضيا سنتين مع حركة **فتح** (الفلسطينية) عادا الى الوطن

والتحقا مجددا بأشرف (٥) . بقي جازاني وسوروكي وخمسة آخرون في السجن حتى نيسان (ابريل) ١٩٧٥ حيث اردوا قتل بالرصاص «في اثناء محاولتهم الهرب» . وعلى الرغم من أن جازاني لم يكن هو الذي نظم **الفدائيين** فعلا الا أنه يمكن أن يعد « المؤسس الفكري » لهم . أما المجموعة الثانية التي شكلت **الفدائيين** فكانت بقيادة اثنين من الطلاب الجامعيين جاء الى طهران من مشهد . مسعود أحمد زاده ، الشخصية الرئيسية وكان ينتمي لاسرة مثقفة معروفة في مشهد بتأييدها لمصدق ومعارضتها لاسرة بهلوي منذ منتصف العشرينات . وعندما كان أحمد زاده في المدرسة الثانوية في مشهد أسس **فصادي الطلاب الاسلامي** وشارك في مظاهرات دينية ضد الحكم . لكنه تحول الى الماركسية بينما كان يدرس الرياضيات في جامعة آريامهر (الصناعية) في طهران . وشكل في العام ١٩٦٧ حلقة سرية لمناقشة مؤلفات تشي غيفارا ، دوبريه وكارلوس ماريغلا الشيوعي البرازيلي الذي طور نظرية حرب عصابات المدن . وفي العام ١٩٧٠ كتب أحمد زاده الكتاب الذي أصبح يعرف بأنه المؤلف النظري الاساسي للفدائيين وهو بعنوان **الكفاح المسلح : استراتيجية وتكتيك** . وكانت لرفيقه المقرب بارفيز بويان خلفية مماثلة كثيرا . ولد في مشهد في العام ١٩٤٦ ودرس في المدرسة الثانوية المحلية وشارك في تنظيمات دينية ، ولكنه ، بينما كان يدرس الادب في الجامعة الوطنية في طهران في منتصف الستينات، احتذبه الماركسية ، وخاصة تجربة كاسترو . وكتب مؤلفا بعنوان **الحاجة الى الكفاح المسلح ورفض نظرية البقاء** .

تشكلت المجموعة الثالثة في تبريز في العام ١٩٦٥ على يد جماعة من المثقفين بزعماء بهروز دهقاني ، أشرف دهقاني ، وعلي رضا نابديل . وكان بهروز دهقاني معلما في احدى القرى . ولد في العام ١٩٣٨ في اسرة فقيرة في تبريز . وكان والده عامل البناء عضوا نشطا في حركة توده العمالية في خلال الاربعينات . وعندما فاز بهروز دهقاني بمنحة دراسية من الدولة تعلم الانكليزية في جامعة تبريز حيث التقى مع صمد بهراني وهو كاتب راديكالي شهير في كل أنحاء ايران وكذلك ازربيجان . وقد نشر معا مؤلفا من خمس مجلدات عن الحكايات الشعبية الاذربيجانية . كذلك وضع دهقاني مؤلفا عن العلاقة بين الادب والمجتمع ، وترجم مؤلفات مكسيم غوركي وسين أوكيزي . والتقى دهقاني — من خلال بهراني ودائرته الادبية — مع بويان ومن

ان هزيمة الحركة المعادية للامبريالية في ايران قد مكنت الرجعيين من أن يقيموا دولة فاشية ، وأن يدمروا تنظيمات المعارضة ، وأن ينسقوا بين العناصر الانتهازية . وفي وضع لا توجد فيه روابط متينة بين المثقفين الثوريين والجماهير فاننا لا نشبه مدرسة من السمك في الماء ، انما نشبه أسماكاً منعزلة تحيط بها تماسيح خطيرة . لقد جعل الارهاب والقمع وغياب الديمقراطية من المستحيل علينا أن نخلق تنظيمات للطبقة العاملة . ولكي نكسر دورة ضعفنا ونلهم الشعب يتعين علينا أن نلجأ الى كفاح ثوري مسلح ولكي نحرر البروليتاريا من الثقافة الخائفة ، ولكي نظهر عقلها من افكار البورجوازية الصغيرة ولكي نهدمها بذخيرة أيديولوجية من الضروري تبديد وهم الاعتقاد بأن الشعب لا حول له ولا قوة (٧) .

وزاد أحمد زاده استراتيجية الفدائيين ايضاحاً :
كيف يمكن أن تصبح الجماهير واعية بذاتها ، بمصالحها ، وبقوتها المنيعة ؟ لقد تضاعف القمع المستمر ، والافتقار الى قيادة، والدعايات الحكومية المتواصلة، والوجود الكلي القوي للحراب، لاقامة حاجز هائل بين الشعب والجماهير وبين قطاعات من الجماهير . فكيف يمكن تحطيم هذا الحاجز لاطلاق أعصار الجماهير الكاسح ؟ ان الطريق الوحيد هو الكفاح المسلح . فللاحاق الهزيمة بالعدو لا بد من جر الجماهير الى المشاركة في النضال . وللقضاء على جيش العدو ، لا بد من وجود جيش الشعب . ولانشاء جيش الشعب لا بد من حرب عصابات طويلة المدى . وليست حرب العصابات ضرورية فقط لتحقيق انتصار عسكري ، انما هي ضرورية ايضاً لتعبئة الجماهير . وتعبئة الجماهير ، من ناحية ، هي شرط الانتصار العسكري والسياسي . ومن ناحية أخرى فان تعبئة الجماهير ليست ممكنة بدون الكفاح المسلح . لقد تعلمنا هذا ليس فقط من تجربة كوبا ، وانما ايضاً من تجارب الصين وفيتنام . . . وكما أكد دوبريه ، فانه « في ظل الظروف الراهنة ، فان أهم اشكال الدعاية هو عمل عسكري ناجح » (٨)

طور الفدائيون — أثناء صياغتهم استراتيجية خاصة بهم — نقداً للتنظيمات السياسية الأخرى . فقد استبعدوا الجبهة الوطنية باعتبارها منظمة ورقية « بورجوازية صغيرة » و « خارج السياق التاريخي » لا تزال تبشر بأمل زائف في انتخابات حرة (٩) . واتهموا

ثم شكل الروابط الأولى بين تبريز ومجموعة أحمد زاده في طهران . الا ان بهرائجي لم يعيش ليرى تشكيل الفدائيين ، حيث وجد غريقاً في العام ١٩٦٨ في شهر آراس . أما أشرف دهقاني وهي شقيقة بهروز دهقاني الصغرى — فكانت لها خلفية مماثلة كثيراً لخلفية شقيقها . ولدت في تبريز وتلقت علومها فيها وعلمت في إحدى المدارس القروية بالقرب من مسقط رأسها . كذلك فقد ولد نابديل وتربي في تبريز ، وكان بدوره معلماً شاباً ، ولكنه ذهب الى طهران لدراسة الادب . وبعد ان تخرج من جامعة طهران عاد الى موطنه ليعلم ويكتب الشعر . وعلى الرغم من انه كان يكتب باللغتين الفارسية والازرية — وهي لفظة اذربيجانية ذات ملامح من اللغة التركية — الا أن اشعاره الفارسية هي وحدها التي طبعت لان الازرية كانت محظورة على دور النشر . وقد كتب نابديل للفدائيين كتيباً بعنوان **اذربيجان ومشكلة القومية** ، لكي يشرح مأساة اللغة الازرية في ظل حكم أسرة بهلوي . وكشأن الدهقانيين كان والد نابديل نشطاً خلال الاربعينات في حزب توده في التنظيم المحلي الحليف له ، **الحزب الديمقراطي الازربيجاني** . بدأت المجموعات الثلاث تندمج في العام ١٩٧٠ . ففي ربيع تلك السنة اندمجت جماعتا تبريز وأحمد زاده ونفذتا أول هجوم مسلح لهما، وهو سرقة أحد بنوك طهران لتمويل عمليات مستقبلية . وفي خريف العام نفسه اندمجت هاتان المجموعتان مع مجموعة طهران الأخرى لخلق تنظيم موحد من ثلاث خلايا : « فريق المدن » ، وقد تشكل في معظمه من أتباع أحمد زاده ، و « فريق النشر » وقد تشكل في معظمه من مثقفي تبريز ، و « فريق الريف » وتزعمه في الغالب الباقون على قيد الحياة من حلقة جازاني .

وخلال التفاوض على الدمج وضعت المجموعات استراتيجية مشتركة لخصتها أشرف على النحو التالي :
بعد مداورات كثيرة توصلنا الى نتيجة مفادها أن من المستحيل العمل وسط الجماهير وخلق تنظيمات كبيرة ما دامت الشرطة قد تغفلت في جميع قطاعات المجتمع . وقررنا أن مهمتنا الفورية هي تشكيل خلايا صغيرة وثمن هجمات مادية على العدو بهدف تحطيم « الجو » القمعي ولكي نبين للشعب أن « الكفاح المسلح » هو السبيل الوحيد الى التحرر (٦) .

وبالمثل أعلن بويان :

الجماعات الموالية للصين — خاصة التنظيم الثوري — بأنها تطبق ماو تطبيقا « ميكانيكيا » على ايران ، وترفض بطريقة تنطوي على الجمود المذهبي قبول حقيقة أن ايران قد تحولت خلال العقد السابق من مجتمع اقطاعي الى مجتمع رأسمالي تابع، وبأنها سمحت للسافاك بالتسلل الى صفوفها العليا ، وبأنها تقبل دون نقد الفكرة القائلة بأن الاتحاد السوفياتي — وليس الامبريالية الامريكية — هو الخطر الرئيسي على آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وبأنها تتحدث كثيرا عن « كفاح مسلح » ولكنها دائما ما تؤجل مثل هذا الكفاح بحجة أنه من الضروري أولا تكوين حزب سياسي قادر على الحياة (١٠) .

بل أن نقد **الفدائيين** لحزب توده كان أكثر اتساعا . ففي حين امتدحوا توده لتنظيمه الطبقة العاملة في اثناء الاربعينات وقدم كثيرا من الشهداء الوطنيين في اثناء الخمسينات ، اتهموا الحزب بأنه يتبع الاتحاد السوفياتي « مفض العينين » ، وبأنه تسرع في ادانة ستالين ، وبأنه قلل من شأن « المسألة القومية » ، وخاصة في ازربيجان وكردستان ، وكبح الحركة الفلاحية في الاربعينات ، وبالح في تقدير أهمية البورجوازية الايرانية ، وبالتالي توقع أن تكون الثورة القادمة « ديمقراطية وطنية » وليس « ديمقراطية شعبية » . وفوق كل ذلك اتهم الحزب بأنه يفضل النضال السياسي على الكفاح المسلح ، والبقاء التنظيمي على العمل البطولي ، و « الاصلاحية البرلمانية » على الاشتراكية الثورية (١١) . وقد رد حزب توده بأنه من « واجب » جميع الاشتراكيين ان يؤيدوا الاتحاد السوفياتي ، وأن الحديث عن تحويل « ديمقراطية بورجوازية » سريعا الى « ديمقراطية شعبية » هو حديث مشبع بفكرة تروتسكي عن « الثورة الدائمة » ، وأن **الفدائيين** قللوا من شأن البورجوازية الايرانية ، ومن ثم اساءوا فهم الطبيعة الحقيقية للثورة القادمة ، وأنهم قللوا أيضا من شأن الوعي الطبقي للبروليتاريا الصناعية ومن ثم أغفلوا إمكانيات شن نضال سياسي ، والاهم من ذلك كله أن **الفدائيين** يحملون سمات مشتركة أكثر مع باكونين و « الشعبية » « النارودنيين » في القرن التاسع عشر الذين كانوا يطلقون شعار « عاش الموت » وشعار « الدعاية بالافعال » مع ماركس ولينين والبلاشفة الذين اكدوا دائما ان من شأن كفاح مسلح أن يخفف ما لم يشنه حزب سياسي منضبط وما لم تكن الشروط الموضوعية قد نضجت لذلك (١٢) .

ما أن صاغ **الفدائيون** استراتيجيتهم حتى أتموا الاستعدادات للكفاح المسلح . وكان اول قرار رئيسي لهم ارسال « فريق الريف » الى مناطق الغابات الجبلية في جيلان للعيش مع الرعاة المحليين ، واقامة اتصال مع القرويين ، دعامة لوضع الاساس لعمليات المستقبل . وقد اختاروا هذه المنطقة من ناحية لان الجبال الوعرة ليست سهلة البلوغ من جانب المصفحات الثقيلة ، ومن ناحية لان الغابات — ويسمونها « الجانفال » — توفر غطاء كثيفا ضد الغارات الجوية ، ومن ناحية ثالثة لان لفلاحين جيلان تاريخا في الراديكالية يرجع ليس فقط الى أوائل العشرينات حين أقام الثوار المحليون — الذين كانوا يعرفون باسم « الجانفالي » (أي رجال الغابات) — جمهورية اشتراكية سوفياتية ، انما يرجع أيضا الى خمسينات القرن الماضي حينما اجتاحت انتفاضات جماهيرية اقاليم قزوين (١٣) . وكان الفدائيون — في خططهم الاصلية — يعتزمون أن يمضوا سنة بأكملها في تحضير الاستعدادات ، ولكنهم اضطروا لتمزيق هذه الخطط عندما اعتقل الدركيون في قرية « سيكال » اثنين من المتعاطفين معهم في أوائل شباط (فبراير) ١٩٧١ . وقد خشي **الفدائيون** أن يؤدي تمذيب هذين الشخصين الى انتزاع معلومات حيوية منها ، فاتخذوا قرارهم المصري بمهاجمة مركز الدرك . وبمجرد أن وصلت الى طهران أنباء الهجوم ونجاح الفدائيين في الفرار رد الشاه بكامل قوته ، وأوفد شقيقه على رأس جيش من الكوماندوز وطائرات الهليكوبتر وعملاء السافاك . وبعد مطاردة واسمعة النطاق استغرقت ثلاثة اسابيع كاملة وخلفت ثلاثين جنديا قتيلا وقتيلين من بين الفدائيين ، أعلنت السلطات العسكرية انها القت القبض على أحد عشر من الفدائيين . ومن بين الاحد عشر فدائيا هؤلاء اعدم عشرة رميا بالرصاص ، ومات واحد — هو فرحاني — تحت التعذيب دون أن يكشف أية معلومات عن الفريقين الآخرين . وبالنسبة للفدائيين كانت هذه المسألة برمتها بمثابة فشل عسكري، ولكنها شكلت نجاحا دعائيا كبيرا لانها برهنت على أن مجموعة صغيرة من الثوريين ذوي التصميم استطاعت أن تهز أركان حكم أسرة بهلوي . ولا غرابة أن دخل يوم ١٩ بهمان (٨ شباط — فبراير) — وهو يوم حادث « سيكال » — التاريخ باعتباره يوم ميلاد حركة حرب العصابات الايرانية .

وكما لو كان الحكم قد أراد ان يؤكد أهمية حادث «سيكال» ،

فانه أتبع الإعدامات بسلسلة من الإجراءات الدراماتيكية . فشـن حرب دعاية واسعة ضد رجال حرب العصابات ، متهمـا إياهم بأنهم « ملحدون » و « عملاء توده » و « أدوات منظمة التحرير الفلسطينية وبغداد والإمبريالية العربية » . وألقى القبض على واحد وخمسين من المنشقين اليساريين — لم يكن لاي منهم أية صلة بالفدائيين — ومنح عطلة غير مقررة لجامعات طهران ، و « حل » اتحاد الطلاب الإيرانيين في أوروبا وأميركا ، باعتباره « مؤامرة شيوعية دولية » . كذلك زاد الحكم مرتبات موظفي الحكومة ، وأصدر مرسوما باعتبار السنة الجارية « سنة الموظفين المدنيين » ، ورفع الحد الأدنى للأجور ، وأعلن انه سيتم الاحتفال مستقبلا في جميع أنحاء ايران بأول أيار (مايو) باعتباره « عيد العمال » .

وخلال الأشهر التسعة التي تلت حادث « سيالكال » استطاعت السافاك — في سلسلة من المصادمات المسلحة — ان تعتقل وان تقتل كل الاعضاء المؤسسين للفدائيين تقريبا . ومع ذلك فان الذين بقوا على قيد الحياة — وخاصة أشرف دهقاني — تمكنوا من مواصلة الصراع وتكثيفه . وقد وجدوا اشخاصا يسفوفين بالالتحاق بهم ، وأسسوا خلايا جديدة (*) ، وبدأوا في اصدار صحيفتين سريتين ، **باهمان** ١٩ (٨ شباط) و **نضال الشعب** ، وساعدوا في تنظيم عدد من الاضرابات في الجامعات والمظاهرات العامة لكسي تتوافق مع الذكرى الاولى لحادث « سيالكال » . كذلك نفذوا سلسلة عمليات مسلحة : اقتحام خمسة بنوك ، اغتيال مخبرين للشرطة ومليونير صناعي ، والمدعي العام العسكري ، والقاء قنابل على سفارات بريطانيا وعمان والولايات المتحدة ، ومكاتب شركات أي.تي.تي . (شركة التلفزيون الدولية) والخطوط الجوية الأميركية (تي.دي.بليو.آي) ، والجمعية الإيرانية — الأميركية ومقار قيادة شرطة طهران وتبريز وراشت وغورغان ومشهد وعبدان .

بحلول أواخر العام ١٩٧٥ كان واضحا أن الصراع بين الحكم والفدائيين قد دخل في حالة جمود . فقد نجح الحكم في اصطليـاد رجال حرب العصابات ، وشن حرب دعاية عدوانية ضد « الارهابيين الملحدون » . والاهم من هذا كله انه احتوى الحركة بحيث اقتصر على

(*) خاصة في طهران ، تبريز ، راشت ، غورغان ، قزوین ، وانزلي (بهلوي) .

المتثقفين الجامعيين . أما الفدائيون — من جانبهم — فقد نجحوا في تعويض خسائرهم الجسيمة وفي التحرش بالسلطات ، وتنفيذ أعمال بطولية ، ولكنهم أخفقوا رغم خمس سنوات من النضال في اشعال شرارة ثورة شعبية . وعندما ناقشوا كيفية انهـاء حالة الجمود انقسم **الفدائيون** الى قسمين . قسم الاغلبية — وقد تزعمته أشرف دهقاني — وأحمد اشرف حتى وفاته في منتصف العام ١٩٧٦ — وقد أصر على مواصلة المواجهات المسلحة الى ان تشعل انتفاضة جماهيرية . الا أن قسم الاقلية حذ تحاشي المواجهات المسلحة ، وزيادة النشاط السياسي ، وخاصة بين عمال المصانع ، واقامة روابط أوثق مع حزب توده . وفي منتصف العام ١٩٧٦ التحقت هذه المجموعة بحزب توده ، واستنكرت نظرية « الدعاية بالانعمال » باعتبارها انحرافا عن الماركسية — اللينينية (١٤) ، وشكلت « **المجموعة المنفصلة عن تنظيم فدائي حرب العصابات والمرتبطة بحزب توده ايران** » ، والتي تعرف باختصار باسم **فدائي منشب (١٥)** . وبطبيعة الحال فان كلا القسمين احتفظا بأسلحتهما ، ولهذا فانه ما أن بدأت الثورة حتى طفيا على السطح كتنظيمين مجربين معنيين بتحدي القوة المسلحة لدولة بهلوي مباشرة .

الجامعون

ترجع أصول تنظيم **المجاهدين** — شأنه شأن الفدائيين — الى اوائل الستينات ، ولكن في حين ان **الفدائيين** نشأوا في معظمهم عن حزب توده والجنـاح الماركسي من **الجبهة الوطنية** فان **المجاهدين** نشأوا في معظمهم عن الجناح الديني في **الجبهة الوطنية** ، وخاصة من **حركة تحرير ايران** . وكان هذا التنظيم قد شكله في العام ١٩٦١ اثنان من اخلص مؤيدي مصدق : مهدي بازركان وآية الله طالقاني . والاول مهندس ذو ثقافة فرنسية ومسلم شديد الدين سبق أن كان عضوا في حكومة مصدق واستمر في مساعدة جبهته الوطنية حتى على الرغم من ان نظرة الجبهة العلمانية زادت في اغتراب المؤسسة الدينية — باطراد . اما الثاني — آية الله طالقاني — فكان فريدا بين الزعماء الدينيين ، فهو — خلافا لمعظم آيات الله — ينتمي لاسرة فقيرة وكان داعيا للاشتراكية ، ينتقد زملاءه علنا لخوفهم من العالم الحديث ، وظل مواليا لمصدق حتى النهاية .

وقد رمى بازركان وطالقاني وجماعتهما من التكنوقراطيين ذوي الثقافة الفرنسية — من وراء تأسيس حركة التحرير — الى مدجسـر بين

الجبهة الوطنية والطبقة الوسطى الحديثة من ذوي المرتبات من ناحية ، والمؤسسة الدينية والطبقة الوسطى من الملاكين من ناحية أخرى . فكانوا يقصدون الى كسر احتكار رجال الدين للامور الدينية ، وتطوير اسلام جديد يمزج بين الملامح المعتدلة للاشتراكية الاوروبية والمثل العليا التقدمية للمذهب الشيعي الايراني المبكر ، ومزايا التكنولوجيا الصناعية مع القيم الثقافية لمجتمعهم التقليدي . وبايجاز فانهم كانوا يهدفون الى صياغة وضع ديني يسيطر عليه العلمانيون ويكون مقبولا لرجال الدين المعادين للشاه ، وخاصة للزعماء الدينين ، وكذلك للطبقة الوسطى ذات الثقافة الحديثة ، وخاصة المثقفين الساخطين . وعلى الرغم من أن حركة التحرير صاغت أهدافا جديدة تماما ، إلا أنها واصلت الاعتماد على الوسائل التقليدية السلمية من أجل اصفاء «الليبرالية» على النظام .

وفيما كانت حركة التحرير تبدأ في الظهور اندلعت أزمة العام ١٩٦٣ ، فدفعت مجموعة من الشبان والمناضلين الأكثر صلابة لترك هذا التنظيم ليشكلوا حلقة نقاشية خاصة بهم . وكان يتزعم هذه المجموعة تسعة من خريجي جامعة طهران هم : محمد حنيف نزهاد ، سعيد محسن ، محمد بازرجاني ، محمد اصغري زاده ، رسول موشكنغام ، علي اصغر باديزادجان ، أحمد رضائي ، نصير صادق ، وعلي ميهاندوست . وكان حنيف نزهاد — الأكبر سنا بينهم — مهندسا زراعيا تخرج من جامعة طهران . ولد في العام ١٩٣٨ لأسرة من رجال الدين في تبريز وأكمل تعليمه الثانوي في مسقط رأسه ثم انتقل الى طهران ليلتحق بالكلية الزراعية ، وهناك شكل ناديا اسلاميا وانخرط في حركة التحرير ، ونتيجة لمظاهرات العام ١٩٦٣ أمضى فترة قصيرة في السجن حيث التقى بأية الله طالقاني . وتخرج حنيف نزهاد من الجامعة بعد اطلاق سراحه ، فتطوع للخدمة العسكرية ، وأمضى سنة في حامية اصفهان حيث كان يقرأ كل ما تقع عليه يده عن الثورات المعاصرة في الجزائر وكوبا وفيتنام . وعندما أنهى الخدمة العسكرية في العام ١٩٦٥ عاد الى طهران وجمع بعض رفاق دراسته السابقين ، وبهذا وضع الاسس لقيام تنظيم المجاهدين .

كذلك كان بازرجاني — وهو شقيق زوجة حنيف نزهاد — من مواطني ازربيجان وجاء الى طهران للالتحاق بالجامعة . وأثناء

وجوده في كلية ادارة الاعمال انخرط في البداية في حركة التحرير ثم في حلقة حنيف نزهاد . أما محسن — وكان مهندسا مدنيا — فكان ازربيجانيا آخر تلقى علومه في جامعة طهران . وكان ينحدر من أسرة فقيرة من رجال الدين في زانجان ، وفاز بمنحة دراسية في كلية الهندسة ، حيث انضم الى نواد دينية والى حركة التحرير . وقد أمضى ثمانية أشهر في السجن بعد مظاهرات العام ١٩٦٣ ، ولما حصل على اجازته الدراسية التحق بالجيش لاداء الخدمة العسكرية . وكان اصغري زاده من خريجي كلية ادارة الاعمال ، وكان واحدا من المجاهدين القليلين المنحدرين من أسر في الطبقة العاملة . ولد في آراك في وسط ايران ، وتربى بعض الوقت في موطن رأسه ، وبعض الوقت في طهران ، وعندما اكمل دراسته الجامعية عمل في طهران وتبريز لحساب شركة تصنع الآلات . . وكان موشكنغام مهندسا تلقى تدريبه في الكلية الزراعية ، وكان ينحدر من أسرة من الطبقة الوسطى في شيراز . تخرج من جامعة طهران وجند في الجيش وأرسل الى كردستان حيث تعلم التركية ووضع — سرا — تقريرا مفصلا عن أثر الرأسمالية على طبقة الفلاحين المحلية (*). أما باديزادجان فكان استاذنا ثانويا للكيمياء ، جاء من أسرة من الطبقة الوسطى في اصفهان . تخرج من جامعة طهران وجند في الجيش وكان موقعه في مصنع رئيسي للأسلحة في طهران . وكان رضائي — وهو المفكر الرئيسي في هذه المجموعة — واحدا من زعماء المجاهدين القلائل الذين ولدوا في طهران ، وكان ينتمي لأسرة تاجر صغير يعيش في شمال طهران ، وقد انضم لحركة التحرير بينما كان في الخدمة العسكرية ، ودخل مجموعته السرية بينما كان يعمل معلما في إحدى مدارس طهران الثانوية . وقد قتله السافاك بعد سنوات لاحقة هو وشقيقه الاصغر وشقيقته التي كانت في الثامنة عشرة ، وكانوا جميعا من أعضاء تنظيم المجاهدين . أما صادق — وكان مهندسا كهربائيا — فكان ينحدر من أسرة من الطبقة الوسطى الدنيا في شيراز ، وقد كسب شهرة وطنية واسعة ، وهو طالب جامعي ، بالفوز في عدد من المسابقات الرياضية . وأخيرا كان ميهاندوست مهندسا كهربائيا أيضا ، ولد في قزوین ولكنه تلقى علومه في جامعة طهران . وبعد تخرجه من الجامعة انتقل الى اصفهان ، إلا أنه بقي على اتصال

(*) نشر المجاهدون هذا التقرير فيما بعد تحت عنوان الريف والثورة البيضاء .

برفاقه في الدراسة في طهران .

توسعت هذه المجموعة — التي كانت نواتها من هؤلاء التسعة — توسعا تدريجيا ليس فقط في طهران ، انما ايضا في الاقاليم . فشكل ميهاندوست خلية في اصفهان ، وشكل صادق خلية في شيراز ، واصفر زاده في تبريز . وفي الوقت نفسه ذهب بازارجاني وباديزايان وموشكنفام وثلاثة اعضاء جدد الى الاردن لتلقي تدريب على حرب العصابات من منظمة التحرير الفلسطينية . الاكثر من هذا ان مجموعة المناقشة ، وخاصة حنيفنزهاد ورضائي حذت حذو حركة التحرير في تفسير الاسلام من جديد ، والتوصل في النهاية الى استنتاج بأن الشيعة الحق لا تقف ضد الطغيان فحسب ، بل هي ايضا تقف ضد الرأسمالية والامبريالية والكنهوتية المحافظة . وفي كتاب بعنوان **حركة الحسين** ذهب رضائي الى ان نظام التوحيد الذي كان النبي يسمى الى تحقيقه كان بمثابة «كومولث» موحد تماما بفضل «اللاطبقة» ويسمى للخير العام ، كما توحيده حقيقة انه يعبد الها واحدا . وذهب رضائي ابعد من هذا قائلا بأن راية الثورة التي رفعها أئمة الشيعة ، وخاصة علي والحسن والحسين ، كانت موجهة ضد ملاكي الارض الاقطاعيين وضد التجار الرأسماليين المستغلين ، وايضا ضد الخلفاء المقتصبين الذين خانوا القضية الحق لنظام التوحيد . وكان واجب المسلمين كافة — طبقا لرضائي و**المجاهدين** — ان يواصلوا النضال لخلق «مجتمع بلا طبقات» ولتدمير كل أشكال الرأسمالية والظلم والامبريالية . وقد لخص **المجاهدون** موقفهم تجاه الدين بهذه الكلمات : «بعد سنوات من الدراسة المستفيضة في التاريخ الاسلامي والعقيدة الشيعة ، وصل تنظيمنا الى استنتاج راسخ بأن الاسلام — وخاصة المذهب الشيعي — سيلعب دورا رئيسيا في حض الجماهير على الانخراط في الثورة . وسيفعل ذلك لان المذهب الشيعي — وخاصة فعل المقاومة البطولي الذي قام به الحسين — له رسالة ثورية ومكانة اجتماعية في ثقافتنا الشعبية » (١٧) .

واكتسبت الموضوعة القائلة بأن المذهب الشيعي يبشر بثورة اجتماعية مزيدا من التشذيب في خلال اواخر الستينات حينما ساعد **المجاهدون** في تأسيس قاعة للمحاضرات اطلقوا عليها اسم **حسينية الارشاد** ودعوا الدكتور علي شريعتي — الذي صار يعرف فيما

بعد بانه قانون ايران — لالقاء سلسلة محاضرات عن الاسلام . وقد ذهب شريعتي — كما ذهب **المجاهدون** — الى ان النبي كان يرمي الى اقامة «مجتمع بلا طبقات» . وان الامام الحسين ضرب المثل على حق الانسان الثابت في المقاومة ، وان على المسلمين الحقيقيين يقع واجب النضال ضد الحكام الطفلة والمستغلين الاجانب والرأسماليين الجشعين ورجال الدين المزيفين الذين يستخدمون الاسلام افبونا لتخدير الجماهير لتستسلم في خنوع . وبتعبير شريعتي نفسه فان تاريخ البشرية منذ قابيل وهابيل هو تاريخ صراع طبقي . من ناحية يقف المقهورون — الشعب . ومن ناحية أخرى يقف القاهرون «الحكام ، الاثرياء ، ورجال الدين (**الملاّات**) » (١٨) . ان من واجب المسلمين المعاصرين ان يكشفوا تعاليم رجال الدين الزائفة ، وأن يحضوا الجماهير للنهوض ضد «الامبريالية العالمية والصهيونية الدولية والاستعمار والاستغلال والقهر ، والتفاوت الطبقي والعبادة العمياء للغرب» (١٩) . والحقيقة أن افكار شريعتي و**المجاهدين** كانت ايضا وثيقة الصلة الى حد جعل كثيرين يستنتجون ان شريعتي الهم هؤلاء . ولكن في الواقع الفعلي كان **المجاهدون** قد صاغوا افكارهم بحلول العام ١٩٦٥ ، أي قبل سنتين من اكتشافهم شريعتي ودعوتهم له لالقاء المحاضرات في **الحسينية** . وايا كانت بالتحديد العلاقة بين الاثنين فمن الواضح أن شريعتي كان في السنوات اللاحقة يساعد **المجاهدين** بصورة غير مباشرة . فقد سجل على شرائط محاضرات وكتيبات عديدة — بلغت في مجموعها أكثر من ستين عندما قضت عليه نوبة قلبية في ايار (مايو) ١٩٧٧ — وزعت في جميع أنحاء ايران ، وخاصة بين طلاب الجامعات والمدارس الثانوية .

بدأ **المجاهدون** عملياتهم العسكرية في آب (أغسطس) ١٩٧١ ، أي بعد نحو ست سنوات من الوقت الذي كون فيه حنيفنزهاد مجموعة المناقشة السرية . وقد استهدفت عملياتهم الاولى اشاعة الاضطراب في الاحتفالات الايرانية الباذخة بذكرى مرور ٢٥٠٠ سنة على الملكية الايرانية . فبعد أن ضربوا بالقنابل شبكة الكهرباء في طهران وحاولوا اختطاف طائرة تابعة للطيران الايراني ، القت الشرطة القبض على تسعة من **المجاهدين** ، قدم احدهم تحت وطأة التعذيب معلومات افضت الى اعتقال ستة وستين عضوا آخرين .

وخلال الأشهر التالية فقد تنظيم **المجاهدين** كل قيادته الأصلية خلال عمليات الإعدام أو المطاردات بالرصاص . لكن على الرغم من هذه الخسائر بقي تنظيم **المجاهدين** ووجد أعضاء جدد . وقد نشروا صحيفة سرية باسم « جانتفال » (الغابة) ، وأرسلوا خمسة متطوعين لمساعدة ثوار ظفار في عمان ، وخلال السنوات الأربع التالية نفذوا سلسلة من أعمال العنف ، تضمنت سرقة ستة بنوك ، اغتيال مستشار عسكري أمريكي وكذلك مدير شرطة طهران ، ومحاولة اغتيال جنرال أمريكي ، والقاء قنابل على ضريح رضا شاه (والد الشاه المخلوع محمد رضا بهلوي) ، ومكاتب شركة طيران المال (الاسرائيلية) والخطوط الجوية البريطانية ، والشركة البريطانية للبتترول ، وشل . وبحلول منتصف العام ١٩٧٥ كان خمسون من المجاهدين قد استشهدوا . وكان ٩٠ بالمئة منهم من المثقفين (الانتلجنسيا) .

وعلى الرغم من أن عضوية **المجاهدين** و **الفدائيين** على السواء كانت في معظمها من جيل الشباب من المثقفين ، إلا أنه كانت بينهم — مع ذلك — اختلافات دقيقة في التكوين . فمعظم **المجاهدين** — باستثناء واضح لمؤسسيهم — جاءوا من الأقاليم الوسطى ، وخاصة أصفهان وفارس وهمدان . بينما معظم **الفدائيين** ، من ناحية أخرى — جاءوا من مدن الشمال ، وخاصة طهران وتبريز وراشت وغورغان وقزوین ومشهد . وبينما كان كثيرون من **المجاهدين** من أبناء رجال ذوي عقلية دينية من التجار وأصحاب المحال ورجال الدين وغيرهم من أفراد الطبقة الوسطى التقليدية ، فإن كثيرين من **الفدائيين** كانوا أبناء رجال ذوي عقلية علمانية ، من الموظفين المدنيين ، المعلمين ، المهنيين ، وغيرهم من أفراد الطبقة الوسطى الحديثة . وفيما كان جميع **المجاهدين** من أسر شيعية ، فإن قليلين من **الفدائيين** كانوا ينتمون لخلفيات غير شيعية — من السنة والارمن والزردهشتيين . وبينما كان بين قتلى **المجاهدين** سبع نساء فقط ، فإنه كان بين قتلى **الفدائيين** ٢٢ امرأة . وكان المجاهدون يجندون لصفوفهم بصورة واسعة من طلاب العلوم الطبيعية ، وخاصة من كلية التكنولوجيا (البوليتكنيك) في طهران وكلية الهندسة والكلية الزراعية وجامعة آريامهر (الصناعية) . أما **الفدائيون** — على النقيض من ذلك . فكان معظم أعضائهم من دارسي الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم

الاجتماعية ، وخاصة من كليات الآداب والفنون والاقتصاد والحقوق والعلوم السياسية ، ومعاهد المعلمين . بالإضافة الى هذا فإنه بينما أخفق **المجاهدون** في تجنيد أعضاء من بين الطبقات الدنيا ، فإن **الفدائيين** وجدوا عددا قليلا من الأعضاء من بين البروليتاريا الصناعية . وقد كان بين قتلى **المجاهدين** اثنان فقط من العمال ، أما بين قتلى **الفدائيين** فكان ١٢ عاملا .

وعلى الرغم من أن تنظيم **المجاهدين** كان اسلاميا ، فإن تفسيره الثوري للاسلام قد خلق أيديولوجيا لا تختلف كثيرا عن أيديولوجيا **الفدائيين** الماركسية . وكانت تذهب الى أن إيران تخضع لهيمنة الامبريالية ، خاصة الامبريالية الأمريكية ، وأن الثورة البيضاء قد حولت إيران من مجتمع اقطاعي الى مجتمع بورجوازي يعتمد بشدة على الرأسمالية الغربية ، وأن الامبريالية الثقافية — وكذلك الامبريالية الاقتصادية والسياسية والعسكرية — تهدد وجود البلد ، وأن حكم أسرة بهلوي لا يتمتع بتأييد كبير خارج اطار البورجوازية الكومبرادورية ، وأن النظام يحكم أساسا بواسطة الارهاب ، والترويع ، والدعاية ، وأن السبيل لتبديد « جو الارهاب » هو من خلال أعمال العنف . وذهبت أيديولوجيا التنظيم أيضا الى أنه ما أن ينهار نظام الحكم حتى تنفذ الثورة اصلاحات جذرية تنهي التبعية للغرب ، وتبني مجتمعا مستقلا ، وتمطي حرية التعبير للجماهير ، وتعيد توزيع الثروة ، وتخلق — بوجه عام — نظام التوجيه « اللاتبقي » . والحقيقة أن هذه الافكار كانت أيضا قريبة للغاية من أفكار **الفدائيين** حتى أن الحكم وصف **المجاهدين** بأنهم « ماركسيون اسلاميون » وزعم أن الاسلام ليس أكثر من غطاء لاختفاء ماركسياتهم . ورد **المجاهدون** على ذلك بأنهم وإن كانوا « يحترمون الماركسية كفلسفة اجتماعية تقدمية » ، فإن ثقافتهم الحق والهامهم وتعلقهم ، وعقيدتهم هي الاسلام (٢٠) . وفي كتيب بعنوان رد على افتراءات الحكم لخص المجاهدون موقفهم من الماركسية والاسلام على السواء بقولهم :

أن الشاه مذخور من الاسلام الثوري . وهذا هو السبب في أنه يظل يصيح بأن المسلم لا يمكن أن يكون ثوريا . ففي ذهنه أن الانسان إما أن يكون مسلما أو يكون ثوريا ، ولا يمكن أن يكونهما معا . ولكن العكس هو الصحيح تماما في عالم الواقع . فالانسان يكون مسلما

حقا فقط اذا كان ثوريا . والمسلم اما ان يكون ثوريا او لا يكون مسلما حقا . وفي القرآن كله لا يوجد مسلم واحد لم يكن ثوريا ... ان الحكم يحاول ان يخلق هوة بين المسلمين والماركسيين . ومع ذلك ففي اعتقادنا انه لا وجود الا لعدو رئيسي واحد — هو — الامبريالية والمتواطئون المحليون معها . ان السفاك حين تطلق النار تقتل مسلمين وماركسيين على السواء . وهي حينما تعذب فانما تعذب مسلمين وماركسيين . وبالتالي ، ففي الوضع الراهن هناك وحدة عضوية بين الثوريين المسلمين والثوريين الماركسيين . وفي الحقيقة لماذا نحترم الماركسية ؟ بالطبع ان الاسلام والماركسية ليسا متطابقين . ومع ذلك فان الاسلام هو بالتأكيد اقرب للماركسية منه الى البهلوية . فالاسلام والماركسية يعلمان الدروس ذاتها ، لانهما يحاربان ضد الظلم . والاسلام والماركسية يحتويان على الرسالة نفسها ، لانهما يلهمان الشهادة والنضال والتضحية بالذات . من اقرب الى الاسلام : الفيتنامي الذي يقاتل ضد الامبريالية الامريكية ، او الشاه الذي يساعد الصهيونية ؟ لان الاسلام يحارب القهر فانه سيعمل جنبا الى جنب مع الماركسية التي تحارب القهر ايضا . ان لهما عدوا واحدا : الامبريالية الرجعية (٢١) .

بل ان المجاهدين اصبحوا اكثر اهتماما بالماركسية في السنوات التي تلت العام ١٩٧٢ . وبحلول نهاية العام ١٩٧٣ كانوا يقرءون على نطاق واسع عن الثورات الفيتنامية والكوبية والصينية والروسية . وبحلول منتصف العام ١٩٧٤ كانوا يرسلون منظمين الى المصانع للتحريض بين عمال الصناعة . وبحلول اوائل العام ١٩٧٥ كان بعض قادتهم يتحدث عن الحاجة الى المزج بين الاسلام والماركسية . وفي ايار (مايو) ١٩٧٥ اقترعت غالبية زعمائهم في طهران الى جانب قبول الماركسية وعلان التنظيم تنظيميا ماركسيا — لينينيا . وفي كتيب بعنوان بيان حول قضايا ايدولوجية اعلنت القيادة المركزية للتنظيم انها بعد عشر سنوات من الوجود السري واربع سنوات من الكفاح المسلح ، وستين من المراجعة الايدولوجية المكثفة توصلت الى نتيجة مفادها ان الماركسية — لا الاسلام — هي الفلسفة الثورية الحقة (٢٢) . وطبقا لهذا البيان فانهم توصلوا الى هذه النتيجة لان الاسلام يجتذب اساسا « الطبقة الوسطى » في حين ان الماركسية هي « خلاص الطبقة العاملة » .

وقد وصف هذا التحول وصفا حيويا مجتبي طالقاني — نجل

آية الله طالقاني — في رسالة الى والده :

لقد مرت الان سنتان كاملتان منذ ان غادرت الوطن ، وانخرطت في العمل السري وفقدت اتصالي بك . ونظرا لاحترامي العميق لك وبسبب السنوات العديدة التي امضيها معا نحارب الامبريالية والرجعية ، فاني احس بالحاجة لان اشرح لك السبب في انني والاسرة التي تتبناي قد قررنا ان ندخل تغييرات رئيسية في تنظيمنا... لقد تعلمت منذ ايامي الاولى بجوارك كيف ابغض هذا الحكم الطفاني المتعطش للدماء . ولقد عبرت دائما عن كراهيتي من خلال الدين ، من خلال تعاليم محمد وعلي والحسين النضالية . واحترمت دائما الاسلام كتعبير عن الجماهير الكاذبة التي تناضل ضد القهر... مع ذلك فاني بدأت في السنتين الاخريتين في دراسة الماركسية . وكنت من قبل اعتقد ان باستطاعة المثقفين المناضلين ان يدمروا النظام . اما الان فاني مقتنع بان علينا ان نتحول صوب الطبقة العاملة . ولكن ، لتنظيم الطبقة العاملة ، يتعين علينا ان نرفض الاسلام ، لان الدين يرفض القوة الدينامية الرئيسية المحركة للتاريخ ، قوة الصراع الطبقي . وبطبيعة الحال فان باستطاعة الاسلام ان يلعب دورا تقدما ، خاصة في تعبئة المثقفين (الانتلجنسيا) ضد الامبريالية، ولكن الماركسية وحدها هي التي تقدم تحليلا علميا للمجتمع وتتطلع قدما الى الطبقات المستغلة لكي تحقق التحرير . من قبل اعتدت ان اعتقد ان اولئك الذين يؤمنون بالمادية التاريخية لا يستطيعون ان يقدموا التضحية الاسمي لانهم لا يؤمنون بالحياة الآخرة . اما الان فاني اعرف ان اسمي تضحية يمكن للمرء ان يبذلها هي ان يموت من اجل تحرير الطبقة العاملة (٢٣) .

تسبب هذا التحول في انشاق حاد داخل المجاهدين ، فبينما ايد نصف الاعضاء — ومعظمهم من طهران — التغيير ، فان النصف الاخر بقي اسلاميا ، ورفض التخلي عن اسم المجاهدين ، واتهم منافسيه بتدبير انقلاب واغتيال احد قادته وفضح امر اثنين للشرطة . وهكذا أصبح هناك بعد ايار (مايو) ١٩٧٥ تنظيمان مجاهدين متنافسان كل منهما قائم بذاته ، له منشوراته ونشاطاته الخاصة . وقد شملت نشاطات المجاهدين الاسلاميين سرقة بنك في اصفهان ، والقاء قنبلة على المركز الثقافي الاسرائيلي في طهران ، واضرابا في جامعة آريامهر (الصناعية) بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لاعدام مؤسسيهم . اما نشاطات المجاهدين الماركسيين فشملت

القاء القنابل على مكاتب شركة آي.تي.تي.، واغتيال اثنين من المستشارين العسكريين الأمريكيين . وفي خلال الاشهر الاربعة عشر التالية استشهد ثلاثون عضوا من **المجاهدين الماركسيين** ، وكانت بينهم امرأة من جامعة طهران ، وكانت اول امرأة في التاريخ الايراني كله تعمد رميا بالرصاص .

بحلول بداية العام ١٩٧٦ كان تنظيم **المجاهدين** ، شأنهم في ذلك شأن **الفدائيين** ، قد تكبدوا خسائر جسيمة جعلتهم يبدؤون في اعادة النظر في تكتيكاتهم . فكثف **المجاهدون الاسلاميون** نشاطهم في حرم الجامعة ، ووزعوا منشوراتهم ومنشورات شريعتي ، وأقاموا اتصالا مع **رابطة الطلبة الاسلاميين** في امريكا الشمالية وأوروبا الغربية . وفي الوقت نفسه كثف **المجاهدون الماركسيون** نشاطهم وسط العمال ، ودعوا لاقامة « حزب طبقة عاملة » جديد ، وشرعوا في اصدار صحيفة باسم « ثورة العمال » ، وأقاموا روابط مع الماويين الذين كانوا يتزعمون الاتحاد العام للطلبة الايرانيين في أوروبا الغربية . كما دخلوا في مفاوضات مع **الفدائيين** لدمج التنظيمين ، ولكن محادثاتهم سريريا ما انهارت على أساس أن هؤلاء الاخيرين (الفدائيين) ظلوا متمسكين بأفكارهم الغيفارية ورفضوا استنكار « الامبريالية الاشتراكية » السوفياتية وتوددوا سرا مع « كيانات مريية » مثل الجبهة الوطنية وحزب توده (٢٤) . واتهم تنظيم **الفدائيين** من جانبه **المجاهدين الماركسيين** « بالقبول الاعمى بالماوية » (٢٥) وأعلن انه يتراجع عن الاندماج مع تنظيم أمهرق دم المجاهدين الاسلاميين واستنكر الاسلام بطريقة سافرة باعتباره « ايدولوجيا بورجوازية صغيرة » .

وهكذا عندما بدأت الانتفاضة الثورية في اواخر العام ١٩٧٧ كانت هناك أربع مجموعات منفصلة من رجال حرب العصابات — **الفدائيون** ، **فدائي منشعب** ، **المجاهدون الاسلاميون** ، **المجاهدون الماركسيون** — ، لا تزال تؤدي مهامها في ايران ، وان كانت المجموعات الثلاث الاخيرة قد قررت ان تتحاشى المواجهات العسكرية . واحتفظت المجموعات الاربع بتنظيماتها في حالة سلمية كما احتفظت كلها بما لديها من أسلحة . واستمرت المجموعات الاربع في نشر صحفها وتجنيد أعضاء من الجامعات وارسل منظمين الى المصانع . وكانت المجموعات الاربع قد اكتسبت خبرة ليس في العمل المسلح فحسب، بل اكتسبت ايضا نوعا من صوفية البطولة الثورية . وبايجاز فان

المجموعات الاربع جميعا كانت مجهزة جيدا للتحرك نحو العمل والاستفادة من الوضع الثوري .

الثورة وما بعدها

ازدادت قوة تنظيمات حرب العصابات في اواخر العام ١٩٧٧ واولائل العام ١٩٧٨ حينما اضطر الشاه تحت ضغط المظاهرات الجماهيرية والاضرابات العامة ومجموعات حقوق الانسان الدولية ، الى العفو عن ٦١٨ سجينا سياسيا . وعلى الرغم من أن العفو لم يشمل زعماء حركة حرب العصابات الذين كانوا يقضون أحكاما بالسجن المؤبد ، فانه أدى لاطلاق سراح أكثر من ١٠٠ من الاعضاء العاديين المحكومين بهدد أقصر . وازدادت قوة **فدائيي** **مفتش** أكثر في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ حينما انتخبت اللجنة المركزية لحزب توده زعيم الجناح اليساري للحزب امينا أول لها واعلنت انه ما دام الوضع الموضوعي مهيأ للثورة ، وما دامت الاحتجاجات السلمية بحد ذاتها لم تستطع أن تفجر الثورة ، فان الحزب بحاجة لان يوزع السلاح وأن « يستعد لصراع مسلح » (٢٦) . وهكذا في الايام الاخيرة للملكية ، حينما كان مهدي بازرگان يتفاوض سرا — نيابة عن آية الله الخميني — مع الولايات المتحدة وقادة « السافاك » ورؤساء أركان القوات المسلحة من أجل نقل منظم للسلطة ، شنت تنظيمات حرب العصابات الاربعة هجوما واسعا على بقايا الجيش . وطبقا لروايات شهود عيان فان الانهيار النهائي جاء في الايام ١٠-١٣ شباط (فبراير) حينما هاجم الحرس الامبراطوري — المنتقى — القاعدة العسكرية الرئيسية في طهران لاختاد تمرد بين طلاب كلية سلاح الجو والتقنيين في هذا السلاح . فبمجرد أن بلغت انباء الهجوم رجال حرب العصابات حتى عبأوا اعضاءهم ووزعوا البنادق على المتعاطفين معهم واندفعوا بكل قوتهم لمساعدة طلاب الطيران وتقنييه المحاصرين . وعندما نجح رجال حرب العصابات في صد الحرس الامبراطوري أمضوا الايام الثلاثة التالية يفتحون ابواب السجون ومراكز الشرطة ، ومخازن الاسلحة، والقواعد العسكرية الرئيسية في طهران . وقد وقعت أحداث مماثلة في الاقاليم ، وخاصة في تبريز وعبدان وهمدان وكرمنشاه ويزد وأصفهان ومشهد وبابل . وذكرت صحيفة ايرانية — نقلت عن وكالة الانباء الايرانية — أنه في طهران وحدها سقط ٦٥٤ قتيلًا، وأصيب ٢٨٠٤ أشخاص بجروح خطيرة أثناء هذه « الايام الثلاثة

الآخرة التي هزت أسس الملكية التي دامت ٢٥٠٠ عام « (٢٧) . وكتبت صحيفة نيويورك تايمز أنه خلال ٤٨ ساعة تمكن الدينون، المزودون بأسلحة خفيفة فقط من أن يجتثوا جذور الحرس الإمبراطوري (٢٨) . وذكرت صحيفة لوموند أن رجال حرب العصابات وحدهم نجحوا في أن ينحوا باحتقار الجيش الذي كان يوما جيشا منيعا (٢٩) . وكتبت صحيفة كايهان (الإيرانية) أنه خلال هذه الأيام الختامية لعب الدور الحاسم « **المجاهدون والفدائيون وفدائي** - منشعب وحزب توده » (٣٠) . وأخيرا قال بازرجان - على أثر تشكيل حكومته - في مقابلة مع التلفزيون الفرنسي « أن الثورة لن تنسى الدور الذي لعبه رجال حرب العصابات وحزب توده » (٣١) .

منذ انتصار الثورة اتخذت تنظيمات حرب العصابات الأربعة دروبا متفرقة . من ناحية أخرى اندمج تنظيم فدائي - منشعب مع توده ، وأعطى تأييدا مشروطا للحكومة المركزية برئاسة بازرجان ولللمجلس الثوري الذي شكله آية الله الخميني . وقد أيد هذا التنظيم الإدارة الجديدة ، والمجلس الثوري بصفة خاصة ، على أساس أن إيران لا تزال مهددة بثورة مضادة ملكية ، وأن من الممكن تشجيع الحكم الجديد على أن يصبح أكثر تقدمية وأكثر ديمقراطية، وأكثر عداء للامبريالية (٣٢) . ولكنه في الوقت نفسه انتقد الإدارة الجديدة لاستخدامها القوة لحل المشكلة الكردية ، ولاخفاقتها في خلق عمل لثلاثة ملايين عاطل ، ولعدم قطعها الروابط العسكرية مع الغرب ، ولعرقلتها نشاطات مجالس العمال والفلاحين والجنود . كما انتقدت « عناصر » لم تسماها لخلقها زمرة من الأفاقيين باسم « حزب الله » ، واستئجار قطاع الطرق لتحطيم مكاتب الصحف واقتحام الاجتماعات السياسية وإحراق المكتبات وحتى لقتل اليساريين .

من ناحية أخرى تحاشت تنظيمات **الفدائيين والمجاهدين** - الإسلاميين والمجاهدين الماركسيين . الذي أصبح يطلق عليه اسم **بايكار** - انتقاد الخميني في بياناتها المطبوعة باعتبار أنه رمز الثورة ، ولكنها استنكرت علنا الحكومة باعتبارها « محافظة » ، « دينية » ، « دكتاتورية » وحتى « فاشية » وهاجمت هذه التنظيمات بازرجان لرفضه إنشاء جيش شعبي جديد ، ومحاولته جمع الأسلحة التي كانت قد وزعت على الشعب في خلال شهر شباط (فبراير)

١٩٧٩ ، ولعدم إصداره أي مرسوم يعلن أي نوع من الإصلاح الزراعي . وبالإضافة إلى هذا فانهم اتهموا المجلس الثوري - الذي يسيطر على المدعين العاملين الثوريين ، والمحاكم الثورية وعلى كثير من اللجان المحلية - بفرض الرقابة على الإذاعة الوطنية وشبكة التلفزيون الإيرانية ، وإغلاق اثنتين وعشرين صحيفة ، بينها صحف هذه التنظيمات ، واعتقال المناضلين المعادين للشاه مجددا - حيث اعتقل أحد زعماء **المجاهدين الإسلاميين** لمدة تسعة أشهر بتهمة أنه « جاسوس روسي » ، وإثارة نعرات التعصب الديني لتشويه واغتيال ثوار كانوا قد خاطروا بحياتهم لمحاربة الشاه ، واستخدام الميليشيات المسلحة لاحتلال ونهب وإغلاق مكاتب تنظيمات حرب العصابات . وعلاوة على هذا انتقدت التنظيمات المجلس الثوري لرفضه ترك الخيار للناخبين بين جمهورية إسلامية وجمهورية إسلامية ديمقراطية - وهو اختيار كان بازرجان قد وعد به في ذروة الثورة ، ولتزيوره انتخابات جمعية الخبراء التي دعيت لدراسة مسودة دستور الجمهورية الإسلامية ، ولتحويله الجمهورية الإسلامية إلى جمهورية رجال الدين المحافظين حيث سيمارس الخبراء الدينيون غير المنتخبين سلطة على المسؤولين والنواب المنتخبين، وحيث ستشجع النساء على حصر أنفسهن في نطاق « حياة الأسرة » ، وحيث لن يندمج هدف خلق « مجتمع بلا طبقات » في الفكرة الكلية ، فكرة نظام التوحيد . بالإضافة إلى هذا، وقف **الفدائيون وبايكار** في صف الأقليات العرقية ضد الحكومة المركزية، وطالبوا بحكم ذاتي للأقاليم ، وأرسلوا متطوعين لمساعدة الثائرين الأكراد والتركمان والعرب والبلوش . وبايجاز فان **فدائي** - منشعب وتوده يدعون لتعزيز المكاسب التي تحققت بواسطة « الثورة الوطنية البورجوازية » ، و **الفدائيين والمجاهدين الإسلاميين** وتنظيم **بايكار** ياملون في توجيه انتفاضة شباط (فبراير) إلى تحويل اجتماعي راديكالي ودمع « الثورة الوطنية البورجوازية » إلى « ثورة اشتراكية للعمال والفلاحين » . والتاريخ وحده - وما يرافقه من أدراك للأحداث بعد وقوعها - سيكون قادرا على الحكم على الفضائل النسبية لكل من هاتين الاستراتيجيتين .

كانون الثاني - يناير ١٩٨٠

- (١) جمعت المعلومات عن قتلى حرب المصائب من مقابلات وتقارير قدمتها الى اللجنة الدولية للمحلفين في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، ومن الصحف التالية :
- **بختاري ايروز** (الغرب اليوم) وهي لسان حال الجبهة الوطنية في الشرق الاوسط ، اب (أغسطس) — كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦ . وكانت هذه الصحيفة تتعاطف مع الفدائيين .
- **المجاهد** ، لسان حال حركة التحرير في المنفى ، حزيران (يونيو) ١٩٧٢ — كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ . وكانت هذه الصحيفة تتعاطف مع **المجاهدين** الاسلاميين .
- **خبر نامه** (النشرة الاخبارية) لسان حال الجبهة الوطنية في المنفى ، آذار (مارس) ١٩٦٦ — كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . وكانت هذه الصحيفة تتيح تغطية واسعة للفدائيين و **المجاهدين الاسلاميين** على السواء .
- **ماردوم** (الشعب) الصحيفة المركزية لحزب توده ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ — شباط (فبراير) ١٩٧٩ .
- **دنيا** (العالم) الصحيفة النظرية لحزب توده ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ — شباط (فبراير) ١٩٧٩ .
- **ستاره سرخ** (النجمة الحمراء) لسان حال التنظيم الثوري لحزب توده ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ — شباط (فبراير) ١٩٧٩ .
- **اطلاعات** (المعلومات) الصحيفة الرئيسية في طهران . كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ — كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩ .
- **كايهان** (العالم) الصحيفة الرئيسية الثانية في طهران ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ — ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ .
- **ايا نديجان** (المستقبل) الصحيفة الرئيسية الثالثة في طهران ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ — نيسان (ابريل) ١٩٧٩ .
- **كمار** (العمل) لسان حال **الفدائيين** بعد ثورة ١٩٧٩ .
- **ناباردي خلق** (نضال الشعب) الصحيفة النظرية للفدائيين بعد ثورة ١٩٧٩ .
- **جانفال** (الغاية) لسان حال **المجاهدين الاسلاميين** ، حزيران (يونيو) ١٩٧٢ — كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ .

- **المجاهد** ، الصحيفة الرئيسية للمجاهدين الاسلاميين بعد ثورة ١٩٧٩ .
- **قيامي كارجار** (انتفاضة العمال) لسان حال **المجاهدين الماركسيين** ، حزيران (يونيو) ١٩٧٦ — تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ .
- **بايكار** (المعركة) ، لسان حال **المجاهدين الماركسيين** بعد ثورة ١٩٧٩ .

- **ازادي** (الحرية) لسان حال الجبهة الوطنية الديمقراطية ، آذار (مارس) ١٩٧٩ — آب (أغسطس) ١٩٧٩ .
- **يوليتين** (النشرة) لسان حال لجنة الدفاع عن حقوق المسجونين السياسيين ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ — شباط (فبراير) ١٩٧٩ .
- **هامباستيحي** (الاتحاد) الصحيفة المشتركة لجمعية الكتاب ومنظمة الكليات الجامعية ، ولجنة الدفاع عن حقوق المسجونين السياسيين ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ — شباط (فبراير) ١٩٧٩ .
- **جوتبيش** (الحركة) صحيفة مستقلة تكشف حوادث انتهاك حقوق الانسان ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ — آذار (مارس) ١٩٧٩ .
- **ايران شهر** (أرض ايران) صحيفة مستقلة كانت تنشر في لندن ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ — تموز (يوليو) ١٩٧٩ .
- 2- Amnesty International, *Annual Report, 1974-75* (London, 1975).
 - 3- Anonymous, «Armed Struggle,» *Mujahed*, Vol. I, No. 4 (November 1974), pp. 5-6.
 - 4- The history of the Feda'i has been obtained from the following sources: The Feda'i Organization, *Hasht Sal Mobarezeh-i Maslehaneh* (Eight Years of Armed Struggle) (Tehran, 1979), pp. 1-29; The Feda'i Organization, *Tarikhcheh-i Sazman-i Cherik-ha-yi Feda'i* (A Short History of the Feda'i Guerrillas) (Tehran, 1979), pp. 1-29; The Feda'i Organization, *Tahlil-i Yek Sal-i Mobarez* (Study on One Year of Struggle) (n.p., 1974), pp. 1-28; Anonymous, «Life o f Poyan,» *Iran-shahr*, No. 11 (5 January 1979), p. 5; H. Ashraf, *Jam'iband-i Seh Saleh* (An Evaluation of Three Years) (Tehran, 1979), pp. 1-107; Y. Zarkar, *Khaterat-i Yek Cherik dar Zendan* (The Memoirs of One Guerrilla in Prison) (Tehran, 1973), pp. 1-241; A. Dehqani, *Hamaseh-i Moqavemant* (Epic of Resistance) (n.p., 1974), pp. 1-248.
- (٥) تبقى الروابط المبكرة بين توده والفدائيين غامضة . فعلى الرغم من أن توده عارض نظرية حرب العصابات ، كان رضا رادمانيش ، الامين الاول ومدير عمليات الحزب في الشرق الاوسط ، قد ساعد غرماني واشتياني — ويفترض ان ذلك تم دون تخويل من اللجنة المركزية . وحينما نشرت « السافاك » وثائق للبرهنة على هذه الصلة استدعت اللجنة المركزية رادمانيش الى اوربا وعينت أمينا أول اخر .
- 6- Ashraf, *op. cit.*, p. 92.
 - 7- P. Poyan, *Zarurat-i Mobarezeh-i Maslehaneh va Rad-i Teor-yi Baqa* (The Need for Armed Struggle and the Rejection of the Theory of Survival) (n.p., 1972), pp. 7-9.
 - 8- M. Ahmadzadeh, *Mobarezeh-i, Aslehaneh: Ham Estrategi Ham Taktik*

- Mujahedin) (n.p., 1972), pp. 1-101; The Mujahedin Organization, Akharin Dafa' (Last Defence) (n.p., 1971), pp. 1-22; The Mujahedin Organization, Matn-i Dafa'at-i Shahid Sa'ed Mohsen (Text of the Defence Speech of Martyr Sa'ed Mohsen) (n.p., 1972), pp. 1-45; The Mujahedin Organization, Sazmandi va Taktikha (Tactics and Organizational Matters) (n.p., 1974), pp. 1-131; The Mujahedin Organization, Qesmati Az Dafa'at-i Mujahedin (Extracts from the Mujahedin Defence Speeches) (n.p., 1972), pp. 1-29.
- 17- The Mujahedin Organization, Shahr-i Tasis..., p. 44.
 - 18- 'A. Shari'ati, Islam Shenasi (Islamology) n.p., 1972), Lessons 1-2, pp. 88-93.
 - 19- 'A. Shari'ati, Shi'i: Yek Hezb-i Tamam (The Shi'i: A Total Party) (n. p., 1976), p. 55.
 - 20- The Mujahedin Organization, Dafa'at-i Naser Sadeq (The Defence Speech of Naser Sadeq) (n.p., 1972), p. 24.
 - 21- The Mujahedin Organization, Pasokh Beh Etemad-i Akher-i Rezhim (An Answer to the Regime's Latest Slanders) n.p., 1973), pp. 10-13.
 - 22- The Mujahedin Organization, Buyanyeh-i E'lam-i Movaz'-i Iedoluzhek (Manifesto on Ideological Issues) (n. p., 1975), pp. 1-246.
 - 23- M. Taleqani, «Letter to My Father,» Mujahed, No. 6 (July 1976), pp. 131-44.
 - 24- The Mujahedin Organization, Masa'li-i Had-i Janbesh-i Ma (The Critical Problems of Our Movement) (n.p., 1977), pp. 1-392.
 - 25- The Feda'i Organization, Nashrieh-i Vazheh-i Bahas Darun-i Dow Sazman (Special Documents on the Debate Between the Two Organizations) (n.p., 1977), pp. 1-76.
- (Armed Struggle: Both A Strategy And A Tactic) (Tehran, 1979), pp. 27-30.
- 9- B. Jazani, Tarikh-i Siy Saleh-i Iran (Thirty Year History of Iran) (Tehran, 1979), pp. 69-89.
 - 10- Ahmadzadeh, op. cit., pp. 11-13; Anonymous, «The Thoughts of Mao and Our Revolution,» Nabard-i Khalq, No. 2 (March 1974), pp. 38-48.
 - 11- Jazani, op. cit., pp. 8-67; Ahmadzadeh, op. cit., pp. 12-13; The Feda'-i Organization, F'dam-i Inqelab-i 'Abbas Shahriyar (The Revolutionary Execution of 'Abbas Shahriyar) (n. p., 1974), pp. 71-142. 'A. Nabdel, Azerbaijan va Masaleh-i Melli (Azerbaijan and the Nationality Problem) (n.p., 1973), pp. 18-32.
 - 12- F. Javan, Cherek-ha-yi Khalq Cheh Meguyand (What Are the Guerrillas Saying) (n.p., 1972), pp. 1-33; E. Tabari, «This Is Not Marxist-Leninism,» Donya, Vol. XII, No. 4 (Autumn 1971), pp. 31-41; N. Kianouri, «On Methods of Struggle,» Donya, Vol. I, No. 2 (July 1974), pp. 1-10; Anonymous, «Message to the Feda'-i,» Donya, Vol. I, No. 5 (November 1974), pp. 1-7; N. Kianouri, «Again A Message to the Feda'-i,» Donya, Vol. II, No. 3 (June 1975), pp. 7-16; N. Kianouri, «The Feda'-i and the Tudeh Party,» Donya, Vol. II, No. 4 (July 1975), pp. 2-10. M. Akhgar, «Views on the Writings of the Feda'-i,» Donya, Vol. III, No. 2 (April 1976), pp. 11-18.
 - 13- For a history of radicalism among the Gilan peasantry, see: F. Kazemi and E. Abrahamian, «The Nonrevolutionary Peasantry of Modern Iran,» Iranian Studies, Vol. XI, Nos. 1-3 (1978), pp. 259-304.
 - 14- T. Haydari-Begund, Teor-yi 'Tabligh-i Maslehaneh' Enheraf Az Mark-sism-Leninism (The Theory of 'Armed Propaganda' Deviates from Marxism-Leninism) (n. p., 1978), pp. 1-81.
 - 15- The Feda'-i Munsh'eb, Zindehbad Hizb-i Tudeh (Long Live the Tudeh Party) (Tehran, 1978), pp. 1-15.
- (١٦) حصلنا على تاريخ المجاهدين من المصادر التالية :
- The Mujahedin Organization, Shahr-i Tasis va Tarikhcheh-i va Vaqa'eh-i Sazman-i Mujahedin (An Account of the Formation, Short History, and the Major Events of the Mujahedin) (Tehran, 1979), pp. 1-87; The Mujahedin Organization, As Zindeg-yi Inqelabiyyun Dars Begirim (Let Us Learn Lessons from the Lives of Revolutionaries) (n. p. 1974), pp. 1-32; The Mujahedin Organization, 'Ali Mehandoost va Mehdi Reza'i ('Ali Mehandoost and Mehdi Reza'i) (n.p., 1973), pp. 1-135; The

مشاركة الريف في الثورة

ايريك هوغلوند

مقدمة

كان الانغماس الواسع النطاق للطبقة الدنيا في المظاهرات العديدة التي أدت الى ازالة الملكية واقامة جمهورية اسلامية واحدا من أكثر الخصائص اثارة في الثورة الايرانية . وكان مما أثار الاهتمام بشكل خاص مشاركة الشباب من أصل قروي . فقد كانت نشاطاتهم — على النقيض من المشهد المعتاد لطبقة الفلاحين الايرانية السلبية — ذات نطاق واسع نسبيا (١) . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الافتقار الى دليل على نشاط سياسي منظم للفلاحين قبل العام ١٩٧٨ ، فإن تسييسهم يبدو ملحوظا للغاية . وهكذا يصبح من الطبيعي أن نتساءل لماذا كانوا منغمسين — خاصة الشباب الريفي — بمثل هذه الدرجة من النشاط .

يمكن أن يعزى جزء من تفسير مشاركتهم الى التغيرات الاقتصادية — الاجتماعية في الريف الايراني منذ العام ١٩٦٢ . ذلك أن برنامج الإصلاح الزراعي الذي استكمل على مراحل استغرقت فترة عشرة سنوات ابتداء من العام ١٩٦٢ ، أفاد كحافز مباشر لتغيرات اقتصادية ريفية (٢) . وبينما أفادت عملية اعادة توزيع الاراضي نسبة أكبر من سكان الريف من البرامج المماثلة في بلدان الشرق الاوسط ، فإن اثارها الطويلة الامد لم تكن ايجابية بالنسبة للاغلبية الساحقة من الفلاحين . أولا ، استبعد نحو نصف الاسر القروية من استلام الاراضي لان ارباب هذه الاسر الذكور لم تكن تربطهم اتفاقات مشاركة على المحصول مع ملاكي الاراضي . ثانيا ، من بين النصف الآخر من الفلاحين الذين استلموا ارضا حصل نحو ٨٤ بالمئة على أقل من ١ هكتارات ، مبعثرة عادة في قطع صغيرة عديدة غير متجاورة . وقد ثبت أن هذا لا يكفي حتى لتأمين الكفاف للعيش في السبعينات .

- ايريك هوغلوند : Eric J. Hooglund انتروبولوجي ، شهد تطورات الثورة الايرانية ، ١٩٧٨ ، حين كان استادا في شيراز . يعمل حاليا في كلية Bowdin College في الولايات المتحدة .
- اعد هذا البحث في كانون الاول ، ديسمبر ، ١٩٧٩ ، وسينشر في MERIP .

ثالثا ، أن حوالي نصف الارض — وخاصة أجود أنواع التربة — لم يخضع لاعادة التوزيع ، انما بقي تحت سيطرة ملاكي الارض الفائيين . لقد وفرت هذه الحقول — مبدئيا — عملا للقرويين ، ولكن مع نمو مزارع تجارية تعتمد على المكنة لانتاج محاصيل لاغراض التصدير والصناعة ، فإن الطلب على الايدي العاملة أخذ في التناقص ، مما أدى الى تشديد حدة المنافسة بين العمال المعدمين وصغار المزارعين على فرص العمل المحدودة المتاحة . وفي النهاية فإن سياسات الحكومة الرامية الى تحقيق استقرار لاسعار السلع أبقت أسعار القمح والغلال الاخرى منخفضة بطريقة مصطنعة ، بينما كانت تكاليف كل السلع والخدمات ترتفع بمعدلات تضخمية عالية . وبحلول العام ١٩٧٧ كانت النفقات الفعلية للمزارع لانتاج طن واحد من القمح أو الارز تفوق ثمن هذه السلع في سوق الفرق داخل المدن ، حيث كانت الحكومة تقدم دعما ماليا كبيرا للمواد الغذائية الاساسية .

أدى الاثر المتشابك لهذه التغيرات الاقتصادية الى نزوح هائل من الريف الى المدن في خلال السبعينات . وبينما كانت هذه الحركة كبيرة بالفعل منذ منتصف الخمسينات على الاقل ، فإن العملية تسارعت بشكل حاد ودرامتيكي حوالي الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٣ . وعلى الرغم من أن جذور النزوح كانت تكمن في الاحوال الاقتصادية الريفية ، فإن الحافز اليه جاء من الانتعاش الاقتصادي العام الذي خلقته إيرادات النفط . وكانت الخاصة الاساسية التي ميزت هذا الانتعاش — من منظور الفلاحين — هي صناعة البناء . وهكذا فإن الشبان القرويين شكلوا المصدر الرئيسي للعمل لهذا القطاع . وفي ذروة انتعاش صناعة البناء — خلال الفترة من منتصف العام ١٩٧٥ تقريبا الى نهاية العام ١٩٧٧ — جرى استخدام أكثر من مليون رجل في مواقع البناء في أنحاء البلد .

وكان لحركة انتقال القرويين الى المناطق الحضرية أكبر الاثر في أكبر المدن : طهران ، أصفهان ، مشهد ، تبريز ، شيراز ، والاحواز . ومع ذلك فإن كل مدينة يزيد عدد سكانها على ٥٠ ألف شخص قد شهدت بالفعل نزوحا الى داخلها خلال السبعينات ، وكان أغلبها ينمو تعدادة بمعدلات سنوية تتراوح من ٤ الى ٦ بالمئة . وفي جميع المدن كان النازحون الريفيون ينحون نحو التوطن في أحياء الطبقة الدنيا ، وكان ذلك غالبا في اكواخ قذرة بينونها بالطين والتك ، أو حتى في خيام .

ومثل هذه المناطق تفتقر عادة الى كل الخدمات الاساسية لحياة المدن مثل الكهرباء والمياه الجارية في الانابيب ونظام تصريف المجاري كما أنها تتميز بكثافة سكانية عالية .

وفي حين أن النزوح من القرى قد شمل كل الاعمار والجنسين معا ، فان الاثر الرئيسي له وقع على الشبان الذين ولدوا منذ العام ١٩٥٣ . وقد نزح بعضهم وهو لا يزال في سن العاشرة بحثا عن عمل، وكلهم تقريبا نزحوا في عمر الخامسة عشرة او السادسة عشرة . وهم في العادة من غير المتزوجين ، يدخرون قسما من اجورهم للاعداد للزواج ، وعادة ما يكون ذلك من عروس من قريتهم ينوي الشاب احضارها من قريته الى المدينة . اما الرجال الاكبر سنا والمتزوجون بالفعل فانهم غالبا ما يتركون أسرهم في القرى ، ويعملون لعدة أشهر ، أو سنوات قبل أن يحضروا زوجاتهم وأبنائهم الى المدينة . وقد شكل عدد الشبان الذين نزحوا الى المدن الكبيرة والصغيرة حركة « خروج » حقيقية بحلول العام ١٩٧٧ . وقد كشف مسح قمتم به بنفسي في خلال صيف ذلك العام انه في عشرات من القرى شرق ايران كان نسبة تتراوح بين ٦٥ بالمائة الى ٩٠ بالمائة من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٧ عاما قد نزحوا الى مدن قريبة (من ٥٠ — ١٠٠ كيلومتر) أو بعيدة (اكثر من ١٠٠ كيلومتر) بحثا عن عمل . وتماثل هذه النتائج تلك التي توصل اليها علماء علم الاجتماع الريفي الإيرانيون بالنسبة لمناطق البلد الأخرى . والحقيقة ان الحكومة السابقة نفسها انزعجت بشدة من هذا النزوح وممن عواقبه البعيدة المدى بالنسبة للانتاج الزراعي والتنمية الزراعية الى حد أنها دعت الى عقد مؤتمر للمختصين بالشؤون الريفية في العام ١٩٧٧ لدرس المسألة واسداء النصح بشأن السبل التي يمكن بها وقف النزوح الريفي . ويمكن الحكم على حجم قلق الحكومة من حقيقة ان المشاركين في هذا المؤتمر لم يسمح لهم فقط بالتحدث بصراحة، بل أنهم وعدوا أيضا بأن أية انتقادات للسياسات الحكومية لن تخضع لرقابة ولا لمساءلة « السافاك » (٣) . ومع ذلك فانه بحلول هذا الوقت كانت الحكومة السابقة قد فقدت كل سيطرة فعالة لها على التطورات السياسية وهكذا لم تنفذ أية سياسات جديدة قبل الثورة .

لم يكن تأثير النزوح الريفي الذي ذكرناه على كل القرى بالدرجة نفسها . فالنمط الذي وجدته — ووجدته غيري من الباحثين — في

العامين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ هو أنه في تلك القرى التي تقع على مسافات بعيدة للغاية (اكثر من ١٠٠ كيلومتر) من المدن الكبيرة (اكثر من ١٠٠ ألف نسمة) كانت معدلات النزوح هي الأعلى ، أما في تلك القرى الاقرب الى المدن الكبيرة فكانت المعدلات الأدنى . وبصفة خاصة في تلك القرى التي تقع على بعد ٤٠ — ٥٠ كيلومترا من مدن كبرى كان معدل نزوح الشبان عادة أدنى من ٥٠ بالمائة من مجموعة الاعمار ، وكان في أحيان كثيرة بنسبة ٢٠٪ فقط . ومع ذلك فان شبان هذه القرى كانوا يذهبون الى المدن بانتظام كمسافرين للعمل في مواقع البناء أو في المصانع ويعودون الى أسرهم في القرى في المساء . وقد راقبت ووثقت هذا النمط بالنسبة لمنطقتي طهران — قارامين وشيراز في خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٧٩ . ويشبه هذا النمط أنماط سفر القرويين التي لاحظها باحثون آخرون بالنسبة لمدن مثل اصفهان ، كرمشاه ، تبريز ، وسيمينان (٤) . أعتقد أن غالبية من كل القرى ، التي تقع على مسافة يمكن السفر اليها يوميا (اي مسافة تقطع في حوالي ساعة) من مراكز حضرية كبيرة تبدي خصائص مماثلة : شبان يسافرون الى المدن للعمل الى جانب الطبقة الدنيا من عمال المدن ، الذين كان كثير منهم قد نزح الى تلك المدن قبل وقت قصير .

تحويل الفلاحين الشبان الى بروليتاريا

شكل الفلاحون الذين كانوا يسافرون يوميا الى أعمالهم في المدن أغلبية الفلاحين الشبان من الاعمار بين ١٤ و ٢٧ عاما في العام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ . وعلى الرغم من أنهم استمروا في الإقامة في القرى والمشاركة في المعاداة الريفية والعمل في نشاطات زراعية في أوقات فراغهم ، الا أن هؤلاء الشبان اظهروا كثيرا من القيم التي تميز الطبقة الدنيا من سكان الحضر أكثر مما تميز الفلاحين (٥) . أولا ، ينظر هؤلاء الشبان الى العمل غير الزراعي على أنه مصدر عيشهم . وهذا لا يعني القول بأنهم يكرهون الزراعة (وان كان بعضهم يكرهها فعلا) ، فان أغلبية منهم تجد فضائل الزراعة ولكنها تشكو من أنها لا تستطيع أن تكسب عيشها منها . والحقيقة أن معظمهم لا يزال يعمل في قطع ارض تملكها أسرهم في الامسيات وفي أيام العطلات والاعياد . وقد اكتسب من كان فوق الثانية والعشرين منهم — ولهذا الامر مغزاه — سلطة اتخاذ القرار مع آبائهم في عمل الحقل، على الرغم من أن دورهم

النشط محدود بسبب عملهم في المدينة . وعلى الرغم من هذا كله، فإن أحدا من هؤلاء الشبان لا يرى مستقبلا مستقلا عن الزراعة . فنوع الأمن الاقتصادي الذي يطمحون إليه ليس متاحا — في ما يعتقدون — إلا في سوق الوظائف في المدن . ولا يعني هذا القول بأنهم سعداء بأي وظيفة . إنما هناك قدرة كبيرة على الحركة بين الوظائف سميا وراء شروط أفضل وساعات عمل أقل وأجور أفضل على وجه الخصوص . وهم عندما يواجه اليهم السؤال يجيبون واصفين انفسهم بأنهم عمال لا بأنهم فلاحون ، بل انه يبدو ان لديهم شعورا ما بالفخر في هذا الوصف ، وان كانوا يعترفون بأنهم « أفضل » من عمال المدينة لأنهم يعيشون في جو الريف النقي بعيدا عن كل ضوضاء المدينة وقذراتها .

وثمة توجه كان يمكن أن نطلق عليه وصف « المادية » . فهؤلاء الشبان يبدو في الغالب أنهم يتمتعون بامتلاك ملابس ومنتجات استهلاكية ، مثل الساعات وأجهزة الراديو (الترانزستور) ومسجلات (الكاسيت) . وهم جميعا يطمحون الى امتلاك سيارة ، او على اقل تقدير دراجة نارية (موتوسيكل) ، لكن الملكية الفعلية نادرة نظرا لارتفاع الاسعار وعدم توفر نظام البيع بالتقسيط لهذه الطبقة . كذلك فإن هناك طلبا كثيرا على « المساكن الجديدة » التي يعني بها هؤلاء الرجال أفنية مبهدة محاطة بجدران مبنية بالطوب الأحمر ومنازل مزودة بمطابخ من النوع السائد في المدن ، وحمامات خاصة ، وأنابيب للمياه وكهرباء ، والحقيقة أنه في كثير من القرى القريبة من المدن توجد حركة بناء محمومة لتشييد مثل هذه المساكن ، ومعظمها تقليد لمنازل الطبقة الدنيا من سكان المدن .

القيمة الثالثة هي موقف ايجابي من التعليم . فالامية الكاملة لا يكاد يكون لها وجود بين هؤلاء الشبان ، على الرغم من وجود تنوع في المستوى الفعلي لما أتوا من مراحل الدراسة . فان أقلية ضئيلة للغاية منهم أتمت المدرسة الثانوية ، بينما الذين أدوا أي نوع من الدراسة يتجاوز المدرسة الثانوية، أكثر ندرة . إنما النمط السائد بين هؤلاء الشبان هو أولئك الذين أتموا التعليم الابتدائي (الصف السادس) ، بينما توجد نسبة ٢٠ بالمائة تقريبا ممن أتموا الصف التاسع . وقليلون في كافة القرى هم الذين سجلوا في مدارس ثانوية خلال السنة الدراسية ١٩٧٨ — ١٩٧٩ . وفي جميع الحالات — تقريبا — كان هذا يعني السفر يوميا الى المدينة . وبغض النظر عن

السنوات التي أتموها في التعليم فإن هناك ادراكا واعيا بان التعليم مهارة ضرورية للحصول على وظائف أفضل وأجور أعلى ، وهو ما يطمحون إليه . والحقيقة أنه من الشائع أن نسمع بين الرجال من سن العشرين فأكثر ، الذين لم يلتحقوا بالتعليم الثانوي ، حديثا عن فوائد الالتحاق بمدرسة ليلية . وبعضهم قد سجلوا بالفعل في فصول ليلية ، الأمر الذي يتطلب الذهاب الى المدينة من ثلاث الى أربع أمسيات أسبوعيا . وبين أولئك الشبان الذين أتموا — أو يعتزمون انهاء — دراستهم الثانوية ، يناقش الجميع تقريبا قيمة التعليم الجامعي . وتشعر هذه المجموعة باحساس خاص بالمرارة لان فرص التحاقهم بكليات جامعية قائمة للغاية ، نظرا لـ « صعوبة » دخول الامتحانات التي تلائم بصفة خاصة أولئك الذين تلقوا علومهم في مدارس ثانوية ذات مستوى عال في أحياء الطبقة الوسطى والعليا .

وثمة قيمة رابعة هي الدين . فهؤلاء الشبان ينظرون الى الدين نظرة نضالية للغاية . فقد كان تسييس الدين — ويظل — أحد المكونات القوية للثورة ، وهو بهذه الصفة مقبول بصورة حماسية . ولا يعني هذا القول أن هؤلاء الرجال هم من ممارسي الواجبات والعبادات الدينية المتحمسين . فالحقيقة أنه من الممكن أن تجد في القرى مواقف علمانية — وحتى لادرية — راديكالية بين شبان لم ينالوا الا تعليمًا ابتدائيا . ومع ذلك فإن هناك — على وجه الإجمال — اهتماما عميقا بالشخصيات وبالمناسبات الدينية . وحتى وقت متأخر يصل الى آب (أغسطس) ١٩٧٩ نجد أن الاغلبية الساحقة تعطي اية الله الخميني تأييدا وولاء دون أي تساؤل كامام لهم . ولا يعني هذا القول انهم يعتقدون أن الخميني ينبغي أن يطاع بصرامة في كل الأمور ، خاصة الاجتماعية . ولكن في كل مرة تكلم الخميني عن أهداف الثورة أو نصح الإيرانيين بأن يحذروا من شرور النفوذ الاجنبي ، فإن هؤلاء الشبان كانوا يصفون اليه بانتباه شديد . ان اشرطة الكاسيت ذات التسجيلات الدينية منتشرة في اوساط الشعب على أوسع نطاق . وكل البيوت التي يوجد فيها رجل شاب واحد على الاقل، تتباهى في الغالب بامتلاك مجموعة كبيرة من هذه الاشرطة . والاشربة التي تحمل تسجيلات الدكتور علي شريعتي الراحل هي الأكثر انتشارا وأفكاره تناقش حتى أدق التفاصيل .

ولا تعتقد غالبية الشبان الريفيين بوجود أي تناقض بين الدين والمتعة . أما أن بعض رجال الدين يصرون على أن هناك تناقضا كاملا

بينهما فهذا عامل رئيسي وراء وجود تيار تحتي معاد لسلطة رجال الدين . ان هيئة رجال الدين ككيان تحظى بالاحترام نظرا لما يعتد من عطفها وروحانياتها وعلمها ، ولكن رجال الدين يقابلون بسخرية بسبب نزعتهم الاجتماعية المحافظة (المزعومة) . وهؤلاء الشبان يكرهون ان تلقى عليهم المحاضرات عن سوء « لهوهم » فهم يعتبرون « لهوهم » هذا لهوآلا ضرر منه ، خاصة في أنشطة مثل الرقص في حفلات الزفاف أو الاستماع الى الموسيقى الشعبية الايرانية ، أو تدخين الافيون ، أو حضور العروض السينمائية بين وقت وآخر . هذه الأنشطة هي وسائل استمتاع بالحياة ، هي نوع من المكافأة يمنحونه لانفسهم بعد ساعات طويلة من عناء العمل الشاق . وهم في الوقت نفسه يعتبرون انفسهم متدينين — ان لم يكن متعصبين — وسريعا ما يؤكدون انه حتى الامام علي نفسه كان يستمتع بالفناء والرقص .

وثمة قيمة أخيرة هي احساس مرهف للغاية بالوعي القومي . فهم بالتأكيد مدركون جيدا للعالم فيما وراء قراهم . وهم يشعرون انفسهم كإيرانيين ، ويوجدون بين انفسهم وإيران كوطن (٦) . وكثيرون من هؤلاء الرجال الذين يتجاوزون الثامنة عشرة من عمرهم يسافرون الى أجزاء أخرى من إيران أما نتيجة لالتحاقهم بالخدمة العسكرية أو على سبيل السياحة لزيارة اصدقاء أو اقارب أو أماكن دينية مقدسة . فمعظمهم اقارب يعيشون في مدن وهم يالفون حياة المدن الى حد كبير شأنهم شأن أي مواطن . وهم يظهرون اهتماما كبيرا بالتطورات القوية التي غالبا ما تكون موضوعات للنقاش في لقاءات اجتماعية . وهم — بالتأكيد — يعتبرون انفسهم ، أكثر اطلاعا من آبائهم ولا يترددون في ابداء وجهات نظرهم على مسمع من أهل القرية الأكبر سنا . وهم يمضون وقتا في الاستماع الى نشرات الاخبار من الاذاعة . وفي أثناء الثورة بدأ كثيرون منهم يقرأون الصحف بانتظام وواصل معظمهم هذه العادة على أساس غير منتظم . وطوال العام ١٩٧٨ كان هؤلاء الشبان على دراية بالتطورات السياسية ، وبحلول نهاية ذلك العام كانوا قد أصبحوا ميسسين كاية مجموعة أخرى .

تسييسي شباب الريف

ما هي العوامل المحددة التي أثرت في السلوك السياسي لشباب الريف في خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، وما هي الاهداف التي

يعلنونها للثورة ؟

يبدو أن درجة عالية من الاحباط الاقتصادي والاحباط في ما يتعلق بالمكانة الاجتماعية كانا عاملين حاسمين في تهيئة استعدادهم للنشاط السياسي . فقد كانت الغالبية العظمى من هؤلاء الشبان تشغل وظائف عمال غير مهرة وذات أجور منخفضة للغاية . وكان كثيرون منهم يعملون في مواقع البناء . ولكنهم كانوا في الحقيقة موجودين في كل انواع الاعمال ذات الدخل المنخفض والمكانة المتدنية في المدن ، فمعدل أجورهم كان ١٥ ألف ريال (٢٠٠ دولار أمريكي) شهريا ، وهو مبلغ كانوا جميعهم يشكون من أنه غير مناسب ، وكان هذا الدخل — خاصة اذا كانوا متزوجين ، وغالبية رجال القرية فوق العشرين هم من المتزوجين — يعتبر غير كاف .

لكن لم يكن الدخل هو مصدر السخط الوحيد . فقليلون جدا هم الذين كانوا سعداء بوظائفهم . وكان عمال البناء بوجه خاص يشعرون بانعدام الامن ، نظرا لانه لم تكن لهم نقابات تبحث لهم عن وظائف جديدة حينما ينتهي المشروع الذي يعملون فيه ، وكانت هذه الوظائف قصيرة الامد وتتطلب من العامل يقظة دائمة في البحث عن مواقع جديدة . وكانت اجراءات « مكافحة التضخم » في الاقتصاد، التي اتخذتها حكومة اموزيفار في العام ١٩٧٧ ، قد بدأت تحدث أثرا عكسيا على صناعة البناء في اوائل العام ١٩٧٨ . فكان بين جميع الرجال من هذه المجموعة شعور حاد بالمرارة — وحق بالاحتقار — ازاء المرتبات الضخمة التي تدفعها الحكومة والقطاع الخاص للمهنيين . وكان الريفيون يعلنون آراءهم صراحة دون أي كوابح داخلية حول مدى الظلم الذي يتمثل في حصول بعض الناس على دخل شهري يبلغ ١٠ أمثال الى ٢٠ مثلا الدخل الذي يكسبونه هم . كذلك كان هذا الشعور العدائي موجها ضد المائة ألف أجنبي في إيران في العام ١٩٧٨ ، الذين يعتقد ان الواحد منهم كان يحقق دخلا لا يقل عن ٢٠ ألف تومان (٣٠٠٠ دولار أمريكي) شهريا .

أقلية صغيرة فقط بين شباب الريف كانت غير مستاءة من وضعها الاقتصادي في حد ذاته ، ولكنها كانت تشعر باحباط بسبب عجزها عن الحصول على مراكز تتواءم مع أهدافها الشخصية . هؤلاء كانوا هم القرويين الذين تلقوا تعليما ثانويا أو — في بعض الحالات — تدريباً بعد المدرسة الثانوية . وكانوا يعملون كمعلمين

ومستخدمين مهرة في المصانع ، وتقنيين وكتبا اداريين في مكاتب الحكومة والقطاع الخاص . وكان هؤلاء الرجال يؤلفون « نخبة مثقفة » بين الشباب الريفي . وكان المصدر الاساسي لاحباطهم الاجتماعي مصدرنا تعليميا . فقد كانوا يطمحون كمجموعة في الالتحاق بالكليات الجامعية ، ولكنهم لم ينجحوا في اجتياز امتحانات القبول ، وربما يرجع ذلك الى سوء مستوى التعليم المتاح لهم في مدارس القرى . وكان يملأهم شعور شديد بالمرارة ازاء هذا الاستبعاد من التعليم العالي ، وشعور بالازدراء تجاه الطلاب الجامعيين ، الذين كانوا يعتقدون ان معظمهم مدللون ولا يستحقون الفرص التعليمية التي منحت لهم . وكانت هذه المجموعة من الشباب على درجة اكيدة من الوعي الطبقي . فبينما كان بعضهم على الفة مع مصطلحات الماركسيّة ، فإنهم ينظرون — بالاجماع تقريبا — الى الاسلام ، وخاصة الاسلام المستعادة حيويته كما كان يبشر به الدكتور على شريعتي ، على أنه يوفر حولا للمظالم المختلفة السائدة في المجتمع .

وقد أدت الاحباطات التي عانى منها كل هؤلاء الشباب الى اعدادهم لتقبل النشاط السياسي الواعد بمجتمع جديد من نوع ما . وهذا بالتحديد ما تبين أن الحركة السياسية المعارضة للشاه كانت تفعله قرب نهاية العام ١٩٧٨ . فكان الامتزاج الحرفي لايدولوجيا وطنية مع ايدولوجيا دينية عاملا حاسما في تعبئة هؤلاء الشباب في نشاط سياسي ، لان مثل هذا الامتزاج كان يوفر شرعية لاعمالهم . وكان أول القرويين استجابة لنداء الحركة السياسية هم « النخبة المثقفة » ، الذين أصبحوا مراقبين متعاطفين ، وأحيانا مشاركين نشطين ، في المظاهرات ذات الحوافز الدينية في اثناء ربيع وأوائل صيف العام ١٩٧٨ . ونظرا لان هؤلاء الشباب كانوا أفضل تعليما ويحتلون وظائف ذات مكانة أرفع من أي مستوى قروي ، فإنهم كانوا يحظون باعجاب باقي الشباب القروي . ونظرا لانهم كانوا عادة فصحاء وحسنوا الاطلاع بصورة عامة بشأن المسائل السياسية الوطنية ، فقد أمكنهم أن يتمتعوا بقدرة اقناع كبيرة ، وأصبحوا يمارسون نفوذاً مهماً على أعيانهم . وفي خريف العام ١٩٧٨ وقفوا موقف تحد صريح لشيوخ القرى وتحدوا السلطات بشجاعة في الخطب والمظاهرات على السواء ، وبزغوا سريعا كقادة قرويين يستخدمون بوعي الرموز الدينية والوطنية لكسب اغلبية الشباب الريفي الى صف

الثورة . ونجح هؤلاء الشباب في تنظيم دعم سياسي للتظاهرات المعادية للشاه التي بدأت تجري بصورة شبه يومية في جميع أنحاء البلد ابتداء من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ .

شارك الشباب الريفيون ، الذين كانوا يسافرون الى المدن يوميا للاشتراك في التظاهرات ، المتظاهرين من سكان المدن هدف استبدال حكومة الشاه بحكومة اسلامية . وعلى الرغم من أن تصورهم لحكومة اسلامية لم يكن واضح المعالم ، فان المناقشات مع عشرات الشباب اظهرت تماثلا واسعا في التوقعات . فكان بين التوقعات التي ذكرت غالبا من جانب القرويين في مناقشات حول مستقبل الثورة في أوائل العام ١٩٧٩ ، تحقيق امن وظيفي ، نقابات عمالية يديرها العمال ، اجور أعلى ، تأمين طبي وفوائد اجتماعية أخرى ، اعادة توزيع للارض أسعار أعلى للمحاصيل الزراعية ، توفر قروض بأسعار حسم متدنية ، تعليم مجاني ، كهربة للريف ، وعيادات صحية أكثر . وبعد نجاح الثورة في شباط (فبراير) اظهرت غالبية الشباب الريفي نضجا سياسيا مثيرا للدهشة في الاعتراف بأن الحكومة الجديدة ستستغرق وقتا طويلا قبل أن تتمكن من تنفيذ سياسات وبرامج تلبي اهدافهم المختلفة . ومع ذلك فإنه لا توجد مؤشرات — والثورة تقترب من ذكراها السنوية الاولى — الى أن هؤلاء الشباب — الذين تسيسوا الان — قد فقدوا رؤيتهم لتوقعاتهم . ولا بد أن يكون سؤال المستقبل : أي قدر من الوقت سيكون مقبولا كوقت كاف لرؤية بعض التقدم نحو تحقيق هذه التوقعات ، وماذا ستكون ردود افعالهم اذا ما كان هناك ادراك عام بالافتقار الى تقدم مرض ؟

هوامشي

(١) لاحظ كثير من الباحثين انعدام هبات فلاحية واسعة النطاق في ايران في القرن العشرين . وأكثر الدراسات شمولاً لهذا الموضوع هي دراسة فرهاد كاظمي ويرفاند ابراهاميان « الطبقة الفلاحية اللاتورية في ايران الحديثة » — دراسات ايرانية .

Farhad Kazemi and Ervand Abrahamian , « The Non - Revolutionary Peasantry Of Modern Iran » IRANIAN STUDIES , VOL . XI . 1978 , PP . 259-304 .

(٢) المناقشة حول عواقب الإصلاح الزراعي مستمدة من رسالتي لنيل درجة الدكتوراه . « آثار برنامج الإصلاح الزراعي على ايران الريفية » .
« The Effects Of the Land Reform Program on Rural

الجزء الثاني

Iran , » [John Hopkins University , 1975] .

- (٣) معلومات قدمها عديد من الباحثين الايرانيين الذين شاركوا في ذلك المؤتمر .
- (٤) معلومات شفوية قدمها عديد من علماء علم الاجتماع الريفي الايرانيين .
- (٥) تقوم المناقشة التالية على اساس مقابلات ومحاورات عديدة مع شباب ريفي في منطقة شيراز على مدى فترة ١٤ شهرا خلال ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وانني لمتمن لمشرات الثمانيان الذين شاركوا معي بأفكارهم ومدوا الي يد الصداقة في هذا الوقت .
- (٦) عند مناقشة الوعي الوطني فانني اشير على وجه التحديد الى الفرس المرقين ، وأستبعد الاقليات العرقية مثل الاترك الازربيجانيين والاكراذ والعرباء الخ . واي تطبيق لهذه القيمة على الاقليات المرقية لا بد أن يخلص آثار التفاعل بين الوعي المرقى والشويفية الفارسية على مفهومهم من ايران وولائهم لها .

■ دور العلماء المعارض في السياسة الايرانية المعاصرة

حامد الفار

■ مقاومة الفراعنة في كتابات علي شريعتي عن الاضطهاد

منصور فرهانق

■ المجتمع و الدين عند الامام الخميني

مرتضى كتيبي و جان ليون قاندورن

دور العلماء المعارض في السياسة الإيرانية المعاصرة *

حامد الغار

كانت مشاركة عدد كبير متنفذ من العلماء الإيرانيين في الثورة الدستورية (١٩٠٥ - ١٩١١) ، موضوع عدد من الكتابات التحليلية والتفسيرية في الفترة الأخيرة (١) . وركزت تلك النصوص الى حد كبير ، على الوضع التاريخي لايران القرن التاسع عشر ، واعتبرت ضمنيا ، ان تأييد العلماء لقضية الحكم الدستوري الليبرالية ، كان نتيجة التقاء معين للظروف ، ويكاد ان يكون خروجا على القاعدة . وقد اعتبرت الدوافع الايديولوجية والمبدئية لمعارضة الطغيان دوافع ثانوية ، بل وان تأييد العلماء للدستور قد انطلق من الارتباك وقصر النظر . ولكن هناك اسبابا تدعو الى تمييز موقف معارضة الطغيان كأحد الخصائص الاساسية والاوسع انتشارا للائني عشرية الشيعية ، ولا يعود استلهم هذا الموقف من الميوب في حكم القاجار فحسب . وهناك بالاضافة الى ذلك ، خط غير منقطع تقريبا ، يربط الدور المعارض للعلماء في ايران ، في عهد القاجار ، بالنضال الحالي الذي تخوضه مجموعة مهمة من العلماء الإيرانيين ضد نظام الحكم البهلوي . وعلى الرغم من التغييرات البعيدة الاثر في ملامح ايران الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، لا يزال يسمع حتى الآن ، صوت العلماء المطالب بوضع حد لما ينفعتونه بالحكم الطغياني الاستبدادي . والهدف المزدوج لهذه الدراسة هو تحديد الاعتبارات الدينية والمبدئية التي اوجت للعلماء بمعارضة

* هذا المقال هو خلاصة منقحة لدراسة قدمت للمرة الاولى ، في مؤتمر حول بنية القوى في ايران الاسلامية ، في جامعة كاليفورنيا ، لوس انجلوس ، في حزيران ١٩٦٩ ، ونشرت كاملة عام ١٩٧٢ .

● حامد الغار : Hamid Algar بريطاني تحول الى الاسلام . استاذ تاريخ الشرق الاوسط في جامعة كاليفورنيا في بيركلي ، الولايات المتحدة . متخصص بشؤون ايران .

● نشر هذا البحث في كتاب :

Scholars, Saints and Sufis-Muslim Institutions Since 1500
Edited by Nikki R. Keddie, Univ. of Calif. Press, 1972

الاستبداد الملكي بحزم ، وفحص التعبير الذي اتخذته تلك المعارضة في القرن الحالي ، وفي المقدّم الأخير بصورة خاصة .

ان النظرية السياسية للشيعة الاثني عشرية ، هي في المقام الاول ، جزء من تعريفها الشامل للإمامة : ان كامل الحكم الشرعي يعود الى الامام وحده ، الذي يتمتع بالحماية الالهية ضد الخطأ والخطيئة . ولكن المهمة السياسية للأئمة كانت تتعرض للاحباط المستمر ، وباختفاء الامام الثاني عشر محمد المهدي ، عن الانظار في سنة ٨٧٤ ، اختفت من العالم ، حتى امكانية ممارسة السلطة بشكل مشروع . واصبحت بالتالي ، كل الدول ، حتى تلك ذات الارتباط الرسمي الشيعي ، ذات طبيعة اغتصابية غير قابلة للتصرف . والى حد ما ، حجبت ادعاءات الصفويين بتحدرهم من الإمامة هذه الطبيعة الاغتصابية للدولة ، التي عادت لتظهر بوضوح شديد في عهد القاجار ، ولتوحي بموقف ينطوي على كراهية عميقة تجاه الدولة وممثلها . واصبحت مسألة كبح هذه الاداة غير الشرعية التي يتضمنها المفهوم الدستوري ووضع حدود لها مسألة مغرية بالنسبة لعلماء نشأوا على النظرة التقليدية التي لا تثق بالسلطة الزمنية .

وهناك مواقف سياسية اخرى يمكن ان تعتبر مستمدة من اختفاء الامام عن الانظار . اذ يروي عن الامام الثاني عشر انه جهر بايمانه فور ولادته وسجد باتجاه القبلة ، فأمره والده الامام حسن العسكري ، بأن يتكلم ، فما كان منه الا ان تلا الآية القرآنية : « ويريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين » (سورة القصص) (٢) .

هذه الرواية تشير الى البعد الرسولي للامام الثاني عشر : ان عودته ستنهض بالمضطهدين وتحمل اليهم الفخران . ان التطلع الى عودة الامام الثاني عشر من مستوى الاختفاء عن الانظار الى مستوى الظهور ، هو جزء حيوي من حياة التقوى والحياة الروحية للشيعة الاثني عشرية ، وهو بالتالي ، طموح ايضا للعدالة الاجتماعية وخلص المضطهدين . وعلى الرغم من ان توقع مثل هذه العدالة وهذا الخلاص بشكل وافر ، ينحصر فقط بعودة الامام الى الظهور ، فبالامكان تحقيقها جزئيا بواسطة اولئك الذين يتلفون الى عودته ويرغبون بالتالي ، في تمهيد الطريق من خلال استشفاف خصائص ولايته (٣) .

ولا ترتبط الطموحات الى العدالة ونبذ الطغيان بالامام الثاني عشر فحسب . فاستشهاد الامام الحسين في كربلاء اثر انتفاضته الفاشلة ضد الخليفة يزيد ، هو من دون شك ، وعلى مستوى التعبير العاطفي الشعبي ، احد المواضيع الرئيسية في الشيعة الاثني عشرية . ومقتله على يد الامويين حاضر دائما في الوعي الشيعي كحقيقة حية ذات أهمية شمولية وليس فقط كواقعة تاريخية ، ولا حتى كدافع للاحياء الورع لذكراه . ففي شخصه يتجسد ذلك الطموح الى العدالة الذي جابه طغيان نظام حكم لا يعرف التقوى . وان اولئك الذين يكون في ذكراه ، يتفجعون ايضا على هزيمة هذا الطموح الزمنية المتكررة . وهم من حيث كونهم لا يكون استشهاد فحسب ، بل يسعون الى اثبات جذراتهم بتضحيتهم ، يسرون على خطاه ويحاربون مظاهر الطغيان المعاصرة . وبذلك تحول نضال الامام الحسين ضد الامويين الى نموذج يحتذى للصراع بين العدالة والطغيان . وتعتبر كافة انظمة الحكم الاستبدادية مشابهة لعهد الامويين ، تذكر به ، بل وأحيانا تتحدر منه .

وقد لوحظ هذا الاتجاه في عهد القاجار ، وما زال بالامكان ملاحظته في ايران المعاصرة حيث اطلق على الشاه لقب « يزيد العصر » . فخلال ولاية محمد شاه (١٨٣٤ - ١٨٤٨) سجل اول ظهور لهذا الاتجاه عندما سرت شائعات تقول بأن القاجار كانوا منخرطين في الجيش الاموي في كربلاء (٤) . وقد اكتسبت تلك الشائعات قوة ورواجا شديدين خلال فترة الثورة الدستورية . وساد الاعتقاد بأن تحدر القاجار من الامويين قد ثبتت صحته من الافتراض بأن الخنجر الذي استخدم لقطع رأس الامام كان في حوزة حاكم طهران ، علاء الدولة . بل ان مجتهدي النجف اعلنوا ابان محاصرة القوات الملكية لمدينة تبريز في سنة ١٩٠٩ ، ان حصار المدينة « يوازي حرمان رفاق نبي الشهداء » (الامام الحسين) من مياه الفرات (٦) كذلك اتجه العديدون من اوائل الدستوريين ، نحو مساواة انفسهم بالامام الشهيد : لذلك اطلق الادعاء القائل بأن الامام الحسين أسس اول « انجمن » « Anjuman » ، وهي جمعيات شبه سرية انشئت لدعم قضية الدستوريين ، وذلك من اجل اثبات شرعية هذه الجمعيات (٧) . هذه الممارسات المعروفة « بالتعزية » و « الرودخاني » « Raudakh'ani » ، اي احياء

ذكرى استشهاد الإمام بتمثيلات درامية وتلاوة الشعر ، غدت هذا الوعي الحاد لمأساة كربلاء طوال القرن التاسع عشر ، كجزء حي من التاريخ الغيبي (*) .

وقد بلغت تلك الممارسات ذروة تطورها خلال عهد القاجار ، رغم أن أصولها لا تعود إلى تلك الفترة . وتستمر رعاية هذه الممارسات في القرن الحالي وبالدرجة نفسها من الشغف والتفاني وإن يكن على مستوى اجتماعي ربما محدود أكثر . ورغم وجود بعض العناصر الأسطورية والغيبية في مادة التمثيل والشعر ، فإن الممارستين تشكلان في معظم الأحيان وسائل للتعبير عن عاطفة وولاء دينيين شديدين . وهذا ينطبق بصورة خاصة ، على «التعزية» حيث من الضروري النظر إلى التجريح العنيف للذات الذي يمارسه بعض المشاركين ، على أنه ، بالدرجة الأولى ، نتيجة للرغبة في المشاركة باستشهاد الإمام . ويمكن إثبات هذه الرغبة بطريقة واقعية أكثر ، من خلال الثورة ضد الطغيان القائم . وليس من باب المبالغة القول أن المواطف التي تظهر عادة في «التعزية» ، تستطيع في سياق التحريض السياسي ، أن تتخلى عن إطار تعبيرها التمثيلي لتجمل من النضال المعاصر إعادة تمثيل لكربلاء .

دفعت القدرة الكامنة للتعزية على الإيحاء بالثورة ، عدداً من الحكومات ورجال الدولة في إيران إلى العمل من أجل الفائها ، في حين احتل الاهتمام باحتمال لاشروعيتها سواء على صعيد القانون الديني أو على صعيد السوابق الدينية ، مكاناً ثانوياً (٨) .

إن المواقف العاطفية القوية المستمدة من اختفاء الإمام الثاني عشر عن الأنظار ، ومن استشهاد الإمام الحسين ، تعمل إذن ، على الإيحاء برغبة في العدالة الاجتماعية ، وبعدها تجاه الطغيان . بالإضافة إلى ذلك ، فإن بنية السلطة الدينية في الشيعة الاثني عشرية تخلق لدى المجتمع ولدى العلماء الذين يقودون المجتمع ، ميلاً إلى موقف من العداء العملي تجاه الدولة . وتعود السلطة في المسائل الدينية بشكل جاسم إلى الإمام الثاني عشر (المختفي عن الأنظار) ، والذي كان انسحابه من الشؤون الإنسانية ظاهرياً فحسب ، ويسمى في أحيان عديدة «صاحب الزمان» . ولكن هناك

* Metahistory

حاجة إلى بعض الأساليب العملية لإرشاد المجتمع خلال اختفائه عن الأنظار . وتفي بهذه الحاجة الممارسة التي تعرف باسم «التقليد» ، أي الخضوع لعالم ديني مخول بالتوجيه في المسائل التي تتعلق بوضع قوانين دينية . والعالم الذي يعطي مثل هذه الإرشادات هو المجتهد ، أي ذاك الذي يقدر على ممارسة الحكم الشخصي في المسائل التي تحتاج إلى إرشاد . ويختار المؤمن واحداً من بين أولئك الذين استوفوا الشروط التقنية لمهمة المجتهد ، ليتبع من ثم إرشاداته . ويعرف هذا المجتهد الذي يتم اختياره ، «بمرجع التقليد» (صيغة الجمع : مراجع التقليد) ، مصدر التقليد . أما المعايير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى اختيار المرجع ، فهي العلم والتقوى بالدرجة الأولى . وكان مجتهدون بارزون قد استطاعوا في بعض الأحيان ، إثبات أنفسهم كمرجع أوحده للمجتمع ككل ، ولكن المؤلف أكثر هو أن يخدم عدد من المجتهدين كـ «مصادر تقليد» ، لكل واحد منهم اتباعه (٩) .

ولممارسة التقليد نتائج سياسية مهمة في ضوء خضوع المجال السياسي ، مثله مثل مجالات النشاط الإنساني الأخرى ، لقانون السلوك الديني . فالمجتهد بحكم مكانته كمرجع ، معرض لأن يعطي إرشادات حول مسائل سياسية متعارضة إلى حد مع إرادة الدولة ، ولأن يصبح بحكم هذه الحقيقة ، قائداً للمعارضة . وقد كان تعريف مفهوم التقليد والاجتهاد (بمعانيهما الشيعية الخاصة) ، هو الإنجاز الذي أحرزه الآغا محمد باقر البهبهاني Aga Muhammad «Bagir Bihbihani» (١٧٠٥ - ١٨٠٣) ، الذي

تربطه بعلماء العصر الحالي علاقة سلالة روحية وثقافية (١٠) . وعشية إنشاء حكم القاجار أعطي التوضيح النظري لمكانة المجتهد «كمرجع تقليد» . وقد أخذت المعاني السياسية لهذه المكانة تتضح تدريجياً خلال القرن التاسع عشر . وكان المفروض أن يخضع الملك تماماً مثل رعيته ، لإرشاد المجتهد المخول بالتوجيه ، وأن يجعل الدولة الذراع التنفيذية لسلطة العلماء . ولكن هذا التعريف المثالي ظل بعيداً عن التحقيق طوال عهد القاجار . ولذلك كانت هناك درجة معينة من التوتر متأصلة في العلاقات بين العلماء وبين الملكية . ويمكن اعتبار مشاركة العلماء في الثورة الدستورية ، وإلى حد ، إشارة على تحول هذا التوتر إلى انشقاق علني .

وقد عززت دوافع المبدأ الدينية والمبدئية للدولة مسار الأحداث السياسية خلال القرن بقوة . فقد أصبح القاجار مرتبطين بقوة معادية غير مسلمة كانت تهدد ببسط سيطرة كاملة على إيران ، وتدمير طابعها كمجتمع اسلامي . لذلك فان الدعوات التي اطلقت من اجل مقاومة الاجانب الذين ينتهكون حرمة ايران ، كانت موجهة أيضا ضد الدولة التي كان ضعفها هو ما جعل تلك النكبات ممكنة . وكان من جراء محاولات معالجة عجز الدولة بواسطة بعض اجراءات الإصلاح واضفاء الطابع الغربي ، ان ازداد عداة العلماء تجاه الدولة ، لان تلك الاجراءات كانت تحد تدريجيا من حقوقهم المكتسبة - خصوصا في المجال القانوني . وكان الوزير الذي اشرف على الإصلاحات قد أعلن بصورة حاسمة وبشيء من العلنية الضمنية ، معارضته «تدخل» العلماء في شؤون الدولة (١١) . وبذلك أصبح لمعارضة العلماء هدف مزدوج : السيطرة الأجنبية والطفان المحلي . وقد اورث العلماء هذا الهدف المزدوج للدستوريين .

وجد العلماء انفسهم بعدائهم للدولة ، في حالة تحالف دائم تقريبا ، مع الطبقات الميركنتلية المدنية . فقد كان العلماء والتجار يمثلون قوى مستقلة عن الدولة الى حد بعيد ، وكان كل من التوجيه الديني والنشاط الاقتصادي مكلا للآخر . وكانت قوانين الشريعة التي يصيغها ويفسرها المجتهدون ، تنظم السلوك التجاري ، وكانت المسائل التجارية تشكل جزءا كبيرا من نشاط المحاكم المسؤولة عن تطبيق القوانين الدينية . وقد شكلت التبرعات والضرائب المقررة دينيا (مثل الزكاة والخمس «Khums») التي يدعمها التجار ، ثاني أهم مصدر دخل للعلماء من بعد الاوقاف المرتبطة بالمساجد ومؤسسات التعليم الديني . ويبدو ان تلك المدفوعات كانت ضخمة خلال القرن التاسع عشر رغم ان اي نظام جبائية منظم لم يكن يفرضها . وقد كان كل من العلماء والتجار ينزعون نحو معاداة الدولة : فالدولة القوية القادرة على فرض نفسها كانت تهدد امتيازات العلماء القضائية وغيرها ، وتميل الى فرض ضرائب باهظة على التجار . وكانت كل واحدة من الطبقتين تخشى ، بدورها ، التغفل الأوروبي في ايران كآمر معاد لمصالحها . وازاء المخاطر التي تتمثل في دولة متواطئة مع قوى اجنبية ، كان العلماء والتجار يقدمون المساعدة والملجأ لبعضهما البعض : كانت حرمة المساجد

الملجأ الاخير للاحتباء من طغيان الدولة ، بينما كان اغلاق البازار يعطي العلماء اداة قوية للضغط على الحكومة . وهكذا نرى ان التحالف بين المسجد والبازار ، والذي لا يزال فاعلا وقويا في ايران ، كان قديما وقائما على اسس قوية .

تفسر الاعتبارات - الدينية والتاريخية والاجتماعية - التي ذكرت حتى الآن ، السبب في وجود ميل لدى العلماء للاشتراك في الحركة الدستورية من حيث كونها تمثل استمرارا لمعارضتهم التقليدية للدولة . الا ان الدعوة الى الاستمرارية تجاوزت الانكار التقليدي للشريعة الى طرح والمطالبة بنظام حكم افضل من الطغيان القائم . لذلك فمن الضروري تحديد درجة التورط الواعي والمتعمد للعلماء في هذه الدعوة الى التجديد ، وتمييزها عن الضغوط الظرفية المختلفة التي كانوا يتعرضون لها .

اهم هذه الضغوط كان رغبة الاصلاحيين من ذوي الميل العلماني والغربي ، في عرض خططهم للتغيير الحكومي ، على انها خطط يقرها ، بل وحتى يأمر بها الاسلام . وقد كانت مثل هذه الاستراتيجية ضرورية بالرغم من انعدام الايمان الديني العميق لدى هؤلاء الاصلاحيين بشكل عام ، وذلك بسبب ولاء جماهير الشعب العاطفي للاسلام ، وبسبب المكانة التوجيهية للعلماء . وكان اول من طرح التطابق التكتيكي والسلس للإصلاح على النمط الأوروبي (بما في ذلك انشاء الحكومة الدستورية) مع شروط الدين الأساسية ، المفكر المستقل الارمني الاصل ميرزا ملكوم خان (١٨٣٤ - ١٩٠٨) الذي كان تارة مسلما وتارة اخرى مسيحيا ، بحسب مقتضيات الظروف . وقد حمل لواء سياسته بعض جمعيات Anjuman التي انشئت لدعم الدستور .

لقد تم اعلان تطابق القانون الاسلامي مع مفاهيم الحكم الغربية ولكن عن طريق التاكيد ، لا عن طريق البرهان : «المشروعية» و «المشروعية» هما واحد : الحكم بموجب قانون الاسلام والمعادلة والمساواة ، او بموجب العلم والمدنية » (١٢) . وربما توقع العلماء الذين قبلوا بهذه المعادلة عن حق بان تطبق الشريعة كقانون للدولة بصورة دائمة ، من بعد تحقيق الدستور . ولكن تلك التوقعات احبطت ، وانتقل عدد من المجتهدين الى موقع المعارضة النشيطة للدستور بزعماء الشيخ فضل الله نوري (١٣) .

ولكن بقيت هناك وحتى الانقلاب الثاني لحمد علي شاه في سنة ١٩١١ ، مجموعة هامة في أوساط العلماء لم تتوقف عن تأييد القضية الدستورية ، وان لم يكن ذلك من دون بعض التحفظات . ويعتبر استمرار هؤلاء في تأييد الدستور اشارة مهمة الى ان مشاركة العلماء في الحركة لم تكن مجرد نتيجة الارتباك والضغط الظرفي الذي اثارته مناورات العلمانيين . وعلى ما يبدو ، ادرك مؤيدو الدستور ومعارضوه في أوساط العلماء بشكل عام ، الفارق الاساسي بين الدستور والشريعة ، وذلك منذ سنة ١٩٠٧ . ففي حين استنتج الشيخ فضل الله نوري واتباعه من هذا الفارق عدم توافق المبدأ الدستوري مع الاسلام ، توصل علماء آخرون لم يتأثروا بالعلمانية ، الى الاستنتاج بأن الحكومة الدستورية ليست غير ضارة فحسب من وجهة نظر الدين ، بل ان الدين يقرها . ويمكن القول ان وجهة النظر هذه من المسألة قد ثبتت نفسها كوجهة النظر السائدة بين العلماء الايرانيين ، وما زالت تشكل مواقفهم السياسية في ايران المعاصرة .

لقد منح ثلاثة مجتهدين بصورة خاصة ، كانوا يسكنون النجف ، دعماً قوياً وحازماً للقضية الدستورية من بعد انتقال الشيخ فضل الله نوري الى معارضتها . وكان هؤلاء : « الملا محمد كاظم خراساني ، والملا عبدالله مازانداراني والحاج ميرزا حسين خليلي طهراني . وبينما راح نوري واتباعه يطالبون « المجلس » بالعمل على جعل الشريعة قانوناً للدولة بوضوح لا لبس فيه ، كان الرأي السائد في النجف ان التطبيق السليم للشريعة مستحيل خلال اختفاء الامام عن الانظار ، علماً بأن احد المؤثرات على قدومه سيكون في الواقع هو التطبيق الامثل للقانون . ولكن الرأي استقر على انه من الافضل الحد من الاعمال القمعية التي تقوم بها السلطة ذات الطابع الاغتشابي بالضرورة ، بانتظار عودة الامام الى الظهور للعيان . وكان لا بد من اجل تحقيق هذا الامر بالشكل الملائم من وجود قوانين تنظم عمل الدولة ، ومجلس استشاري يراقب تطبيق هذه القوانين . لقد كان هناك سوء فهم لمسألة ما اذا كان الدستور مساوياً للشريعة ، ولا صلة لها باهتمامات العلماء والمجتمع الحقيقية ، في ظروف اختفاء الامام عن الانظار (١٤) .

وقد صدر عن هذه المجموعة من العلماء الدستوريين في النجف

التبرير الاكثر وضوحاً وتماسكاً حتى يومنا هذا ، لصالح الحكومة الدستورية من وجهة النظر الشيعية . ويعتبر كتاب الشيخ محمد حسين ناعيني « Shaykh Muhammad Husayn Naini » (١٨٦٠-١٩٣٦) ، بعنوان « Tanbih al — Umma Va Tanzih al — Milla dar Asas va Usul — i Mashrutiyat » (وهو تنبيه للامة وعرض للشعب بخصوص اساس ومبادئ الحكومة الدستورية) وثيقة نادرة عن النظرية السياسية الشيعية التي تسعى الى تحقيق الوفاق بين استمرار وعي اختفاء الامام عن الانظار ، مع الاستحالة الناتجة للشرعية ، وبين الحاجة الفعلية لشكل من أشكال الحكم الذي لا يسيء كثيراً الى املاءات الدين . ولا تزال للكتاب صلة بمسألة العلاقات بين الدولة والعلماء في ايران ، وقد اعيدت طباعته مؤخراً ، مع مقدمة وملاحظات وضعها اكثر مناوئي نظام حكم الشاه نشاطاً من بين العلماء ، آية الله السيد محمود الطالقاني (١٥) .

يستهل الناعيني بحثه بتعريف واجبات الدولة الاساسية ، الخارجية والداخلية ، ويعلم بأن السلطة الوحيدة التي تحتاجها الدولة هي تلك اللازمة للوفاء بهذه الواجبات . وعندما ينحرف الحكام بالحكم لاغراض انانية وقيمون سلطة استبدادية مطلقة ، فانهم يشذون عن قانون من القوانين المنزلة . ويميل رئيس حكومة منحرفة من هذا النوع الى اغتصاب الخصائص الالهية ، واسباغ صفات الالهية على الحاكم يمثل اكثر أشكال الطفيان تطرفاً ، كما كان الحال مع الفراعنة . ومثل كافة رسل الله ، فقد كانت مهمة النبي موسى تحطيم « الشرك » الذي يخلقه الطفيان ، ورسم حدود الحكم البشري ، الذي يمارس كامانة آلهية .

ان افضل طريقة لتجنب انحراف السلطة عن الطفيان هي عصمة الحاكم ، اي تحرره من الخطيئة والخطأ ، والميل الذي لا يخطيء لتلبية ارادة الله . ومن الضروري ايجاد وسائل اخرى في اثناء غياب الامام . وهناك وسيلتان اساسيتان : دستور يحدد حقوق وواجبات الدولة واتباعها ، ومجلس يضم « الاذكياء والحكماء في البلاد الذين يضمرون الخير للشعب » ، من اجل الاشراف على تطبيق الدستور ومراقبة اعمال الدولة . ويجب ان لا يتضمن الدستور اي مواد تتعارض والاسلام ، كما يجب ان يضم المجلس من بين

أعضائه ، « عددًا من المجتهدين أو المفوضين من قبلهم ، الذين يعدلون في القرارات التي يتخذها ، يقرونها ويوافقون عليها » ، وذلك من أجل أن يحصل المجلس على الترخيص الديني . وعلى المجلس كهيئة تشريعية أن يهتم بـ « Urfiyat » أي بالمسائل التي تتعلق بظروف محددة في الزمان والمكان ، والتي لم تتناولها الشريعة لأنها لا تهمها . ومن شأن وجود المجتهدين في المجلس ضمان البراءة الدينية لكافة التشريعات التي يتم إقرارها وتتعلق بهذه المسائل .

أن منع الحكم المطلق من خلال وضع دستور وإنشاء مجلس شعبي ، هو فريضة دينية على الرغم من اختفاء الإمام عن الأنظار ومن انسحاب الشرعية في الوقت نفسه ، من المستوى الديني . ويبقى أن « فرض الحسن ومنع السوء » هو واجب المجتمع في كل وقت ، وأن استحالة تنفيذ هذا الواجب بشكل كامل لا تحرر المؤمنين من الالتزام بالنضال لادائه على أفضل وجه ممكن . أن ضرورة الدستور هي الاستنتاج السياسي الذي يستخلص من ضرورة محاربة مظاهر الشر في كل وقت . فالحكم الطفاني المنفلت يخلق شرا لا حده ، والحد من سلطات الحاكم من خلال وضع القوانين وممارسة الرقابة بواسطة المجلس الشعبي ، يؤدي إلى الحد من الشر النابع من حكمه . أن الطفاني المنفلت هو اغتصاب للخصائص الإلهية ، وادعاء مزيف بالحق في الحكم . بل أنه يفتصب حرية الرعية المعطاة لهم من الله ، ولذلك فإنه يستحق الإدانة أضعافاً مضاعفة بينما الحكم المقيد بالدستور لا يسيء إلى الله بتسككه بالسلطة المطلقة بشكل غير شرعي ، ولا يفتصب حرية الإنسان ، وهو حكم اغتصابي فقط بالنسبة إلى الإمام ، ولذلك يجب أن يكون الحكم المفضل .

لقد شرح ناعيني فكرة تقليص لاشريعة الدولة إلى الحد الأدنى الذي لا مفر منه في ظروف غياب الإمام عن الأنظار ، من خلال عدد من التشبيهات ، وقد روى أحدها في إطار حلم صادر عن الإمام الغائب نفسه .

وقد أورد ناعيني من بعد أن استعرض الفكرة المركزية للمبدأ الدستوري وأقراره دينياً ، واللاشريعة المطلقة للطفاني ، هججاً إضافية مستقاة من الظروف آنذاك ، وخصوصاً من تحالف الطاغية محمد علي شاه مع روسيا ، القوة الموحدة ثم انطلق يدحض الاعتراضات المختلفة التي أثارها أعداء الدستور في أوساط العلماء .

وتبقى مناقشة ناعيني للمبدأ الدستوري بالرغم من بعض نقاط الضعف ، وثيقة قيمة لم تعطيها حقها الخلاصة التي قدمت أعلاه (١٨) . فهي تقسح في المجال لفهم أكبر للدور الذي تلعبه شريحة هامة من العلماء في الثورة الدستورية . وهي تؤثر إلى الأسلوب الذي يمكن العلماء في وقت لاحق من القرن العشرين ، من اللجوء إلى القرآن والدستور كمصدرين توأمين للسلطة .

منيت محاولات محمد علي شاه إعادة فرض الحكم المطلق على إيران ، بالهزيمة عسكرياً ، ولكن السنوات التي تلت تخليه عن السلطة حملت الخيبة للحركة الدستورية . فقد تم حل المجلس في كانون الأول ١٩١١ ، ولم يعد إلى الاعتقاد إلا في تشرين الثاني ، ١٩١٤ . وشهدت الحرب العالمية الأولى هجرة أعداد متزايدة من مؤيدي الدستور إلى إسطنبول وما وراء إسطنبول ، ونهاية كافة مظاهر الحياة السياسية المستقلة . وعندما أطاح رضا شاه بحكم القاجار وأعاد خلق الدولة الإيرانية المستقلة لم يكن المبدأ الدستوري هو المثال المرشد ، ولم يعد للمجلس سوى مهمة شكلية . ويجب أن نذكر هنا آية الله المدرس (Ayatullah Mudarris) الذي كان أحد المناوئين القلائل لرضا شاه في المجلس ، قبل توليه السلطة المطلقة . (١٦)

وقد انحصر نشاط العلماء السياسي من بعد إبعاد آية الله المدرس عن الساحة ، بالاحتجاجات المتقطعة ضد تسلط رضا شاه في فرض إجراءات بغيضة ، واتخذ رد الفعل على مثل تلك الاحتجاجات شكل انتهاك حرمة الأماكن المقدسة في قم (سنة ١٩٢٨) ، وفي مشهد (سنة ١٩٣٥) .

ونجد أن اهتمام العلماء بالنشاط السياسي عاد فاستيقظ من بعد تولي الشاه الحالي للعرش ، وبداية فترة ما بعد الحرب . وأظهر « المجلس » بشائر حياة ، وظهر نوع معين من حرية التعبير والجدل استغلته شريحة من العلماء .

وقد ارتبط اسم آية الله أبو القاسم كاشاني وهو شخصية مثيرة للجدل ، بالنشاطات السياسية للعلماء في الفترة التي انتهت بالانقلاب الموالي في ٢٨ « مرداد » Murdad « ، ١٩٣٢/١٩ آب ١٩٥٣ . فلقد أمضى كاشاني ، وهو من مواليد أواخر القرن التاسع عشر ، الجزء الأول من حياته في العراق . إذ كان والده قد اصطحبه

معه الى النجف وهو يافع السن ، وتلقى علومه على يد اثنين من أبرز المجتهدين في النجف ، وهما : محمد كاظم خراساني ، وميرزا حسين خليلي طهراني ، وقد أصبح سكرتيراً للاول فيما بعد . ولجأ كاشاني الى ايران من بعد ان اصدر البريطانيون عليه حكماً غائبياً بالاعدام ، في سنة ١٩١٩ ، بسبب معارضته للانقلاب البريطاني في العراق . وامتنع كاشاني عن القيام بنشاط سياسي طوال فترة حكم رضا شاه ، ولكن البريطانيين تمكنوا من اعتقاله في حزيران ١٩٤٢ ، بعد الغزو الروسي - البريطاني لايران ، وذلك بحجة وجود اتصالات بينه وبين العملاء الالمان . وهكذا قضى كاشاني سنوات الحرب في المنفى (١٧) .

في سنة ١٩٤٨ بدأت حياة كاشاني السياسية لفترة ما بعد الحرب ، وذلك عندما قام بتنظيم مظاهرات ضد اقامة دولة يهودية في فلسطين ، وراح يجمع المساعدات المالية للقضية العربية . بل حاول ايضا ارسال متطوعين الى فلسطين . وقد ازدادت أهمية كاشاني مع بداية الحملة لتأميم صناعة النفط . فقد أصبح احد أبرز منظمي التأييد الجماهيري للجبهة الوطنية التي كان يتزعمها الدكتور محمد مصدق . وكان لديه ممثلون في المجلس يشكلون مجموعة عرفت باسم « مجاهدين اسلام » بقيادة شمس قناة آبابي (Shams Qantabadi) بينما كان ينشط مؤقتاً في الخارج مع منظمة نضالية معروفة باسم « فدائيين اسلام » .

وتعتبر البيانات التي صدرت عن كاشاني في سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، عن ازدواجية الاهتمام نفسها التي ورثتها الحركة الدستورية من علماء القرن التاسع عشر : معارضة الحكم المطلق (والتي يعتقد انها تظهر في بعض التعديلات المقترحة في الدستور) ، ومعارضة السيطرة الاجنبية (التي تتمثل في شركة النفط الانغلو - ايرانية) . وكان كاشاني في احتجاجاته ضد هذه الاهداف ، يلجأ الى كل من الشريعة والدستور كمصادر للسلطة (١٨) .

ولكن علاقات كاشاني بمصدق تدهورت في سنة ١٩٥٣ ، ربما بسبب محاولاته اختراق سلطة الحكومة بكتابة رسائل توصية لصالح اتباعه موجهة الى وزارات مختلفة ، رفض مصدق قبولها . لذلك ايد كاشاني الانقلاب الملكي العسكري الذي وقع في شهر آب سنة ١٩٥٣ ، منتقماً لنفسه .

ولكن من الضروري ان نذكر بأن الدوافع الشخصية لم تكن وحدها التي حسبت في هذا التحول في الولاءات : فاللادينية النشطة التي كشفت عن نفسها بصورة متزايدة خلال الايام الاخيرة من حكم مصدق ، اصابت عدداً من العلماء بالذعر . وتراجع كاشاني خلف مسرح الحياة الايرانية ، بعد شهر آب ١٩٥٣ ، وبالكاد لوحظت وفاته في سنة ١٩٦٢ (١٩) .

كان كاشاني الاكثر نشاطاً على الصعيد السياسي من بين علماء عصره ، ولكن آية الله الراحل « السيد بوروجردي » Sayyid Aga Husayn Burujirdi الذي كان قد أصبح عند مماته في سنة ١٩٦١ ، « مرجع التقليد » الوحيد في العالم الشيعي ، كان تجاوز كاشاني في العلم وفي التقوى - وهما شرطان مسبقان للتسامي الديني .

وكان « بوروجردي » من سلالة « السيد محمد بحر العلوم » ، احد أبرز المجتهدين في اوائل القرن التاسع عشر ، والذي انحدر من عائلة اشتهرت تقليدياً بالمعرفة الدينية . وقد ولد « بوروجردي » في سنة ١٢٩٢ هجرية / ١٨٧٥ ، في « بوروجرد » Burujird وهي بلدة صغيرة قرب « آراك » Arak « غربي ايران . وتلقى علومه أولاً ، في اصفهان ، ثم في النجف تحت اشراف الشيخ « محمد كاظم خراساني » « وشيخ الشريعة اصفهاني » . وعاد الى مسقط رأسه في سنة ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ ، بعدما قضى سبع سنوات في النجف أصبح خلالها ضليعاً في الفقه والحديث بدرجة لا مثيل لها . ومكث في مسقط رأسه سبعاً وثلاثين سنة ، ولم يفادر البلدة سوى لفترات وجيزة . وقد عكف على دراسة المزيد من الحديث . واشتغل بالتعليم في المدرسة المحلية خلال اقامته الطويلة في هذه البلدة غير المهمة نسبياً . وقد وجد انعدام الطموح في الامور الدنيوية الذي ميز حياته ، تعبيره السياسي في التصوف .

وعندما جاء « بوروجردي » الى طهران للمعالجة الطبية في سنة ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ ، اقتنع بالذهاب والاستقرار في قم عوضاً عن العودة الى الى مسقط رأسه . وكان الشيخ عبد الكريم يزدي « Abd al-Karim Hairi Yazdi » ، أبرز المعلمين من بين علماء المدينة ، قد توفي مؤخراً ، ولحق به بعد فترة قصيرة « مرجع التقليد » الرئيسي السيد أبو الحسن ، وكان من سكان قم ايضاً . لذلك كان على « بوروجردي » ان يشغل الفراغ المزدوج الذي نشأ .

وقد برز خلال سنتين كمرجع وحيد وجمع من حوله عددا من المجتهدين يعيش معظمهم في النجف، من الذين يعملون ايضا كمصادر للارشاد (٢٠) .

وكان الشيخ مرتضى انصاري (٢١) اول من تبوا مكانة المرجع الاوحد في ستينات القرن التاسع عشر ، ويمكن ان نظهر خطأ مشتركا في حياة الرجلين العملية . فكلاهما لم يكن يساوره الطموح في الامور الدنيوية كما كان كلاهما يشمئز من فكرة الاستغلال السياسي لطاعة اتباعه بحكم مكانته كمرجع اوحد . ومع ذلك فكلاهما مهد الطريق لمجتهدين آخرين اظهروا وبصورة مقنعة ، القوة السياسية المتأصلة في مؤسسة « التقليد » . فبعد فترة من الزمن ، خلف « ميرزا حسن شيرازي » « انصاري » كمرجع اوحد . وكانت فتوى شيرازي هي العامل الرئيسي في نجاح حركة مقاطعة التبغ الشهيرة في ١٨٩١ - ١٨٩٢ (٢٢) . ولكن خلفا واحدا لم يبرز لبوروجردى الا ان الانجازات التي حققها في المجالين الثقافي والديني في قم ، جعلت من تلك المدينة مركزا حيويا للارشاد الروحي ووضعت ، بالتالي ، الاسس لدورها السياسي في ستينات القرن العشرين . وقد ارتبطت ممارسة ذلك الدور بآية الله الخميني ، ابرز ممثلي المعارضة الدينية لنظام الحكم الحالي في ايران .

تستحق انجازات بوروجردى تنويها خاصا . فقد برز في مجال الحديث لكونه اعاد احياء ممارسة التحقيق المستقل ، وحرض على اجراء مراجعة نقدية لكتاب « وسائل الشيعة لتحقيق مسائل الشريعة » وهو عمل اساسي من اعمال « محمد ب. حسن الحر العاملي » (الذي توفي في سنة ١٦٨٨) . واظهر بوروجردى اهتماما حيويا بالتقارب السنّي - الشيعي (وهو اهتمام ابقاه الخميني حيا) . ومن اجل تحقيق هذا الهدف قام بمراسلة الذين توالوا على رئاسة الازهر ، وبالتعاون معهم . كما ارسل مبعوثين الى اوروبا للعمل في اوساط الايرانيين المستقرين في الخارج ، ولنشر المذهب الشيعي بين الاوروبيين الذين يبدون اهتماما به . وربما كان تنظيمه لشؤون المرجع على اسس اكثر فاعلية هو اهم ما قام به : فقد تم اعتماد نظام الحاسبة لتسجيل المداخل والمبالغ التي توزع ك « سهم الإمام Sahm-i imam » ، وكتابا لتسجيل اسماء العملاء المحليين المكلفين بجباية الاموال وارسالها الى قم . وقد استمرت شبكة الاتصالات هذه التي انشأها « بوروجردى » حتى

بعد مماته ، وهي تقوم بنشر الارشادات التي تتعلق بالمسائل السياسية وبمسائل دينية محدودة (٢٣) .

وقام الشاه الحالي بعد انقلابه العسكري في شهر آب ١٩٥٣ ، بمحاولات متقطعة لاضفاء مظهر اسلامي على شخصه وعلى نظام حكمه ، على الرغم من ان هذه الجهود تداعت بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة . وكانت هذه المحاولات تأخذ من جهة ، شكل زيارات للاماكن المقدسة داخل ايران - خاصة مشهد - ترافقها دعاية كبيرة ، او شكل رعاية مجموعة صغيرة من العلماء يتزعمها « آية الله بهبهاني » والدكتور « حسن امامي » ، امام الجمعة في طهران ، لم تنأى بنفسها عن الارتباط بالدولة . وعناصر هذه السياسة مألوفة منذ عهد القاجار ، حيث كانت تجري آنذاك محاولات مماثلة لانتحال مظاهر التقوى من اجل التخفيف من طابع اللامشرعية المتأصل في الدولة ، ولكنها كانت تحكم دائما بالفشل . وكان فشل تلك المحاولات ظاهرا ، بصورة خاصة ، في الحقبة الاخيرة في ايران ، التي شهدت انبعاثا بارزا لدور العلماء كزعماء للمعارضة الشعبية لنظام الحكم القائم .

كنا قد توقفنا عند التأييد الذي منحه الكاشاني للانقلاب الملكي، وعند نهج التصوف الذي مارسه آية الله بوروجردى . ولم تشهد السنوات القليلة الاولى التي تلت ١٩٥٣ عداءا يستحق الذكر من جانب العلماء تجاه نظام الحكم . وكان هناك ثمة شعور على نطاق واسع ، بأن عودة الشاه قد ادت الى تلافي خطر شيوعي حقيقي نشأ في الايام الاخيرة من حكم مصدق .

وقد أوعز بوروجردى الى اتباعه الكثيرين ، بحكم مكانته كمرجع اوحد ، أن يتخذوا موقف « التصوف » ، بل وكان أحيانا أحيانا يتجاوز مثل هذا الحياد الى بعض مظاهر الود تجاه نظام الحكم فهو لم يكن يصد الزيارات الملكية لمنزله (٢٤) .

اثر وفاة « بوروجردى » بعث الشاه ببرقية تعزية الى آية الله الشيخ محسن الحكيم « ، وهو مجتهد عربي يسكن في النجف ، ملحاه بذلك الى رغبته في ان يخلف « بوروجردى » كمرجع اوحد . لقد كان المأمول من دون شك ، هو ان تؤدي هذه الخلافة الى تقليص اهمية قم ، ومنع نشوء مركز للسلطة الدينية في داخل ايران . وربما كان يعتقد بأن مجتهدا يسكن النجف - بالإضافة الى كونه عربي المولد - من غير المحتمل ان يكون مطلعا عن كذب على شؤون ايران

او مهتما بها .

ولكن على الرغم من أن العملية التي ترفع المجتهدين الى مكانة المرجع هي عملية غير رسمية ، فانها تستثني التعمين من قبل الدولة ، ولم يتمكن آية الله الحكيم حتى وفاته في الاول من شهر حزيران ١٩٧٠ ، من أن يستقطب سوى عدد محدود من الاتباع داخل ايران . وقد برز في الواقع ثلاثة مجتهدين ليرثوا منصب « بوروجردى » بشكل مشترك : آية الله روح الله الخميني ، وهو الآن في منفاه في النجف ، وآية الله محمد هادي ميلاني ، وهو ازربيجاني يسكن مشهد ، وآية الله كاظم شريعة مداري من قم (٢٥) . والخميني هو الهم والاكثر نفوذا بين الثلاثة . وقد ارتبطت باسمه ممارسة الدور السياسي التقليدي للعلماء مؤخرا ، اي معارضة الحكم المطلق والسيطرة الاجنبية . ولا يعرف سوى القليل عن المرحلة الاولى من حياته . فقد ولد في عائلة دينية تقليدية في سنة ١٣٢٠ هجرية / ١٩٠٢ - ١٩٠٣ . درس العلوم الدينية في قم تحت اشراف « الشيخ عبد الكريم حايري يزدي » (« Abd al-Karim Hairi Yazdi ») بصورة رئيسية . وعلى الرغم من انه ليس كاتباً غزير الانتاج ، فقد وضع كتابا بالعربية بعنوان « سر الصلاة » (٢٦) . ولا تكمن شهرة الخميني وشعبيته في علمه بقدر ما تكمن في عدائه الصريح والمتصلب لنظام حكم الشاه - والمعروف ان « شريعة مداري » وغيره يتفوقون عليه في المجال العلمي .

لقد بدا التعبير العلني عن هذا العداء ، في سنة ١٩٦٣ ، عندما وصل استبداد نظام الحكم الى درجة لم تعد محتملة بالنسبة لعدد من الطبقات الدينية وشرائع اخرى من المجتمع . وقد بدأ الخميني يعظ ضد حكم الشاه من على منبر « المدرسة الفيضية » في قم . ويذكر انه في احدى المرات رفع نسخة من القرآن بيد ، ونسخة من الدستور باليد الاخرى ، ليتهم الشاه من ثم بانتهاكه القسم بالدفاع عن الاسلام وعن الدستور . وفي ٢٥ شوال ، ١٣٨٢ هـ / ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، هاجمت قوة من المظليين ورجال الامن « المدرسة » فقتلت عددا من الطلاب واعتقلت الخميني .

وقد صادف اليوم الذي اختير للهجوم ، يوم ذكرى استشهاد الامام السادس جعفر الصديق ، وكان لا بد لمثل هذا التوقيت من أن يترك أثره في اظهار تماثل نظام الحكم القائم مع مضطهدي الائمة . وقد أصبح هذا التماثل أكثر وضوحا وقوة وبدرجة

لامتناهية ، بعد مرور شهرين ونصف الشهر ، وذلك عندما عرضت مسرحية « محرم » ليس فقط في « التعزية » بل وفي شوارع طهران وفي مدن إيرانية أخرى . وقد استأنف الخميني حملات تنديده بالحكومة وسياساتها اثر اطلاق سراحه بعد احتجاز مؤقت ما بين شوال ومحرم (آذار وحزيران) . وقد تأكد رسميا فيما بعد ، أن نحريزه كان موجها ضد برنامج الحكومة للإصلاح الزراعي ، وضد خطتها بمنح المرأة حق الاقتراع . ولكن هذا التأكيد الذي حاز على تصديق عام في الصحافة العالمية (٢٧) ، لا يصمد امام اي تحييص . فقد نفى الخميني بوضوح أن يكون لديه اي اعتراض على مبدأ الإصلاح الزراعي ، أو أن تكون لديه اية ممتلكات في ايران يمكن أن تتعرض للخطر من جراء تطبيق الإصلاح الزراعي . كذلك نفى « شريعة مداري » و « ميلاني » ، وكلاهما مرتبط باحداث حزيران ١٩٦٣ ، اي معارضة من جانبهما للإصلاح الزراعي (٢٨) . لقد فشل نظام الحكم في الحصول على فتوى من اي من هؤلاء المجتهدين الثلاثة ، تدين الإصلاح الزراعي : وكل ما كان يمكن الاشارة اليه هو تصريح أدلى به « بوروجردى » في سنة ١٩٦٠ ، يدين فيه تحديد حجم ملكية الارض على اساس انه يتعارض والقانون الديني (٢٩) . اما في ما يتعلق بمنح المرأة حق الاقتراع ، فان المسألة ستبدو مصطنعة حتى يصبح للانتخابات الايرانية مضمون وتأثير أكثر جوهرية .

ويبدو ان اهداف الخميني الحقيقية في انتقاد نظام الحكم في سنة ١٩٦٣ ، كانت التالية : الحكم الاستبدادي ، انتهاك الدستور ، منح حقوق ذات طابع استسلامي للمستشارين والموظفين العسكريين الاميركيين وعائلاتهم في ايران ، التعاقد مع الولايات المتحدة على قرض عسكري بقيمة ٢٠٠ مليون دولار من اجل شراء المعدات العسكرية ، المحافظة على علاقات ديبلوماسية وتجارية وغيرها مع اسرائيل ، وهي دولة معادية للاسلام وللمسلمين .

وردت هذه الانتقادات في عدد من البيانات صيغت بأسلوب صريح . ووصف احد هذه البيانات اتفاق منح حقوق استسلامية الطابع للموظفين الاميركيين ، بانه « وثيقة لاستعباد ايران » ، وانه من الآن فصاعدا لن يكون احد في مأمن من سلوك الاميركيين الاعتباطي في البلاد . ان حكم الطغيان القائم هو المسؤول عن وصول الامور الى هذا الدرك . « اذا قال العلماء بأن على سلطة الحرية

ان تكف عن التدخل في مصائر البلاد ... وان تتوقف عملية سلب حرية هذه الامة الاسلامية ، فان ذلك من اجل ان لا نبثلى بمثل هذا العار بعد الآن » . وبما ان « المجلس » ليس منتخبا من الشعب ، فان تصويته « غير شرعي ويتعارض مع القرآن » (٣٠) .

وينطلق هذا البيان من ثم ، ليدين أميركا كقوة معادية للإسلام في كافة سياساتها ، وينعكس عداؤها هذا بصورة خاصة ، في دعمها للإلحدود لاسرائيل ، وفي طبيعة نفوذها في ايران وحجم هذا النفوذ . ويختتم الخميني بيانه بما هو عمليا ، دعوة الى انتفاضة شعبية تطيح بنظام الحكم القائم ، فيقول : « على الجيش الايراني الا يسمح بحدوث مثل هذه الامور المخجلة في ايران ... عليه ان يعمل لاسقاط هذه الحكومة » [التشديد من الكاتب] ... وعلى الشعب ان يطالب العلماء بأن يكفوا عن الصمت ازاء هذه المسألة ، وعلى العلماء بدورهم ، ان يطالبوا المراجع بألا يفضوا الطرف عنها ... وعلى الشعب المسلم ان يطالب واعظيه باعلام كل هؤلاء الذين لا علم لهم بهذه الكارثة الكبرى ، وعلى الواعظين الاحتجاج بحزم ، ومن دون وجل ، ضد هذا العار ، وايقاظ الشعب » .

وفي ١٣ « خرداد Khurdad » ١٣٤٢ / حزيران ١٩٦٣ ، احاط جمهور معاد باثنين من رجال الشرطة كانا يرتديان اللباس المدني عندما حاولا نزع نسخة من بيانات الخميني عن جدار قـرب مدخل مسجد جوهارشاد في مشهد . ولدى اصرارهما على تنفيذ المهمة اندفع نحوهما أحد المتفرجين وطعن أحدهما طعنة قاتلة (٣١) .

وفي اليوم نفسه كان الخميني يشن على الشاه هجوما عنيفا ومميزا في خطاب القا في قم . وقد استلهه بالتأكيد على ان « اجدادنا قد حصلوا على الدستور بدفع دمائهم ثمنا له ، ولن نسمح بأن ينتهك هذا الدستور . ان تنفيذ القانون هو مطلبنا الوحيد » . ثم رد على ما جاء في ادانة الشاه للعلماء الذين وصفهم بالطفيـليين ، فقال ، « هل انا طفيلي ، وهل ان رجالا مثلي ومثل « بوروجردى » الذي توفي وهو مدين بمبلغ ٦٠ الف تومان (Tomans) ، وهؤلاء الطلاب الذين يعيشون على مرتب لا يتجاوز ٣٠ تومان في الشهر ، هل نحن طفيليون ؟ أم انت الطفيلي ايها الشاه ، يا من شيدت القصور الشاهقة ومأت المصارف الاجنبية بثروتك التي لا يكـن تقديرها ؟ » (٣٢) .

دفعـت التطورات في مشهد وقم الاحداث الى الذروة . ففي اليوم التالي الذي صادف العاشر من شهر محرم ، اي ذكـرى استشهاد الامام الحسين ، قامت مجموعة من ضباط الامن باعتقال آية الله الخميني قبل بزوغ الفجر ، وسارعت بنقله الى طهران من حيث ارسل فورا الى المنفى في تركيا . وكان من الطبيعي ومن المحتم ، ان تتحول مواكب « التعزية » في ذلك اليوم ، الى تظاهرات مناهضة للحكومة ، بعدما انتشر نبأ اعتقاله في العاصمة ووقعت اشتباكات مع الشرطة وقوات الجيش في ساحة « توبخانه » وفي جـوار البازار . واستمرت الاضطرابات في اليوم التالي بحدة متزايدة وامتدت حتى الجامعة . وفكرت التقارير ان الاضطرابات انفجرت في الوقت نفسه ، في شيراز ونارامين وكاشان ومشهد . وفي السابع من حزيران ، الذي صادف يوم الجمعة ، قامت الدبابات واعداد كبيرة من القوات المسلحة بتطويق المساجد التي يؤمها المصلون في العاصمة ، وخصوصا مسجد « شاه » الذي يقع بالقرب من البازار ، وذلك من أجل منع المصلين من التجمع خوفا من احتمال تجدد اعمال الشغب (٣٣) . ومع ذلك استمرت الانتفاضة وبالدرجة نفسها من الحدة . فقد صدر كتيب في طهران ، في اليوم نفسه ، يدعو الى الجهاد ضد نظام حكم الشاه ، وظهرت دعوة مماثلة في قم في ٨ حزيران (٣٤) . وقد لوحظ بأن عددا من المتظاهرين كانوا يرتدون الاكفان كرمز لاستجابتهم للدعوة . وكانت الاوامر باطلاق النار بهدف القتل (٣٥) ، قد اعطيت الى الشرطة وقوات الجيش وقوى الامن منذ ٥ حزيران ، ولكن عملية قمع الاضطرابات لم تتم الا من بعد مرور ستة ايام ، ومن بعد وقوع خسائر كبيرة في الارواح .

لقد كان دور العلماء خلال تلك الاحداث ملفتا للانتباه . فبالاضافة الى اعتقال الخميني الذي كان السبب الاتي لنشوب الاضطرابات في طهران اعتقل ايضا علماء بارزون كانوا يقودون المظاهرات في الاقاليم — وفي قم وشيراز بصورة خاصة . وقد عبرت الشعارات التي كان يطلقها المتظاهرون ، عن الولاء للخميني ، وهاجمت الاهداف ذاتها التي كان قد شدد عليها في بياناته .

ازاء هذا الاتحاد بين القيادة الدينية والنقمة الشعبية ، اتهمت الحكومة العلماء بسوء استخدام نفوذهم الديني بشكل فادح وبالتواطؤ مع عناصر متعددة ومختلفة من أجل خدمة مصالحها : طبقات الملاكين وثوار العشائر في فارس وحكومة اجنبية لم تسمها ، ولكن التلميح

الى الجمهورية العربية المتحدة كان قويا (٣٦) . فقد زعم بأن هذه الدولة الأجنبية قد مدت الخميني بمبالغ طائلة من المال لاثارة الانتفاضة ، وادعى الشاه في خطاب القاہ في همدان في ٨ حزيران ، بأن كل متظاهر تلقى مبلغ ٢٥ ريالا للثورة ضد الحكومة — وهو أجر متواضع حتى يخاطر المرء بحياته من أجله في مواجهة تفوق ساحق (٣٧) . ولكن التهمة لم تثبت ابدا .

وقد تحدث رئيس الوزراء « علم » (« Alam ») عن « مؤامرة مناهضة للتقدم » ، وأصبحت فيما بعد ، عبارة « الرجعية السوداء » اللقب الذي يطلق على الخميني واتباعه ، بموافقة المراجع الرسمية . ولكن الادعاء الذي ينسب الى الخميني عداؤه للإصلاح الزراعي ولحق المرأة في الاقتراع لم يكن مقنعا كما سبق ولاحظنا : ففي البيانات التي أصدرها قبل أحداث ٥-١١ حزيران ، يذكر الخميني أمورا مختلفة كليا ، كأسباب وجيهة لمعارضة نظام الحكم . أكثر من ذلك ، فإن الخميني ومنذ إرساله الى المنفى ، لم يبق صامتا ولم يوقف نشاطه بأي شكل من الأشكال ، وبالإمكان توضيح دوافعه لمعارضة نظام حكم الشاه بصورة أفضل ، من خلال التدقيق في البيانات والتصريحات التي كانت تصدر عنه في منفاه .

كانت تركيا منفي الخميني الاول . فقد أمضى حوالي السنة في انقرة ، ثم في « بورصه » وذلك تحت مراقبة مشددة ، برفقة أحد عملاء جهاز الاين الايراني . وفي شهر تشرين الاول ، ١٩٦٥ ، سمح للخميني بمغادرة تركيا والتوجه الى العراق . ومن الواضح ان العراق كان المنفى المفضل لان المدن المقدسة توفر مجالا ملائما للنشاط الديني وفيها العديد من المقيمين الايرانيين .

فور وصوله قام الخميني بزيارة كل واحدة من تلك المدن ، منتقلا من « سامرا » الى « الكاظنية » وكربلاء . وقد استقر به المقام من ثم في النجف حيث يقيم في الوقت الحاضر . وبوصوله الى هناك استعادت النجف دور المركز المنيع لمعارضة الحكم الاستبدادي في ايران ، الذي كانت قد لعبته خلال فترة الثورة الدستورية .

كانت أول خطبة علنية للخميني منذ مغادرته ايران ، تلك التي القاها في مسجد « الشيخ انصاري » في النجف في ٢٠ رجب ١٣٨٥ هـ / ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ . وكانت تلك الخطبة ذات طابع عام ، ولم تشر تحديدا الى ايران . وقد استهلها بالتأكيد على صلة الاسلام العليا بالحياة السياسية والاجتماعية . قال : « ان للاسلام

نظاما وبرنامجا لكافة شؤون المجتمع على اختلافها : شكل الحكومة والادارة وتنظيم التعامل بين الناس علاقات الدولة والشعب والعلاقات مع الدول الأجنبية وكافة المسائل السياسية والاقتصادية الأخرى ولطالما كان الجامع مركز زعامة وقيادة ، مركز درس وتحليل للمشاكل الاجتماعية » . ودعا من ثم الى الوحدة والتعاون الاسلاميين من أجل حل مشاكل مثل مشكلة فلسطين ومشكلة كشمير ، وحث في النهاية علماء العالم الاسلامي كافة على تركيز اهتمامهم على المسائل السياسية بصورة أكثر فاعلية (٣٨) .

وفي نيسان ، ١٩٦٧ ، تطرق الخميني ثانية الى شؤون ايران ، هذه المرة في رسالة مفتوحة الى رئيس الوزراء هويدا . وقد صيغت الرسالة بلهجة قوية وواثقة . جاء فيها : « لقد كنت ارقب المصائب التي تحل بشعبنا المضطهد والاعزل خلال هذه الفترة الطويلة التي قضيتها في المنفى لارتكابي جريمة معارضة الحصانة القانونية الممنوحة للأميركيين — هذه الحصانة التي تظمن استقلالنا في الصميم — وقد نفيت عن ايران بصورة تتعارض مع الشريعة والدستور » . وقد تلا ذلك نقد شامل لحالة البلاد ، تكررت فيه النقاط الأساسية التي تضمنتها تلك البيانات التي كان قد أصدرها الخميني قبل حزيران ١٩٦٣ . ولكن الرسالة لم تذكر الإصلاح الزراعي ولا حق المرأة في الاقتراع ، سوى في اشارة عابرة الى البرنامج الاصلاحى ككل الذي اعتبره خدعة .

بالطبع ، لا يمكن التأكد من مدى انتشار هذه الوثيقة ومثيلاتها في ايران منذ نفي الخميني ، كذلك لا يمكن تقدير درجة تأثيرها بصورة يمكن الاعتماد عليها . ومع ذلك ورغم ان أحداث حزيران ١٩٦٣ لم تتكرر ، يبدو من المؤكد وجود تيار مستمر ، ديني الإيحاء والقيادة ، معارض لنظام الحكم القائم يغذيه الولاء المستمر لشخص آية الله الخميني . وقد عاد وظهر وجود هذه المعارضة في سلسلة الأحداث التي جرت في صيف ١٩٧٠ . وتواظب هذه المعارضة على تشويش صورة الاستقرار والرضى التي ثابر الشاه على زرعها .

وفي أيار ١٩٧٠ ، اجتمع في طهران ، اتحاد مالسي يضم ٣٥ مستثمر اميركي للبحث في زيادة الاستثمارات في السوق الإيرانية . وكانت المجالات موضوع البحث واسعة : الصناعة والزراعة ، والمناجم والسياحة وتوزيع السلع الاستهلاكية . وقد أثار الاجتماع ردود فعل معادية في بعض الاوساط ، وكان الاحتجاج الذي أطلقه

أحد مجتهدي طهران ، آية الله سيد محمد رضا سعيدي (Sayyid Muhammad Rida Saidi) ، أحد أهم الاحتجاجات التي أطلقت ضد اتساع التغلغل الأمريكي في اقتصاد البلاد . فقد أدان في بيان وزعه على علماء العاصمة ، اتساع الاستثمارات الأمريكية الذي اعتبره « كارثة وضربة مدمرة للشعب إيران » ، وأن نظام الحكم الذي دعا المستثمرين إلى طهران ، هو نظام حكم « طغياني وعميل للامبريالية » ، وأن واجب العلماء تقليد أجدادهم من أمثال ميرزا حسين شيرازي ، والنهوض للاحتجاج على اغتصاب موارد البلاد الاقتصادية (٣٩) .

وقامت قوات الأمن فور صدور هذا البيان ، باعتقال سعيدي وذكر مصدر موثوق أنت ماتت تحت التعذيب في سجن « Qizil Qaia » ، ودفن بسرعة في مقبرة مجهولة ، في قم (٤٠) . وقد انتشر نبأ وفاته بسرعة ، وسارت تظاهرة في قم ضمت حوالي ألف طالب من طلاب مدارس المدينة . وقد فرض الحظر على احتفالات كان من المفروض أن تقام في عدد من مساجد طهران أحياء لذكراه . ولكن بالرغم من ذلك ، فقد تجمع جمهور غفير في مسجد « Ghiyathi » ، حيث كان سعيدي يقوم بمهام الإمام ، من أجل أحياء ذكراه . وخطب في الجمهور مجتهد بارز هو آية الله سيد محمود طالقاني والدكتور عباس شيباني ، وكلاهما أعضاء في « حركة الحرية » التي نشير إليها أدناه . وقد قامت الشرطة ، باعتقال الرجلين . وبينما أطلق سراح الطالقاني بعد أسبوع حكمت محكمة عسكرية في محاكمة مغلقة ، في ١٨ تشرين أول ١٩٧٠ على الشيباني بالسجن لمدة خمسة عشر سنة (٤١) .

وفي رده على كتاب مؤسسة تلقاه من علماء وطلاب الدين في قم لمناسبة وفاة سعيدي أدان الخميني مؤثر رجال المال بلهجة تذكر بتلك التي كانت تستخدم قبل قرن من الزمن عندما أدين « امتياز رويتر » (Reuter Concession) . فقد كان هناك خوف من انتقال ملكية كافة موارد البلاد إلى أيد غريبة إذا ما استمرت الأمور بالسير في هذا الاتجاه . « أن أي اتفاق يعقد مع الراسماليين الأمريكيين وغيرهم من الامبرياليين ، يتعارض مع ارادة الشعب وقوانين الاسلام . وبما أن الشعب ليس هو الذي ينتخب أعضاء « المجلس » ، فإن قراراتهم غير شرعية وتتعارض مع الدستور واردة الشعب » (٤٢) .

وفي الوقت نفسه الذي عاد فيه العداء العلني بين العلماء والدولة إلى الظهور ، توفي في النجف الشيخ « محسن الحكيم » المجتهد المفضل لدى الشاه لشغل منصب المرجع . وبذلك عادت مسألة « المرجعية » « Marjaiyat » لتحتل الصدارة وعاد معها نفوذ الخميني ومكانته في إيران ، ليظهرها من جديد . وكما كان يفعل في السابق ، راح الشاه من خلال رسائل المؤاساة ، يسعى للتأثير على عملية اختيار مرجع جديد يمكن أن يغطي على شخص الخميني فلا يخلف الشيخ « الحكيم » الراحل الذي كان يتمتع بعدد محدود من الاتباع فحسب ، بل ويغطي على الخميني ، ومن أجل هذه الغاية بعث الشاه برقيتين ، الأولى إلى « شريعة مداري » في قم والآخرى إلى آية الله خونساري في طهران . وقد رد « خونساري » بجواب مهذب ومتحفظ بينما استجاب « شريعة مداري » بلهجة مطبوعة بالولاء ومسرفة في التعبير عن العواطف ، مما أثار استياء واسع النطاق (٤٣) . وسارت مظاهرات أمام منزله في قم وكان المتظاهرون يعبرونه لأنه تخلى عن موقف العداء من الحكم الذي كان قد أظهره في حزيران ١٩٦٣ ، ويؤكدون ولاءهم للخميني كمرجع . وأرسل ثمانية وأربعون عالما من علماء المدينة برقية تعزية إلى الخميني بوفاة الحكيم ، يتمهدون فيها بولائهم المستمر له . وتم اعتقال عدد من الموقعين على تلك البرقية وبعض الذين تظاهروا ضد « شريعة مداري » ، وأبعدوا إلى « زابل » (Zabul) . وجرت حوادث مماثلة في طهران ، حيث تكلم آية الله « مرفريد » (Marvarid) في جامع حاج عزيز الله ، عن كفءات الخميني كمرجع ، وفي شيراز ، حيث فرق الجنود اجتماعا كان يعقد في جامع « وكيل » (Vakil) (٤٤) بعد أحداث حزيران ١٩٧٠ ، برزت في إيران مظاهر النقمة والمعارضة التي كانت بمثابة شواهد اضافية على نفوذ الخميني . وكان الهتاف بحياة الخميني من بين الشعارات التي رفعت خلال الاضراب في جامعة طهران في شهر كانون أول ١٩٧٠ (٤٥) .

ويبدو معقولاً أن تربط بين المشكلة المستمرة التي يمثلها شخص الخميني بالنسبة لنظام الحكم وبين بعض ملاحظات الشاه حول إمكان انشاء « Sipah-i Din » ، أي فيلق ديني . ففي مؤتمر صحافي طويل عقده في كانون ثاني ١٩٧١ ، تناول فيه أموراً عديدة ، قال الشاه : « من غير المستبعد أن ننشئ فيلقاً دينياً في المستقبل حتى يستطيع بعض طلاب العلوم الدينية إذا أرادوا ، أداء الخدمة

العسكرية (في اطار هذا الفيلق) . ونحن نفضل ان نلحقهم بهذا الفيلق اذا انشأنه لاننا بقدر ما نقول بضرورة ان يكون الدين منفصلا عن السياسة (وقد شهدنا نتيجة الخلط بين الاثنين قبل بضعة سنوات) وبقدر ما نؤكد على ذلك ... بقدر ما نشجع الشعب أيضا على التقوى والدين ، لان لا استقرار حقيقيا في اي مجتمع من دون الدين ... » (٤٦) .

ويمكننا ان نستخلص من هذه التصريحات المشوشة الى حد ما ، هدفا مزدوجا من وراء اقتراح الفيلق الديني . الاول ، ان التجنيد في الفيلق يمكن ان يستخدم كاجراء تأديبي ضد المعارضين الدينيين لنظام الحكم ، وكتغطية لابعادهم عن مناطق نشاطهم حيث يتمتعون بالتأييد . وكان قد تم الحاق عدد من الطلاب الدينيين بالجيش كعقوبة (٤٧) ، اثر اعتقالهم لاشتراكهم في المظاهرات . واشارة الشاه الى « طلاب العلوم الدينية » الذين « عليهم تأدية الخدمة العسكرية » ، ترمز تحديدا الى ذلك .

اما الهدف الثاني فهو ان الفيلق ربما اعتبر وسيلة لتوسيع نفوذ الدولة الى قلب الريف - بموازاة فيلق محو الامية - ولنشر فهم للإسلام لا يضر بنظام الحكم . اذ من الضروري استئصال نفوذ رجال من امثال الخميني ، وحصر الدين في نطاق ضيق من العبادة والطقوس والاخلاق الخاصة وجعل سلطة الدولة المطلقة في المجال السياسي غير قابلة للطعن (٤٨) .

وتضمن بيان آية الله الخميني وزع بين الحجاج في مكة ، في ذي الحجة ١٣٩٠ / شباط ١٩٧١ ، ردا غير مباشر على ملاحظات الشاه تلك . فهو يشكو من « ثقافة الامبريالية السامة التي تتغلغل في أعماق المدن والقرى في أنحاء العالم الإسلامي ، لتحل محل ثقافة القرآن » . ان ايران خاضعة لسيطرة امريكا ، عدوة الاسلام . « انهم (نظام الحكم) يتوسل الاسلام وبالتظاهر بأنهم مسلمون ، يسعون الى القضاء على الاسلام ، ويلغون ويزيلون اوامر القرآن المقدسة ، الواحد تلو الآخر » . ويشن الخميني في ختام ادانته لنظام الحكم ، هجوما عنيفا على الاحتفالات القادمة بمناسبة مرور الفين وخمسمائة عام على قيام الملكية في ايران ، ويعتبرها « وسيلة للتهب والابتزاز في ايدي عملاء الامبريالية ... وكل من ينظم هذه الاحتفالات او يشارك فيها ، هو خائن للإسلام وللأمة الإيرانية » . (٤٩)

وبغض النظر عن النتيجة التي يمكن التمكن بها لهذه المواجهة بين السلطتين الدينية والملكية ، فمن المؤكد ان المسألة لم تتم تسويتها بعد بأي شكل من الاشكال ، وان رغبة الشاه بوضع حد للنقد الديني لشؤون الدولة ، معرضة للاحباط المستمر . لقد قيل بأن النظام قد تمكن والى حد بعيد ، من ضرب معارضة العلماء لسياساته ، منذ احداث عام ١٩٦٣ (٥٠) . هذا التقدير يبدو صحيحا في ضوء عدم تكرار العنف الديني على نطاق شامل . ولكن من المستحيل الحكم بدقة على مدى شعبية الخميني ، والمعارضة الدينية المتواصلة لنظام الحكم ، في ضوء الطابع القومي للمناخ السياسي في ايران . والشواهد التي ذكرت أعلاه ، تشير الى ان شعبية الاثنين لا تزال كبيرة . ويجب ان نسجل كذلك ، وجهة نظر عناصر معينة داخل المعارضة الدينية ، والتي تقول بأن زمن المظاهرات الشاملة قد ولى وبأن الاهتمام يجب ان يتحول عوضا عن ذلك ، الى الاعداد الهادئ لحرب العصابات ولانتفاضات متفرقة على نطاق محدود . فقد كانت هذه النظرة الى الامور هي الحافز لمجموعة عرفت باسم « Hizb-i Milal-i Islami » (حزب الامم الاسلامية) ، كان يقودها محمد كاظم بوجنوردي ، وتمكنت قوات الامن من القضاء عليها في سنة ١٩٦٥ . وقد كان والد بوجنوردي احد مجتهد النجف ، ومن اتباع ومؤيدي الخميني (٥١) .

أكثر من ذلك ، فانه لمن المؤكد ان الخميني لا يحظى باحترام هؤلاء الذين يدينون له بالولاء كمرجع فحسب ، بل ايضا باحترام فئات علمانية ويسارية من المعارضة . فمن بعد غموض الكاشاني وصوفية بوروجيردي تمكن الموقف الواضح الذي ينتهجه الخميني واتباعه من كسب ثقة العديد من المثقفين في اوساط العلماء ، كتجسيد لقوة شعبية ، بل ولقوة ثورية .

وما قاله آية الله ميلاني في سنة ١٩٦٣ ، من ان « رجال الدين قد خرجوا من زاوية الصمت والركود ليتحقوا بصفوف المجتمع المتحركة » ، هو قول يستشهد به مرارا (٥٢) . وهناك اعتراف واضح بقدرة العلماء على تنظيم الجماهير المدنية والريفية ، والاشارة الايجابية الى الخميني ، ظاهرة مألوفة في الصحافة اليسارية في المنفى .

وتوجد مجموعة ناشطة داخل ايران تعطي اهتماما خاصا لخلق روابط بين العلماء وغيرهم من العناصر المعارضة لنظام الحكم ،

- 1- Nikki R. Keddie, «The origins of the Religious-Radical Alliance in Iran», Past and Present, 34 (July, 1966), 7080, Hamid Algar, Religion and State in Iran, 1785-1906: The Role of the Ulama in the Qajar Period (Berkeley and Los Angeles, 1969); and A.K.S. Lambton, «The Persian Ulama and Constitutional Reform», in Le Shi'isme Imamite: Colloque de Strasbourg, 6-9 mai 1968 (Paris, 1970), pp. 245-26g.
- 2- Quoted in Fakhr ad-Din 'Ali Safi Lata'if at-Tava'if, Ahmad Gulchin-i Ma'ani, ed. (Tehran, 1336 Sh/1957), p. 61.
- (٢) هذه العبارة تلخص انكارا عبرت عنها امامي مجموعة من الاصديقاء الشيعيين في مشهد . صحيح بالطبع ، ان الاسراف في الطيفيان ، من منظور مختلف وربما تقليدي اكثر ، هو مؤثر الى عودة الامام الثاني عشر الوشيكة ، وهو بالتالي « تحضير » لجينته .
- 4- A. Sepsis «Quelques mots sur l'etat religieux actuel de la Perse» Revue de L'Orient, III (1844), 106.
- 5- Nizam al-Islam Kirmani, Tarikh-i Bidari-yi Iranian (new ed.; Tehran, 1332 Sh/1953), p. 415.
- 6- Ahmad Kasravi, Tarikh-i Mashrutayi Iran (5th imp.; Tehran, 1340 Sh/1961), p. 729.
- 7- Kirmani, op. cit., p. 206.
- (٨) فيما يتعلق بمحاولات في هذا الشأن قام بها رئيس الوزراء ، امير كبير ، من ١٨٤٨ — ١٨٥١ ، انظر الفار ، المصدر نفسه ، ص — ١٣٥ — ١٣٦ . وقد حاول رضا شاه في وقت لاحق ، منع تمثيل التمزية ، ولكن من دون جدوى .
- (٩) راجع الفار نفس المصدر ، ص . ١١٠ — ١١١ ، للمزيد من التفاصيل حول مبادئ التقليد وممارسته .
- (١٠) انظر المرجع السابق ص ٣٤٠ — ٣٦ ، والمصادر المذكورة هناك ، للمزيد عن البهيهاني .
- (١١) المصدر نفسه ، ص — ١٧١ .
- 12- Quoted in Kirmani, op. cit., p. 214.
- 13- See Kasravi, op. cit., pp. 238, 287, 294; Mahdi Malikzada, Tarikh-i Inqilab-i Mashrutiyat-i Iran (Tehran, 1327 Sh/1948-1949), II, 29-31.
- 14- Kasravi, op. cit., p. 286.
- (١٥) نشرت طبعة الطالقاني في طهران في سنة ١٩٥٠ .
- 16- Husayn Makki, Tarikh-i Bistsala-yi Iran (Tehran, 1324-1326 Sh/1945 -

ولصيانة هذه الروابط . وهذه المجموعة هي « Nidhat-i Azadi » او « حركة الحرية » وهي احدى المجموعات الاساسية في الجبهة الوطنية التي تأسست في عام ١٩٦١ بمباركة الدكتور مصدق . ويتزعم الحركة شخصيات زمنية ذات نزوع ديني ، على رأسها المهندس مهدي بازركان وهو كاتب قدير ووزير الانتاج في المواضيع الدينية ، والدكتور « يد الله صحابي » (Yadullah Sahabi) وهو مثل بازركان ، استاذ سابق في جامعة طهران ، واية الله سيد محمود طالقاني ، ممثلا للعلماء في الحركة . وقد تعرض ثلاثتهم للسجن مرارا ولفترات طويلة — وخصوصا طالقاني . ويبدو ان الحركة تستمد تأييدها والى حد كبير ، من اوساط الطلبة الجامعيين في الداخل وفي الخارج ، ومن اوساط العلماء الثبان خصوصا في قم (٥٣) .

هناك اذن ، استمرارية مميزة في الدور السياسي للعلماء في ايران ، تقليد بمعارضة السلطة الاستبدادية التي تربط القرن الثاني عشر بالحاضر . فقد ظهر في احداث حزيران ١٩٦٣ ، عدد من المواضيع والافكار الرئيسية التي نجدها في الثورة الدستورية ، بل وفي احداث سابقة تعود الى تاريخ القاجار : الدعوة الى الجهاد ، محاصرة الجوامع ، انفجار الغضب عند عزل قادة دينيين ، نقى العلماء الى العراق — ان كل هذه الامور مألوفة لدى الطالب الذي يدرس ايران القرن التاسع عشر . ومع ذلك لا يمكن اعتبار دور العلماء السياسي الاخير غرابة تنطوي على مفارقة تاريخية . ويجب ان ندرك ان الدولة في عصرنا الحاضر كما في سنوات الثورة الدستورية ، تعتبر في اوساط معينة ، دولة استبدادية ، كافرة ، خاضعة لقوى اجنبية ملحدة . صحيح ان لدى الدولة اليوم جهاز قمع تحت تصرفها ، اكثر فاعلية مما كان لديها في القرن التاسع عشر ، وان هناك ايضا تيارات ايديولوجية معينة قوية في حركة معارضة النظام ، تتعارض الى حد ، مع نفوذ الخميني واتباعه ، ولكن ومع ذلك ، سيكون من باب التسرع ان نتكهن بالانحلال المضطرد لدور العلماء السياسي . فالوعي الوطني الايراني ما زال مقترنا بالشيعية بالرغم من كافة انتهاكات العصر الحديث ، وعندما تعتبر سيادة الامة مهددة من قبل حكم استبدادي داخلي وهيمنة اجنبية ، ستظل تطلق الاحتجاجات بصيغ دينية وستظل نداءات رجال من امثال آية الله الخميني تحظى باستجابة واسعة النطاق .

(٢٨) انظر تصريح شريعة مداري لصحيفة لوموند (باريس) ، ١٢ حزيران ،

١٩٦٣ .

(٢٩) في كتابها « الاصلاح الزراعي الفارسي » ، ١٩٦٢ - ١٩٦٦ ،

(اكسفورد ، ١٩٦٩) ، ص ١١٢ ، تعترف بروفيسور لامبتون ان الخميني لم يهاجم الشاه « بسبب الاصلاح الزراعي » ، ولكنها تدعي « ان تحفظات العديد من الطبقات الدينية (ضد الاصلاح الزراعي) قد استمرت » . ولكنها لم تقدم ادلة على ذلك .

(٣٠) المقتطفات من هذا التصريح وغيره من تصريحات الخميني ، مأخوذة مباشرة

من نسخ عن بياناته .

31- Ittila'at (Tehran), Khurdad 14, 1342, June 4, 1963.

(٣٢) مأخوذ عن كتيب مجهول المؤلف صدر عام ١٩٧٠ عن كونفدرالية الطلبة

الايرانيين المسلمين في الولايات المتحدة وكندا بعنوان : Ruhaniyat va 15 Khurdad

ويحتوي في ٥٧ صفحة اشمل تقرير متوفر عن أحداث حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ،

والعديد من تصريحات الخميني .

(٣٣) الاهرام (القاهرة) ، ٨ حزيران ، ١٩٦٣ .

34- Ittila'at, Khurdad 19, 1342/June 9, 1963.

35- Kaiyhan International (Tehran), June 5, 1963.

36- Ittila'at, Khurdad 16, 1342/June 6, 1963.

(٣٧) من غير المستبعد ان تكون ظروف عوده الشاه الى السلطة في شهر آب ،

١٩٥٥ ، هي التي أوحى له بأن يسوق هذه التهمة ذات الطابع المادي .

38- See the document entitled Jarayan-i Mashruh-i Tauqif va Tab'id-i Hadrat Ayatullah Khumayni az Zaban-i Farzand-i Ishan drawn up by his son, Sayyid Mustafa Khumayni.

39- The full text of Sa'idi's declaration is given in Khabarnama, organ of the National Front in American, Mihr.

(٤٠) اخضع سعدي للتعذيب ، فحطمت جبهته تدريجيا وادخلت مياه تغلي

الى امعائه . وقتل تحت التعذيب في الوقت نفسه ، طالب من بوليتكنيك طهران ، هو

نيكداودي Nikdaudi . كان قد اعتقل بسبب احتجاجه ايضا على مؤتمر

المستثمرين . انظر تقرير بتاريخ ، تشرين ثاني ١٩٧٠ ، وضعه الدكتور هانـز

هيلدمان ، استاذ علم الجريمة في جامعة فرانكفورت ، عن رحلة قام بها الى ايران

مكلنا من لجنة العنف الدولية .

(٤١) بخصوص هذه الاحداث ، انظر Khabarnma ، شهر روار

١٣٤٩ / ايلول ، ١٩٧٠ ، وبيان حركة الحرية في المنفى - بتاريخ ١ تشرين ثاني ،

1947), II; 191; and Yahya Daulatabadi, Tarikh-i Mu'asir Ya Hayat-i Yahya (Tehran, n.d.), IV, 288.

17- Agha Buzurg at-Tihriani, Tabayat A'lam ash-Shia (Najaf, 1375 Q/1956), I:1, 75-76; L.P. Elwell-Sutton, Persian Oil: A Study in Power Politics (London, 1955), pp. 195-196.

18- See his letters to Dr. Musaddiq quoted in the collection of Musaddiq's speeches, Nutqha-yi Duktur Musaddiq dar Daura-yi Shanzdahum-i Majlis-i Shaura-yi Milli (New York (;) n.d.), pp. 35, 50, 91.

19- On Kashani's relations with Musaddiq see R.W. Cottam, Nationalism in Iran (Pittsburgh, 1964), pp. 152-156.

20- Biographical information drawn from at-Tihriani, op. cit., II:1, 605-609.

21- See concerning Shaykh Murtada Ansari, Algar, op. cit., pp. 162-165, and at-Tihriani, op. cit., III. 429.

22- See N. R. Keddie, Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco Protest of 1891-1892 (London, 1966).

23- Concerning these achievements, see Murtada Mutahhari, «Mazaya va Khadamat-i Marhum Ayatullah Burujirdi,» printed at the end of the collective work entitled Bahthi dar barayi Marjatyat va Ruhaniyat (2d ed., Tehran, n.d.), pp. 233-249.

(٢٤) يعتقد بعض معارضي نظام الحكم بأن هذه الاتصالات بين « بوروجردى »

وبين الشاه ، كانت تعطى من الاهمية اكثر مما تستحق ، خصوصا وان آية الله الراحل كان في الفترة الاخيرة من حياته يعاني من وهن في قواه ، ولم يكن يطلع بصورة وافية على الحقائق السياسية من حوله .

(٢٥) هناك عدد آخر من المجتهدين لكل واحد منهم اتباع يمتدون هدايته ،

مثل آية الله شهروردي وآية الله خوئي من النجف ، وآية الله خونساري من طهران .

وربما كان « بوروجردى » اخر المجتهدين الذين يتولون منصب المرجع الاوحد . وقد

أعيد النظر بعد وفاته ، في مؤسسة « المرجع » ، وذلك من قبل عدد من المفكرين

الشيعية . وقد توصل بعضهم الى الاستنتاج بأن المرجع الجماعي هو الاكثر ملائمة

لحاجات العصر من المرجع الاوحد .

See Bahthi dar bara-yi Ruhaniyat va Marjaiyat; and an analysis of its contents by A. K. S. Lambton, «A Reconsideration of the Position of the Marja' Al-Taqlid and the Religious Institution,» Studia Islamica, XX (1964), 115-135.

26- At-Tihriani, op. cit., I:2, 759.

27- Izvestiya (Moscow), June 6, 1963.

- 42- Khabarnama, Sharivar, 1349/Sept., 1970.
43- Report in the Times (London), June 24, 1970.
44- Khabarnama, Shahriver, 1349/Sept., 1970.
45- Le Monde, Dec. 20, 1970.
47- Khabarnama, Mihr, 1349/Oct., 1970, p. 5.

(٤٨) يمكننا ان نلاحظ بصورة عابرة ، ان اصرار الشاه على الفصل الكامل بين الدين والدولة يتعارض مع تلك المادة من الدستور الايراني التي تقول بأن الشيعة الاثني عشرية هي دين الدولة .
(٤٩) طبع هذا البيان في النجف . وقيل بأن السلطات السعودية قد اعتقلت بعض الذين اشتركوا في توزيعه وسلمتهم الى السلطات الايرانية .

- 50- See Nikki R. Keddie, «The Iranian Power Structure and Social Change, 1800-1969. An Overview,» International Journal of Middle East Studies, II (1971), 17.

(٥١) يجب ان لا ننهم من ذلك ان نشاط مجموعة بوجنوردي كان بتوجيه من الخميني او بتأييد منه .

- 52- Iran-i Azad, organ of the National Front in Europe, II:33 (Khurdat, 1344/June, 1966), 6.
53- On the aims and ideology of the movement, see the text of Bazargan's statements to the military review tribunal that tried him in 1963, Difa'az Tez-i Nihdat-i Azadi-yi Iran, pt. 1 (n.p., Khurdat, 1343/June, 1964).

مقاومة الفراعنة في كتابات علي شريعتي عن الاضطهاد

منصور فرهانق

اصبحت شخصية الدكتور علي شريعتي منذ بداية النضال الثوري العلني ضد نظام الشاه في اوائل ١٩٧٨ رمزا للبعد الايديولوجي للثورة الايرانية ، وصارت صورته تظهر على جدران الشوارع ، وفي اماكن الاجتماعات العامة ، وفي غرف الجلوس في البيوت الايرانية ، وفي اكشاك مقبرة « بهشت الزهراء » حيث يرقد شهداء الثورة . واصبحت كتب علي شريعتي تشكل نسبة ثمانين بالمائة من الكتب المعروضة على ارفصة المدن الايرانية بينما تعرف كثيرون من الايرانيين الاميين على افكار شريعتي من خلال الاستماع الى تسجيلات لمحاضراته انتشرت كمثلي انتشار كتبه . وخلال سنوات القمع الذي كان يمارسه نظام الشاه اعتقل الالف من الايرانيين وعذبوا لحيازتهم كتب شريعتي او اشترطه محاضراته . واطلق على المستشفى الكبير كسر كسر اسم مستشفى الدكتور علي شريعتي الذي اصبح فولتير الثورة الايرانية .

وكان شريعتي قد بدأ مسيرته الفكرية غير الاعتيادية كمدرس في المدارس الثانوية وهو في الثامنة عشرة من عمره . واثناء ممارسته التعليم كان يتابع دراسته في معهد تدريب المعلمين . وفي عام ١٩٥٨ توجه الى فرنسا بمجرد تخرجه من المعهد حيث بدأ دراسة سوسيولوجية الدين في جامعة السوربون . ولدى عودته عام ١٩٦٤ الى ايران ، اعتقل شريعتي بسبب نشاطاته السياسية اثناء اقامته في اوروبا وبقي عشرة اشهر في السجن دون محاكمة . وبعد سنتين حصل على منصب للتدريس في جامعة مشهد ، ولكن شعبية تفسيره الراديكالي لافكار المدرسة الشيعية ادت به الى ان يطرد من الجامعة . وانتقل شريعتي عام ١٩٦٨ الى طهران حيث القى سلسلة من المحاضرات عن تردي التقاليد الشيعية من مستوى الدين الثوري للمضطهدين الى الفساد الذي شهدته على ايدي سلالة الصفويين الحاكمة (١٥٠٠ - ١٧٢٢) التي تبني مؤسسها المذهب الشيعي باعتباره

● منصور فرهانق : Mansur Farhang سفير ايران الحالي لدى الامم المتحدة ، وكان قبل ذلك استاذاً مشاركاً في جامعة ولاية كاليفورنيا في ساكرامنتو في الولايات المتحدة .

● نشر النص الاصلي لهذا البحث في مجلة Race & Class, xxi, 1 (1979)

الدين الرسمي للدولة .

ودعا شريعتي الشيعة الى احياء وتحديث المضمون الثوري الاصلي لدينهم . وكان تحليله من الجدة والابداع ، ومن التجريد واللاسياسية في الظاهر ، الى درجة اخرت أجهزة السافاك ستة أشهر عن فهم ما كان شريعتي يفعل . وحتى عندما شعر رجال السافاك بما كان عليه شريعتي ، فانهم فعلوا من خلال التحركات الواسعة لطلاب الجامعة في حسينية الارشاد حيث كانت تلقى هذه المحاضرات وليس من خلال فهم رسالة شريعتي .

ولم يذكر شريعتي أسماء الحكام ولا هاجم النظام القائم مباشرة في محاضراته وكتابات ، اذ كان يعلن ادانة الهيكل الاجتماعي - السياسي القائم مدورة . واستخدم الاستعارات والمأثلات التاريخية لايصال اهتماماته المعاصرة الى من يريد . وباعتباره شيعيا ثوريا مثقفا ذا معرفة مكثفة بالفلسفة والتاريخ الغربيين ، كان شريعتي اكثر ما يكون اقتدارا على دمج الفكر الراديكالي الغربي بالتقائيد والمبادئ الشيعية . وكان شريعتي يؤكد ان مجتمعا اسلاميا صحيحا لا بد له من وجود نظام عادل للانتاج والتوزيع كشرط مسبق لقيامه . على العموم ، ان مفهومه للعادل لم يكن ليقصر على الحدود المادية . وقد جادل تكرر في ان مجتمعا بلا بعد اخلاقي ، وهو بعد منفصل عن الهيكل المادي ويذهب الى ابعد منه ، لا بد له من التردي في الممارسات الدكتاتورية والاحتياطية .

وقد عالج شريعتي الفكر الشيعي باعتباره الايديولوجية التاريخية للمضطهدين ، كما انه رأى في الرموز الشيعية صورا ثورية وفي شهداء الشيعة ابطالا ثوريين ونماذج للنشاطات السياسية المعاصرة ، وقبل كل شيء ، اعتبر شريعتي العمل الاجتماعي - السياسي هو البرهان الاكبر على ايمان الانسان ، وعلى المرء ان يفهم التأثير العاطفي للرموز والابطال الشيعة على الشعب الايراني لكي يقدر تقديرا كاملا ذلك النداء المبدع الذي طرحه شريعتي من اجل التغيير في شخص الانسان والمجتمع . وقد عمل شريعتي فعلا على مفصلة ذلك الايمان المتزايد لدى الانتلجنسيا الايرانية بأن ايديولوجية اي تغيير تقدمي ثابت في البنية الاجتماعية - السياسية المتردية للبلاد لا بد له من ان يكون متجذرا في التاريخ المحلي وفي القيم الاساسية للمجتمع .

وقد حيرت الشعبية التي تمتع بها شريعتي سلطات السافاك الى حد جعلها تكلف عددا من الباحثين الاسلاميين التقليديين بدراسة كتاباته لفهم الاسباب التي تؤدي الى انتشارها الواسع . وفي عام ١٩٧٣ اعتقل

شريعتي مرة اخرى امضى خلالها ثمانية عشر شهرا في السجن دون توجيه اي اتهام رسمي له او محاكمته . ولكن الضغوط العالمية ، الى جانب ان احتجاج شريعتي زاد من اتساع الاهتمام بكتاباته ، اديا الى الافراج عنه . ودبر شريعتي في اواخر ايار (مايو) ١٩٧٧ امر مغادرته البلاد وفي نيته التوجه الى الولايات المتحدة . ولكنه توفي فيما بدا انه ازمة قلبية بعد وصوله الى بريطانيا بأيام ، وادت الظروف غير الطبيعية التي احاطت بوفاته الى سريان اشاعات حول لعبة قذرة قام بتنفيذها عملاء السافاك . واصبح علي شريعتي ، بالنسبة للملايين الايرانيين ، بطلا اسطوريا ، وشهيدا ثوريا وفيلسوبا .

وكتابات شريعتي واسعة ومتنوعة ، واعماله المنشورة تقرب من مئتي كتاب وخمسين مقالا ، وقد تكرر وتكرر نشر اعماله بصورة علنية وسرية داخل البلاد وخارجها ، ووصل الانتشار السريع في توزيع هذه المؤلفات حدا لم يسبق له مثيل في تاريخ ايران . وكذلك كان التأثير العميق والعام لكتابات خلال فترة قصيرة جدا من الزمن امرا مثيرا للدهشة .

و « تأملات مسلم مهتم بمأزق الشعوب المضطهدة » ، الذي ترجمه الى اللغة الانكليزية محمد بلال ونشر للمرة الاولى في عام ١٩٧٧ لدى مؤسسة « الادب الاسلامي الحر » ، في مدينة هيوستون بولاية تكساس الاميركية ، هو من المقالات الفذة الملائمة لتعريف القراء بنوعية افكار شريعتي ومدى مساهمته في نجاح الثورة الايرانية .

تأملات مسلم مهتم بمأزق الشعوب المضطهدة

بقلم : علي شريعتي

ان افضيت اليك بمكنون قلبي فلأني اريد ان اشركك بتجربتي الشخصية . وهذا يهمني لانه يتعلق بطبقتي وبمجتمعي وببلادتي وبتاريخي .

اني اعرف افكار الناس المثقفين . اسلافي ، في الماضي السحيق حيث اختفوا في دفق التاريخ ، كانوا اناسا ضريهم الفقر . اما انا شخصا فاني من اقارب النبلاء ، ولكن اولاء النبلاء الذين لم يكن نبلهم من انتاج الذهب والفضة .

اني مهتم بعمق بالارث الانساني والحضارة الانسانية . لقد كان

اهتمامي الاول ينصب دوما على التأمل بأعمال الناس الذين سكنوا الارض قبلنا .

في اليونان رأيت معبد دلفي الذي هزني بجماله الفني والحرفي . وفي روما زرت متحف الفنون ورأيت عمارة المعابد والقصور الكبرى . وفي الشرق الأقصى ، في الصين وفيتنام ، هنالك جبال حولتها ايدي البشر وعقولهم الى معابد للآلهة وممثلهم في الارض (كهنة الدين) . وهذا التراث الانساني ثمين بالنسبة لي .

وفي الصيف الماضي ، اثناء زيارتي لافريقيا ، قررت رؤية اهرامات مصر الثلاثة ، فقد شغل علي تفكيري هذا المعلم الحضاري نظرا لضخامة محيطه . وسارعت لرؤية احدى عجائب العالم السبع : الاهرامات . انصت بكل قلبي لشروحات الدليل حول البناء . علمنا انه كان على العبيد ان يحضروا ٨٠٠ مليون كتلة حجرية من اسوان الى القاهرة لانشاء ستة اهرامات كبيرة وثلاثة اخرى صغيرة . ثمانماية مليون كتلة حجرية احضرت الى القاهرة من موقع يبعد عنها مسافة ٩٨٠ كيلومترا لاقامة بناء تحفظ فيه جثث الفراعنة المحنطة . في الداخل ، بنيت القبور بخمس كتل من الرخام . اربعة منها استخدمت للجدران والكتلة الخامسة للسقف . ولتصور حجم ووزن الكتل الرخامية لسقف القبر تكفي معرفة ان ملايين الكتل الحجرية رفعت احداها فوق الاخرى ، وكلها فوق كتلة السقف الرخامية ، وصولا الى قمة الهرم ، وتحمل السقف كل هذا الحمل على مدى الخمسة آلاف سنة الاخيرة .

لقد ادهشني هذا العمل الرائع . وعلى مسافة ثلاثماية او اربعماية متر رأيت كتلا حجرية مبعثرة . سألت الدليل : « ما هي ؟ » . اجاب : « لا شيء » ، انها بعض الكتل الحجرية فحسب . من الثلاثين الف عبد الذين احضروا الكتل الحجرية الثقيلة من مسافة تبعد مئات الاميال ، في عمل يومي ، سحق المئات تحت احمالهم الثقيلة . والمكان الذي سألت عنه هو المكان الذي فيه دفنوا . كان هؤلاء ، في نظام العبودية ، من اللاهمية بحيث دفن المئات منهم في حفرة جماعية . اما من بقي على قيد الحياة فكان عليه متابعة نقل الاحمال الثقيلة . قلت للدليل ان بودي رؤية العبيد الذين سحقوا في التراب . ورد الدليل باستغراب : « ليس هناك ما تراه ! » . مشيرا الى قبور العبيد الذين دفنوا قرب الاهرامات بأمر الفراعنة : لقد جرى دفنهم هنا لتستخدم ارواحهم كعبيد كما استخدمت اجسادهم .

سألت الدليل ان يتركني وحيدا ، ثم ذهبت الى القبور وجالستها

شاعرا بقرب شديد من الناس الذين دفنوا في هذه الحفر . كنا وكأنا من نفس العرق . صحيح ان كلا منا اتى من منطقة جغرافية مختلفة ، ولكن هذه الاختلافات تبقى بلا معنى عندما ينظر اليها كأساس لتقسيم الجنس البشري ، لان هذه الظاهرة هي التي انطلقت منها مفاهيم الغرباء والاقرباء . لم تكن لي علاقة بهذا التقسيم التصنيفي والجذري ، وبالتالي ، لم اشعر الا بمشاعر الدفء والتعاطف نحو هذه الارواح المضطهدة . اعدت النظر الى الاهرامات فرأيتها ، على روعتها ، غريبة عني وبعيدة مني ! بكلمات اخرى ، شعرت بكراهية كبيرة لمعالم الحضارة الكبرى التي بنيت عبر التاريخ على عظام اسلافي ! اسلافي بنوا ايضا سور الصين . والذين لم يستطيعوا حمل الاثقال سحقوا تحت الحجارة الثقيلة ووضعوا داخل السور مع الاحجار . هكذا بنيت كل معالم الحضارة الكبرى . على حساب لحم اسلافي ودمهم !

رأيت في الحضارة لعنة . احسست بكراهية مستعرة نحو آلاف السنين من الاضطهاد لاسلافي . عرفت ان مشاعر كل اولئك المدفونين معا في الحفر كانت ذات يوم كمشاعري . وعدت من زيارتي وكتبت لاحدهم رسالة اشرح فيها ما رشح عبر السنوات الخمسة آلاف الماضية . انه لم يعيش في هذه السنوات الخمسة آلاف ، ولكن العبودية كانت هناك بشكل او باخر !

جلست وكتبت اليه :

صديقي ، لقد غادرت انت هذا العالم ، ولكننا نحمل اثقال الحضارة الكبرى ، والانصارات الميينة ، والاعمال البطولية . لقد اتوا الى بيوتنا في المزارع واجبرونا ، كالحوانات ، على بناء قبورهم . لو لم يكن باستطاعتنا ان نحمل الحجارة ونكمل المهمة ، لوضعنا نحن ايضا في الجدران مع الحجارة ! آخرون نالوا مفخرة وشرف عمل قمنا نحن به ، ولم يرد اي ذكر لمساهمتنا ابدا .

دفعوا بنا الى الامام لقتال اناس لم نعرفهم ابدا ولم يعرفونا . فرض علينا قتل اناس لم نكن نحتقرهم . بعض من قتلنا كان من نفس طبقتنا وعرقنا ومصيرنا . لزمنا طويل حاول اهلنا المسنون العجزة البحث عن وسيلة للاتصال بنا ، ولكن عيونهم المنقبة لم تعثر ابدا على الجواب . يقول احد المفكرين ان تلك المعارك كانت اشبه بالحروب بين طرفين لم يعرف احدهما الآخر ولكنهما تحاربا لحساب اولئك الذين يعرف احدهم الآخر جيدا ! لقد اجبرونا على القتال وعلى ان نرتكب المجازر وترتكب بنا . آباءنا وامهاتنا ، مثلهم مثل مزارعنا الخربة ، قاسوا

الخسارة • فان تم الانتصار حصده الآخرون ، وليس نحن •
صديقي ، بعد موتك حصل تغير كبير ، فقد غير الفراعنة وقوى
التاريخ العظمى نظرتهم ، وهو ما جعلنا سعداء • قبالا ، كانوا يعتقدون
بخلود ارواحهم ، ولذلك اعتقدوا انه بالحفاظ على الجسد يمكن للروح
ان تتابع علاقتها بالجسد • وهذا ما جعلهم يجبرونا على بناء تلك المباني
العظيمة بالرغم من وحشيتها ، ولكنهم اصبحوا اكثر حكمة ، فما عادوا
يفكرون بالموت • لدينا نبا عظيم : لقد تخلوا عن تلك الاعتقادات القديمة ،
لقد وفروا علينا نقل ٨٠٠ مليون كتلة حجرية مسافة مئات الاميال لبناء
قبورهم •

صديقي ، هذا « النبا العظيم » ظهر قصير العمر • بعد ان ذهبت ،
عادوا فدخلوا بلادنا ليأخذونا عمالا • ومرة اخرى صار علينا ان نحمل
الاثقال • ولكن ليس لقبورهم ، فما عادوا يابهون للقبور • هذه المرة ،
صار علينا ان نحمل الاثقال لبناء قصورهم ، قصورهم الكبيرة التي دفن
جيلنا قريبا !

لقد عشنا اليأس ، ولكن بريق امل جديد في البقاء ظهر امامنا •
انبياء عظماء اتوا ، فكان زرادشت ، وكان بوذا العظيم ، وكان
كونفوشيوس الفيلسوف • بوابة فتحت للانقاذ • « الآلهة » ارسلت رسلها
لانقاذنا من بلوى العبودية ، وحلت الصلاة محل الوحشية • للأسف ، كان
حظنا سيئا • فالانبياء الذين هجروا بيوت النبوة ونسونا ، ساروا الى
القصور •

ايماننا عظيم بكونفوشيوس الفيلسوف لانه توجه الى مسألة الانسان
والمجتمع • ولكنه ، هو ايضا ، اصبح صديقا للامراء • بوذا ، الذي كان
اميرا ، هجرنا ايضا ، وعاد الى نفسه للبحث عن حالة « النيرفانا » ،
ولكننا لا نعرف اين هي هذه الحالة • جاء بوذا بالعديد من القواعد
العظيمة والتنسكية • اما زرادشت فقد بدأ دعوته من اذربيجان في ايران •
وبغض النظر عن حدادنا ، وعن الجراح التي خلفتها سياط الاسياد
على اجسادنا ، فقد تابع سيره الى بلخ ثم الى بلاط قشطصيب الذي كان
ملكا في تلك الايام •

صديقي ، لقد ضحي بنا من اجل القبور يوم ضحي بنا من اجل
القصور ! وفجأة ، والى جانب الفراعنة والآخريين الذين استخدمونا كعبيد
لهم ، ظهر اولئك الذين ادعوا كونهم خلفاء الانبياء والعلمون الروحيون
المتنهون •

من فلسطين الى ايران ، ومن مصر الى الصين ، وفي كل ارجاء
الارض التي عرفت الحضارة ، كان علينا ان نحمل اثقال الحجارة لبناء
المعابد والقصور والقبور • ثم ثانية ، وباسم المحبة ، بدأ ممثلو « الآلهة »
وخلفاء الانبياء ينفموننا • وثانية ، باسم الحرب المقدسة ، دفعنا الى
ميادين القتال • وكان علينا ان نضحي أبناءنا الابرياء من اجل « الآلهة »
والمعابد والرموز !

صديقي ، عبر آلاف السنوات اصبح مصيرنا اسوأ من مصيركم •
ثلاثة اخماس ثروة ايران تذهب الى جيوب الموبدانين (كهنة فارس
القدامى) باسم الآلهة • ونحن اصبحنا خدمهم وعبيدهم • اربعة اخماس
ثروة فرنسا سلبنا اياها كهنة الرب • وكهنة فرعون ومعلمو الدين
الروحانيون نجحوا دوما !

صديقي ، اني اعيش بعدك بالآلاف السنين ، واشهد كل المعاناة التي
يقاسي منها اصدقائي ، وقد بدأت اشعر ان « الآلهة » تكره العبيد • يبدو
لي وكأن الدين يقوي نظام العبودية • حتى الناس الاكثر منا ذكاء ، مثل
ارسطو ، وضعوا نظريات تقول بأن بعض الناس ولدوا ، بالطبيعة ،
ليكونوا عبيدا والبعض الآخر ولد ليصبح حاكما • بدأت اعتقد اني ولدت
لاكون عبدا •

وسط هذا اليأس ، عرفت ان انسانا نزل من الجبال يقول ان الله
ارسله • وارتجفت وانا افكر باحتمال ان يكون في الامر خدعة جديدة او
وسيلة جديدة للقسوة • وقال انه رسول الله الذي وعد برحمته العبيد
والمستضعفين في الارض • اية مفاجأة ما زلت غير قادر على تصديقها !
كيف يمكن ان يكون هذا صحيحا ؟ كان الله يكلم العبيد منبئا اياهم بجديد ،
واعدا اياهم بالانقاذ والازدهار وبأن يصبحوا ورثة الارض •

ساورتني الشكوك وانا افكر بأنه قد يكون هو ايضا واحدا من انبياء
الصين والهند اولئك • كان اسمه محمد ، وقيل لي انه كان يتيما وراعيا
خلف تلك الجبال • كنت في غاية المفاجأة • لماذا اختار الله نبيه من بين
الرعاة ؟ وقيل لي ايضا ان اسلافه كانوا انبياء اختيروا جميعهم من بين
الرعاة ، وكان هو آخرهم • بفرح ودهشة فقدت القدرة على النطق
واصبت بالارتعاش • هل اختار الله رسوله من طبقتنا ؟

بدأت اتبعه لانني رأيت اصدقائي حوله • وبين من اصبح من قادة
اتباعه بلال : عبد ابن عبد كان ابواه من الحيشة ، وسلمان : رجل من
فارس لا بيت له امتك كعبد ، وابو ذر : الفقير والصديق المجهول من
الصحراء ، واخيرا سالم : عبد زوجة حذيفة وزنجي غريب بلا اهمية •

أمنت بالنبي محمد لأن قصره لم يكن أكثر من غرف قليلة بنيت بالطين . كان هو نفسه بين العمال الذين حملوا الاثقال وبنوا الغرف . كان بلاطه من الأخشاب وسعف النخل . وكان هذا كل ما يملك . كان هذا قصره .

هربت من فارس ومن نظام حكم الموبدانين الذين دفعوا بنا كعبيد الى الحرب لحماية سلطانهم وحكمهم من الاعداء . هربت وجئت الى بلد الرسول لاعيش مع العبيد الذين لا بيوت لهم ولا من يساعدهم ، ولاعيش معه . ولكنه عندما مات حجب جفناه اللذان أثقلهما الموت الشمس عنا . ومرة أخرى ، بدأت الحالة بالتردي .

صديقي ، مرة أخرى ، وباسمه ، رفعت معابد ضخمة تجاه السماء . والسيوف التي نقشت عليها آيات قرآنية تتحدث عن الجهاد وجهت باتجاهنا . ممثلوه دخلوا بيوتنا واخذوا شبابنا عبيدا لشيوخ قبائلهم ، وباعوا امهاتنا في اسواق بعيدة ، وقتلوا رجالنا باسم الجهاد في سبيل الله ، وسلبوا ممتلكاتنا باسم الاحسان .

وبقنوطي ، لم يكن باستطاعتي عمل شيء ! وجاءت الى الوجود قوة اخفت ، بظهور التوحيد ، الاصنام في قصور عبادة الله ! وتوهجت نيران مخادعة (كانت النار مقدسة في فارس قبل الاسلام) . وباسم الوصاية بالنيابة عن الله ، وباسم خلافة الانبياء ، تصافحت وجوه الفراعنة ووجوه الاولياء المزيفين . بدأوا يضربوننا باسم القانون . ومرة أخرى احاط نير العبودية برقابنا التي انطلقت لبناء جامع دمشق الكبير . التنافس على بناء المساجد الرائعة والقصور المنيفة والمساكن الجميلة للخلفاء في دمشق ، واحداث الف ليلة وليلة في بغداد ، دفع ثمنه كله من دمائنا وارواحنا . ولكن هذا جرى ، هذه المرة ، باسم الله ! واعتقدنا ان لا سبيل للخلاص ، وان العبودية والتضحية هما مصيرنا الذي لا يتبدل ! من كان ذاك الرجل المسمى محمد ؟ هل كانت رسالته مضللة ؟ أم كنا ، هو ونحن ، ضحايا النظام ، نظام نتلاشى فيه داخل السجون ، ونشهد فيه سلب وتدمير ممتلكاتنا وعائلاتنا ، ونذبح فيه بالجملة ؟

لا اعرف اين ذهب ! اين علي ان اذهب ؟ اأذهب الى الموبدانين ؟ كيف استطيع العودة الى تلك المعابد التي انشئت لتجعل مني عبدا ؟ أنضم الى اولئك الذين يدعون كونهم نماذج حريتنا الوطنية ولكنهم في الجوهر يحاولون كسب امتيازاتهم اللانسانية التي كانت لهم في السابق ؟ ان المساجد ليست افضل من تلك المعابد !

رأيت السيوف التي نقشت عليها آيات الجهاد . ورأيت اماكن

العبادة . رأيت المصلين . ورأيت تلك الوجوه القدسية تتحدث باسم الزعامة الروحية ، باسم الخلفاء ، عن المحافظة على سنة الرسول . رغم ذلك ، اخذونا جماعة الى العبودية ! هؤلاء ، قبل ايامي ، قتلوا انسانا بالسيف في المسجد . وكان هذا علي ، صهر رسول الله . قتل في مكان يعبد فيه الله . هو قبلي ، وعائلته قبل عائلتي ، دمروا جميعا ، مثل العبيد الذين عانوا على مدى التاريخ . باسم « الاحسان » سلب بيته قبل بيتنا ، وقبل ذلك بكثير استخدم القرآن كأداة لسرقتنا واستغلالنا ، ورفع على السيوف لكي يهزم علي !

ما اغرب الامر ! بعد خمسة آلاف سنة وجدت رجلا تكلم عن الله لا من اجل السادة بل من اجل العبيد . صلى ، ولكن لا للوصول الى حالة « النيرفانا » ولا لخداع الناس ولا للتوحد مع الله (كالفرس) ، بل صلى لرفاهية وازدهار الجنس البشري . وجدت رجلا من اجل العالم كله . كان رجل عدل ، رجلا قويا ومنظما بما قاده الى ان يجعل من اخيه الاكبر اول اتباعه . كان رجلا عملت زوجته ، ابنة الرسول محمد ، وعانت الحرمان والجوع في حياتها مثلنا . وجدت رجلا كان اطفاله ورثة الراية الحمراء التي كانت على مدى التاريخ راية طبقتنا .

صديقي ، بحثت عن ملجأ في هذا البيت المبني بالطين نتيجة خوفي من المعابد والقصور الفخمة التي تعرفها والتي ضحت بك القوى الهائلة من اجلها . رفاق الرسول منشغلون . والبيت وحيد . زوجته تموت وهو في حديقة بني نجار يعمل ، ويعلم الله بكل شيء عن شقائنا . خوفي من المعابد المرعبة ، ومن القصور والثروات التي كدستها من عملنا ودمائنا ، هو ما دفعني الى اللجوء الى هذا البيت لاندب التضحيات التي كانت !

صديقي ، كل من بقي على اخلاصه لعلي كان من طبقتنا المعذبة . انه لم يتبنى مواظبه الجميلة (الواردة في نهج البلاغة) ليجد الاعذار لحرماننا ولا لاسراف اولئك الساعين الى السلطة ، بل تم تبني هذه التعاليم لكي تكون لنا معرفة وتنقذنا . انه لم يشهر سيفه ليدافع به عن نفسه وعائلته وعرقه ولا للدفاع عن قوى كبرى ، بل فعل لتحريرنا على كل المستويات . انه يفكر كأفضل من سقراط ، لا لكي يبرهن على الفضائل الخلقية للطبقات النبيلة التي ليس للعبيد فيها حصة ، بل من اجل القيم التي نمتلك . لم يكن وارثا للفراعنة او للذين هم من طبقة مماثلة . انه جعل للأفكار والاعتبارات رموزا ، ولكنه لم يفعل ذلك داخل المكتبات المغلقة والمدارس والمراكز الاكاديمية ، كما يفعل اولئك الذين يكون حصولهم على المعرفة هدفا بحد ذاته وهم يعيشون في عالم النظريات

لا مبالين بالطبقات الجائعة والمعدبة • افكاره تحلق عالياً وبعيدا • وفي آن واحد ، تتحول افكاره المجردة ومشاعره القلبية الى تعاطف تجاه الحزن المرسوم على وجه يتيم • في نفس الوقت ، ولانه يعرف عظمة الله ، فانه عندما يصلي لا يابه لآلم الخنجر في جسده • ومع ذلك ، وامام اضطهاد امرأة يهودية يصيح بأعلى صوته قائلاً : « لا يمكن لوم انسان مات خزيًا » • ان لديه قدرة كبرى للتعبير عن نفسه ، ولكن ليس ابداً بطريقة شاهنامة (شاعر مدح الملوك) الذي لم يشر الى طبقتنا الا مرة واحدة في ثنائياته الشعرية البالغة ستين الفا •

صديقي ، لشد ما نحتاجه نحن في هذا الزمن وهذا المجتمع • انه ليس كالمفكرين والفلاسفة والآخرين الذين اما ان يكونوا رجال فكر بلا عمل ونضال ، او رجال عمل بلا افكار ولا حكمة ولا تقوى • واذا تصورنا الى جانبه رجالاً آخر بكل هذه الصفات فانه قد لا يمتلك رقة عواطفه ومحبة ونقاء روحه ، وقد يصادف ان يفتقد الايمان القوي بالله • اما هو ، فرجل يمتد جوهره الى كافة الابعاد الانسانية • انه ، مثلك ومثلي ، يعمل بكديده • واليدان اللتان سجلتا الخطوط المجيدة للهدى السماوي تفرقان عميقا في التراب تفلحان وتسمدان الاراضي المالحة • انه لا يعمل لحساب احد ! وبينما هو يفجر الماء من الارض تراقبه عائلته سعيدة • وقبل ان يستريح وزوجته يعلن ان « بشرى لورثتي الذين ينالوا قطرة واحدة من هذه المياه حصاة لهم » • صديقي ، لقد فعل ذلك رحمة بك وبني •

اننا بحاجة اليه • اننا بحاجة الى زعامة على شاكلته • فالحضارات والنظم التعليمية والاديان حولت البشر الى حيوانات تهتم فقط بالطمأنينة المالية ، او الى مصليين انانيين بلا قلوب ، او الى رجال فكر وعقل ينقصهم الشعور والحب والوحي وكذلك تنقصهم المعرفة والحكمة وينقصهم المنطق • اما هو فرجل يجمع كل هذه الابعاد في شخصه • انه قائد الطبقة العاملة والمعدبين • انه القوة الفاعلة المناضلة من اجل سعادة المجتمع • الصديق والاخلاص والصبر والوفاء ومفاهيم الثورة والعدل كانت هي الملامح الرئيسية لرسائله اليومية الى الجماهير •

صديقي ، اني اعيش في مجتمع اواجه فيه نظاما يسيطر على نصف الكون ، وربما على الكون كله • والجنس البشري يقاد الى قلعة جديدة للعبودية • ورغم اننا لسنا في العبودية الجسدية فاننا نواجه في الواقع مصيرا اسوأ من مصيرك • افكارنا وقلوبنا وارادتنا مستعبدة • باسم علم الاجتماع والتربية والفنون والحرية الجنسية والحرية المالية وحب الاستثمار وحب الافراد ، انهم ينزعون من قلوبنا الايمان بالاهداف

والايمان بالمسؤوليات الانسانية وايمان كل منا بمدرسته الفكرية • النظام حولنا الى اوعية فارغة تستوعب كل ما يصب فيها •

والآن نجد انفسنا نواجه ، باسم الفئة والدم والارض والنظام مقابل النظام الآخر ، انقسامات تجعل من السهل استخدام كل منا على حدة • اتباعه ، اي اتباع مدرسته الفكرية ، يدفعون الى محاربة احدهم للآخر • لماذا يعتبر احدهم الآخر عدوا في ظل نفوذ شامل ؟ احدهم يبقي يديه مفتوحتين اثناء الصلاة والآخر يقبضهما معا • احدهم يسجد على الطين والآخر على السجاد • لحسن الحظ لقد خف التمايز الآن ! فمفكروننا يضطرون الى المنفى ، وقد اصبحوا هم الاوصياء •

صديقي ، انت كنت تعرف انك عبد وكنت تعرف سيدك • كان باستطاعتك تحمل ضربة سوط على جسدك • لماذا ، وكيف ، ومن جعلكم عبيدا ؟ اتنا نواجه نفس مصيرك ، ونحن عاجزون عن معرفة لماذا هذا المصير • من يجعلنا عبيدا في هذا القرن ؟ من اين غزينا ؟ لماذا خضعنا للافكار الخاطئة ؟ لماذا غرقنا في الصلوات الكلامية ؟ كالحيوانات ، اصبحنا ضحايا للاستغلال ، واكثر مما كان الامر في عصرك وبالنسبة لعرقك •

اننا نعمل لحساب الانظمة والقوى والآلات والقصور القائمة كلها بفضل جهودنا • الثروات تراكمت نتيجة عملنا الشاق ولكن حصتنا منها ضئيلة جدا • ولذلك ، نحن مضطرون للعمل في اليوم التالي • اننا اكثر حرمانا منك ! القسوة والتمييز اكثر حدة اليوم مما كانا عليه في ايامك !

صديقي ، علي ضحي بحياته من اجل هذه الاعتبارات : مدرسة الفكر والوحدة والعدل • كان هذا واضحا في سنواته الثلاث والعشرين التي قضاها في النضال والتضحية من اجل زرع الايمان في قلوب الجماعات المهمية • وكان هذا واضحا في سنواته الخمس والعشرين من الصمت والتحمل في سبيل المحافظة على الوحدة الاسلامية وانقاذها من اخطار الامبراطوريتين الرومانية والفارسية • وكان هذا واضحا في سنواته الخمس من العمل لتحقيق العدل مستخدما سيفه للقضاء على الكراهية وتحرير الانسان • ورغم انه لم يستطع تحقيق ذلك ، فقد عمل على ان ينقل الينا معاني قيادة الجنس البشري والدين • لقد اقام حياته وحياته عائلته على هذه الشعارات الثلاثة : مدرسة الفكر والوحدة والعدل !

المجتمع و الدين عند الامام الخميني

مرتضى كتبي و جان ليون فاندورن

بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب الإيراني ، لم يعد روح الله الخميني آية الله إنما الامام ، وهو لقب نادرا ما اعطي في تاريخ الشيعة . اما بالنسبة لكثير من المراقبين الغربيين فهو يبدو على عكس ذلك شخصية مضى عهدا وتخطتها الحركة التي اثارها بنفسه .

ايكون الخميني ليس سوى الرمز لما يسميه ارنست بلوخ « ذلك الماضي الذي لم يكتمل » ، والقادر على فضح نظام اسير تناقضاته ، والذي يقدم في الوقت نفسه نموذجا مرتبطا بهاض قد ولى ؟ ام يكون فكر الخميني على عكس ذلك ، حاملا لتعاليم تستطيع مساعدة الشعب الإيراني في ان يبنى على اسسه الخاصة مجتمعاً حديثاً ؟

لا يستطيع حتى الد أعداء الخميني ان ينكروا عليه نزاهته . فقد كان يرد على بذخ الشاه بحياته المتقشفة ، وعلى حفلات الاستقبال الصاخبة التي يقيها « ملك الملوك » ببساطة الاستقبال الذي كان يبديه وهو منفي في نوفل - لوشاتو . لقد وهب الامام حياته لشعبه بالمعنى الاعمق للكلمة : « ما هم ان اقتل شرط ان تنتصر الثورة » .

على الانسان ان يواجه « الشر » دائما بقوته : فالخميني لا يغفر تراجعاً ولا خضوعاً ، خصوصاً لدى الذين يمتلكون جزءاً من السلطة . فلدى خروجه من السجن ، عشية نفيه الى الخارج عام ١٩٦٣ ، قال في رده على مدير صحيفة « اطلاعات » الذي جاء يعتذر لنشره اخباراً كاذبة بناء على طلب النظام : « اذا كان هناك بالفعل من يقول لك ماذا تكتب ، فان احدا لا يستطيع ان يجبرك على البقاء صحافياً » .

وبالنسبة للخميني ليس ما يملك الانسان هو المهم ، انما ماهية الانسان نفسه هي التي تكتسب الاهمية الكبرى . فالانسان ليس موجوداً على هذه الارض ليحيى حياة رفاهية بأي ثمن ، بل لينتزع حريته عن طريق الروحانيات بشكل خاص : « انما يخاف (الموت) اولئك الذين لا يؤمنون » .

● مرتضى كتبي و جان ليون فاندورن : Kotobi & Jean-Leon Vandoorne
Morteza ، الاول ، استاذ العلوم الاجتماعية في جامعة طهران
والثاني صحافي فرنسي . وقد نشر هذا البحث في « الموند » الفرنسية .

قوي بحقيقته

احتقار للموت ولكن ليس احتقاراً للحياة . فنبرة صوت هـذا الرجل ، الذي يمثل اليوم ضمير شعب ، ترتعش تأثراً حين يذكر المجازر التي ترتكب بحق شعبه ، وهو المعروف بنبوته ذات الوتيرة الواحدة والهادئة والتي شتان ما بينها وبين بلاغة السياسيين المزيقة . فلهجته الصادقة وتعابير البليغة ، والشعرية احياناً ، تؤثر اشد التأثير في شعور ولاوعي ملايين الإيرانيين ، عندما تفضح الالم والظلم في حقيقتهم المرعبة : « لقد كسروا ايدي وارجل شبابنا... لقد رموا بالجرحى خارج المستشفيات وقذفوا الطلاب من على اسطح المدارس ... كم من المسلمين دفنوا تحت التراب وكم منهم في غياهب السجون المظلمة » .

واستناداً الى قوة حقيقته لا يتوانى الخميني عن توبيخ الرئيس الأميركي مباشرة : « هذا الولد » . وتوبيخ الشاه : « فكر اذا كنت ما زلت تستطيع الى ذلك سبيلاً ، ماذا فعلت انت وابوك بهذا الشعب خلال اربعين عاماً ؟ ... ان ازلامك هم اصدقائك بسبب دولاراتك ، وسيختلون عنك غدا » .

والظالم الذي يدعي انه من سلالة داريوس وكسرى ويسمي نفسه « ملك الملوك » ، يجيبه صدى لا يستكين : « الله اكبر » ، صرخة حرب ونشيد ثوري يردده شعب بأكمله .

وعلى عكس محاولات الاقناع الفكرية التي يتبعها المثقفون ، تدخل لهجة الخميني الريفية وتعابير البعيدة عن التجميل وحججه ذات البساطة المتينة ، حتى الى داخل الثكنات الراححة تحت مطرقة التعبئة الايديولوجية للسلطة : « لم يجد الاميراليون خادماً افضل من الشاه » .

والخميني اذ يحمل رسالة الله : « انما هي اوامر الله تأتيكم للحفاظ على استقلال هذا البلد الاسلامي » ، يثق في انه يمتلك الحق وبالتالي يستطيع ان يؤكد : « بأن نصرنا محتم » . وتأتي قوة الخميني من تلك الثقة الداخلية التي يفتقر اليها المثقفون وقادة المعارضة ، الذين اذ قتلوا الله ، كما فعل الغربيون ، يميلون اكثر الى الشك والمساومات .

مخطبه منذ سنوات عديدة تعبر عن خط سياسي واحد يثير الاعجاب باستمراره : لدى عودته المظفرة الى « قم » في اول اذار

(مارس) ١٩٧٩ اسمع معاونوه الجمهور تسجيلا لخطاب يعود لست عشرة سنة خلف . وكانت اللعنات المنطلقة هي نفس اللعنات التي كان يطلقها من « نوفل — لوشاتو » بدون كلل ، وكانت تذكر بتلك السطور التي كتبها منذ ثمان وثلاثين سنة ابا ن حكم رضا شاه : « ان اوامر الدولة الطاغية ، وكل القوانين التي اقرها البرلمان يجب ان تحرق » .

ما يجب التذكير به ايضا هو ان انتصار الخميني يمثل قبل كل شيء الهزيمة الاقتصادية والاجتماعية لنظام ما ولايديولوجيته . فقد اصبح الظلم لا يطاق لدرجة انه ، طبقا للتقاليد الشيعية ، كان من المفترض ان يأتي الامام الثاني عشر ، ويأتي معه الخلاص . ويرى الخميني ، متسلحا بحقيقته ، واقعا محددا ، لا ينراه المعتدلون ، حيث الايمان ينتصر على السلاح : « لا يستطيع الجيش ان يصمد طويلا ، فهو من الشعب ولا يمكنه قتل الشعب الى الابد . . . وفي النهاية فان الشعب سيمتص الجيش » . وبالفعل ، رغم المذابح لم يكن باستطاعة الشعب ان يعرف اليأس .

وكان الخميني بهذه الطريقة ، يرمي بثقله على الواقع بما ان الواقع صيرورة ايضا . وقد تم على اي حال تحليل ذلك الواقع بنظرة ثاقبة تذهب الى ما وراء الظواهر . فكان يرد على المتخوفين من قدوم حكومة عسكرية بقوله : « اوليست حكومة الشاه منذ الان حكومة عسكرية ؟ . . . ان رد فعل الجيش قاس وهذا برهان على ان الامور ليست على ما يرام ، فالحق (*) يهاجم عندما يكون خائفا » .

اختيار محدود

ان الايمان بالاسلام كاف بحد ذاته لتبرير كل الحركة الثورية : « من وجهة النظر الدينية ، يقول الخميني ، انا مخول بالتصرف كما اتصرف » . اما التأييد الشعبي له فليس سوى اعتراف بشرعيته : « عندما كنت ارى اتساع هذه الحركة كنت ارى فيها (يد) الله فذلك لا يمكن ان يكون من صنع الانسان » .

وبالتالي لكي نجد اشكال حكم جديدة يجب علينا التوجه نحو الله : « اطيعوا الله ومن كان منكم قويا على السلطة الالهية (. . .)

(*) ان كلمة Le Chat اي القط تلفظ بالفرنسية تماما بكلمة Le Chah

اي الشاه .

فالحكم الوحيد الذي يقبله الله يوم القيامة يجب ان ينظم على اساس الشرائع الالهية وهذا ما لا يمكن حصوله الا مع رقابة رجال الدين » . وكذلك فان هذه الشرائع التي لم يصف اليها رجال الدين شيئا جديدا هي التي « ستجعل الانسان حرا » اذ « تعلمه كيف يسيطر على نفسه » .

ومن هنا فان الجمهورية الاسلامية لا تقوم على عقد ، بل على فعل ايمان ، وقانونها هو اوامر الله : « ان الحكومة الاسلامية ليست حكومة دستورية حيث تكون القوانين مرهونة بموافقة الاكثريية » . وكذلك بالنسبة للجمعية التأسيسية التي يقترحها الخميني ، فان مهمتها ليست استخلاص صيغة وفاقية عامة ، او نص يعطي الشرعية لعمل الحكومات المقبلة ، ويضع حدود هذا العمل ، بل على العكس تقتصر هذه المهمة ببساطة على تحديد اطار يمكن ان تطبق فيه قوانين قد وضعت سلفا .

ينبغي ان لا تكون الحكومة دستورية بالمعنى الغربي للكلمة ، لان اقامة مثل هذا النمط من الدستور رهن بظروف تاريخية تختلف باختلاف الازمنة . واما مهمة البرلمان فليست تحديد القانون . وانما تحديد برامج تسمح بتطبيق القوانين الالهية .

ولا بد من الملاحظة ان الخميني يتوجه هنا في الواقع الى الطائفة الشيعية اكثر منه الى المجتمع الإيراني . انه يتوجه الى طائفة توحيدها ثقافة واحدة وقواعد اخلاقية واحدة ، ومجموعة قيم مستمدة من الاسلام ومقبولة كما هي ، اكثر مما يتوجه الى مجتمع منظم كدولة — أمة تنتمي الى حضارة مشتركة ومتحدة حول عقد اجتماعي . وهو يخاطب الروح الشيعية اكثر منه عقل الإيرانيين . ونجده على اي حال في كتابه «الحكومة الاسلامية» يتحدث عن «الطائفة او الجماعة الاسلامية» ، لا عن « الشعب الإيراني » ، واذا ذكر أئمة الشيعة عليا والحسين فانه يبدي دوما كل احترام ، ولكنه يتكلم عن « اكوام من العظام المهترئة » في ما يخص من تبقى من الملوك الاخمينيين ، داريوس وكسرى . وفي الاطار نفسه كان الخميني يعترم هذا العام تقليص عدد ايام العيد الوطني (النيروز) من ثلاثة عشر يوما الى ثلاثة ايام (استقر الامر نهائيا على خمسة) . اما الشاه فقد كان من جهته يستهدف الاعياد الدينية .

ولكن كي لا يقع الخميني في المقولات ذات البعد الواحد ليس من المفروض ان يقبل منطقيا ان يحافظ غير الشيعة ، ومن ليس لهم ايمانه ،

على استقلاليتهن أو على الأقل على شكل من الحكم الذاتي ؟ ان قضية كردستان التي يقطعها مسلمون سنة ، تظهر ان هذا الحل لم يعتمد ، ويفضل الخميني بالنسبة لهذه المسألة ان يتكلم عن « التسامح » . « فالأقليات الدينية لن تجبر على الاشتراك في الدفاع عن البلاد ، وهي ستدفع ضريبة بسيطة على الدخل (الجزية) ، ولكن بعض ثرواتها سيعفى من الضرائب كالخمس والزكاة والتي تقتصر على الشيعة فقط » .

ان مثل هذا النظام سيخرج الى الوجود طبقتين من المواطنين . فعلى جميع الايرانيين اليوم ان يخضعوا للقوانين التي تحرم الخمر والمخدرات وبيع منتجات منع الحمل ، والشذوذ الجنسي ، وان يأخذوا بعين الاعتبار النداءات الرسمية التي تطلب من النساء الموظفات ان يرتدين الثياب طبقا للتقاليد الاسلامية . وينطبق الامر نفسه على الصعيد السياسي . فمن غير الممكن وجود عدة احزاب ، لان من رفض ان يكون من حزب الله فهو غبي أو خائن .

ماركسيون لينينيون في ايران ؟ « بشكل عام لا وجود لهم . فهم اولاد لا يعرفون شيئا عن المجتمع الايراني ولا عن البعد الروحي للاسلام » . او انهم « ادوات في يد الشاه » او « انحازوا الى الاتحاد السوفياتي بسبب نظام الشاه » .

وبالنسبة للخونة ، عملاء الشاه او عملاء الاجانب فيجب « ان نقطع ايديهم » . واما الجبهة ، فريسة الايديولوجيات السيئة فيكفي ان ننيرهم : « يجب على الشعب بأجمعه ان يكون اسلاميا » ، اذ ان الاسلام يؤمن وحده الحرية والديمقراطية : « فلو توصل اهل كل الطبقات الى فهم الحكم الاسلامي الذي لم يسد سوى بضع سنوات ايام محمد منذ الف وثلاثمئة عام فان اساس كل المدارس السيئة من امثال الشيوعية سوف يكتس تلقائيا » .

حتى المعارضة العلمانية لا يمكن الا ان تنضم الى صفوف هذا المشروع . فبعد ان استقبل السيد كريم سنجابي واعضاء آخرين من الجبهة الوطنية قال الخميني شارحا : « ليس هناك مفاوضات ، لقد شرحت فوافقوا .. انني اضع الشروط التي هي رغبات الشعب ..

ولن يتردد احد ، وطنيا كان ام رجل دين في تأييد وجهة نظرنا » . احيانا تتخطى رؤيته حتى اطار العالم الاسلامي . فهو يقول لبعض الشبان الفرنسيين الذين جاؤوا لزيارته في نوفل - لوشاتو : « لو اقيم الاسلام ، كما هو في حقيقته ، فاننا نأمل ان تنضم اليه الانسانية

جمعاء » . وبالنسبة له فان الملوك والمستعمرين اليمينيين واليساريين وعملاءهم ، لكي يثبتوا سلطتهم ، « حرقوا شبابنا عن الاسلام واستبدلو قوانين الاسلام بقوانينهم ، وقالوا بأن الدين والسياسة يجب ان يفصلا » .

هذه الرؤية تجر الخميني بالتالي الى الادلاء بتصريحات تنتقل من الطابع السياسي لتصبح توتاليتارية رغم تأكيد « بأن الاقليات سوف تكون مقبولة » . فحتى شهر اذار (مارس) ١٩٧٩ كان لا يزال يطالب بـ « وحدة الراي ووحدة التعبير ووحدة العمل » . ولكن هل هي وحدة عمل تقبل استراتيجيا بعد مقابلة للافكار ؟ تلك أمنية ! وهل هي وحدة تعبير لكي لا يستفيد العدو من الخلافات الداخلية ؟ فليكن ذلك . ولكن ، كما تقول المعارضة ، ليس من المبالغ فيه ان نفرض على الجميع ان يفكروا ويتمنوا السير في نفس الطريق لكي يصلوا الى الحرية ؟ فيجب الخميني على ذلك بقوله : « اذا كان الشيوعيون يريدون فعلا العمل من اجل الشعب ، ينبغي عليهم ان يريدوا الجمهورية الاسلامية . كل من يحب هذه البلاد ويريدها مستقرة يجب عليه ان يريد الجمهورية الاسلامية » .

مقولة توتاليتارية حيث كل من لا يفكر كالخميني هو عدو : « سافاكي » او « عميل للاجنبي » او « مناهض للثورة » . ومن هنا نفهم ضيق حدود الاختيار المطروح لاستفتاء الثلاثين من اذار (مارس) ١٩٧٩ : « جمهورية اسلامية » او « ملكية » . فالخميني لا يستطيع ان يتخيل طريقا ثالثة ، وهو لا يرى كما حاول اية الله شريعتمداري ان يفسر له ، بان هذا السؤال « يحد من حرية الشعب بأكمله » .

ان نماذج هذا الفكر التوتاليتاري كثيرا ما ظهرت اكثر وضوحا منذ عودة الخميني الى ايران . فعندما اراد « مجاهدو الشعب » (ماركسيون - لينينيون) ان ينظموا مسيرة باتجاه مقر الخميني لشرحوا له تحليلاتهم ، اتهمهم بعرقلة مسيرة الثورة . اما المدنيون المعتدلون « فمتفرجون على الثورة .. ومن بيوتهم يهاجمون بأقلامهم الاسلام وهم يتكلمون عن الديمقراطية » .

« حرية الصحافة » هذا ما كان قد بشر به . ولكن هل هي حرية حقيقية للصحافة عندما يطلب مع ذلك من الصحف عدم نشر « مقالات تتعارض مع شعور الشعب ؟ » ان الضغوطات التي تمارس على الصحف الايرانية ، والمقولات الاسلامية مائة بالمائة التي يبثها الراديو والتلفزيون والقرار الذي يلحظ الرقابة على التحقيقات الصحفية

الاجنبية ، كل ذلك يأتي بجواب اولي هذا التساؤل .

وعمال النفط المطالبون بمزيد من الادارة الذاتية في مجال عملهم ، يجيبهم قائلا : « ان كل اضراب يتعارض مع الثورة » ، اما النساء اللواتي ينتمين الى الاقليات الدينية : « فانه من الافضل ان يلبسن « التشادور » كما يؤكد اية الله الطالقاني الذي يحسب مع ذلك من التقدميين » .

ان كل من لا يعطي الولاء ، عميل للغرب عن وعي او عن غير وعي . اما الخميني فقد أعلن انه مصمم على « تدمير بقايا الغرب الذي اوصل ايران الى الدمار » .

رفض لاي استعباد

ان النظام الغربي والجمهورية الاسلامية ، في فكر الخميني ، هما بالواقع نظامان لا يمكن ان يقدم الواحد منهما شيئا للآخر : « فالديمقراطية هي الغرب ونحن لا نريدها . لا نريد شيئا من الغرب ومن فوضاه » .

ومع ذلك فاذا كان الخميني يرفض « المدارس الغربية » فانه لا يرفض لاجل ذلك التقدم . فقد كتب من العراق للشبان الايرانيين الذاهبين للدراسة في الغرب يقول : « نحن لسنا ضد الدراسة ، اذهبوا الى هناك وادرسوا العلوم الذرية » مجيبا بذلك على الذين يتهمونهم بالرجعية . وبالمقابل فانه يستشيط غضبا ضد الذين ، اثناء دراستهم ، يشعرون بانهم ادنى من الرجل الغربي ويتبنون بالتالي قيمه ، بالرغم من ان هذا الرجل الغربي « يحتقر الشرقي » . ولهؤلاء الطلاب يقول على العكس : « عرفوا الناس بالاسلام الحقيقي وحاربوا الاسلام المزيف الذي اخترعه الاستعمار من اساسه لازالتكم من الوجود » .

وبالفعل ، بالنسبة للخميني ليس هناك اية جدلية ممكنة بين النظام الاسلامي وغير الاسلامي . فالاول يرتكز على فعل ايمان في حين ان الديمقراطيات الغربية والاشتراكية تفصل بين الدولة وما هو روحي : « مادام الشعب الاسلامي سيظل يقارن ما بين هذه المدارس الاستعمارية والشرائع الالهية فلن يجد السعادة والحرية ابدا . فهذه المدارس التي تنتمي الى اليسار او الى اليمين تعمل على قهر المسلمين » . وفي نظره ، اذا كانت التقنيات الغربية عقلانية فان مجمل النظام الغربي ليس كذلك ، فهذا النظام حول العلاقات الانسانية ،

وخاصة في ايران ، الى علاقات تجارية .

ويرد الخميني على الشاه الذي يتهمة بالرجعية : « ومجازرك ، والجوع والالام التي تفرضها على شعبك ، ليس ذلك رجعيا ؟ » . وبالنسبة له لا يمكن لاي حل ان يأتي من الغرب : « ان الايديولوجيات الغربية لا تستطيع حل مشكلة استلاب الانسان ، وهي تشل ردات الفعل الاصلية لدى الشعب الاسلامي » . وهو يرمع ميتافيزيقته في وجه لا انسانية الرأسمالية هذه ، ويؤكد ان على الانسان ان يصل الى درجة عالية من الوعي الاخلاقي والنضج الروحي لكي يسيطر على التقنية : « ان الضمير يزيد من الانتاجية » .

الا يلتقي هنا مع بعض العلماء الغربيين الذين يتخوفون من رؤية التقدم العلمي ، وبالتالي قدرته التدميرية ، يتخطى تقدم الضمير وحكمة الانسان ، وبوجه خاص ضمير وحكمة مسؤوليه ؟

يرى الخميني ان الاستعمار الثقافي الغربي ليس بريئا ، بل يشكل الاداة لسياسة استعمارية متعمدة : « فيما نحن نيام كان الخبراء الاجانب ، سواء كانوا من اليمين ام من اليسار ، يجوبون بلادنا ليحددوا ثرواتنا الوطنية وليفهموا عقلية وتقاليدها شعبنا ، ليسهل عليهم بالتالي السيطرة عليه . وقد وجدوا ان الاسلام ورجال الدين فيه يشكلون العقبة الوحيدة امام عملهم » واعلنوا بالتالي ان الدين يجب ان يفصل عن السياسة » .

وفي اقوال الخميني ان الاجانب ، سواء كانوا من اليسار ام من اليمين ، لا يرون في ايران سوى غريسة : « ان الاتحاد السوفياتي ساند الشاه وهو مستعد لارتكاب كل الجرائم ليلتلع الرساميل الايرانية » ... « اما الحلفاء من جهتهم فقد اقاموا اسرة بهلوي ليشبثوا سيطرتهم بشكل افضل » .

وحين يهاجم اسرائيل فلانها تمثل قاعدة الامبريالية الغربية في قلب العالم الاسلامي . اما الدول العربية فقد ساندت الشاه « بسبب جهلها ... رغم ثرواتها وبالرغم من شعوبها » . وهي لا تتحرر من الاجنبي لانه يلعب على خلافاتها بسياسته المضللة والخادعة .. « ومع ذلك فان انتصار الثورة الايرانية سيوقف اليوم ملوك ورؤساء البلاذ الاسلامية » .

ان الامبريالية لا تتخلى ابدا عن اهدافها . فهو طيلة ست عشرة سنة استغرقها منفاه ، لانه رفض التخلي عن معركته الثورية ، تعرض

دوما للضغوطات من قبل الشاه وحلفائه . ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ ، كما يقول ، اوصلت له الحكومة الفرنسية خطابات تحاول اقناعه بتأجيل عودته الى طهران : « لقد فهمت بانهم كانوا يريدون ان يبقوني بعيدا عن بلادي ليجهزوا ضربتهم » . وحتى اليوم لا يزال ينادي بالحد : « ان الاجانب لا ينامون . انهم يحضرون خططا ليعاودوا نهبا بأشكال أخرى » .

• ولكن الخميني « ليس معاديا للغرب » بل مستقل ، وهو يؤكد تخوفه من ان تثير سياسة واشنطن لدى مواطنيه ضغينة ضد الامريكيين . وفي السياسة الخارجية يظهر الخميني كأحد اتباع « عدم الانحياز » . وبالفعل ، بالنسبة له ، تمارس الدول الكبرى السياسة الامبريالية ذاتها ولا تتكلم عن حرية الشعوب واستقلالها الا لتخفي بشكل افضل استعمارها . وشهادات حسن السلوك التي كان الرئيس كارتر يعطيها للشاه بشأن حقوق الانسان تشكل بالنسبة له براهين ممتازة . يهاجم الخميني خبث هذه اللعبة السياسية ويحث جميع الشعوب على عدم القبول بهذه التسويات بعد الان املا في ان يحصلوا على مزيد من الحرية والسلطة . وهو يندد بعنف بالذين يتحالفون مع البعض ليدافعوا عن انفسهم او ليسيطروا على الآخرين : « فهذا لا يمكن ان يؤدي الا الى العبودية » . ويذكر الذين لا يفكرون الا بعدد الوحدات العسكرية او بالقدرة الاقتصادية قائلا : « بالرغم من مساندة كل الدول العظمى له ورغم اسلحته الحديثة تحطم نظام عمره الفان وخمسمائة سنة تحت ضربات شعب مسلح بايمانه فقط » .

ومنذ اربعين سنة كان الخميني يدعو الايرانيين الى عدم التخلي عن النضال اذ لو نزل كل الشعب الى الشارع ورفض التعاون مع الشاه لسقط الشاه حتما . وكذلك فانه يدعو كل امة من الامم الى رفض التعاون مع الامبرياليات ، فهذا هو السبيل الوحيد لتدمير قوتها . ١٩٠٦ ، ١٩٥٣ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ : منذ بداية هذا القرن ثار الايرانيون من جهتهم ثلاث مرات .

الاخلاق والتنمية الاقتصادية

وكذلك فان تعريفه بالهيكليات التي يتناها لتحقيق النمو الاقتصادي بلده يترك التجربة الرأسمالية جانبا . فهو لا ينتظر شيئا من

الرأسمالية « التي دمرت الاقتصاد الايراني » ولا من الاشتراكية التي تدعي تجاوز هذا النظام .

فالنظام الاقتصادي الذي يصبو اليه لا يرتكز الى قوانين السوق والمزاحمة ، ولا الى التخطيط ورقابة الانشطة الاقتصادية من قبل الدولة وانما الى **الاخلاق** : اخلاقية في الدوافع واخلاقية في المبادلات . وهذا الرجل الذي يأكل كل مساء الطبق البسيط ذاته يطلب من شعبه احتقار المال والربح . وبعض وزراء حكومة بازرگان لن يأخذوا من مرتبهم ، الذي خفض في وقت سابق ، الا ما يحتاجونه . ان فكره السياسي بسيط : ان حاجة كل فرد والقيمة الاستعمالية لسلعة ما ستعود وتتغلب على قيمتها التجارية .

« ايها التجار ، بيعوا بأرخص ما يمكن ، خفضوا اسعاركم للمعتمدين . انتم اخوة فتعاونوا » . وقبل ان يعتكف في « قم » اعلن في خطاب من الاذاعة بأن الماء والكهرباء ستكون مجانية للفقراء ، كما طلب بان تعطى القروض المصرفية من دون فائدة .

وما الغرابة في ذلك ؟ بما ان الفقراء اذ يدفع الانسان الى السرقة والبغاء (الجسدي والروحي) قد يكون العقبة الاولى امام نظامه ؟ . فالمجتمع الذي يرسم خطوطه ، هو بالواقع جماعة كبيرة . فالخميني لا يتكلم ابدا عن « طبقات » وانما عن « فئات » اجتماعية . ولا يرى حاجة لاصلاحيات في الهيكلية بما انه حالما يطرد رجال النظام القديم المتعنفون سوف يكون الحكام رجالا ذوي منزلة اخلاقية عالية . واذ يهمل دروس التاريخ فان الخميني يقفز فوق موازين القوى التي تعمل لصالح من يمتلك المال والمعرفة والسلطة السياسية او وسائل الاعلام . في الجمهورية الاسلامية ، القيمون على السلطة لا يستغلونها لان دوافعهم جيدة . يقول الخميني للطلاب : « اذا كنتم تتابعون دراستكم للوصول من الناحية المادية فليستم بأنقياء » . وبما ان حكومته هي حكومة « اخلاقية » لا يخاف الخميني ان يسيء اعضاؤها استعمال سلطتهم او ان يحتالوا على القوانين . ويرى انه بعد اعدام جنرالات الشاه رميا بالرصاص لا يمكن ان يصبح الجيش من جديد قوة قهر محتملة . وهو لا يسمع اليسار الذي ينادي باقامة جيش شعبي حقا في هيكلته .

وبما انه لاحظ بان نظام الشاه ترك خلفه « عناصر غير مفيدة وكسولة وبدون ارادة » ، فانه فرض ايجاد وزارة « لتساعد على الخير وتنتهي عن الباطل » . وهذه هي حقيقة الوزارة الوحيدة التي

خلقها النظام الجديد .
ومنذ اليوم يثور غضبه ضد اعضاء الحكومة الذين حافظوا حسب رايه على فخامة مظهر غير ضرورية بل مضره . فعلى الحكام ان يقيموا في وسط الشعب ، كما يعيش هو نفسه في « قم » .
ومهما يبدو مشروعه طموحا يبقى الخميني واثقا بالمستقبل :
« ان ما يثير اعجابي هو روح العطاء والتضحية والانسانية لدى الايرانيين . ان هذا التطور لديهم اهم من تغيير النظام » . . .
« بذهاب الشاه ستصبح ايران ايرانا خيرة . وكل طاقات الايرانيين ستذهب في اتجاه الإصلاحات » .

من جهة اخرى لم تكن مشاكل ايران في جوهرها مشاكل ايرانية : فالشاه لم يكن رمز قوة ايرانية حقا ، ولكن مجرد اداة للقوى الامبريالية . ولم يكن اعوانه سوى شركاء له يشترتهم بالرشوة .
ومن الواجب بالتالي الاحتماء ليس فقط من التأثير الايديولوجي لهذه القوى ، وانما من قدرتها الاقتصادية ايضا : « لقد حطموا الاقتصاد الايراني » ، وبوجه خاص زراعته ، التي اصبحت اليوم في عجز بعد ان كانت تتمتع سابقا بفائض . اذن للانتصار على الامبريالية الزراعية الفدائية ، ولكي لا يكون هناك ارتهان للاجنبي في مجال الطعام ، يجب ان تتمكن الزراعة من اطعام الشعب باسره . ويرفض الخميني كذلك « صناعة تركيب تفرض علينا ارتباطا بالاجنبي » .
« نريد ان نتصرف كبلد مستقل مائة بالمائة » .

اهي رغبة في الاكتفاء الذاتي تبدو اليوم خيالية ؟ كثيرون من الغربيين يردون بالايجاب . ومع ذلك ، عندما يؤكد الخميني ان « اشباع الحاجات المادية مخيب للامال » ، الا يلتقي مع بعض التساؤلات القلقة للمجتمعات الغربية « الواقعة في ازمة » ؟ فهذه المجتمعات لم تتمكن حتى الآن من الوصول سوى الى حلول تهم جماعات هامشية ، او الى حلول فردية بحثة وبمقياس اضيق بكثير . وهذه التجارب غالبا ما فشلت او بقيت معزولة . اما الخميني فانه يراهن على تراث الشيعة ويريد حماية ايران من التأثيرات الخارجية التي قد تؤدي بمشروعه الى الفشل .

اتراه ينجح ، وسلاحه الايمان وحده ؟

ان الشاه واعوانه والعديد من المراقبين ، لم يكونوا يظنون ممكنا انبعاث القدرة هذا الذي اثاره الخميني . فقد اعاد الى الازهان ، ان

الانسان بقوة ارادته يستطيع ان يسمو على الواقع المادي البحت ، وذلك بمقدار ما يرفض العزلة : « اذا كنتم لوحدهم فلن تستطيعوا عمل شيء اطلاقا ، اما اذا اتحدتم فانكم تستطيعون كل شيء » .
ولكن واقع اليوم هو ايضا مشاكل مادية يجب ان تحل بصفة مستعجلة ، بالاضافة الى حل خلافتات الذين ساروا خلفه متحدين لاسقاط الشاه . انه يعرف المشاكل ولكن ، كما كان يشرح في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ : « يجب الخروج من السجن لفري ما يمكن ان نعمله » . وبالفعل لقد ادى الحرم ، الذي ضرب لعشرات السنين هذه المناقشات التي لا تتطابق مع ايديولوجية الشاه ، الى لجم تفكير الكثيرين من الايرانيين الى درجة كبيرة . وفي هذا المضمار ما زالت الثورة في بدايتها .

بالنسبة للخميني ستجد هذه المشاكل حولا سريعة لها . فمثلا : « ان المشاكل الزراعية ستجد لها حولا سريعة جدا وستتمكن ايران من الاستغناء عن الاستيراد » . وهو يثق « بالخبراء » ولكن هؤلاء الخبراء انفسهم يسقط في ايديهم عندما يعلن الخميني مثلا مجانية الماء والكهرباء ويمنع استيراد اللحوم المجمدة . وبسبب لهفته للعيش في المجتمع المثالي ، يدخل الخميني الفوضى في البنى الاقتصادية قبل ان يتم تطويرها بواسطة اصلاحات في العمق .

وبموازاة ذلك فان رؤيته المثالية لايران موحدة وراءه لبناء الجمهورية الاسلامية تتعارض منذ الآن مع الوقائع . فاذا كانت المجموعات الاكثر تشربا بالشيوعية ، والتي يمثل الخميني مصالحها بشكل جيد (تجار البازار والريفيون ومقتلعو المدن وفقراؤها) تبقى موحدة وراءه ، فان غيرها يرفض ان يطيعه اطاعة عمياء . ان تطرف بعض المملات (علماء الدين) المقربين له لا يمكن الا ان يعرقل الوحدة التي يطالب بها الخميني في خطبه . ان قلة حذاقة احد آيات الله الشيعة المحليين ساعد على تفجير الصدامات التي عكرت هدوء كردستان . هذا ما توصل اليه ممثلوا الاكراد واللجنة الحكومية التي ارسلت الى هذه المنطقة .

واخيرا اذا كان الصراع الطويل ضد الشاه قد ولد زخما ثوريا ، يعد بمثابة رأسمال نفسي — عاطفي لا يستغنى عنه في المرحلة الثانية من الثورة ، فان هذه الرومنسية الثورية تقليديا ، تفقد من زخمها بعد ذهاب الطاغية .

الجزء الثالث

بالإضافة الى ذلك فان الحكومة تؤكد على ضرورة استئناف العمل ولا تشجع على المناقشات في المصانع والجامعات والاذاعة والتلفزيون، من اجل تحديد الاطر الجديدة الاكثر ملائمة . الا يهدد ذلك بتلم حـد الايمان الذي يستند اليه الخميني لبناء ايرانه الجديدة ؟

ايران ما بعد الدكتاتورية ، حيث تكون كل التناقضات قد سويت والتي لا تحتاج الا الى أن تحكم ، كانت سرايا . فاما ان يلاحظ الخميني ذلك ويقبل بالحل الوسط المناسبة ، فيكون المشروع للنقاوة الاخلاقية الذي خلقه باق كعنصر ايجابي للثورة . واما على العكس من ذلك وعندها سوف يبدو بشكل متزايد كسلطة تقييد وتجميد ويخشى على المدى البعيد من ان يقتلع مع كل ما اتى به .

■ دور الحشود الجماهيرية

في الحياة السياسية الايرانية المعاصرة

يرفند ابرهيمان

المراجع

- (١) كتب للخميني ومنها « مفاتيح الروحانية » (تم ١٩٤١) « والحكومة الاسلامية » (النجف ١٩٧١) .
- (٢) خطابات القاها الخميني في قم والنجف (العراق) ، ونوفل - لوشاتو وطهران منذ ١٩٤١ (نشرات وشرايط تسجيل) .
- (٣) مقابلات للخميني اثناء اقامته في نوفل - لوشاتو مع وسائل اعلامية مختلفة.

دور الحشود الجماهيرية في الحياة السياسية الإيرانية المعاصرة

يرفند أبرهيمان

يقول جورج رودى George Rude : « لعله ما من ظاهرة تاريخية أهملها المؤرخون كظاهرة الحشود الجماهيرية » (١) ، ان ملاحظة جورج رودى هذه تصح بشكل خاص بالنسبة للشرق الاوسط . وفي حين دأب الصحفيون الاوروبيون على تصوير الحشود الجماهيرية الشرقية وكأنها « رعاع متعصبة ضد الاجانب » تقذف السفارات الاجنبية بالشتائم والحجارة ، فان المحافظين المحليين قد درجوا على شجبها بوصفها « حثالة اجتماعية » مأجورة للاجنبي ، في حين يصفها الراديكاليون بأنها هي « الشعب » عندما يتحرك . وفي نظر كل هؤلاء كانت الحشود شيئا مجردا ، سواء كانت جذيرة بالشتيمة أو الخوف أو الاطراء ، أو حتى التندر ، بيد أنها لم تكن موضوعا للدراسة .

تهدف هذه الدراسة الى امور ثلاثة . سوف تتناول اولاً ، دور الحشود في ايران الحديثة . وسيقتصر الموضوع على الحشود السياسية ، ذلك ان جعل الموضوع يتسع ليشمل جميع الاضطرابات العامة — كأعمال الشغب من اجل الخبز والمظاهرات ضد الضرائب و « المساومة الجماعية عن طريق أعمال الشغب » ، والصراعات الطائفية — كان سيقتضي تولي مهمة بضخامة مهمة جورج رودى ، وربما أضخم منها ، نظرا لان الدور الذي لعبه الشارع في ايران اهم من ذلك الذي لعبه في انجلترا وفرنسا . وستحاول الدراسة ثانياً ، رسم صورة القوى التي كونت هذه الحشود ، مقارنة البنية الاجتماعية لمظاهرات ما قبل المرحلة الصناعية مع تلك الخاصة بالمرحلة شبه الصناعية . اما الهدف الثالث من هذه الدراسة فهو عقد بعض المقارنات العامة مع اضطرابات شعبية في اوروبا وذلك من خلال مواجهة الاستنتاجات التي نتوصل اليها هنا مع تلك التي استخرجها رودى .

● نشرت هذه الدراسة في مجلة Past & Present ، العدد ٤١ ، كانون الاول ، ديسمبر ، ١٩٦٨ .

دور الحشود

كان الحكم المطلق في إيران القرن التاسع عشر أقرب الى نمط الحكم التيودوري في إنجلترا منه الى « الاستبداد الشرقي » كما وصفه كارل فيثفوغل (٢) . فسلالة القاجار لم تبني قوتها على أساس جيش دائم ، ولا على أساس بيروقراطية واسعة ، لأنها لم تملك أي منهما ، وإنما على استعداد الوجهاء والعلماء والقضاة وزعماء النقابات لفرض ارادة الشاه ، وعلى ميل الرعايا للخضوع لسلطته . وكان الاستياء العام يعبر عن نفسه من خلال العرائض والاجتماعات والاضرابات والاعتصام في الأماكن المقدسة أو القصر الملكي أو مكاتب البرق ، حيث كان يتسنى للمحتجين الوصول الى الشاه . أما الذين كانوا يحاولون نقل احتجاجهم خارج هذه الحدود فقد كان يجري اخضاعهم ليس عن طريق جهاز الدولة وإنما عن طريق رعايا كانوا على استعداد لفرض الارادة الملكية .

لقد قوض تأثير الغرب هذا النمط من الحكم . فالهزائم العسكرية، وتعاون العائلة المالكة مع القوى المستعمرة ، ومنح التنازلات والاحتكارات والامتيازات « للكفار » ، وعجز الحكومة عن مساعدة التجار الإيرانيين ضد التجار الأوروبيين ، والفشل في حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية ، وادخال مبدأ « حقوق الإنسان » الهدام ، كل هذا خلق أزمة ثقة حادة . ولم يعد القاجار الحياة الذين عينهم الله لحماية شعبه والحصن الامامي في وجه الانحلال الاجتماعي، وإنما أصبحوا عائلة عاجزة وفاسدة تتشارك في نهب البلاد وتدميرها

كان النظام القديم لا يزال سليماً في نهاية القرن التاسع عشر ، رغم تزعزع أركانه في زلزال سياسي كبير أثناء أزمة التبغ عام ١٨٩١ - ١٨٩٢ (٣) . وقد بدأ انهياره عام ١٩٠٥ ، مع انتفاضة نيسان (أبريل) التي بدأت برفع عريضة في طهران ضد مسؤول الجمارك الأوروبي . وحين لم يصدر أي رد عن الحكومة دعا رافعو العريضة الى اضراب عام واعتصموا في جامع عبد العظيم خارج العاصمة (٤) . وبعد اسبوع وافق الشاه على النظر في المسألة ، وتفريق الحشد . بيد أن الشاه لم يرق بأية خطوة ذات أهمية ، وهكذا ، بعد تسعة أشهر عندما حاول حاكم طهران تخفيض سعر السكر عن طريق التضحية بقلّة من التجار البارزين ، تكررت أحداث نيسان ، ولكنها في

هذه المرة كانت أكثر حدة . وجرى تنظيم اضراب عام ، واعتصمت جماعة من المحتجين في جامع في طهران ، واتجهت مسيرة من ألفي شخص الى جامع عبد العظيم ، وظلوا هناك حتى قبل الشاه مطالبهم الرئيسية : صرف موظف الجمارك الأوروبي وعزل الحاكم وأنشاء « دار للعدل » . ولكنهم خدعوا مرة أخرى ، فما إن عادوا الى العمل حتى نسيت الوعود . وبدأ كل شيء هادئاً حتى تموز (يوليو) ١٩٠٦ ، عندما أشعلت محاولة لاعتقال واعظ بارز مناهض للحكومة أزمة أخرى ، أشد حدة هذه المرة من سابقتها . وقد حاول جمهور غير وغازب اطلاق سراح الضحية ، ففتحت الشرطة النيران وقتلت رجل دين آخر ، ومن ثم ولت هاربة امام الحشد الثائر . وسيطر المتظاهرون على شوارع العاصمة طيلة يومين بينما اعتصم ألف محتج في مدينة قم المقدسة خارج طهران ، واعتصم خمسون في دار المفوضية البريطانية ، وفي خلال ثمانية أيام ارتفع عددهم الى أربعة عشر ألفاً . ولم يكتف المحتجون هذه المرة بتعهدات الشاه وب « دار للعدل » ، ولكنهم طالبوا بدستور مكتوب وبرلمان منتخب . وعسكروا في ارض المفوضية ثلاثة أيام حتى أذعن الشاه لمطالبهم .

لقد حصل الثوريون على دستورهم ولكنهم لم يضمنوا ثباته على أرضية صلبة بعد . وقد فقد البلاط قوته المطلقة ولكنه حتى الآن لم يكن راقباً في تقبل الوضع الجديد . واستمر الكفاح بين الطرفين طيلة السنوات الثلاث التالية ، حيث حاول الثوريون المحافظة على مكاسبهم وجهد البلاط لاستعادة ما فقدته . وكانت الشوارع بالنسبة للطرفين سلاحاً حيويًا في الصراع . فحين ماطل الشاه بشأن الانتخابات البرلمانية نشبت اضرابات وتظاهرات في تبريز استمرت عشرة أيام على التوالي . وعندما توانى عن توقيع الصيغة النهائية للقوانين الأساسية ظهرت تجمهرات احتجاجية في معظم المدن ، وفي تبريز أعد المتطوعون المسلمون أنفسهم للدفاع عن المدينة في حين أقسم حشد من عشرين ألف شخص على « الانصراف عن العمل حتى يتم توقيع القوانين » (٥) . واستمر اضرابهم شهراً بأكمله . وعندما حاول المحافظون في تبريز تقويض الدستور نظم الراديكاليون مظاهرات جماهيرية متواصلة الى أن غادر خصومهم المدينة . وحين اتضح أن رئيس الوزراء يتأمر ضد الراديكاليين جرى تنظيم اضراب عام في طهران للمطالبة باستقالته . ولما قتل ، تجمع خمسة عشر ألف شخص،

ليقدموا احترامهم لجثمان الشخص الذي اغتاله وليقطعوا على انفسهم عهدا بتأييد الثورة .

في غضون ذلك لم يبق البلاط متفرجا . فقد عبأ مؤيديه حتى أصبح ، في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٠٧ ، قادرا على عرض قوته عن طريق حشد جمع مشاغب من عشرة آلاف من أنصار الملكية في ميدان المدفعية الرحب في مركز العاصمة . ورد الدستوريون بالتجمع خارج مبنى البرلمان . ووقف الطرفان متجابهين طيلة ثلاثة أيام حتى فرق الشاه مؤيديه . غير أن هذه الخطوة كانت مجرد تراجع تكتيكي ، اذ تكررت هذه الاحداث بعد ستة أشهر ، ولكنها انتهت في هذه المرة على نحو آخر . فقد بدأ اللواء القوزاقي ، وهو القوة العسكرية الفعالة الوحيدة في الجانب الملكي ، بقصف مبنى البرلمان . ومن ثم أقدمت جماعة من مناصري الملك على نهب المجلس . وعلى اثر ذلك أعلنت الاحكام العرفية وحظرت كافة الاجتماعات العامة بما في ذلك المسرحيات العاطفية . وقد انتصر المحافظون في العاصمة ، غير أن العاصمة لم تكن هي كل ايران ، فقد استمر الصراع في الاقاليم حيث جرى تنظيم اجتماعات الاحتجاج وتوجيه الدعوة الى الاضرابات واستعراض الاسلحة . وبحلول تموز (يوليو) ١٩٠٩ ، اي بعد ثلاثة أشهر من انقلاب الشاه الناجح ، عادت المقاومة الناشطة الى الظهور حتى في العاصمة . وجرى تنظيم اضراب عام في حين توافدت قوة من المتطوعين من رشت وجيش من رجال القبائل من أصفهان على طهران . وتم خلع الشاه وسلم عرشه الى ابنه البالغ اثنتي عشرة سنة . وكانت تلك نهاية الحرب الاهلية .

خلال الاثني عشر عاما التالية حل الصراع بين القوى الامبريالية والوطنيين الايرانيين محل النزاع بين الملكيين والدستوريين . ولم تعد القضايا المتعلقة بالحقوق الدستورية هي ما يدعم الجماهير الى الشارع ، وانما القضايا المتصلة بوحدة أراضي البلد (٦) . ففي اثناء الحرب الاهلية كانت الجيوش الروسية قد تحركت باتجاه تبريز « للحيولة دون الفوضى » . ولم تنجح المظاهرات الحاشدة التي عمت انحاء البلاد في وقف تقدمها ، ووسعت خلال السنوات القليلة التالية المنطقة التي احتلتها في الشمال بصورة تدريجية . وفي الجنوب ، وصلت الجيوش البريطانية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١١ وباشرت تقدمها الى شيراز لكي تصون « الارواح والممتلكات »

البريطانية . وبلغت الاحداث ذروتها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١١ ، عندما وجهت الحكومة الروسية انذارا نهائيا الى مجلس الوزراء الايراني يطالب بدفع نفقات الجيش الذي أرسل الى الجنوب ويمنع المجلس من استخدام مستشارين اجانب دون استشارة القوتين العظميين . وكانت الحكومة راغبة في الاستسلام ، غير أن النواب الذين شجعهم المظاهرات الضخمة خارج مبنى البرلمان رفضوا الاذعان ، في حين أن الوزراء ، الذين وقعوا بين شرين ، شر القوى الامبريالية وشر الجمهور الغاضب ، فضلوا الخيار الاول . أما المتطوعون ورجال القبائل ، الذين كانوا قد أنقذوا الدستور قبل سنتين فقط ، فقد أغلقوا البرلمان بالقوة وصرفوا النواب وأعلنوا الاحكام العرفية . الا ان المجلس دعي مجددا الى الانعقاد بعد تسعة عشر شهرا بسبب « تهديدات » بالتظاهر والاضراب (٧) . واستمر احتلال البلاد طوال الحرب العالمية الاولى ، ولم يتوقف الخطر من الشمال الا بمجيء الثورة الروسية ، وحل محله التهديد المتزايد من الجنوب . وقد هدفت الاتفاقية التي عقدت في آب (اغسطس) ١٩١٩ بين انجلترا وايران ، والتي صاغها اللورد كورزون Curzon ، الى تحويل ايران الى دولة تابعة . ولم ينسف هذه الخطط سوى الجمهور وسلاحه الرئيسي ، اي الشوارع . وكتب أحد الجنرالات البريطانيين في ايران الى كورزون ليخبره بـ « نمو شعور في ايران بأن بريطانيا العظمى عدو لدود يجب اقتلعه من البلد بأي ثمن » (٨) . ووقع مجلس الوزراء مرة اخرى بين قوتين متعارضتين ، الجمهور الثائر والبريطانيين الذين واصلوا احتلالهم للبلد . وادى ذلك الى حالة من عدم الاستقرار السياسي استمرت حدها عشرين شهرا وتغيرت خلالها رئاسة الوزارة تسع مرات .

في هذا الجو المضطرب زحف عقيد غير معروف ، يحمل اسم رضا خان ، على العاصمة بصحبة لواء من القوزاق الذين لم يقبضوا مرتباتهم ، ونصب حكومة جديدة ، وشرع بتهدة الأمة عن طريق الغاء الاتفاقية البريطانية الايرانية وبتهدئة كورزون عن طريق الظهور بمظهر « الرجل القوي » الذي سينقذ البلاد من البلشفية . وخلال السنوات الثلاث التالية كان هو القوة التي تسند العرش ، يعين النواب والوزراء ورؤساء الوزراء ويخلعهم . وبحلول آذار (مارس) ١٩٢٤ شعر من الثقة بقوته ما جعله يحاول اقضاء الملكية التي دام حكمها الف سنة

وتأسيس جمهورية . وجرى تقديم مشروع قانون يقضي بهذا التغيير الى برلمان مزدحم ومهياً ، وبدا أن اقراره مفروغ منه . ومرة أخرى قفز الجمهور الى المسرح وأحبط القانون . فقد حاصر نحو ثلاثون ألف ملكي مبنى البرلمان في حين تجمعت مجموعة صغيرة من الجمهوريين بالقرب من المكان (٩) . وسحب مشروع القانون على وجه السرعة ، وتم التوصل في النهاية الى حل وسط : عزل سلالة القاجار دستورياً ، وبدلاً منها أصبح رضا خان رضا شاه .

في الفترة ما بين ١٩٢٥ و ١٩٤١ حكم الملك الجديد بيد من حديد . وقد تمكن ، بعد أن بنى قوته على الجيش الحديث والبيروقراطية ، للذين وسعها الى حد كبير عن طريق عائدات النفط المتزايدة ، من السيطرة ليس على الوزراء والنواب والصحافة فحسب ، وإنما على الجمهور أيضاً . وتم ادخال « الاستبداد الشرقي » الى ايران في هذه السنوات على نحو تدرجي على شكل الغربة والتحديث . ونتيجة لهذا التغيير لم يعد الجمهور عاملاً ذا شأن في السياسة . وباستثناء مسيرتين في عيد العمال وثلاث انتفاضات دينية فرق الجيش كلا منها على الفور ، اختفت المظاهرات عن المسرح وأصبحت ظاهرة تاريخية تعود الى الماضي « الفوضوي » .

عادت الحشود بعنف بعد آب (اغسطس) ١٩٤١ ، عندما سحق غزو الحلفاء جيش رضا شاه وأجبره على التنازل عن العرش لابنه ، وحرر الجمهور من حكمه المطلق . واستمر الوضع حتى آب (اغسطس) ١٩٥٣ ، عندما تمكن البلاط ، يدعمه جيش موسع أعيد تسليحه وتدريبه ، من خلع مجلس الوزراء واعادة الحكم الاوتوقراطي والسيطرة على الشوارع . في الاثنتي عشرة سنة التي تخللت ذلك كانت الحشود عنصراً رئيسياً في السياسة . وبالرغم من أن الكثيرين حاولوا حشد الجماهير واستخدام الشارع كسلاح ، إلا أن تنظيمين فقط سجلا نجاحاً جديراً بالذكر : حزب توده والجهة الوطنية (١٠) . كان أول ظهور رئيسي لحزب توده في الشوارع في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، عندما عقد اجتماعاً حاشداً للاحتفال بذكرى السنوية الثانية وافتتاح حملته الانتخابية للبرلمان . وقد فاجأ التجاوب المراقبين وربما أيضاً منظمي الاجتماع أنفسهم . ومن المحتمل أن تكون صحافة الحزب قد ضخمت الأرقام عندما زعمت أن ما يزيد على أربعين ألفاً حضروا الاجتماع ، ولكنها لم تبلغ عندما وصفت الحشد بأنه « الأكبر

في تاريخ ايران » (١١) . وفي العام نفسه برهن المتظاهرون المنتهون الى حزب توده في اصفهان أنهم قد حسمو أمرهم الى درجة اضطرت الحاكم الى الهرب من المدينة (٢) . وفي خريف عام ١٩٤٤ ، نظم حزب توده اجتماعات في جميع انحاء البلاد للاحتجاج ضد وزارة رفضت التفاوض حول اتفاقية للنفط مع الاتحاد السوفيتي . ووصف سفير الولايات المتحدة في طهران الاجتماع الحاشد المؤلف من خمسة وثلاثين ألفاً خارج مبنى البرلمان بأنه اجتماع « منضبط » (١٣) . وعندما استقالت الحكومة ذاتها ، أفاد مراسل النيويورك تايمز أن هذه المظاهرات الضخمة كانت « مسؤولة الى حد كبير عن اسقاط الوزارة » (١٤) . وفي يوم الدستور ، في آب (اغسطس) ١٩٤٥ ، اقام الحزب احتفالات جماهيرية في أكثر من عشرين بلدة . وقد قدر أحد الصحافيين وهو لا ينتمي الى حزب توده ، الجمهور في الاجتماع الحاشد في طهران بما يزيد على أربعين ألفاً (١٥) . وفي شباط ١٩٤٦ اقيمت صلاة تذكارية عند ضريح الدكتور أراني Arani الماركسي و « الاب الروحي » للحزب ، الذي قضى في سجون رضا شاه ، وقد تزامن خمسة عشر ألفاً في المدفن (١٦) . وفي عيد العمال ، أجريت الاستعراضات في عشرين مدينة : ففي اصفهان اجتذب الاجتماع أربعين ألفاً ، وفي طهران خمسين ألفاً (١٧) ، وفي عبادان ، طبقاً لما ذكرته التايمز وصحافة حزب توده ، ثمانين ألفاً (١٨) . وتم تخطي جميع هذه الأرقام في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ ، عندما اشترك مئة ألف في احتفالات الذكرى السنوية الخامسة للحزب في طهران (١٩) .

تم قمع حزب توده بعد كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ . وظلت الشوارع خالية نسبياً حتى خريف ١٩٤٩ ، عندما بدأت الجبهة الوطنية حملتها في سبيل انتخابات حرة وتأميم صناعة النفط . وبدأت المرحلة الجديدة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩ ، عندما قامت جماعة صغيرة من السياسيين المناهضين للبلاط ، بقيادة الدكتور مصدق ، بمظاهرة صغيرة على أرض القصر ، احتجاجاً على التدخل الملكي في الانتخابات البرلمانية . وخلال عام واحد أصبح مصدق يتمتع ليس بتأييد عدد من السياسيين فحسب ، وإنما أيضاً بتأييد الجماهير في الشوارع . وكان كوطني مناضل ومدافع صلب عن الدستور ، مصمماً على جعل صناعة النفط ملكاً لايران وإجبار الشاه على التوقف عن تعاطي السياسة نهائياً . وعلى أثر حملة من العرائض والاضرابات

والمظاهرات والاجتماعات الحاشدة ، اجبرت الجبهة الوطنية البرلمان المتردد والبلاط المعادي على القبول بمصدق رئيسا للوزراء واقرار مشروع قانون تأميم النفط .

لقد حمل الشارع مصدق الى السلطة ، واستمر في احتلال منصبه بالطريقة عينها . وكلما رفعت المعارضة رأسها ، سواء في البرلمان أو في البلاط ، كان يتوجه مباشرة الى الجمهور ويعتمد على المظاهرات في جعل خصومه « خاضعين لتأثيره » (٢٠) . وفي احدى المرات صاح رئيس مجلس النواب الموالي للبلاط بسخط :

هل هذا الرجل رئيس وزراء أم قائد رعا ؟ اي نوع من رجال الدولة يقول ، « سوف اتحدث الى الشعب » كلما توجب البحث في حل لقضية سياسية . كنت دائما اعتبر هذا الرجل غير جدير بالثقة ، ولكني ، حتى في أشد الكوابيس ازعاجا ، ما كنت لاتخيل أن رجلا ممسنا في السبعين من عمره يمكن أن يكون ديمافوجيا ومثيرا للهياج ، لا يتردد في تطويق مبنى البرلمان بقطاع الطرق . (٢١)

كانت آخر مرة يتم فيها اللجوء الى الجمهور في تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، عندما رفض الشاه نبذ عادته التي لا تستند الى الدستور ، تعيين مرشحين من قبله لتولي وزارة الحربية . واستقال مصدق من رئاسة الوزارة وتوجه مباشرة الى الشعب . وفعلت شخصيته القوية الجذابة فعلها مجددا ، فقد تدفق متظاهرو الجبهة الوطنية وحزب توده الى الشوارع ، وبعد ثلاثة أيام من اراقة الدماء اجبر الشاه على دعوة مصدق الى العودة وتسليمه وزارة الحربية . ان الجمهور لم يهزم البلاط والسياسيين في البرلمان فحسب ، وانما قوات الدولة المسلحة ايضا .

كانت انتفاضة تموز (يوليو) ١٩٥٢ جهدا مشتركا قامت به الجبهة الوطنية وحزب توده ، غير أن الثلاثة عشر شهرا التي تلت النصر شهدت ضعف الجبهة الوطنية التدريجي وتساعد قوة حزب توده . وقد كتب أحد المراقبين الايرانيين : « اذا كان ثلث المشتركين في الاجتماعات الوطنية الحاشدة قبل ١٩٥٢ أعضاء في حزب توده ، وكان الثلثان من مؤيدي الجبهة الوطنية ، فان الادوار قد انقلبت بعد ١٩٥٢ » . (٢٢) وكان هذا الاتجاه بارزا في الذكرى السنوية لانتفاضة تموز (يوليو) . فقد نظم الطرفان اجتماعيهما الحاشدين المنفصلين في ميدان البرلمان : اجتذب اجتماع حزب توده ما بلغ مئة ألف شخص ،

متفوقا من حيث عدد الحضور على الجبهة الوطنية بنسبة خمسة أو حتى عشرة الى واحد . (٢٣) وقد ساهم ذلك في زيادة ضعف الجبهة الوطنية ، اذ التفت بعض مؤيديها الى الشاه بحثا عن الحماية ضد « الخطر الأحمر » . وفي ٢٨ آب (اغسطس) اليوم الذي سبق هجوم الجنرالات ضد مصدق ، كانت هناك مظاهرات لحزب توده في جميع انحاء البلد ، « حتى في مصحات السل » ، بينما لم يظهر لمؤيدي الجبهة الوطنية أي أثر (٢٤) . وفي ١٩ آب (اغسطس) ، طهر الجيش الشوارع من المتظاهرين ، في حين أقدمت مجموعات موالية للشاه على نهب بيوت ومكاتب خصومهم على نحو منسق (٢٥) .

هكذا ، لم تكن الحشود الجماهيرية مجرد عامل في السياسة ، لقد كانت عاملا رئيسيا ، وكانت فعالة في تحقيق ثورة دستورية وكسب الحرب الاهلية ، وفي النضال ضد القوى الاستعمارية واحباط معاهدة ١٩١٩ البريطانية - الايرانية ، وفي الحفاظ على الملكية والحيلولة دون تأسيس جمهورية عام ١٩٢٤ . وبين ١٩٤١ و ١٩٥٣ كانت هي السلاح الرئيسي لحزب توده والجبهة الوطنية ، مزودة اياها بالقوة التي تمكنا بواسطتها من ممارسة الضغط على صانعي القرار .

تكوين الحشود في المرحلة ما قبل الصناعية ١٩٠٥ - ١٩٤٥

لم يكن البازار في الاقتصاد التقليدي مجرد سوق ، بل كان مخزن القمح والمشغل والبنك والمركز الديني للمجتمع بأسره . فهناك كان أصحاب الاراضي يبيعون محاصيلهم ، ويصنع الحرفيون بضائعهم ، ويسوق التجار سلعهم ، ويحصل المحتاجون الى النقود على القروض . وهناك كان رجال الاعمال يبنون الجوامع والمدارس ويمولونها . علاوة على ذلك ، لم يكن البازار كتلة غير منظمة من التجار والحرفيين ومقرضي الاموال والباعة المتجولين والائمة ، وانما كان يتوزع توزعا محكما في نقابات . كان لكل حرفة ولكل تجارة ولكل مهنة غير متخصصة منظماتها وتركيبها الهرمي وتقاليدها الخاصة وفي بعض الاحيان لهجتها السرية أيضا (٢٦) . وفي عام ١٩٢٦ ، كان هناك ما يزيد على مئة نقابة مختلفة للحرفيين ، ونحو سبعين نقابة للتجار ، وأربعين لمن لا يملكون مهنة متخصصة أو موارد مالية (٢٧) .

كانت الثورة الدستورية حركة قام بها البازار . وقد اتى جمهورها من النقابات ، ودعمها المالي من التجار ، ودعمها

المعنوي من السلطات الدينية ، ونظر لها بعض المفكرين أصحاب الثقافة الغربية .

وقد أثار الأزمة الاولى في نيسان (ابريل) ١٩٠٥ مقرضو الاموال وتجار الاقمشة في طهران . كان الاوائل يحتجون على فشل الخزينة في الوفاء بالتزاماتها المالية وكان الآخرون ينتقدون سياسات مسؤول الجمارك الاوروبي . وقد أبلغ أحد منظمي التظاهرة أحد المراسلين الصحفيين بأن التجار المنضمين الى الحشد يحتجون على التعريفات الجديدة المنحازة لصالح الشركات الروسية ضد التجار الإيرانيين : « يجب أن نشجع الصناعة الوطنية ، حتى وإن لم تكن نوعيتها بجودة المستوردات الأجنبية . أن الاتجاه الحالي لزيادة المستوردات سيؤدي حتما الى تدمير صناعتنا وتجارتنا » (٢٨) . وقد أغلق الاضراب الذي نظمه هؤلاء المحتجون سوق تجار الاقمشة وأروقة مقرضي الاموال والفنادق . وقاد المسيرة التي شقت طريقها من طهران الى جامع عبد العظيم أحد اصحاب الحوانيت البارزين وأحد بائعي الاوشحة . وكان أتباعهما أعضاء في نقابات تجار الاقمشة ومقرضي الاموال . وقد تمتعوا أيضا بدعم السلطات الدينية ، لانهما وزعا صورة لمسؤول الجمارك متكررا في ثوب رجل دين . ومع أن المتظاهرين فشلوا في بلوغ اهدافهم ، إلا أن وزارة المالية ، بعد مرور خمسة اشهر ، تنازلت للتجار ومنحتهم مجلسا استشاريا يستطيعون من خلاله التعبير عن آرائهم في التعريفات والجمارك .

كان التجمع الذي اعتصم في أحد الجوامع في طهران في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٠٥ يتألف من تجار أثرياء يحتجون على ضرب تاجري سكر بارزين كان احدهما قد بنى ثلاثة جوامع . وقد تلقوا المساندة من البازار ، الذي بدأ اضرابا عاما ، ومن مجموعة من الزعماء الدينيين ، الذين اعتصموا في جامع عبد العظيم بصحبة عائلاتهم وطلاب العلوم الدينية . وقد مول اقامتهم في الجامع والتي استمرت شهرا ، أحد تجار الجملة وعدد من التجار البارزين .

وقد تولدت الحدة التي بلغتها أزمة تموز (يوليو) ١٩٠٦ عن المشاركة النشطة لجميع نقابات الحرفيين والتجار ، الذين حصروا دورهم حتى ذلك الحين في تنظيم اضرابات التعاطف مع التجار والعلماء . وقد نظمت جمعية النقابات وهي اتحاد حديث العهد يضم كافة النقابات في البازار ، اعتصام الاربعة عشر الف شخص في

مقر المفوضية البريطانية ، والذي استمر ثلاث اسابيع . وكان المشتركون في الحشد في معظمهم حرفيين وتجارا يرافقهم صبيانهم المتدربون والعمال المياومون . وقد كتب أحد المعلقين : « لقد شاهدت ما يزيد على ١٥٠٠ خيمة ، لمختلف المهن ، وكان هناك ، حتى للاسكافيين وباعة الجوز والسمكريين ، خيمة واحدة على الأقل » (٢٩) . وأرسل الوزير البريطاني المفوض تقريرا الى وزارة الخارجية يقول فيه :

« كان يشرف على تنظيم حشد الملتجئين رؤساء النقابات ، الذين اتخذوا اجراءات لمنع غير المخولين من دخول المفوضية . . . ولم يلحق أي ضرر متعمد بالحديقة ، رغم أنهم بطبيعة الحال ، داسوا المزهرة حتى محيت من الوجود ، وما زالت الكلمات الدينية التي حفروها على لحاء الشجر ماثلة للعيان . أما الانضباط والنظام فقد حفظهما الملتجئون أنفسهم » (٣٠) .

وقد سمح المحتجون لبعض الطلبة من الكلية الفنية والاكاديمية العسكرية والمدرسة الزراعية بالانضمام الى صفوفهم . وقامت زوجات المحتجين بالتظاهر مرة تلو الأخرى في شوارع طهران خارج أسوار الحديقة . وفي مدينة قم نفذ ألف من الزعماء الدينيين وطلبة العلوم الدينية اعتصاما مؤيدا .

من الممكن ادراك أهمية البازار في الحركة الثورية من خلال القانون الانتخابي الاول لعام ١٩٠٦ (٣١) . فقد قسم جمهور الناخبين الى ست فئات : الامراء وقبيلة القاجار ، أصحاب الاراضي ، النبلاء ، رجال الدين وطلبة العلوم الدينية ، التجار ، والنقابات . وكان توزيع المقاعد في طهران ، التي مثلها ستون نائبا كالتالي : اربعة مقاعد للعلماء ، عشر للتجار ، واثنان وثلاثون للنقابات . ومن بين النواب الذين انتخبوا للبرلمان الوطني الاول ، كان هناك ٢٦ بالمائة ممن أعضاء النقابات و ٢٠ بالمائة من العلماء و ١٥ بالمائة من التجار (٣٢) . استمر البازار في لعب دور معقل الحركة الدستورية طيلة الحرب الاهلية . وفي الفترات الحرجة ، كان من الممارسات الاعتيادية أن يدعو الزعماء الدينيون والتجار ورؤساء النقابات الى الاضرابات والمظاهرات ، وأن تغلق المشاغل والمتاجر والاسواق ، وأن تحتشد جماعة البازار في ميدان الشارع المعين . وقد اتبع هذا النهج في تبريز بين تموز « يوليو » ١٩٠٦ وتموز ١٩٠٩ ردا على ثماني قضيا منفصلة على الأقل . وحين كان التواجد في الشوارع

ينطوي على خطورة كبيرة كان المحتجون يذهبون على الفور الى مكان يتوفر فيه الامان . فبعد قصف البرلمان ، نقل الوزير البريطاني المفوض ان حشدا من مئتي شخص في اصفهان ، يتألف في معظمه من « أصحاب الحوانيت الصغيرة » ، حاول الدخول الى اراضى المفوضية (٣٣) . وفي احدى المراحل التجأ « جميع العاملين في التجارة ومختلف الوظائف وحتى العمال في كرمينشاه » الى مكتب البرق (٣٤) . وحيثما نشأت حاجة لاستعراض القوة ، كان المتطوعون يصلون حاملين بنادقهم وذخيرتهم الخاصة ، اشارة الى ان « مناضلي النواة الصلبة » هم على درجة من الثراء بحيث يملكون سلاحا ليس في مقدور غالبية الشعب شراؤه (٣٥) .

وتنعكس التركيبة الاجتماعية للحشود الراديكالية أيضا في خلفية الثوار الذين أعدموا في تبريز (٣٦) . فمن بين الثلاثين شهيدا الذين عرفت مهنة كل منهم كان هناك خمسة تجار وثلاثة زعماء دينيين وثلاثة موظفين حكوميين واثنان من أصحاب المتاجر ، وتاجرا اسلحة وصيدليان ونجار وحائك وخباز وصاحب مقهى وصائغ ودلال وموسيقار وصحافي وحلاق مع صبيه ، ورسام وامام مسجد ومدير مدرسة . وتم اعدام اربعة آخرين لكونهم على صلة قريبي ببعض الثوار البارزين : اثنان منهم كانوا ولدين لتاجر أشرف على تنظيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي في تبريز ، والاثنان الآخران كانوا ابني اخت ستار خان ، وهو تاجر خيول كان قد أصبح قائد قوة المتطوعين المحلية .

لقد كتب الجزء الأكبر من تاريخ الثورة الدستورية فعاليتهم لبيرايون عمدوا الى تفسير الجاذبية الشعبية للجانب الرجعي بشكل خاطيء ومحرّف ورفضوا التظاهرات الموالية للشاه باعتبار ان القائمين بها رعا « سفاحون » و « قطاع طرق » و « لوتيون » (٣٧) . وحتى الكتاب القليلون الذين سلموا بوجود تعاطف شعبي مع البلاط فشلوا في تفسير هذه الظاهرة وتعليلها (٣٨) .

ان وجود الحشود الموالية للشاه يمكن تفسيره كنتيجة لوجود ثلاثة عناصر متعاطفة مع القضية الرجعية . كان هناك أولا المرتبطون اقتصاديا بالشاه ، وعليه فقد كانت لهم مصلحة راسخة في الحفاظ على النظام القديم . وكان هناك من جهة ثانية زعماء دينيون مختلفون ممن خشوا ان يكون الدستور خطوة أولى في اتجاه « الفوضوية »

و « العدمية » و « المساواة » و « الاشتراكية » والهرطقة « البابية » (٣٩) .

قلبت مشاركة هذا العنصر الديني المظاهرات الموالية للشاه الى حشود مؤيدة « للاسلام والشاه » . ومن جهة ثالثة ، كان هناك بين الحين والآخر « احتجاجات الفقراء » ، الفقراء المعدمين الذين حملوا كرها شديدا لاغنياء البازار ، والذين لم يحصلوا على أي مكسب من ثورة أصحاب المتاجر ومقرضي الاموال والتجار .

سيطر القاجار ، بثرائهم الواسع وما أغدقته عليهم الدولة من مداخيل ، على شبكة من الانصار . وقد منحوا الهدايا والاعانات لمحاسبيهم ، والمناصب والرواتب لرجال الادارة المخلصين لهم ، ووفروا الوظائف لآلاف الخدم ، والاعوان ، والعمال والحرفيين المستخدمين في قصور الشاه واسطبلاته ومزارعه ومشاغله . علاوة على ذلك ، قلد العديدون من الاقطاب ، في كل من العاصمة والاقليم ، أسلوب حياة الشاه . وعندما اقترح النظام البرلماني ، في سنته الاولى ، ميزانية تتضمن تقليصا لمخصصات البلاط ، وحذفا لدخل ولي العهد ، وقطعا لمعاشات نحو الفين من المحالين على التقاعد ومن رجال الحاشية ، وتخطط أيضا لجباية الضرائب المتأخرة عن اراضي الملاكين ، هدد هذا الاقتراح ليس فقط القوة الاجتماعية للعائلة المالكة والطبقة الارستقراطية ، بل هدد ايضا الوضع الاقتصادي للذين يعملون في خدمتها . أما خزينة الادارة الحكومية * التي كانت ، حتى الثورة ، تصر على ايفاء التزاماتها بأكملها على وجه السرعة ، حتى ولو كانت خزينة الدولة تعاني الصعوبات الشاقة ، فقد أصبحت الآن تتأخر في دفع الاموال وحتى انها أبلغت المدرجين على جدول الرواتب لديها انها لن تستطيع دفع رواتبهم وأجورهم بسبب الميزانية (٤٠) . وكما كان مرتقبا ، اندفع هؤلاء للانضمام الى حشود المالكين . وقد كتب احد المحاربين في الحرب الاهلية ما يلي :

في تلك الايام ، كان أسلوب التجريح السائد هو أن تقول في الشخص ، بأنه يتصرف « بأخلاق سائس الخيل » او — « عقلية خادم » ، وسبب ذلك هو ان هؤلاء وغيرهم من المأجورين ، لكثرة

ما تدلوا في البلاط ، أصبحوا أكثر الناس لؤما وتخلفا وأشدهم تعصبا في تأييد الحكم المطلق بين كل سكان طهران ■ (٤١) .

وقد زود هؤلاء الاتباع التظاهرات الرجعية بالنواة المخلصة ، كما اعطاها وجود الشخصيات الدينية في صفوفها المستوى الايديولوجي . فبالرغم من انه كان لمعظم العلماء روابط متينة مع الجوامع والمدارس الدينية الموجودة في البازار ، فقد ارتبطت رواتب واقطاعات ومناصب بعضهم بالشاه وبالدولة وليس بمجتمع العمل . لذلك ، فان السلطة الهرمية الدينية ، حتى قبل الثورة الدستورية ، كانت مقسومة انقساما حادا غير متساو القلة التي عبرت عن آراء البلاط والكثرة التي تعاطفت مع البازار . في الاصل ، فاق عدد المتعاطفين مع البازار عدد أنصار البلاط بكثير ، ولكن أثناء مسيرة الثورة ومع انكشاف اهداف الراديكاليين بوضوح والتي تضمنت المطالبة بالمساواة بين جميع المواطنين مهما كان مذهبهم ، وببناء مدارس رسمية مستقلة عن المؤسسة الدينية وبتقليد نمط الحياة الاوروبي ، هجر بعض رجال الدين الليبراليين القضية طلبا للامان الذي كان يتيه النظام القديم : « لا حكم مطلق ، لا اسلام » . وفي تموز (يوليو) عام ١٩٠٧ ، أعلن احد أبرز الشخصيات الدينية في طهران معارضته للبرلمان والتجأ مع حوالي سبعين من طلاب العلوم الدينية الى مسجد عبد العظيم . يصف أحمد كسراوي ، مؤرخ الثورة الدستورية المناهض لرجال الدين هذا الامر بأنه « كان أول ارتداد عن الجواهر » (٤٢) . وبعد ثلاثة أشهر ، اعتصمت مجموعة اكبر مؤلفة من خمسةة شخص في المكان ذاته وأعلنت ان الشريعة هي خطر . يعلق كسراوي بأنه كان لهذه الامور تأثير قوي في اضعاف معنويات الراديكاليين لان الشخصيات الدينية التي قادت المعارضة كانت « محترمة جدا من الناس » (٤٣) .

وكانت صفوف حشود « الاسلام والشاه » في بعض الاحيان أيضا تزداد ترافعا عند مشاركة « الطبقات الدنيا » لها . وتفسر دور هذه الطبقات يقوم على قضيتي الخبز وحق التصويت ، واخلاصها للمذهب الشيعي الارثوذكسي .

في المراحل المبكرة من الثورة ، نجح الثوار في كسب الفقراء الى جانبهم عندما ناصروا قضية تخفيض ثمن الخبز ، وشنوا الحرب ضد الحكومة حول مسألة ارتفاع اسعار المواد الغذائية وهكذا كان

باستطاعة البورجوازية الصغيرة في البازار والفقراء في احيائهم المعذمة ان يعملوا معا ضد البلاط . واقترب الاثنان عندما تغير النظام وأصبح ظاهرا للعيان ان الادارة الجديدة ليست افضل من القديمة بالنسبة للوعود بتخفيض اسعار المواد الغذائية . ووسعت الثفرة بينهما **المصالح المالية** في البرلمان المؤيدة للتسويق الحر للبضائع الزراعية والداعية لابطال السياسة التقليدية بالحد من تقلبات سعر الخبز بواسطة تدخل الحكومة في بيع الطحين (٤٤) . وقد تفجر الصراع المفتوح بين الفقراء والراديكاليين حول مسألة الخبز في تبريز . ففي حزيران (يونيو) عام ١٩٠٧ ، حاصر جمهور غاضب مجلس البلدة المؤيد للدستوريين وطالب بخفض ثمن الخبز ، واعدم ، أثناء **الانفضاضة** ، تاجر ذرة غني ، من أعضاء المجلس البارزين . وبعد سنتين ، ابلغ الوزير البريطاني المفوض وزارة الخارجية ان الدستوريين في تبريز « في موقف حرج » وانهم « يخشون نهوضا شعبيا من الفقراء الجائعين » (٤٥) . ويعلق كسراوي قائلا :

في تبريز خلال الثورة الدستورية ، كما في باريس خلال الثورة الفرنسية ، رفع المعدمون رؤوسهم عاليا . وكانت قوة هؤلاء الرجال تدفع باتجاه الفوضوية : اسقاط النظام الاستبدادي أولا ثم الانقلاب على الاغنياء والطبقات المالكة ، ان دعم مثل هؤلاء الرجال هو الذي أوصل دانتون وروبسبير الى السلطة ، اما في تبريز فلم يظهر قادة كدانتون او روبسبير ، ولكن لو حصل هذا لكان قام عندنا نحن أيضا عهد ارباب (٤٦) .

أما في اصفهان فقد ظهر ، لفترة قصيرة ، مثل هؤلاء القادة ، اذ تحول موكب نسائي سلمي قدم عريضة الى رئيس البلدية لخفض ثمن الخبز ، الى مظاهرة شغب عندما اعطى الاخير النساء « جوابا قذرا » لاحق المتظاهرون رئيس البلدية في الشوارع وفي آخر الامر قتلوه ، ونهبوا مكاتب الحكومة وفتحوا ابواب سجن المدينة . وفي الوقت الذي أمر فيه الحاكم الجنود بفتح النار ، كان الشغب حول ثمن الخبز قد تحول الى حركة سياسية يقودها « رجال الدين الرجعيون » (٤٧) .

فشلت الثورة ، ليس فقط في احقاق تخفيض ثمن الخبز ، بل أيضا في الحصول للفقراء على حق التصويت . فقد حرم قانون الانتخابات من حق التصويت كل اصحاب الاراضي ممن يقل ثمن

أراضيهم عن ٢٠٠ جنيه ، كذلك التجار ممن لا يشغلون « منصبا ثابتا » ، والحرفيين والتجار الصغار ممن لا ينتمون الى « نقابة معترف بها » او لا يملكون حانوتا « يتطابق ايجاره مع معدل الاجارات المدفوعة في المحلة » (٤٨) . تبعا لذلك سمح في الانتخابات الاولى في طهران لمئة وخمس نقابات فقط بالاشتراك (٤٩) . اما جماعات المداخل الدنيا ، مثل الحمالين ، وحائكي السجاد والصباغين وبنائي الأجر والعمال والمكاريين والحمالين ، فلم تكن جمعياتهم معترفا بها بالرغم من أن عددا منها كان يدفع ضرائب الانتساب الى النقابات . بالإضافة الى أن هذه المهن لم تنل من الثورة أية مكاسب ، فهي قد عانت أيضا من صعوبات اقتصادية بسبب الاضرابات العامة المتكررة التي خفضت من الطلب على العمل وعززت ارتفاع الأسعار . هذه العوامل سببت توترا في الحركة الدستورية ، حتى خلال الأيام الاولى من الثورة حينما لم يكن هناك ارتداد عنها بعد . كتب أحد المشاركين في مغامرة الولوج داخل المفوضية البريطانية يقول :

« أذكر بوضوح ذلك اليوم الذي أبلغ فيه قسم الدعاية بأن الرجعيين يزرعون بذور الاستياء بين صفوفنا وخاصة وسط التجارين الشباب والخطاطين الاميين . اذ غضب التجارون لانهم أبعدوا عن عملهم وطالبوا بمعرفة ما سينالونه من المغامرة كلها . اما الخطاطون فكان اقتناعهم أصعب لانهم رفضوا القبول بأي منطق . ولو أن هذه المجموعات اللامسؤولة خرجت من المفوضية لكانت حركتنا كلها انهارت ولكن حصل صراع مفتوح بين مختلف النقابات . ولحسن الحظ نجحنا في اقناعهم بأن يتعهدوا بالبقاء في المفوضية مع الآخرين » (٥٠) .

لعب الدين أيضا دورا في جذب الفقراء الى الجانب الملكي . وبينما نزعت الطبقات الدنيا لأن تكون المدافعة الوفية عن المعتقد الشيعي الارثوذكسي ، حمل كثير من المفكرين المتغربين * في الحركة الدستورية افكارا مناهضة لرجال الدين ، واغوت البدع « الشيخية » (Sheikhi) و « البابية » (Babi) بعض أغنياء البازار . وهكذا ، عندما رفع العلماء المليون شعار « الاسلام في خطر » استطاعوا تقويض الاساس الجماهيري للدستوريين . ويمكن رسم صورة مشاركة الجماعات المختلفة في المظاهرات الملكية في كل من تبريز وطهران . ففي خلال الحرب الاهلية ، كانت

مدينة تبريز منقسمة جغرافيا بين الملكيين المتحصنين في الضواحي الشمالية ، والرايكيالين الصامدين في المناطق الجنوبية . ووجد البلاط والعلماء التقليديون مناصريهم في المناطق الفقيرة من داشاش وسرحاب ، اما الدستوريون وزعماء « الشيخيين » فقد تلقوا الدعم من رعايا مناطق خيابان وأميرخيزي الغنية . كانت احياء المعدمين حصونا للرجعية ومركز شغب الملكيين ، اما مناطق تواجد الطبقة الوسطى فكانت مرتعا للسخط السياسي ومسرحا للمهرجانات الرايكيالية .

في العاصمة ، كان يمكن رؤية الاسس الاجتماعية للملكية في اجتماع ساحة المدفعية في شهر كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٠٧ . ففي الحشود تواجد الزعماء الدينيون من جمعية « المحمد » المحافظة برفقة تلامذتهم ، ورجال الحاشية الملكية مع مستخدميهم ، والخدم والسائسون والحمالون والمكاريون والحرفيون العاملون في القصور الملكية ، والعمال من مزرعة لخليل الاستيلاد يملكها الشاه خارج طهران ، واللوتيون الموظفون في البلاط ، كما تواجد « افقر الفقراء » ممن لم يكن هناك سبب يدعوهم للوقوف الى جانب الدستوريين الاغنياء من أهل البازار .

لدى غزو روسيا لبلاد الفرس في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١١ ، اندمج المتظاهرون الرايكياليون والمليون في حشد وطني واحد كبير . ففي تبريز ، قام البازار باضراب عام ، بينما قاد العلماء المسيرة الاحتجاجية . وفي مشهد قصفت المدافع الروسية مزارا التجا اليه « حشد هائل من الناس » (٥١) . واغلق البازار في انزلي، ولما حاول بعض الضباط القيصريون فتح احد دكاكين المواد الغذائية ، اعتدى بائع بازلاء على احدهم بكرسي فكانت الحادثة الشرارة التي اشعلت الشغب الذي قتل فيه ٢٢ مواطنا ، وفي شيراز رفض كل السكان شراء البضائع الانكليزية وسحبوا ودائعهم من البنك الامبراطوري وتجنبوا بيع المؤن للحامية البريطانية . حتى ان وزير صاحب الجلالة تذر لان تصرف البازار المحلي كان « مخزيا » (٥٢) . أما طهران فكانت الاكثر رفضا للغزو الروسي . فخلال مناقشة البرلمان للاندثار دخلت اليه ٣٠٠ امرأة مسلحات « بالمسدسات تحت اثوابهن وفي طيات اكمامهن » (٥٣) وجلسن في الشرفة المخصصة للامة وهددن بفتح النار على اي نائب يرغب في الادعان للروس . وفي الخارج ، قاطع الناس

سكة الحديد التي تملكها بلجيكا مجرد الشك بأن للروس اسهما في الشركة ، و « امتلأت الشوارع بجماهير الشباب والتلاميذ والنساء يسحبون وراءهم من شرد ذهنه وركب الترام ، ويهشمون نوافذ الحوانيت التي كانت لا تزال تعرض البضائع الروسية ويعملون على الا يشرب احد الشاي الروسي » (٥٤) . وتكثفت الجموع عندما أغلق البرلمان بالقوة واضطر النواب الى الانتقال بقضيتهم الى الشارع . واجتمع في ساحة البرلمان « اضخم الحشود التي شهدتها تاريخ ايران حتئذ » (٥٥) . تهتف « الاستقلال أو الموت » بينما تظاهر المعدمون في احياء المدينة الفقيرة مطالبين بتخفيض ثمن الخبز . لكن المتظاهرين العزل كانوا عاجزين عن مواجهة الجنود الغربيين ، واضرت المقاطعة والاضرابات المكثفة بالبازار بقدر اكبر مما فضحت الوكلاء الاجانب ، كما لم تلق عبارات السخط الجماهيري اذنا صاغية لدى الحكومات الملكية البعيدة . في بطرسبورج ووستمنستر . اخفقت المقاطعة للبضائع . وتوارت الحشود ، بينما تركت بقايا المقاومة المدن الى الصحراء . ولم تظهر مثل هذه الحشود الوطنية في ايران مرة اخرى الا بعد عام ١٩١٨ حينما زالت بطرسبورج وغرقت وستمنستر في الفوضى . استرجعت حشود كل من المحافظين والراديكاليين هويتها المستقلة خلال الازمة الجمهورية في عام ١٩٢٤ ، بيد انها لم تكن حشود « الاسلام والشاه » والتجمعات الراديكالية ذاتها التي وجدت في الفترة السابقة . فالوجوه القديمة تتظاهر اليوم تحت لواء جديد والوجوه الجديدة تهتف بشعارات حديثة .

قبل ثلاثة ايام من الموعد المحدد لتقديم الاكثريّة الجمهورية في البرلمان لمشروع قانون تطالب فيه بالغاء الملكية ، احتشد حوالي ثمانية آلاف رجل من زعماء النقابات الملكيين في الجامع الرئيسي في البازار واستمعوا الى الائمة يجدون سلطة العرش السماوية . اذ ان الحوادث الاخيرة في تركيا - حيث سبق الغاء السلطنة هناك زوال الخلافة والهجوم على العلماء - اقنعت الهيئة الدينية أن الملكية والاسلام يعيشان معا ويسقطان معا . وفي الجامع ، صاغ الحاضرون عريضة ووقعوها وانتخب كل نقابة ممثلين عنها لتقديم الالتماس لدى البرلمان . وفي اليوم الثاني ، استطاع الوفد المفوض الحصول على اذن بالكلام في البرلمان ، ولكن العدائية التي استقبلوا بها والشائعات التي انتشرت بأن النواب قد اعتدوا جسديا على رئيس الوفد ، خلقت حالة هياج في البازار . وفي الصباح الذي قرأت فيه مذكرة الجمهوريين ، اقتفلت

التاجر والمشاغل وخرج موكب غاضب من البازار متوجها الى ساحة البرلمان وهو يهتف « نريد ان يبقى على دين اجدادنا ، لا نريد الجمهورية ، نحن اهل القرآن ، لا نريد الجمهورية » . اختصرق المتظاهرون حواجز الشرطة وملأوا الساحة حيث بقوا هادئين الى أن ضرب أحد ضباط الجيش بسوطه زعيما دينيا مؤيدا لقضية المحافظين كان قد لعب قبلا دورا هاما في الحركة الدستورية . حدث تراشق بالقذائف ، وتلقى رضا خان بعض اللكمات ، وتكسرت بعض الرؤوس والقي القبض على نحو ألف متظاهر ، قبل ان يتدخل الناطق باسم المجلس ويبلغ قواد الجيش ان للشعب الحق المشروع في التعبير عن آرائه في حرم ساحة البرلمان . وبعد ان اجتمع رضا خان مع كبار رجال الدين وزعماء البازار في احدى الغرف الخلفية ، اعلن ، انه لما رأى الامة كلها ترفض النظام الجمهوري قرر ان ينزل عند مشيئتها وينسى الموضوع بأكمله . وبعد يومين ، بدأ رضا خان رحلة الحج ليثبت للرأي العام بأنه مسلم صالح .

بينما كانت مظاهرة الملكيين الضخمة تخرب خطط الجمهوريين كان نحو ثلاثمائة من « القمصان الحمر » يعدون لمظاهرة مضادة في الجهة الاخرى من ساحة البرلمان وهذا المهرجان الاخير كان برعاية « الحزب المصري » (Modern party) العلماني « والحزب الاشتراكي » الاصلاحى كما دعم مجلس نقابة العمال اليساري والحزب الشيوعي هذا المهرجان . اما المشاركون ، فكان معظمهم من الاعضاء في نقابات العمال الحديثة التكوين ، من الاساتذة وعمال البرق والصيدلة وعمال المطابع والمخابز والحمائم ومصانع الاحذية . وانضم الى هؤلاء موظفو الحكومة الذين أعطوا اجازة ذلك اليوم ليتسنى لهم « التعبير » عن تعاطفهم مع الجمهورية .

يمكن اعتبار مظاهرة الجمهوريين هذه أول حشد « حديث » في تاريخ بلاد فارس لان الاحزاب السياسية هي التي نظمتها ولان المشاركين فيه كانوا من الطبقات الجديدة . وكون هذه المظاهرة كانت صغيرة جدا بالمقارنة مع ضخامة المظاهرة الملكية ، هو دلالة على التخلف الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة الى التخلف السياسي في ايران سنة ١٩٢٤ .

تركيبة الحشود في المرحلة شبه الصناعية ١٩٤١ - ١٩٥٣
عاملان اثنان جعلتا الحشود في ايران بعد حكم رضا شاه تختلف

عن حشود بلاد فارس ما قبل حكمه . أحد هذين العاملين هو البنية الاجتماعية الجديدة التي قامت بفضل التحديث والتصنيع . والعمل الآخر هو انتشار الاشتراكية وهي الايديولوجية التي جذبت ، ليس فقط الطبقة العاملة الجديدة وشرائح من الانتلجنسيا الجديدة ، بل جذبت ايضا الاجراء التقليديين في البازار . وقد باعد الوعي الطبقي الجديد بين العامل المياوم والمعلم ، وبين الصبي المتدرب والحرفى ، وبين الموظف ورب العمل ، محطما نظام النقابات القديم الذي كان قد اظهر فعالية كبيرة خلال الثورة الدستورية والازمة الجمهورية عام ١٩٢٤ .

في الماضي كانت النقابات تتعرض لضغوط داخلية ولكنها كانت تتغلب عليها كما كان يجري مغادرة صفوفها الى المعارضة ولكن بالجملة ، من ثم فقد حافظت النقابات الفردية على الوحدة التقليدية بين المعلم والعمال المياومين . أما الآن ، فالعمال لم يعودوا يقبلون باتباع الخط السياسي لمعلميهم بل قاموا ، عوضا عن ذلك يطالبون باتحادات تمثل مصالحهم الطبقة (٥٦) وتحمي اجورهم خلال فترات التضخم اللولبي . وترك الكثيرون نقاباتهم واسسوا نقابات عمالية خاصة بهم . أما الذين بقوا داخل النقابات فلم يعودوا يأتون برغبات معلميهم . علاوة على ذلك ، فقد تحرر هؤلاء من كلام العلماء في البازار الذين ما فتئوا يرتبطون ارتباطا وثيقا بمجتمع العمل وراحوا يفتشون بالتالي عن ناطقين بلسانهم ، أكثر راديكالية . نقل مراسل أجنبي انه « لأول مرة ، يجري حث الجماهير على ان تفكر سياسيا وتتصرف سياسيا » . ويشير استطلاع اجري في طهران قبل انتخابات عام ١٩٤٩ للوقوف على الآراء في النقابات التقليدية بأمر رئيس الحكومة الى انه في قليل من هذه النقابات سيصوت ارباب العمل والموظفون للمرشحين ذاتهم ، أما في أكثرها ، فسيؤيد ارباب العمل المرشحين المحافظين والدينيين ، بينما سيفضل الموظفون المرشحين الراديكاليين العلمانيين الذين يرعاهم حزب توده (٥٨) .

يظهر التغير في المناخ السياسي بشكل ملفت للنظر عند مقارنة اضراب الجمهوريين عام ١٩٢٤ بالمهرجانات الهائلة التي نظمها حزب توده بحيث يبدو الاول ازاءها مدعاة للسخرية الى حد ما ، ولو أنه كان هناك تفاوت كبير بين حجمها ، الا ان هذا التفاوت لم يطل التركيبة الاجتماعية للحشود في كليهما ، اذ أن الاثنين كانا مؤلفين بغالبية من الطبقة الوسطى الحديثة ومن الطبقة العاملة . وكان

يشارك في رعاية اجتماعات حزب توده المجلس المركزي للنقابات العمالية الموحدة الذي ادعى ، وهو في اوجه عام ١٩٤٥ ، ان عدد اعضائه ٤٠٠ ألف عضو (٥٩) . ومع ان هذا المجلس كان في الاغلب ، تنظيم الطبقة العاملة الحديثة ، اي عمال المصانع والمواصلات والبترول ، فقد انخرط فيه ايضا عدد كبير من التقليديين من البازار واصحاب المهن مثل اتحاد موظفي المكاتب ، واتحاد المدرسين ، وجمعية المحامين ونقابة المهندسين والتقنيين ، وجمعية اطباء .

في اللقاء التذكاري سنة ١٩٤٦ عند قبر آراني Arani الذي حضره خمسة عشر ألف نسمة ، تمثلت ثمان وعشرون منظمة مختلفة هي : احدى عشرة نقابة للمصانع ، اربع نقابات عمالية من البازار ، وخمس مجموعات طلابية ، وجمعية نسائية ، وسبعة فروع للحزب (٦٠) . واشترك مئة ألف نسمة في المهرجان الاحتفالي بالعيد الخامس للحزب . وقد قدر احد المراسلين الصحفيين ان معظم الحشود ، او نحو ٧٠ بالمئة ، كانوا من الاجراء ، اما التلاميذ وموظفو المكاتب واهل الفكر فشكلا ١٧ بالمئة من المشاركين (٦١) . وكان وجود العنصر البروليتاري أكثر وضوحا في المراكز الصناعية مثل عبادان واصفهان فقد كتب احد النواب الانكليز من حزب العمال ، زار حقول النفط ، يلي : **بانتشار الادبيات الشيوعية ، ابتداء الجهلة ، اذا جازت التسمية ، والعمال الفرس شبه الاميين يصفون الى هذه الايديولوجية ، وخلال اربع سنوات نظمو انفسهم سرا فيكيان تشبيهه بنقابة العمال وضموا بين صفوفهم اناسا يدهمون الفكر الشيوعي واتخذوهم زعماء لهم . وفي اول ايار (مايو) عام ١٩٤٦ ، خرج الاتحاد الى العلن ، وعرض في شوارع عبادان ٨١ ألف رجل . ان مثل هذا العدد من المصممين على القيام بعمل جاد لهم قوة صناعية تؤخذ بالحسبان (٦٢) .**

ظهرت جدية هؤلاء بوضوح عندما قام مئة وعشرون اتحادا في صناعة النفط وعشرون في البازار ، يستخدمون ما مجموعه خمسين ألف عامل ، باعلان الاضراب العام . وقد تسببت محاولة شركة النفط لكسر الاضراب بواسطة مفسدي الاضراب في وقوع حوادث شغب عنيفة في عبادان والاهواز حيث قتل ١٩٦ عاملا (٦٣) . وقد ساد هذا الوضع ايضا في أصفهان ، (مانشيستر ايران) حيث كان حزب توده المحلي يستمد معظم قوته من الحركة النقابية في تسعة مصانع كبيرة للنسيج تستخدم احد عشر ألف عامل ، وعلى نطاق أضيق ، من خمس

وثلاثين ألف أجبر في البازار (٦٤) . وفي تموز (يوليو) عام ١٩٤٣ ، أي بعد ثمانية عشر شهرا من ادخال نقابات العمال الى المدينة ، حققت الحركة العمالية الايرانية انتصارها الكبير الاول حين حصلت النقابات اليسارية على حق المؤسسة المغلقة (Closed Shop) وحق المساواة الجماعية كما حصلت على اعتراف اصحاب المعامل والحكومة بها (٦٥) . وكانت السنوات الثلاث التالية ، صراعا بين الادارة والعمال (٦٦) كما قال ضابط بريطاني كان متمكنا هناك . وعندها حاول اصحاب المصانع ان يؤسسوا « اتحادات صفراء » (Yellow Unions) خاصة بهم ، انتقل الصراع خارج ابواب المعامل الى الشارع ، وبالتالي جوبهت السلطات المحلية « بثورة عمال » (٦٧) . ولم تضع الاتحادات يدها على المصانع واهراءاتها فحسب بل على المدينة كلها . وارتفعت الطبقات المالكة لانه قد حصل « انتهاك » لمفهوم الملكية الخاصة . (٦٨)

تنعكس التركيبة الاجتماعية للمشاركين في مهرجانات حزب توده ، في القائمة المنشورة لاسماء ١٧٦ متظاهرا التي القبض عليهم بعد اجتماعات انصار السلم في اصفهان وعبادان وشيراز خلال عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ . فبين ثمان وعشرين موقوفا في اصفهان ، وجد ٢٣ عاملا ، وصحفي وموظف مكتب وزعيم ديني وطالب ، وعامل عاطل عن العمل (٦٩) . وبين ١١ سجناء في عبادان ، وجد ٣٥ طالبا من مدرسة صناعية و ١٦ عاملا متدربا و ١٥ عاملا و ١٥ طالبا ثانويا و ١٥ كاتبا و ١٠ اساتذة و ٣ مهندسين وتاجر واحد . (٧٠) . اما في شيراز فقد القي القبض على ١٠ تلاميذ و ٣ عمال و ٣ صحافيين و ٣ كتبة و حرفي وفنان ومزارع ، وعامل زراعي (٧١) .

شكلت الطبقة العاملة مع جزء من الطبقة الوسطى الحديثة قاعدة حزب توده . اما الطبقة الوسطى التقليدية في البازار وذاك القسم من الطبقة الوسطى الحديثة الذي اعتبر ان حزب توده متعاطف اكثر مما ينبغي مع الاتحاد السوفياتي ، فقد شكلت الكتلة الاساسية لحركة مصدق الوطنية .

المرّة الاولى التي اثبت فيها مصدق ان له مناصرين في الشارع كانت في آذار (مارس) ١٩٤٥ ، بعد خطبة له في البرلمان اتهم فيها زملاءه « بالفساد » ووصف فيها المجلس بـ « وكر اللصوص » وفي اليوم التالي اضرب البازار كله تأييدا له بينما حملته تظاهرة من طلاب الحقوق من بيته الى ساحة البرلمان . وخلال محاولة الشرطة منعهم

من الدخول الى الساحة قتلت طالبا واحدا وجرحت ثلاثة آخرين (٧٢) . خلال ازمة النفط كانت ثورة مصدق داخل الجبهة الوطنية تركز الى قاعدتين : « حزب ايران » و « جمعية مجاهدي الاسلام » .

بدأ حزب ايران كاتحاد للمهندسين ، ومع انه تحول لاحقا الى حزب وطني ، الا انه استمر في اغلبيته كتنظيم لافراد الطبقة المتوسطة ، اصحاب الرواتب مثل المهندسين والمحامين والاطباء والاساتذة وموظفي الدولة . وكان يحضر مهرجانات الحزب عدد جيد من طلاب الجامعات والتلاميذ الثانويين ومن العمال ذوي الياقات البيض . اما « جمعية مجاهدي الاسلام » فكانت عبارة عن جمعية مفككة مؤلفة من التجار ورجال الدين تزعمها ، آية الله الكاشاني ، الشخصية الدينية البارزة . وتركزت نشاطات الكاشاني في المساجد ومدارس البازار التقليدية اما اتباعه فكان معظمهم من الفقهاء واصحاب المتاجر والتجار واصحاب المشاغل . حتى ان بياناته الداعية الى التظاهرات كانت تصر على مناشدة « اصحاب الحوانيت والتجار ونقابات البازار » (٧٣) . وكان الكاشاني ، في الحقيقة ، وريث القادة الدستوريين الاوائل ولكن مع فارق مهم جدا هو انه خسر القواعد ، أي الاجراء في النظام الاقتصادي القديم .

الايام الثلاثة التي هزت العالم وارجعت مصدق الى السلطة كانت بفضل الجهود الموحدة لحزب توده والجبهة الوطنية اللذين جمعهما اعلان الحكومة الحرب على الشيوعية وعلى الفقهاء الذين يتدخلون في السياسة . اندلعت الثورة في طهران بمجرد وصول الانباء الى البازار ان مصدق قد أجبر على الاستقالة . فقاتلت مجموعة غاضبة من « التجار والنقابيين » قوات الامن وشقت طريقها الى ساحة البرلمان (٧٤) ، بينما قام نواب الجبهة الوطنية ، تشجعهم هذه الحماسة ، بالدعوة الى الاضراب العام . وقد استجيب دعوتهم في اليوم التالي عندما « لم يفتح حانوت واحد » (٧٥) في البازار . عند هذه النقطة ، انضم حزب توده الى الحركة ودعا مناصريه الى الاشتراك في الاضراب والتظاهر في الشوارع . وقد ظهرت فعالية هذا الاعلان بوضوح عندما شل الاقتصاد كله بينما احتل المتظاهرون معظم العاصمة . وكتب مفكر مناهض للشيوعية ما يلي : « يجب الاعتراف بان حزب توده لعب الدور الاهم في الانتفاضة الشعبية وبأن الجبهة الوطنية لعبت دورا ثانويا (٧٦) » . وبعد يوم كامل من سفك الدماء انتهى بمؤشرات حول انشقاق داخل الجيش ، استسلمت

الحكومة .

دارت أكثر المعارك ضراوة في أربع مناطق مختلفة . أولا : في البازار ، وخاصة في أسواق تجار الأجواخ واللبسة وبائعي الخضار وحرفيي المعادن ، وثانيا في مناطق الطبقة العمالية ، أي بالقرب من المعامل في الجزء الشرقي من المدينة وبجانب مشاغل تصليح خطوط سكة الحديد الموجودة قرب المحطة ، وثالثا في الطريق بين الجامعة ومبنى البرلمان حيث اعترض الجيش موكبا من الطلاب ، ورابعا عند ساحة البرلمان ، المركز التقليدي لاجتماعات المحتجين . أما الأحياء المدممة في الأجزاء الجنوبية من المدينة ، فقد كانت هادئة هدوءا ذا مغزى . وتوفر لائحة باسماء المفقودين نتيجة الشغب في طهران نموذجا لخلفية المتظاهرين الاجتماعية . فبين ٢٦ مفقودا ذكرت مهنهم : كان هناك ٦ من عمال المصانع و ٤ باعة متجولين ، و ٣ سائقين ، و ٣ طلاب ، و ٣ مهنين متدربين ، وحرفيان وموظف مكتب وعامل مياوم ومزارع وصاحب مقهى وعامل عاطل عن العمل . (٧٧) .

وقد اتبعت الثورة في المقاطعات النهج ذاته . فقد ابتدأت بالاضرابات وأعمال الشغب في البازارات في معظم المدن ثم تصاعدت عند اشتراك الطبقة العاملة في الاحتجاج الى اضرابات عامة وتظاهرات جماهيرية . في عبادان ، توقف عمال مصافي النفط عن العمل واحتشد جمع من أربعين ألف نسمة خارج مكتب البرق . أما في اصفهان ، فقد قامت النقابات بمسيرات احتجاجية بينها منع عمال النسيج من الاشتراك في التظاهرة بواسطة المدافع الرشاشة التي نصبت حول اسوار مصانعهم (٧٨) .

اختلفت بيئة المرحلة شبه الصناعية بشكل جدير بالملاحظة عن بيئة مرحلة ما قبل التصنيع ، ليس فقط بسبب تضخم الحشود الراديكالية والعلمانية ، بل أيضا بسبب تقلص أعمال الشغب المؤيدة لـ « الاسلام والشاه » . وإذا كان الجمهوريون قد ظهوروا في عام ١٩٢٤ بمظهر يثير السخرية ، فالملكيون هم الذين أصبحوا يثيرون الشفقة . إذ كانت الشوارع خلال الفترة كلها ، خالية من أية تظاهرة ملكية رئيسية ، حتى كان يوم الاول من آذار (مارس) سنة ١٩٥٣ حين ظهر تعاطف علني مع الشاه في شوارع طهران . إذ انه في ذلك اليوم سرب البلاط اشاعة بأن الشاه ينوي الذهاب الى المنفى بسبب مصدق فكان ان تجمع حشد من ثلاثمئة ملكي خارج القصر يقودهم رجلا دين بارزان

ومكون من ضباط سابقين في الجيش ، وجنود يرتدون الثياب المدنية واعضاء من حزب سومكا الفاشي . (٧٩) وفي الاسبوع ذاته ، حصلت أعمال شغب صغيرة بالقرب من منزل رئيس الوزراء تأييدا للملكية . وقد قاد الاضطرابات بعض « التشاك كيشان » الذين خلفوا « اللوتين » (٨٠) .

كانت التظاهرة الملكية التي قامت في اليوم الاخير من حكم مصدق أكثر أهمية ولكنها لم تكن بأي حال حشدا كبيرا . وقد قدر أحد المراقبين الاجانب الحشد بسخاء بثلاثة آلاف نسمة (٨١) . فضلا عن أن هذا الحشد لم يلعب أي دور هام في الازمة بل كان مجرد تحويل صوتي للانتباه في الوقت الذي كان فيه ضباط الجيش ينفذون انقلابهم العسكري . ولقد شكلت تركيبة أعمال الشغب هذه مادة لكثير من الجدل السياسي . ففي نظر النظام الحالي مثل المتظاهرون « الشعب » بينما لم تر المعارضة فيها سوى حفنة من « قطاع الطرق » ورجعيي الفقهاء المأجورين من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية . والحقيقة هي أقرب الى الرواية الثانية منها الى الاولى ولكن مع اضافة مهمة ، وهي ان بعض الافراد من الأحياء المدممة قد اشتركوا أيضا في الشغب . وليس يقينا ما اذا كان هؤلاء كوفئوا على حماسهم للشاه ، ولكنه كان جليا ان « افقر الفقراء » كانوا قليلي الارتباط بالحركة الراديكالية وانهم كانوا متضررين من غلاء المعيشة ومن البطالة المتزايدة وبالتالي كانوا ادوات طيعة بين يدي العلماء والتشاك - كيشان الملكيين . وبينما شن المتظاهرون طريقهم من المناطق المدممة في الجنوب ، عبر البازار ، الى وسط العاصمة انضم اليهم الجنود ورجال الشرطة (٨٢) وحوالي ألف وثمانماية فلاح كانوا قد زودوا ببنادق الجيش ونقلوا الى المدينة بالشاحنات العسكرية (٨٣) .

بعض المقارنات مع الحشد الاوروبي

كثير من استنتاجات رودى حول فرنسا وانكلترا تنطبق أيضا على ايران . ففي المجتمعات الثلاثة هذه ، كان الحشد وسيلة ، وغالبا الوسيلة الوحيدة ، للتعبير عند الجماهير . فقبل الثورة الدستورية ، كانت التظاهرات أسلوب احتجاج معترفا به ومقبولا كوسيلة لكبح سلطات الملك الاعتباطية . في سنة ١٩٠٦ ، نالت الطبقات المالكة حق التصويت ، بينما بقيت الاكثية الساحقة خارج النظام السياسي . وادخل حق الاقتراع للذكور عام ١٩١٩ ، إلا انه بسبب العلاقات

الاقتصادية التي كانت موجودة آنذاك بين أصحاب الاراضي والفلاحين، وبسبب تدخل الحكومة المتزايد في التصويت ، لم تضمن الانتخابات التمثيل الصحيح في البرلمان وبالتالي فبين عامي ١٩١٩ و ١٩٥٣ ، كان ٥٧ بالمئة من النواب من ملاكي الاراضي ، و ٢٠ بالمئة من كبار البيروقراطيين ، و ١٠ بالمئة من التجار الاغنياء وواحد بالمئة فقط من «الطبقات الدنيا» (٨٤). اما المستأثرون من الوضع ، فلم يكن لحق التصويت في نظرهم أي معنى في حين كان حق اعلان رأيهم في الشارع هو الاهم .

كانت تركيبة الحشود متشابهة في كل من المجتمعات الثلاثة . فالذين هاجموا الباستيل ، وقاموا بمشاغبات « غوردون » (Gordon Riots) وشاركوا في المهرجانات السياسية في ايران لم يكونوا رعايا ولصوصا ومجرمين وقطاع طرق او محترفي البطالة ، بل كانوا اعضاء واعين وحتى « محترمين » في المجتمع . وقد تشكلت بنية الحشود في ايران في فترة ما قبل التصنيع بشكل أساسي من التجار واصحاب الحوانيت والحرفيين والصناع المتدربين والعمال المياومين ورجال الدين وطلاب المدارس التقليدية ، وخلال مرحلة تصنيع البلاد انضم الى الصفوف عمال المصانع والكتب والمعلمون وطلاب الجامعات والتلاميذ الثانويون . وفي طهران ، كما في باريس ولندن ، لم تكن الاحياء المعدمة هي المراكز الاساسية للحركة الراديكالية بل كانت المراكز في المناطق التي وجدت فيها الصناعة والحرف والتجارة . في كل من اوربا وايران ايضا ، تقلصت العناصر المحافظة والدينية مثل مشاغبي « الكنيسة والملك » ومظاهري « الاسلام والشاه » ، مع تطور المجتمع كما حلت الراديكالية العلمانية مكان الولاء والارثوذكسية .

وفي ايران ، كما في اوربا ، لعب ارتفاع الاسعار دور محرك دافع للناس نحو حركات سياسية لم تكن معنية بالقضايا الاقتصادية فحسب . فالاضطرابات العامة في اعوام ١٩٠٥ - ١٩١٣ و ١٩١٩ - ١٩٢١ حصلت في سنوات كانت فيها مواسم الحصاد سيئة وحصل فيها نقص في مادة الخبز ، اما في سنوات ١٩٤١ - ١٩٤٦ و ١٩٥١ - ١٩٥٣ فقد حصلت الاضطرابات في فترات التضخم الشديد . فقط أزمة سنة ١٩٢٤ كان سببها ايدولوجيا بكل معنى الكلمة .

بالاضافة الى ذلك ، لم تكن الحشود في البلدان الثلاثة متقلبة،

او غير عقلانية او متعطشة للدماء ، الا حين كانت تواجه الموت جوعا . وفي الاحيان التي انغمس فيها المشاغبون في التدمير ، كان عنفهم موجها ضد الممتلكات اكثر مما كان موجها «ضد الاشخاص» . والدماء كانت تسفك غالبا من قبل السلطات ، ونادرا من قبل المتظاهرين . هذه هي نقاط التشابه اما من ناحية الاختلاف فيمكن تحديد ثلاث نقاط : اولاً ، اندلعت الاضطرابات العامة في ايران في المدن فحسب، اما في اوربا فقد حصلت مرارا في القرى بالاضافة الى المدن . ثانياً ، كان الحشد الايراني اكثر نجاحاً من نظيره الفرنسي والانكليزي . وثالثاً ، حدث مع تطور الاقتصاد في اوربا انتقال من أعمال الشغب الى الاضرابات والتظاهرات المنظمة والمهرجانات ، اما في ايران فلم يحصل مثل هذا التغيير ، فالاضرابات العامة والاجتماعات الشعبية والاحتجاجات المنظمة كانت سمات الاقتصاد الايراني في فترة ما قبل التصنيع كما كانت سمات الاقتصاد الايراني في المجتمع شبه الصناعي . اما هدوء الريف فيمكن تفسيره بسلبية الفلاحين . فخلال الاضطرابات العديدة في المدن خلال سنوات ١٩٠٦ - ١٩١٣ العنيفة ، سجلت ثلاث حوادث فقط للتحركات الفلاحية . فعلى مقربة من « رشت » ، رفض الفلاحون دفع الضرائب والتجاؤوا الى جامع المدينة (٨٥). اما قرب «تاليش» فقد هاجم الفلاحون منزل الحاكم (٨٦)، كما استولوا على بلدة « يزد » (٨٧) ، في عمل جماعي احتجاجا على الضرائب المرتفعة . وفي السنوات الاثنتي عشرة بين ١٩٤١ و ١٩٥٣ ، حصلت أربع حوادث فقط من الهيجان الريفي ذات حجم مهم . كما قام الفلاحون ، سنة ١٩٤١ ، بعد هرب السلطات من امام الجيش الروسي المتقدم ، بمصادرة الطحين الذي كان وضع جانبا لصالح الملاكين (٨٨) .

وفي سنة ١٩٤٥ ، وعلى مقربة من تبريز ، اعدمت عصابة من الفلاحين احد الاقطاعيين (٨٩) .

وفي آب (اغسطس) عام ١٩٤٦، كانت هناك مخاوف كبيرة «من اندلاع الحرب بين الفلاحين واسيادهم» في المناطق جنوبي طهران (٩٠). وفي كردستان ، قاتل قرويون مسلمون ملاكيهم في الاعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ (٩١) . ولكن هذه الحوادث كانت نادرة ، وبقي الفلاح على لامبالاته بل وانحصرت نشاطاته السياسية في الزحف الى اقليم الاقتراع لانتخاب الاقطاب المحليين . واذا كان علماء السياسة والمؤرخون قد فشلوا في تفسير ظاهرة السلبية الفلاحية ، فقد يستطيع السيكلوجيون

ونتيجة لهذا ، فان الحشود في ايران نادرا ما كانت غوغائية ، اكثر مما كانت عليه في أوروبا ، فقد اتخذت عادة شكل تظاهرة أو مهرجان.

هوامش

- 1- G. Rudé, The Crowd in History, 1730-1848 (New York, 1964), p. 3.
- 2- Karl Wittfogel, Oriental Despotism (New Haven, 1957).
- 3- For the Tobacco Crisis see N. Keddie, Religion and Rebellion in Iran (London, 1966).
- 4- Information on the crowds during the Constitutional Revolution and the Civil War has been obtained from: A. Kasravi, A History of the Iranian Constitution (in Farsi) (Tehran, Chap-i Amir Kabir, 1961); A. Kasravi, An Eighteen-Year History of Azerbaijan (in Farsi) (Tehran, Chap-i Amir Kabir, 1961) Y. Doulatbadi, An Autobiography (in Farsi) (Tehran: Cha p-i Chahar, 1961); vols. I and II; M. Malekzadeh, A History of the Constitutional Revolution in Iran (in Farsi) (Tehran, Ketab-i Khaneh-i Suqrat, 1962), Vols. II and III; the newspaper Hablu'l Matin; M. Khurasani, The Genesis of the Constitution in Iran (in Farsi) (Meshed, Chapkhaneh-i Khurasan, 1953); M. Taherzadeh, The Revolt in Azerbaijan during the Constitutional Revolution (in Farsi) (Tehran, Sherat-i Eqbal); British Government, Correspondence Respective the Affairs of Persia, December 1906 — October 1913 (London, H.M. Stationery Office, May 1911-April 1914).
- 5- Kasravi, A History of the Iranian Constitution, p. 336.
- 6- Information on the crowds during the struggle against the Imperial Powers has been obtained from: the newspaper Kaveh; British Government, op., cit.,; Documents on British Foreign Policy, 1919-39, Ist. ser. Chap-i Rangin, 1943).
- 7- British Government, op. cit., Vol. III, No. 2, p. 134.
- 8- Documents on British Foreign Policy, XIII, p. 586.
- 9- Information on the crowds during the Republican Crisis have been obtained from: H. Makki, A Twenty Year History of Iran (in Farsi) (Tehran, Chapkhaneh-i Majlis, 1945), Vol. II, pp. 319-49; H. Mustaufi, An account of My Life (in Farsi) (Tehran, Ketab-i Furush-i 'Alami, 1947), Vol III, part 2, 410-30; Doulatbadi, op. cit., Vol. IV; M. He-dayat, My Memoirs (in Farsi) (Tehran, Ketab Furush-i Zavar), p. 363.
- 10- Information on the crowds of the period from 1941 until 1953 has been obtained from newspapers of diverse political views. Those most relied upon have been: Mardom Zafar, Rahbar, Ettelaat, Keyhan,

الاجتماعيون ايجاد الجواب على هذا السؤال ..

راى « رودى » أن عاملين اثنين يقرران ما اذا كان الحشد سينجح أم سيفشل ، هما موقف وقوة القوات المسلحة وسياسة الطبقة الحاكمة . في ايران ، عمل الحشد ، غالبا ، في ظروف مرضية . فحتى مجيء رضا شاه ، كان هناك عدد قليل غير موثوق به من الجنود تحت امرة الحكومة . وفي ازمة تموز (يوليو) عام ١٩٠٦ ، عندما قام ١٤ ألف نسمة باعتصامهم ، أطلق قائد كتائب طهران «الاعلان المصيري» بأن جنوده لن يحاربوا المحتجين (٩٢). وقد لاحظ احد المراقبين بانه « ماذا يستطيع الشاه ان يفعل وجنوده عزل من السلاح ، جائعون ، ثيابهم رثة ولا يتقاضون اية رواتب امام التهديد بالاضراب العام او بالشغب » . (٩٣) وبعد مجيء رضا شاه . اصبح الجنود افضل تسليحا وازدادت رواتبهم . ولكن الجيش لم يكن مستعدا لاطاعة الاوامر بصورة مستمرة . فخلال اضراب صناعة النفط العام سنة ١٩٥١ رفض الجنود المحليون فتح النار على المضربين (٩٤) ، وفي أحداث تموز (يوليو) ١٩٥٢ المثيرة ، حصل شقاق في صفوف الجيش . فضلا عن ذلك ، كان المتظاهرون يتلقون الدعم السياسي . فخلال الثورة الدستورية ، وهبهم البريطانيون ، وحتى بعض رجال البلاط ، الحماية ، كما توسط لهم الناطق باسم مجلس النواب سنة ١٩٢٤ . وخلال الفترة بين عامي ١٩٤١ و١٩٥٣ ، كان للسياسيين مصالح كامنة في الحفاظ على حرية الشارع لانهم ايقنوا ان قمع الحشود سوف يؤدي الى اعادة تثبيت استبدادية البلاط . وفي الوقت الذي غابت فيه هذه العوامل ، كان الحشد الايراني غير ذي فعالية تماما مثل نظيره الاوروبيين .

ان الشغب هو نتاج العفوية ، أما الاضرابات والمهرجانات والتظاهرات فهي نتيجة تعمد تنظيمي . ففي أوروبا ، وخلال الفترة الطويلة الفاصلة بين انحلال النقابات التقليدية وظهور النقابات العمالية الحديثة ، كان هناك أدوات قليلة صالحة للاستخدام فهي تمثيل المصالح الشعبية وتعبئة العمال ليصبحوا مجموعات تضغط بفعالية . لذلك ، كان الجمهور يعبر عن استيائه من خلال انفجار اعمال شغب غير منظمة . ونادرا ما كان يستخدم الاحتجاج المنظم . أما في ايران ، فان الفترة الانتقالية بين اندثار النقابات وولادة اتحادات العمال لم تستغرق قرونا ، فهي لم تزد عن خمسة عشر عاما فحسب .

- 36- Information has been obtained from: Kasravi, *An Eighteen - Year History of Azerbaijan*; Taherzadeh, op. cit.; Malekzadeh, op., cit., Vol. VII.

(٢٧) لوتيون Lutis وتعني في الفارسية رجالا اشداء اقوياء البنية من (بيوت القوة) التي انتشرت في مناطق مختلفة . كثير من هؤلاء كانوا يملكون كباية متجولين ، فيها املاك بعضهم حوانيت خاصة . معظمهم كان على استعداد لوضع تواه الجسدية في خدمة من يستأجرها طالما لم تتعارض المهمة المكلف بها وايمانهم الديني القوي . قاتل اللوتيون في الحرب الاهلية مع الفريقين .

(٢٨) يقول الكاتب : ابان الثورة ايدت الطبقة العليا والطبقة الدنيا الحكم المطلق ولم يدافع عن الدستور سوى الطبقة المتوسطة .

M.A. Bahar, *A Short History of Political Parties* (in Farsi).

- 39- A proclamation of the conservative ulama published in Karavi, *A History of the Iranian Constitution*. p. 415
40- Ibid., p. 488; Taherzadeh, op. cit., IV, p. 59; Maekzadeh, op. cit., II, p. 93.
(London, 1963), Vols. IV and XIII; M. Shuster, *The Strangling of Persia* (New York, 1920).
41- Taherzadeh, op. cit., IV, p. 59.
42- Kasravi, *A History of the Iranian Constitution*, p. 226.
43- Ibid., p. 386.
44- Hablu'l Matin, 23 Sept. 1907.
45- Great Britain, op. cit., I, No. 2, p. 97.
46- Kasravi, *A History of the Iranian Constitution*, p. 355.
47- Great Britain, op. cit., II, 2, p. 65.
48- The Electoral Law of 1906, Browne, op., cit., p. 356.
49- Hablu'l Matin, 12 Nov. 1906.
50- Khurasani, op. cit., p. 50.
5- Great Britain, op. cit., II, No. 4, p. 88.
52- Ibid, ii, No. 3, p. 117.
53- Shuster, op. cit., p. 198.
54- Ibid., p. 184.
55- «Demonstrations and Meetings in Iran» (in Farsi), Ettelaat-i Haftegi, 26 April 1951.
56- A quotation from a trade union pamphlet, Rahbar, 31 Jan. 1944.
57- The New York Times, 17 Mar. 1945.
58- «An Electoral Survey» (in Farsi), Khandani-ha, Vol. XVI, No. 53, 23 Jan. 1966.

Jebeh, *Democrati-Iran*, Ra'ad Emruz, Emruz va Farda.

- 11- Mardom, 22 October 1943.
12- N. Fatemi, *Oil Diplomacy* (New York, 1954), p. 216.
13- U.S., Dept. of State, *Papers Relating to the Foreing Relations of the U.S.* (Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office), Vol. V, 1944, p. 461).
14- The New York Times, 17 Mar. 1945.
15- Tofeg, quoted in Rahbar, 6 Aug. 1945.
16- Mardom, 2 Feb. 1946.
17- Zafar, 3 May 1946.
18- Ibid., and The Times (London), 30 July 1946.
19- Rahbar, 8 Oct. 1946.
20- Ettelaat-i Haftegi, 20 June 1951.
21- M. Fateh, *Fifty Years of Iranian Oil* (in Paris) (Tehran, Sherkat-i Saham-i Char, 1956), p. 58 p.
22- Ibid., p. 653.
23- The New York Times, 23 July 1953.
24- Ibid., 19 Aug. 1953.
25- Information on the royalist crowd of 19 August 1953 has been obtained mostly from: R. Cottam, *Nationalism in Iran* (Pittsburg University Press, 1964), pp. 38, 155, 226; The Central Committee of the Tudeh Party, *Concerning 19 August* (in Farsi) (1953); Aresh, *The Revolution for the Monarchy* (in Farsi) (Tehran, Chapkhaneh-i Majlis, 1954).
26- M. Hussein-Khan, *The Geography of Isfahan* (in Farsi) (Tehran, Tehran University Press, 1963).
27- Iranian Government, *Parliamentary Debates, The Sixth Majlis, The Fortieth Meeting, II, December 1926*.
28- Hablu'l Matin, 19 June 1905.
29- Quoted in Kasravi, op. cit., *The History of the Iranian Constitution*, p. 110.
30- British Government, op. cit., I, No. I, p. 4.
31- The Electoral Law of 1906, E. Browne, *The Persian Revolution of 1905-9* (Cambridge University Press, 1910), pp. 354-61.
32- Z. Shaje'ehi, *The Members of Parliament* (in Farsi) (Tehran, Tehran University Press, 1965), p. 176.
33- British Government, op. cit., I No. 2, p. 46.
34- Ibid., I, No. I, p. 27.
35- Taherzadeh, op. cit., VI, p. 47.

No. 740.0011 EW).

- 89- H. Faboud, *L'évolution Politique de l'Iran* (Lausanne, 1957), p. 206.
- 90- Khandani-ha, 13 Sept. 1946.
- 91- Ettelaat-i Haftegi, 19 Sept. 1952.
- 92- British Government, op. cit., I, No. 1, p. 4.
- 93- Browne, op. cit., p. 137.
- 94- Ettelaat-i Haftegi, 19 Apr. 1951.

- 59- World Federation of Trade Unions, «Report on Iran», Report on the Activities of the W.F.T.U. (1949), pp. 105-170.
- 60- Mardom, 1 Feb. 1946.
- 61- Rahbar, 6 Oct. 1946.
- 62- J. Jones, «My Visit to the Persian Oil Fields», Royal Central Asian Journal (January, 1947), Vol. XXXIV, part 1, p. 60.
- 63- Zafar, 15 June 1946.
- 64- Rahbar, 4 Mar. 1945.
- 65- Rahbar, 18 June 1944.
- 66- Major E. Sykes, «Isfahan», Journal of the Central Asian Society, XXXIII (January-October 1946), p. 312.
- 67- Fatemi, op. cit., p. 216.
- 68- A quotation from Sheif-Pour Fatemi, a local magnate, Ra'ad Emruz, 2 May 1944.
- 69- Besuyeh-i Ayandeh, 15 Oct. 1951.
- 70- Besuyeh-i Ayandeh, 2 Mar. 1952.
- 71- Besuyeh-i Ayandeh, 21 Apr. 1952.
- 72- H. Key-Ostovan, The Politics of Negative Equilibrium in the Fourteenth Parliament (in Farsi) (Tehran, Taban Press, 1946), i, p. 290.
- 73- Ettelaat, 10 July 1952.
- 74- Ettelaat, 19 July 1952.
- 75- Ettelaat, 20 July 1952.
- 76- A. Arsanjani, The Thirtieth of Tir (in Farsi) (Tehran, Chapkhanehi Atesh, 1956), p. 4.
- 77- Ettelaat, 30 July 1952.
- 78- Bakhtar-i Emruz, 20 July 1952.
- 79- Ettellaat-i Haftegi, 5 Mar. 1953; Besuyeh-i Ayandeh, 5 Mar. 1953.
- 80- Ibid.
- 81- S. Margold, «The Streets of Tehran», The Reporter, 10 Nov. 1953, p. 15.
- 82- Ibid.
- 83- Ettelaat-i Haftegi, 28 Aug. 1953.
- 84- Shaje'ehi, op. cit., p. 177.
- 85- Great Britain, op. cit., I, p. 26.
- 86- Ibid., p. 43.
- 87- Ibid., p. 144.
- 88- J. Moose, «Memorandum on Azerbaijan» (unpublished report sent to the State Department in Oct. 1941, filed in the State Department,

الجزء الرابع

■ الأسلحة والذخيرة:

صعود وسقوط استراتيجية التوكيل

مايكل كلير

■ إيران:

الأزمة الجديدة في الهيمنة الأميركية

بول سويسزي وهاري ماجدوف

الأسلحة والنشأة : صعود و سقوط استراتيجية التوكيل مايكل كليز

في الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ ، أوصى شاه إيران على أسلحة ونذخيرة ومعدات بقيمة عشرين بليون دولار من الولايات المتحدة ، في ما وصفه احد اعضاء مجلس الكونغرس بأنه اسرع عملية بناء لقوة عسكرية تحت ظروف زمن السلم لاية دولة في تاريخ العالم . وكان القصد من هذا التكديس غير المعتاد للكفاءات الحربية هو تحويل إيران الى قوة عسكرية كبرى ، وبذلك تحقيق طموح الشاه في إعادة بناء « امبراطورية فارس العظمى الغابرة » . وكان الزعماء الامريكيون ، الذين رعوا وغذوا تطلعات الشاه الامبراطورية ، يأملون بدورهم ان تمكن الأسلحة الامريكية إيران من تأدية دور « حارس » النفط الذي يتزود به الغرب من منطقة الخليج الفارسي * . وكان من المتوقع ان تجترح مبيعات الأسلحة الامريكية معجزات اخرى : ازالة عجز الميزان التجاري الامريكي ، تأمين المعونة المالية لتطوير الأسلحة الامريكية ، تأمين نسبة توظيف عالية في الصناعة الجوية ، وزيادة سرعة حركة « التحديث » في المجتمع الإيراني . ولم يسبق لصفقات الأسلحة ان لعبت دورا مركزيا في السياسة الامريكية الخارجية كما فعلت في إيران . ولكن مهما كانت توقعات صانعي السياسة الامريكية ، لم تتمكن كل هذه الأسلحة من انقاذ الشاه عندما صمم اتباعه على إلغاء النظام الملكي . وفي يوم ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ اجبر الشاه محمد رضا بهلوي ، « ملك الملوك » و « ضوء الآريين » على مغادرة البلاد الى الابد ملتجئا الى الغرب . ورغم ان عوامل كثيرة ولا شك ساهمت في سقوط الشاه ، فلربما اكتشفنا ان اخطرها كان برنامج التزود بالأسلحة الامريكية السيء الترتيب .

وسنقوم في هذه المقالة بدراسة طبيعة وتاريخ هذا البرنامج ، واظهار

● مايكل كليز : Michael T. Klare ، استاذ زمالة في واشنطن امستردام في معهد Transnational Institute - Institute of Race Relations.

وهو مدير مشروع « العسكريةتارية ونزع السلاح » في « مؤسسة دراسات السياسة » في واشنطن العاصمة ، وقد اعد هذا البحث في ربيع ١٩٧٩ .

* كما ورد التعبير في النص الاصلي (المحرر)

كيف ادنى الى تآكل ، وفي النهاية ، الى دمار حكم آل بهلوي ، ومعه السياسة الامريكية القائمة على تحويل إيران الى « شرطي » الخليج الفارسي ولكن ، لان علاقات التسليح الامريكية - الإيرانية كانت واسعة ومعقدة ، يجدر بنا التعريف ببعض ملامحها الاساسية قبل القاء نظرة تاريخية شاملة عليها .

١ - الحجم : منذ ١٩٧١ كانت إيران اكبر زبون عالمي للأسلحة الامريكية فشكلت طلباتها ما مجموعه ٢٠ بليون دولار من مبيعات الأسلحة الخارجية * او ٢٥ بالمئة من مجموع مبيعات الأسلحة الامريكية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ . ولكن بما ان تسليم الكثير من هذه الأسلحة لم يكن يفترض ان يتم قبل مطلع الثمانينات ، فقد بلغ مجموع الشحنات الفعلية الى إيران عشرة بلايين دولار فقط عندما سقط النظام في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . (قامت حكومة مهدي بازرگان الجديدة بالغاء جميع الطلبات الباقية طبعا) .

٢ - التطور : رغم ان واشنطن في الاصل لم تشجع بيع أسلحة متطورة تكنولوجيا لإيران ، فقد وافق الرئيس نيكسون عام ١٩٧٢ على بيع الشاه اقوى انواع الذخيرة الامريكية واكثرها تطورا . واثرت ذلك قيام الشاه بطلب مجموعة واسعة من الأسلحة فوق - المتطورة ، بما في ذلك الطائرة المقاتلة المتفوقة جوياف - ١٤ ذات الاجنحة المتحركة ومدمرة الصواريخ طراز دي . دي ٩٦٣ - سبراونس ، وطائرة الاستطلاع المجهزة برادار من طراز بوينغ اي - ٣ آي اواكس .

٣ - نقل التكنولوجيا : لم تكتسب إيران كميات كبيرة من الأسلحة الامريكية فقط ، بل اكتسبت ايضا التكنولوجيا التي تمكنها من اقتناج هذه الأسلحة . فضمن برنامج طموح تبلغ تكاليفه بليون دولار وتشترك فيه عدة مصانع أسلحة امريكية ، كان الشاه عازما على خلق « مجمع عسكري - صناعي » حديث في اواخر الثمانينات . (وقد قام نظام بازرگان بالغاء هذه المشاريع ايضا) .

٤ - المساعدة التقنية العسكرية : اضطرت إيران لاستخدام عشرات الآلاف من التقنيين الاجانب - او « المرتزقة ذوي الياقات البيض » - لاداء وظائف الصيانة الضرورية ، لان الشاه كان يستورد أسلحة متطورة

* مبيعات الأسلحة الخارجية هو الاصطلاح الذي تستعمله وزارة الخارجية لوصف مبيعات حكومة الولايات المتحدة لحكومات اخرى . اما المبيعات المباشرة من مصانع الأسلحة الامريكية للحكومات الاجنبية فتعرف باسم « مبيعات تجارية » .

تكنولوجيا بنسبة اسرع من ان يتمكن المدربون الامريكيون من تدريب
الايرانيين على صيانتها وتشغيلها . وفي عام ١٩٧٨ كان هناك ما يقدر
بعشرة الاف مستخدم امريكي مساعد يعمل في المشاريع المتعلقة بالاسلحة
في ايران .

٥ - صادرات القمع : بالاضافة الى جميع المعدات العسكرية التقليدية
التي زودت بها ايران ، قامت واشنطن ايضا بتزويد ايران بكميات كبيرة
من اسلحة الشرطة والمعدات شبه العسكرية (الغاز المسيل للدموع ،
عصي المظاهرات ، الاسلحة الصغيرة الخ .) كما قامت الولايات المتحدة
ايضا بتدريب ضباط الشرطة الايرانية - بما في ذلك ضباط السافاك ،
الشرطة السرية الشهيرة - وتقديم الاستشارات للجيش في العمليات
المضادة للتمرد .

هذه بعض الملامح المميزة لعلاقات التسلح الامريكية - الايرانية .
وهي تساعد على اظهار مدى اتساع وتعقيد عمليات التمويل الامريكية .
ولكن بالاضافة الى هذه الصفقات العلنية نسبيا ، كانت هناك مجموعة من
الابعاد الخفية لبرنامج التسلح ، لعبت دورا في العلاقات الايرانية
الامريكية يماثل في اهميته العمليات العلنية ، ان لم يكن يزيد عليها .
وكانت هذه العمليات تشمل الرشوة والفساد وسوء الادارة الحكومية
والمؤامرات السياسية ، وكما سنوضح فيما بعد ، عملت هذه النشاطات
السرية الى جانب النتائج غير المقصودة وغير المرغوبة للصفقات العلنية ،
على اضعاف موقف الشاه . ولكن قبل وصف هذه العملية سنستعرض
باختصار تاريخ علاقات التسلح الامريكية - الايرانية .

اصول برنامج الاسلحة الامريكية

في عام ١٩٤١ احتلت القوات البريطانية والروسية ايران ، واطاحت
بنظام رضا خان المؤيد لالمانيا - ومؤسس سلالة بهلوي ووالد الشاه (او
الملك) الحالي . وبعد ذلك بسنتين ارسلت الولايات المتحدة بعثة تدريب
صغيرة لمساعدة الشاه الجديد ، محمد رضا بهلوي ، في جهوده الهادفة
الى اعادة بناء الجيش الايراني . ورغم ان واشنطن لم تقدم الا كميات
قليلة من العتاد والتدريب خلال سنوات الحرب ، عملت هذه البعثة
كاساس لتورط امريكي اخذ في الاتساع باستمرار في الشؤون الايرانية
العسكرية والسياسية .

واحتلت ايران منزلة هامة في بداية الحرب الباردة ، خاصة عندما
ارسل الاتحاد السوفياتي قواته الى الجمهوريات الانفصالية التي اقامها
رجال القبائل الكردية والانديجانية في المناطق الايرانية الحدودية .

ورغم ان الضغط الذي مارسه الولايات المتحدة نجح في ارغام الروس على
الانسحاب ، مما مكن الشاه من اعادة تثبيت السيطرة الايرانية على
المناطق المتنازع عليها ، الا ان الرئيس ترومان كان يعتبر ايران (الى
جانب اليونان وتركيا) ، « خط الدفاع الاول » المحفوف بالمخاطر في وجه
التغلغل السوفياتي في الشرق الاوسط . وبذلك صعدت واشنطن ، ضمن
مبدأ ترومان ، من مساعداتها للجيش الايراني ، وشجعت طهران على
الانضمام الى قوى اخرى من « المجموعة الشمالية » لتشكيل حلف
عسكري مضاد للسوفيات .

ورغم ان الدعم العسكري الامريكي لايران كان مبنيا اساسا على
مبدأ « الاحتواء » الذي كان سائدا عندها ، الا انه خدم هدفا آخر ايضا
هو تقوية قاعدة دعم الشاه في الجيش . ففي الوقت الذي كانت فيه عوائد
الحكومة المركزية من انتاج النفط - الذي كان يسيطر عليه آنذاك اتحاد
مالي (كونسورتيوم) من شركات بريطانية وامريكية - لا تزال ضئيلة
للغاية ، كانت المساعدة العسكرية الامريكية تشكل مصدرا هاما للاسلحة
والمعدات للجيش الايراني الذي كان سيء التجهيز نسبيا . ولان الشاه ،
باعتباره القائد الاعلى للقوات المسلحة ، تولى توزيع المساعدات
الامريكية ، فقد تمكن من تجميع نخبة من الضباط الموالين في قلب الجيش ،
وكانت ترقيتهم ترسم بواسطة برنامج المساعدات . ولذلك كان للمساعدات
الامريكية منذ البداية تأثير مباشر ، وغالبا قوي ، على النسيج السياسي
الداخلي في ايران .

وظهر حزم التورط الامريكي في الشؤون العسكرية الايرانية للمرة
الاولى عام ١٩٥٣ ، عندما رتبت وكالة الاستخبارات المركزية انقلابا ضد
رئيس الوزراء محمد مصدق . وكان مصدق ، الذي تولى منصبه عام
١٩٥١ ، في الوقت الذي كان فيه « المجلس » ، او البرلمان الايراني ، لا يزال
يحفظ ببعض الاستقلال عن الاسرة الحاكمة ، قد كسب غضب واشنطن
عندما اأم النفط الايراني واتبع سياسة خارجية مستقلة . واوكلت مهمة
الاطاحة بمصدق الى كيرمت روزقلى ، الذي دخل ايران سرا وجمع
« فريق انقلاب » مكون من ضباط في الشرطة والجيش الموالين للشاه . وفي
يوم ١٩ اب (اغسطس) سنة ١٩٥٣ نزلت هذه العناصر المؤيدة للشاه
الى الشوارع وسحقت القوى المدنية الموالية لمصدق ، الذي قدم استقالته بعد
ذلك . ورغم ان هذه الحادثة وصفت عندها بأنها ثورة شعبية ، الا ان
رئيس بعثة المساعدات الامريكية قال بافتخار ان « البنادق التي كانت
بايديهم ، والشاحنات التي استقلوها ، والسيارات المصفحة التي عبروا

الشوارع فيها ، والاتصالات اللاسلكية التي سمحت لهم بتولي السيطرة ، كلها كانت قد انت عبر برنامج مساعدات الدفاع العسكرية » .
وعلى اثر ذلك الانقلاب ، أصبحت علاقات الولايات المتحدة مع نظام بهلوي اكثر اتساعا . فقد تضاعفت المساعدات العسكرية بنسبة كبيرة ، ومرة اخرى استخدم الشاه هذه الاموال لتوسيع القاعدة الموالية له في صفوف الجيش . اما المؤسسات الاخرى - المجلس ، رجال الدين ، الادارة المدنية ، الخ - فهي اما تعرضت للحل او غدت عاجزة . وكانت اية معارضة للحكم الامبراطوري تقع فوراً بواسطة الجيش او الشرطة او قوات الدرك .
وبينما كان المسؤولون الامريكيون يشددون على خطر هجوم سوفياتي في بياناتهم الرسمية ، كانوا مستمرين في مساعدتهم للشاه في جهوده لاسكات حركات المعارضة الداخلية ، وفي عام ١٩٧٥ تلقت وكالة الاستخبارات المركزية اوامر بالمساعدة على انشاء « السافاك » ، الشرطة السرية سيئة الذكر . وبصورة اجمالية قدمت واشنطن ما قيمته ٩٠٠ مليون دولار من الاسلحة والمعدات الى الجيش الايراني وقوات الشرطة في الفترة التي تلت ظهور مصدق - وهي كمية هائلة في فترة عوائد النفط المنخفضة تلك .

نشوء استراتيجيية التوكيل

طوال فترة الحرب الباردة ، كانت ايران تعتبر حليفا هاما للولايات المتحدة ، لكنها لا تزيد اهمية على دول الحاميات الاخرى التي كان نظام التحالف الامريكي يركز عليها ، والتي تمتد من اليونان الى باكستان ، ومن هناك حول اسيا الى كوريا . ولم تأت نقطة التحول الحقيقية في العلاقات الامريكية الايرانية حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ ، عندما اعلن رئيس الوزراء البريطاني انذاك هارولد ويلسون ، ان بريطانيا ستنتهي وجودها العسكري في منطقة الخليج الفارسي عند نهاية عام ١٩٧١ . ورغم ان الوجود البريطاني كان قد اصبح عندها متواضعا نسبيا ، الا ان اعلان ويلسون اثار قلق واشنطن ، لان مخططي الاستراتيجية الامريكية كانوا يعتمدون دائما على لندن لتأدية دور الحارس الرسمي للمصالح الغربية في منطقة الخليج الحيوية . ومع خروج لندن الآن من الصورة ، وعدم وجود خليفة ظاهر للعب دور « الحارس » ، اضطرت واشنطن للمرة الاولى لبناء استراتيجيية للخليج الفارسي .

وقد ادلى ويلسون ببيانه هذا خلال الايام الاخيرة لادارة جونسون ، وبذلك أقيت على عاتق ادارة ريتشارد نيكسون الجديدة مهمة القيام بالجهود الضرورية لصياغة سياسة معينة . ولتسهيل المهمة امر نيكسون

مجلس الامن القومي ، الذي كان يرأسه آنذاك هنري كيسنجر ، باستكشاف مختلف الخيارات السياسية المفتوحة امام الولايات المتحدة والتوصية باطار سياسي اساسي . ورغم ان كيسنجر كان منشغلا بالنزاع في فيتنام ، الا انه اعطى هذا المشروع اولوية عليا كما يبدو ، وقدمت الوثيقة التي نتجت عن جهوده - المذكرة الدراسية لمجلس الامن القومي رقم ٦٦ - الى البيت الابيض يوم ١٢ تموز (يوليو) سنة ١٩٦٩ . وبعد مراجعة التوصيات التي احتوتها المذكرة رقم ٦٦ ، اصدر الرئيس نيكسون مذكرة قرار الامن القومي رقم ٩٢ ، لترسم سياسة الولايات المتحدة في المنطقة . ورغم ان المذكرة الدراسية لمجلس الامن القومي رقم ٦٦ ومذكرة قرار الامن القومي رقم ٩٢ اعطيتا تصنيفا سريريا للغاية ولم ينشر فحواهما اطلاقا ، الا ان بإمكاننا تجميع استنتاجاتهما من مختلف المصادر الرسمية . ان الدراسة التي اصدرها مركز جامعة جورجتاون للدراسات الاستراتيجية والدولية عام ١٩٦٩ بعنوان : **الخليج : معاني الانسحاب البريطاني** ، هي ذات اهمية خاصة لعملية التجميع هذه . ان الدراسة المبينة على تحليلات عدة خبراء بارزين مختصين بشؤون الشرق الاوسط ، وهي تقترب كثيرا من تفكير الادارة في ذلك الوقت ، تتيح لنا ، الى جانب تصريحات ادلى بها شهود حكوميون امام عدة لجان في الكونغرس ، ان نستنتج ما هو منطق مجلس الامن القومي بنسبة كبيرة من الدقة .

اولا ، كان على مجلس الامن القومي ان يحدد الخيارات السياسية الاساسية التي تواجه واشنطن . ورغم انه لا شك ان مجموعة كبيرة من التعديلات والتركيبات وضعت قيد البحث ، الا ان خيارات امريكا اقتضرت في النهاية على هذه الامور الثلاثة البديلة :

- الخيار رقم ١ : **الابتعاد** : على الولايات المتحدة ان تستمر ، كما في السابق ، في تقديم المساعدات العسكرية الى الحكومات الموالية للغرب في الخليج ، لكن عليها ان لا تقبل بدور عسكري مباشر في المنطقة .
- الخيار رقم ٢ : **التدخل** : على قوات الولايات المتحدة ان تنتشر في الخليج لتأدية مهمات « الشرطي » التي كانت بريطانيا تؤديها سابقا .
- الخيار رقم ٣ : **العثور على وكيل** : بدلا من نشر القوات الامريكية ،

★ حاول كاتب هذه السطور عام ١٩٧٥ الحصول على هذه الوثائق عبر قانون حرية المعلومات ، لكن مجلس الامن القومي رد بقوله ان نشر هذه الوثائق سيؤدي الى « احراج » حلفاء معينين للولايات المتحدة - مما يسيء الى علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج - وحكمت المحاكم ان هذه الوثائق معفاة من قانون النشر .

بإستطاعة واشنطن ان تجند قوة أخرى لتؤدي دور « شرطي » اقليمي بدلا من بريطانيا .

وفي محاولة الانتقاء بين هذه البدائل الثلاثة ، كان على مجلس الامن القومي عندها ان يقيم المصالح الاستراتيجية الامريكية في المنطقة ، وبعد ذلك ان يحسب تكاليف كل خيار . وهنا علينا مرة أخرى ان نعيد تركيب الخطوط الاساسية لمنطق مجلس الامن القومي ، رغم انه ولا شك بحث في مجموعة واسعة من المتغيرات .

رغم ان الولايات المتحدة في ذلك الوقت كانت تستورد نسبة ضئيلة فقط (اقل من ثلاثة بالمئة) من كمية استهلاكها من النفط من الخليج ، الا ان كل التوقعات الموثوقة كانت تشير الى ان على هذه الواردات ان ترتفع كثيرا لتفي بحاجة الولايات المتحدة من الطاقة في السبعينات وما بعدها . كما ان حلفاء امريكا الرئيسيين في اوربا والشرق الاقصى كانوا قد بدأوا يعتمدون بشدة على نفط الشرق الاوسط . ولذلك كان باستطاعة اي انقطاع لهذا النفط ان يشكل تهديدا خطيرا لامن الغرب . وكما اكدت مناقشة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عام ١٩٦٩ : « ان المصالح الحيوية للعالم غير الشيوعي ستتعرض لخطر جمة اذا تم الحد من حرية الحركة من وإلى الخليج او اذا منعت هذه الحرية تماما » .

ان هذا الاستنتاج سيلغي الخيار رقم ١ ، الابتعاد ، من الاعتبار . فالحكمة التقليدية آنذاك كانت تقول ان الانسحاب البريطاني سيخلق « خواء قوة » في المنطقة لا شك ان الروس سيعملون على ملئه - ما لم تأت جهة ما وتمنعهم . وكتب ألفين كوتريل وديفيد ابشير ، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عام ١٩٦٩ ، « علينا ان نفترض ان الاتحاد السوفياتي سوف يملأ خواء القوة الناتج عن الانسحاب البريطاني » ، طالما ان موسكو تدخل دائما « المناطق التي يظهر فيها الغرب عجزه عن حماية مصالحه » . ونظرا لضخامة المصالح الغربية في الخليج ، اعتبر هذا الامر ببساطة امرا لا يمكن قبوله .

وهكذا اصبحت المشكلة الحقيقية هي : من سيحمي المصالح الغربية في الخليج ؟ لا شك ان الكثير من الزعماء الامريكيين كانوا سينتقون الخيار رقم ٢ ، الوجود الامريكي المباشر ، باعتباره اضمن وسيلة للملاءمة خواء القوة المحقق بالمنطقة ، لكن عدة عقبات كبيرة كانت تواجه هذا الخيار . فاولا ، كانت تلك سنة ١٩٦٩ ، والولايات المتحدة متورطة بعمق في حرب غير شعبية في جنوب شرق اسيا . والتواجد في الخليج الفارسي لن يؤدي فقط الى تحويل قوات يحتاج اليها المجهود الحربي في فيتنام ، بل سيثير

ايضا حنق الكونغرس الذي خاب امله في دور امريكا « كشرطي العالم » . كما ان التواجد الامريكي في الخليج ستعتبره الدول العربية الاكثر تطرفا دليلا على المخططات الامريكية « الامبريالية » ، وبذلك تخبب الجهود الامريكية لانتزاع هذه الدول من المدار السوفياتي . ولذلك كان الاسلوب الحذر الوحيد هو رفض الخيار رقم ٢ ، التدخل .

وفي النهاية لا يبقى سوى خيار واحد : العثور على وكيل . وكان هذا الخيار يتوافق و « مبدأ نيكسون » ، الذي كانت الحكومة قد تبنته مؤخرا . لكن هذا كان يترك سؤالاً محرجاً : من يمكن الاعتماد عليه ليخدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ؟ وربما اقترح بعض صانعي السياسة اسرائيل ، لكن هذا الخيار ربما ادى الى دفع الدول العربية نحو تحالف معاد للولايات المتحدة ، مما يسهل المزيد من التغفل السوفياتي في المنطقة . وكانت الخيارات الاخرى - ربما فرنسا ، او حتى الهند - بعيدة جدا عن الساحة ، و/او تفتقر الى الدافع للعب دور كهذا . ولذلك لم يعد من مرشحين سوى دول الخليج نفسها . لكن اكثر دول المنطقة تقدما وازدهارا كانت تفتقر الى المقومات التي تجعلها تلعب دور الشرطي الاقليمي . وكان هذا يعني انه لا مفر لواشنطن من القيام بدور المنظم والمشرّف على التموين في هذه المناورة الدقيقة . واوضح مساعد وزير الخارجية جوزف ج . سيسكو فيما بعد قائلا : « ان ما قرناه هو اننا سنحاول دفع ومساعدة اهم دولتين في المنطقة - اي ايران والسعودية - بحيث تصبحان اهم عنصري استقرار عند خروج بريطانيا ، بالقدر الذي سننجز فيه على الحث على التعاون بين الدولتين » .

وهكذا ولد مبدأ جديد ، هو استراتيجيّة التوكيل . وهذا المبدأ ينص على ان تقوم الولايات المتحدة بمد يد المساعدة الى ايران والسعودية للقيام بدور الحفاظ على السلام ، وفيما عدا ذلك تظل خارج المنطقة . وقد شهد مساعد نائب وزير الدفاع جيمس هـ . نويز عام ١٩٧٣ ، في احدى الاشارات العلنية القليلة الى المذكرة الدراسية لمجلس الامن القومي رقم ٦٦ :

« كان احد اهم استنتاجات تلك الدراسة ٠٠٠ هو ان الولايات المتحدة لن تلعب دور حامي الخليج الفارسي الذي لعبته بريطانيا سابقا ، بل ستقع المسؤولية الاولى للسلام والاستقرار من الآن فصاعدا على دول المنطقة ٠٠٠ وتمشيا مع روح مبدأ نيكسون ، ترغب الولايات المتحدة في مساعدة دول الخليج ، لكنها تتطلع اليها لتضطلع بالمسؤولية الرئيسية في الدفاع عن نفسها والتعاون فيما بينها لضمان الامن والاستقرار

الاقليميين • ونحن نتطلع بشكل خاص الى الدولتين القائمتين في المنطقة ، ايران والسعودية ، للتعاون من اجل هذا الهدف » .

وكانت هذه السياسة ، بصورتها الاصلية وكما اقترحها سيسكو ونويز ، تفترض ادوارا مشتركة متساوية لايران والسعودية • ولكن عندما بدأ صانعو السياسة الامريكية تولي المهمة الصعبة ، وهي تطبيق هذه الاستراتيجية الجديدة ، اتضح بسرعة ان الدولتين لم تكونا قادرتين على الاضطلاع بنصيب متساو من العبء • فالسعودية في ذلك الوقت لم تكن تملك سلاح بحرية ، ولم يكن جيشها الصغير المكون من ثلاثة آلاف رجل (معظمهم ملتزمون بمهام الامن الداخلي) قادرا على اداء مهمات حفظ السلام في منطقة الخليج بأسرها • وكانت ايران ، من ناحية اخرى ، تمتلك قوة بحرية وجوية كبرى ، وكان جيشها الجيد التجهيز ، وقوامه ١٥٠ ألف رجل ، يعتبر من اقوى الجيوش في المنطقة (خاصة ان الولايات المتحدة اشرفت على تطويره منذ عام ١٩٤٣) • ولذلك لم يكن ثمة مفر من ان تتحول استراتيجية التوكيل عمليا الى استراتيجية ايرانية •

ولكن الى جانب هذه الاعتبارات العسكرية ، تحدد اختيار ايران كوكيل رئيسي لامريكا بصورة اساسية ومسبقه ، عبر مواقف الحكام المعنيين • ففي حين كانت الزعامة السعودية معنية بشكل كبير بشؤون الحكم والقضايا العربية الداخلية ، كان الشاه قد اثبت من فترة طويلة دور ايران « كحارس » للخليج الفارسي ، ولم ينفر من فكرة تولي دور اكبر من ذلك • فقد قال لارنو دي بورشجراف ، كبير مراسلي نيويورك عام ١٩٧٣ ، « ان مسؤولياتنا ليست قومية واقليمية فقط ، بل ان لنا ايضا دورا عالميا كحارس وحام لستين بالمئة من احتياطي النفط في العالم » (الكلمات مشددة من قبل الكاتب) • والاهم من ذلك من وجهة النظر الامريكية انه كان يبدو على استعداد للتصرف على هذا الاساس عند ظهور اخطار حقيقية : ففي عام ١٩٧٣ مثلا ، ارسل قوات ايرانية الى عمان للمساعدة على سحق ثورة يسارية في مقاطعة ظفار •

وكان من فوائد التحالف الامريكي الايراني ايضا ان واشنطن كانت تستشير شخصا واحدا فقط ، هو الشاه ، عندما تحتاج الى اتخاذ قرارات حرجية • ففي حين ان مجموعة كاملة من الامراء (والكثير منهم غير خاضعين لنفوذ الولايات المتحدة) يجب استشارتهم في السعودية عند اتخاذ القرارات ، كانت جميع القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة الخارجية في ايران بيد الشاه نفسه - ولا يجرؤ احد على تحديه • ففي عقد السنين الذي تلا حادثة مصدق ، ازال الشاه بالتدريج كل من بقي يتحدى

الحكم الامبراطوري ، واقام حكما شبه مطلق على المجتمع الايراني • كما ان موقف الشاه البالغ القوة كان يبدو للمحليين الامريكيين غير قابل للاهتزاز لاجل غير مسمى - فبسيطرتة على ثروة ايران النفطية الغنية ، كان يستطيع شراء اكثر البيروقراطيين والمقاولين طموحا ، في حين كانت يقظة السافاك المستمرة تضمن التخلص من جميع المعارضين سريعا • اما المؤسسة الوحيدة التي تملك قوة التأثير على بقاء الشاه - وهي الجيش - فقد تم ضبطها بواسطة الدفعات الجانبية المربحة من جهة ومراقبة السافاك من جهة اخرى • وقالت مجلة يو • اس • نيوز اند وورلد ريبورت عام ١٩٧٢ : « ان المجتمع الايراني يشبه الهرم ، يجلس الشاه على قمته ويشكل الجيش جماعة متميزة » •

ولا شك ان التحالف الايراني الامريكي بدا اذا اغراء لا يقاوم بالنسبة لصانعي السياسة الامريكية ، الذين كان عليهم معالجة مشاكل فييتنام والتملل المتزايد داخل الولايات المتحدة • ولكن كان هناك ثمن لهذه الشراكة التي لم يسبق لها مثيل : ترسانة اسلحة عسكرية حديثة • ففي حين كان الشاه اكثر من راغب في القيام بدور وكيل الولايات المتحدة في الخليج الفارسي ، كان يتوقع الحصول على قدرات عسكرية تتماشى ومنزلة بلاده الجديدة • وبدا الشاه ، الذي لم يعد مكثفيا بالنماذج المستعملة والقديمة التي يزوده بها برنامج المساعدات العسكرية ، يتطلع الى احدث واروع المعدات العسكرية الامريكية • وكان اول ما رغب فيه هو قوة جوية حديثة ، مجهزة بأحدث المقاتلات الامريكية ، طائرات ماكدونل دوغلاس ف - ١٥ (ايجل) وغرومان ف - ١٤ (تومكات) •

وعندما اقترح الشاه للمرة الاولى شراء ايران طائرات ف - ١٥ او/ وف - ١٤ عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، كان هناك بعض المسؤولين في وزارة الدفاع الذين عارضوا صفقة كهذه • اذ لم يسبق لواشنطن ان باعت طائرات متطورة كهذه الى دولة من دول العالم الثالث ، وكان هناك شعور واسع الانتشار بأن تحركا كهذا يسيء الى امن الولايات المتحدة من خلال وضع اسرارها الدفاعية في ايدي اجانب لا يتوقع منهم الحفاظ عليها سرا لفترة طويلة • ولا شك ان هذا التردد اثار غضب الشاه الذي اخذ ينظر الى دور ايران من منظور آخذ في التعاطف ، نتيجة للشراكة الامريكية - الايرانية • وذكر الشاه حلفاءه في ذلك الوقت بأن « اوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان تنظر الى الخليج باعتباره جزءا لا يتجزأ من امنها ، ومع ذلك فهي ليست في موقع يسمح لها بضمان هذا الامن (و) هذا ما يحدو بنا الى القيام بهذا الدور بدلا منها » • ولا شك ان الشاه في

النهاية سلم واشنطن انذارا من نوع ما عندما اخذ صبره ينفذ : اما ان تبيعونا ما نريد ، او ينتهي كل ترتيب التوكيل . واستسلمت واشنطن لاقتنارها الى سياسة بديلة . وفي ايار (مايو) ١٩٧٢ ذهب الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر الى طهران ، ووقعا اتفاقا سريا مع الشاه ، سمح بموجبه لايران بالتوصية على « اي نظام اسلحة تريده » .

وفي غضون اشهر من حسم المسألة في ايار (مايو) ١٩٧٢ ، اوصى الشاه على ثمانين طائرة ف - ١٤ قدرت كلفتها ببليون دولار ، اضافة الى عشرات الاسلحة الامريكية الاخرى . وارتفع الانفاق الايراني على الاسلحة الامريكية من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ٢٢٢ بليون دولار عام ١٩٧٣ و ٤٣٣ بليون عام ١٩٧٤ . وبالإضافة الى طائرات ف - ١٤ ، كانت المشتريات الايرانية الاخرى تضم :

١٦٩ طائرة مقاتلة طراز نورثروب ف - ٥ اي ، ثمنها ٤٨٠ مليون

دولار .
٢٠٩ طائرات قاذفة مقاتلة طراز ماكدونل - دوغلاس ف - ٤ فانقوم

ثمنها بليون دولار .
١٦٠ طائرة مقاتلة طراز جنرال ديناميكس ف - ١٦ ثمنها ٣٢

بليون دولار .
٧ طائرات استطلاع بوينج اي - ٣ اي او اكس مجهزة برادار ، ثمنها

١٢٢ بليون دولار .
٢٠٢ طائرة هيلوكبتر نقل طراز اي ٥٠ - ١ جي كوبرا ، ثمنها ٣٦٧

مليون دولار .
٣٢٦ طائرة هيلوكبتر ناقلة جنود طراز بل موديل - ٢١٤ ثمنها

٤٩٦ مليون دولار .
٢٥ الف صاروخ مضاد للدبابات طراز تاو ودراجون ثمنها ١٥٠

مليون دولار .
٤ مدمرات ثقيلة طراز دي دي - ٩٦٣ سبروانس ثمنها ١٥٠ بليون

دولار .
وهذه اللائحة لا تمثل سوى البنود الهامة ، فمجموع « قائمة

المشتريات » الايرانية تضم قطعاً اقل اهمية تبلغ قيمتها بلايين الدولارات ، كطائرات النقل ، وناقلات الجنود المصفحة وقطع المدفعية . وبلغ مجموع قيمة ما اوصى عليه الشاه من الاسلحة الامريكية في الفترة بين ١٩٧٢ و ١٩٧٨ عشرين بليون دولار ، او حوالي ضعف مجموع مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة لجميع دول العالم خلال الخمس وعشرين سنة التي

ثلث الحرب العالمية الثانية .

وقال منتقدو تراكم الاسلحة غير المعتاد لدى ايران ، ان واشنطن فقدت كل سيطرتها على برنامج التسليح بعد اتفاقية ايار (مايو) ١٩٧٢ . وقال فريق الابحاث التابع للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي في ختام تقرير نشر عنه الكثير حول مبيعات الولايات المتحدة العسكرية الى ايران عام ١٩٧٦ ان « مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة لايران خرجت عن سيطرتها لثلاث سنين على الاقل » . ولم توقع اتفاقية ١٩٧٢ دون مراجعة سابقة لسياسات الاسلحة الامريكية فقط ، بل ان قرار رئيس الولايات المتحدة ايضا « اعفى بشكل عملي مبيعات الاسلحة الى ايران من عملية اتخاذ القرارات المعتادة في قضايا مبيعات الاسلحة في وزارتي الدفاع والخارجية » . لكن مسؤولي الادارة اصرروا على ان اتفاقية الشاه - نيكسون لم تكن عديمة الحكمة كما انها لم تتم بسرعة . وقال مساعد نائب وزير الدفاع نويس في شهادته عام ١٩٧٣ : « ان سياستنا بشأن (التزود) بالاسلحة ليست نتيجة سلسلة ارتجالات ، بل هي نتيجة مباشرة لقرار عام ١٩٦٩ (مذكرة قرار الامن القومي رقم ٩٢) بتشجيع ايران على تولي « مسؤولية اولية في السلام والاستقرار » في الخليج . والحقيقة انه ما ان اختارت واشنطن ان تحول ايران الى قوة شرطة وكيلة ، حتى لم يعد امامها خيار سوى تنفيذ طلبات الشاه للاسلحة التي احس انه يحتاج اليها للقيام بالمهمة .

وكان هناك بعد آخر لمخطط الادارة الاستراتيجي لم تكن تستطيع استخدامه علنا للدفاع عن نفسها ، لكنه كان يشكل تبريرا هاما لبرنامج التسليح الايراني . ان الاسلحة الحديثة تتطلب صيانة دائمة وخدمات وتفتيشا يقوم بها تقنيون مهرة ، وايران تفتقر ببساطة الى اليد العاملة المدربة على اداء هذه الخدمات . وبالتالي كانت كل صفقة عتاد متطور يعقدها الشاه تخلق متطلباً جديداً للدعم ، لا يمكن ان يوفره سوى التقنيون الامريكيون . وبما انه كلما ازداد تطور السلاح ازدادت الحاجة الى الصيانة والخدمات المتخصصة ، خلقت مشتريات الشاه من الاسلحة طلباً متزايداً باستمرار على هذه الخدمات . وعند حلول عام ١٩٧٣ ، كان هناك حوالي ٣٦٠٠ تقني امريكي يعملون في المشاريع ذات العلاقة بالاسلحة في ايران (٨٠٠ عسكري و ٢٨٠٠ مستخدم في المقاولات) ، وكان يتوقع ان يرتفع العدد الى ٢٥ الفا او اكثر عند حلول عام ١٩٨٠ . وسرعان ما اصبح هؤلاء التقنيون ، او المرتزقة « ذوي الياقات البيض » ، كما كان يطلق عليهم احيانا ، جزءاً اساسياً من آلة الحرب المتقدمة تكنولوجيا التي يملكها

الشاه . وهكذا كانت واشنطن تستطيع ، عن طريق التهديد باستدعاء هؤلاء الاختصاصيين ، ممارسة نوع من « حق الفيتو » على النشاطات الايرانية العسكرية .

وقال تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عام ١٩٧٦ « هناك اجماع عام بين المستخدمين الامريكيين المرتبطين بالبرامج الايرانية ، انه من غير المحتمل ان تذهب ايران الى الحرب في السنوات الخمس الى العشرة القادمة ، خاصة بمخزونها الحالي والمتوقع من الاسلحة المتطورة . . . بدون تأييد الولايات المتحدة على اساس يومي » . وهكذا ، كان المقصود ببرنامج اسلحة الولايات المتحدة ان يضمن الا يعمل « الوكيل » اطلاقا بصورة مستقلة عن دوره المحدد مسبقا كحارس للمصالح النفطية الغربية ، وذلك بواسطة زيادة اعتماد الشاه باستمرار على المهارات التقنية الامريكية .

ضرورية « البترو دولار »

اذا كان قرار ادارة نيكسون الاصلي عام ١٩٧٢ ببيع الشاه « كل ما يشاء » مدفوعا اساسا باعتبارات استراتيجية ، فان تمسك الادارة المستمر بالاتفاق سرعان ما اكده اعتبار هام آخر : أزمة ميزان المدفوعات نتيجة النفط . فعلى اثر ارتفاع اسعار النفط بنسبة اربعة اضعاف ، والذي اعلنته دول الاوبك في بداية عام ١٩٧٤ ، تدهورت حسابات ميزان المدفوعات الامريكي عندما اضطرت لدفع المزيد ثمننا لنفطها المستورد . ومع اندفاع البلاد نحو فترة ركود اقتصادي ، وقع البيت الابيض تحت ضغط رهيب لاسترداد ما امكن من « البترو دولارات » الامريكية بواسطة بيع منتجي النفط كل ما يمكن اقناعهم بشرائه . وليس ثمة شك ان ما ارادت الحكومة الايرانية - اي الشاه - شراءه كان الاسلحة والمزيد من الاسلحة . وهكذا اصبحت المبيعات العسكرية تعتبر هدفا اقتصاديا حساسا ، اضافة الى الهدف العسكري . وكما قال نائب وزير الدفاع آنذاك ويليام ب . كليمنتس للكونغرس في ذلك الحين ، سيؤدي اي تباطؤ في تصدير الاسلحة الى « تضائل امكانية مساهمة المبيعات . . . في تقوية امن العالم الحر بالاضافة الى وضع ميزان مدفوعات الولايات المتحدة » . واذا كانت زيادة اسعار النفط قد خلقت دوافع جديدة تجعل واشنطن تباع الاسلحة ، فهي زودت الشاه ايضا بزيادة كبيرة في الموارد المالية التي يستطيع بواسطتها شراء الاسلحة .

وفي حين كان الشاه يستطيع الحديث بأسلوب منطقي عن دور ايران « كحارس » لموارد النفط الغربية ، فلا شك ان نشاطه في شراء الاسلحة

كان مدفوعا ايضا برغبته في اعادة خلق « امبراطورية فارس العظمى الغابرة » . وفي عام ١٩٧١ استولى على ثلاث جزر استراتيجية كانت تابعة لدولة الامارات العربية المتحدة عند مدخل الخليج ، كما باشر بناء سلاح بحرية قادر على القيام بعمليات في المحيط الهندي وما وراءه . فقد اعلن مثالا في احتفالات مرور ٤٢ عاما على تأسيس البحرية الامبراطورية الايرانية : « لم يكن هدفنا في بناء بحرية حديثة مقصورا على تولي الزعامة في الخليج الفارسي او مياه ايران الاقليمية . . . لان ايران تتمتع في عالم اليوم بموقع يعطي واجباتها بعدا اقليميا » . ولم يحرك زعماء الولايات المتحدة ساكنا لتثبيط عزائم الشاه وجنود العظمة الذي انتابه ، بل استمروا في تقديم الاسلحة التي جعلت من الممكن تصديق هذه الطموحات . ففي عام ١٩٧٤ مثلا وافقت واشنطن على بيع الشاه ست مدمرات ثقيلة طراز سيروانيس ، بحيث يتم تمرکزها في شاه بهار ، وهي قاعدة جديدة كانت شركات البناء الامريكية تقوم ببنائها على شاطئ ايران المطل على المحيط الهندي .

وكانت شهية الشاه للأسلحة تتغذى ايضا على ما يمكن وصفه فقط بأنه هوس بالسلاح . فالشاه ، وهو طيار مرخص ، كثيرا ما كان يختبر بنفسه الطائرات الحربية التي كان يعتزم شراءها ، يفترح بمعرفته التقنية لانظمة الاسلحة ، ولا يحاول اخفاء حمسه لشرائها ، كما يظهر في هذا التعليق الذي ادلى به في مقابلته مع ارنو دي بورشجراف عام ١٩٧٣ :

« ان لدينا الآن ثمانين طائرة فانقوم ثمن كل واحدة منها ٢٥ مليون دولار ، وهناك مئة طائرة اخرى في طريقها اليها ثمن كل منها خمسة ملايين دولار ، بحيث تصبح لدينا قوة قاذفة - مقاتلة يزيد عددها على ٣٠٠ طائرة . وقد طلبنا ٧٠٠ هيلوكبتر ، بما فيها ٢٠٠ طائرة نقل بالاضافة الى عشرة شينوك و ١٨ اي . د . اس . (طائرات مضادة للغواصات) ، من طراز سيكورسكي . . . كما اننا نقوم بشراء ٨٠٠ دبابة شيفتتين من بريطانيا ستكلف ٤٨٠ مليون دولار . وفي هذه الاثناء نقوم بتطوير ٤٠٠ دبابة م - ٤٧ بحوزتنا . وهكذا ستصبح لدينا قوة دبابات قوامها حوالي ١٧٠٠ دبابة » .

كما لم يكن الشاه يهتم لاهتمام الكونغرس المنكبين على تخفيض الميزانية او لموظفي وزارة الخزانة القلقين ، عندما كان يذهب لشراء المزيد من الاسلحة . فقد قال احد بائعي الاسلحة الامريكيين عام ١٩٧٤ : « ان الشاه يحصل على ما يريد ، كما لا توجد هناك منافسات بين الاجهزة او مشاجرات بيروقراطية . فهو يقرر ما يريد ويقوم موظفوه بتنفيذ الاوامر -

ومع اهتمام واشنطن باسترجاع ما امكن من « البترودولارات » ، وتلف الشاه على تطوير القوات المسلحة الايرانية بأسرع ما يمكن ، سرعان ما اصبحت ايران اكبر منفذ وحيد نصادرات الاسلحة الامريكية . وفي تلك النقطة دخل عامل جديد على الصورة : الطمع ، فكما قال تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عام ١٩٧٦ : « ان قرار (نيكسون) عام ١٩٧٢ بشأن بيع الاسلحة ، يضاف اليه زيادة العوائد الايرانية اثر تضاعف اسعار النفط اربع مرات ، خلق وضعا يشبه النحل المتكوم على اناء العسل . فقد اسرعت الصناعات الدفاعية ، الامريكية والاجنبية ، الى ايران لاقتناع الحكومة بالحصول على منتجاتها » . ولذا ليس بغريب ، مع وجود عقود معروضة بهذه الكمية ، وشركات كثيرة تتنافس على الصفقة نفسها ، ان يسلك بعضها طرقا مختصرة في عملية التسويق . صحيح ان نسبة معينة من الفساد كانت مستوطنة في ايران على الدوام ، لكنها لم تصل اطلاقا الى الرشاوى التي تبلغ قيمتها عدة ملايين و « العمولة » التي كانت تدفعها الشركات الامريكية لتضمن صفقات الاسلحة الايرانية . ويقال ان شركة غرومان دفعت حوالي ٢٨ مليون دولار عمولة لموظفي الحكومة الايرانية اثناء عملية التفاوض على بيعها طائرات ف - ١٤ في الصفقة التي بلغت قيمتها بليون دولار ، وان شركة نورثروب دفعت عشرة ملايين دولار على الاقل لتسهيل بيع اجهزة الاتصالات اللاسلكية لطائراتها المقاتلة طراز ف - ٥ اي . (اضطرت كلتا الشركتين فيما بعد الى تعويض الحكومة الايرانية عن بعض هذه الاموال عندما اعلن عن المدفوعات عام ١٩٧٦) . واتهمت شركات امريكية اخرى ، بما فيها روكويل انترناشونال وماكدونل دوغلاس ، بدفع رشاوى للموظفين الايرانيين او « عملاء » لم يكشف النقاب عن اسمهم ، خلال مقابلات ببيع الاسلحة ، ويمكن الافتراض ، بثقة ، ان الموظفين الايرانيين قبضوا ما مجموعه ٢٠٠ مليون دولار دفعتها شركات الاسلحة الامريكية الى عملاء ببيع اجانب في الفترة بين ١٩٧٢ و ١٩٧٥ .

ورغم ان اجهزة الخدمات العسكرية كانت تفتقر الى دوافع مالية بحتة لخلق صفقات الاسلحة ، الا انها كانت تملك اسبابها الخاصة لدفع صفقات معينة . فيما ان الحكومة الامريكية كانت تطلب من الحكومة الايرانية دفع حصة من تكاليف تطوير الاسلحة التي يطلبها الشاه ، كان من الممكن ان تؤدي طلبات ايران الى تخفيض لا بأس به في الثمن الذي

تدفعه اجهزة الخدمات مقابل تزويدها بذلك النوع من السلاح . وبما ان الاجهزة المختلفة كانت كثيرا ما تضطر للتنافس فيما بينها على اموال وزارة الدفاع المحدودة ، كان يمكن ان تؤدي صفقة كبيرة مع ايران الى انتاج جهاز معين على حساب جهاز آخر . ولهذا السبب كانت الاجهزة كثيرا ما ترسل ممثلين عنها الى ايران لمساعدة مقاولي الدفاع الحلفاء على تسويق منتجاتها ، ويقول تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ان هذا ادى في بعض الاحيان الى « تنافس حاد بين اجهزة الولايات المتحدة » . ففي حالة صفقة ف-١٤/ف-١٥ المقترحة مثلا ، ارسلت البحرية (راعية طائرات ف - ١٤) وسلاح الجو (راعي طائرات ف-١٥) فرقا الى ايران للعمل على تأكيد شراء ايران . ونتيجة لذلك « كانت النصائح الصاخبة ، واحيانا المتناقضة ، تقدم بحرية الى المؤسسة العسكرية الايرانية والشاه من قبل مجموعة من الممثلين الامريكيين ، بمن فيهم ممثلي سلاح البحرية الامريكي ، سلاح الجو الامريكي ، وصانعي الاسلحة الامريكية ، الذين لكل منهم مصالح في بيع ايران اسلحة مختلفة » .

ولم يكن هذا بالجو الذي يشجع على التحفظ ، ولا شك ان المسؤولين العسكريين الايرانيين البارزين اثروا ثراء فاحشا نتيجة لبرامج الاسلحة الامريكية ، وقد اشار مسؤول امريكي في مقال كتبه في مجلة القوات المسلحة (أرمند فورسنز جورنال) ان :

« الضباط العسكريين البارزين كسبوا ثروة ضخمة من العمولات . . . وقد تورط صهر الشاه ، محمد خاتمي ، الذي اصبحت فيما بعد قائد القوات الجوية ، في صفقات طائرة اعلن عنها الكثير ، تتعلق بمشتريات سلاح الجو ، وجلبت له الملايين . كما ظهر على نائب وزير الحربية لشؤون التسليح ، الجنرال حسن طوفانيان ، آثار مماثلة لعمليات عمولة شبهيته ، واستلم الموظفون في المراتب الادنى حصصهم ، وبدأت الاموال تتدفق على المخابىء الآمنة في الغرب » .

لم يكن من الممكن اخفاء الفساد على هذا المستوى الى الابد . ففي عام ١٩٧٦ اصبحت معروفا ان المسؤولين الحكوميين البارزين - بمن فيهم اعضاء في الاسرة المالكة - كانوا يتلقون رشاوى . ورغم ان الشاه حاول متأخرا ان يبعد نفسه عن اية علاقة بالوباء المنتشر من خلال اعتقال بعض اصدقائه الذين لم يعد بالامكان اخفاء قيامهم بالتهب ، الا ان سمعة حكومته كانت قد تلوثت الى حد لا يمكن اصلاحه ، وبدأ الشاه يفقد تأييد التجار ورجال الاعمال الصغار الذين عانوا من الفساد السائد .

العاصفة المتجمعة

في اواخر السبعينات بدأ برنامج الاسلحة الامريكي يعطي ردات فعل عكسية باتجاهات اخرى . ففي الايام الذهبية عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، كان الشاه يستهلك ثروته النفطية الجديدة وكان البترو دولارات ستستمر في تراكمها الى الابد . لكن زيادة الاسعار التي فرضتها الاوبك سارعت في حدوث ركود اقتصادي في الغرب ، وبدأت مبيعات النفط الايراني في الهبوط . غير ان الشاه ، الذي لم يكن راغبا في الحد من برامجه التسليحية الهائلة ، وغير مبال بالاستماع الى نصائح خبراء الاقتصاد لديه ، استمر في شراء الاسلحة وكان ثروته لا تنفذ . ورغم ان صادرات ايران من النفط انخفضت بنسبة ١٢ بالمائة عام ١٩٧٥ ، الا ان الشاه اوصى بزيادة قدرها ٢٦ بالمائة في عام ١٩٧٥ بحيث ذهب جزء كبير من الزيادة لشراء اسلحة ومشاريع اخرى ذات علاقة بالجيش . وبالامكان التنبؤ بالنتائج . فالتضخم ، وقد كان مشكلة عند ايران التي اصبحت غنية بسرعة ، ازداد بشكل لم يعد بالامكان السيطرة عليه . وكانت نسبته عام ١٩٧٥ تبلغ ٣٠ بالمائة ، وتزيد كثيرا على زيادة الاجور لمعظم العمال المنتظمين . وعانى الموظفون وعمال النفط والجنود ومعظم افراد الطبقة الوسطى انخفاضاً في الاجور الحقيقية ، في نفس الوقت الذي انتشر فيه الحديث عن الفساد في الاوساط العليا . ورغم ان الشاه قلص انفاق جيشه لفترة قصيرة ، الا ان اصراره على شراء اسلحة اجنبية في وقت شددت فيه الاحزمة بشكل واسع في ايران اثار استياء كبيراً .

وكان هذا الاستياء حاداً بشكل خاص في حالة جهود الشاه لخلق مجمع عسكري - صناعي حديث في ايران . ففي عام ١٩٧٦ كان قد وقع على عقود مع عدة شركات امريكية وبريطانية لبدء بناء مصانع اسلحة جديدة في ايران . وهكذا دعيت شركة وستنفهاوس وشركة هيوز للصناعات الجوية الى الانضمام الى صناعة الالكترونيات الايرانية التي تملكها الحكومة ، لبناء مصنع لاصلاح وتجميع الصواريخ في شيراز ، واوكل الى شركة بل هليوكبتر مهمة بناء صناعة كاملة لبناء طائرات الهليكبتر في اصفهان . ولم تكن هذه سوى البداية : فقبل ان يرغم على مغادرة البلاد عام ١٩٧٩ ، أعلن الشاه عن مخططات لاقامة صناعة طيران محلية وتسهيلات لانتاج الطائرات . ووصف الشاه هذه المشاريع بأنها ذروة جهوده لادخال التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، لكن الكثير من المثقفين ورجال الاقتصاد الايرانيين اعتبروها الهاء عن برامج التنمية

الاقل بريفا ولكن الاكثر اهمية . وقال النقاد ان برامج الاسلحة ستخلق بؤرة صغيرة من الانتاج ذي الراسمال المكثف والتكنولوجيا المتقدمة ، في اقتصاد لا يزال نامياً ، في حين تترك المشاريع ذات القاعدة الاوسع والعمل الاكثر كثافة لتتردى بسبب تدهور ميزانية ايران . وفي النهاية تطور هذا النزاع ليصبح جدالاً واسع المدى حول فوائد ما كان الشاه ومؤيدوه يطلقون عليه « التحديث » ، الذي كان الكثير من الايرانيين يعتبرونه ادخال مغامرات عسكرية يسيطر عليها الاجانب ولا تسهم بشيء في تقدم ايران الاقتصادي والاجتماعي .

وفي هذه النقطة ايضا بدأ وجود اعداد كبيرة من التقنيين الاجانب يصبح مشكلة خطيرة . فالاسلحة التي تمت التوصية عليها عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بدأت تصل بسرعة متزايدة في منتصف السبعينات ، مما فرض ضغوطاً هائلة على البنية التحتية للدعم التقني في ايران . وكتب الصحفي والمعلق جاك اندرسون عام ١٩٧٥ « ان جبلاً من الذخائر تتكدس في الموانئ والحقول الايرانية ، ان الطائرات وطائرات الهليكبتر واسلحة متطورة اخرى تترك في الصناديق لفترة تمتد الى اسابيع ، بانتظار تجميعها » . ورداً على هذا المأزق لجأ الشاه الى الحل الذي اصبحت ميزة معروفة له الآن : لقد استخدم المزيد من الامريكيين للمساعدة على حل هذه الورطة في مسائل النقل . وقفز عدد الامريكيين المستخدمين في المشاريع ذات العلاقة بالاسلحة من ١٢٠٧ عام ١٩٧٥ الى ٤٤٧٣ عام ١٩٧٧ ، وهي زيادة بنسبة ٢٧٠ بالمائة . وتم تجنيد امريكيين آخرين (الى جانب اخصائيين بريطانيين وفرنسيين والمان غربيين) للمساعدة على ادارة اجهزة النقل والمواصلات والطاقة الايرانية التي كانت تعمل فوق طاقتها . ومن الطبيعي ان يخلق وجود غربيين اثرياء بصورة واضحة ، في وقت انخفض فيه الدخل الحقيقي لمعظم الايرانيين ، مرارة كبيرة . كما ان هؤلاء الاجانب - الذين استخدموا بمعاشات شهرية مرتفعة وحسابات نفقات مريحة - بدأوا ينافسون ابناء الطبقة الوسطى الايرانية للحصول على شقق في ايران حيث المساكن نادرة ، مما ادى الى زيادة الاجارات والتضخم المتنامي . وزادت العداء الدينية من تعقيد الاحتكاك الذي نتج عن ذلك ، اذ اخذ الاجانب في ادخال انماط سلوك غريبة - تعاطي المشروبات علناً ، الملابس المكشوفة ، الاقلام الاباحية . الخ - والتي آذت مشاعر سكان ايران المسلمين المحافظين .

وفي صفوف الجيش نفسه ، ادت سياسة التجنيد التي اتبعها الشاه

الى احساس الضباط الصغار والمرشحين والتقنيين بالاغتراب ، عندما شعروا انفسهم بحكم الواقع تحت اشراف الاجانب . وعندما نذكر ما استنتجه تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بأن « من غير المحتمل ان تذهب ايران الى الحرب ٠٠٠ دون تأييد الولايات المتحدة على اساس يومي » ، ربما امكنا تقدير الاستياء والاحساس بالذل الذي لا شك ان هؤلاء الضباط الشباب ذوي الشعور الوطني الحاد احسوا به عندما وجهت اليهم الاوامر بطاعة تعليمات مدنيين امريكيين . ومن المؤكد انه لو عكست الادوار لشعر الامريكيون بالقدر نفسه من الاستياء .

والحقيقة ان برنامج التسليح الذي اتبعه الشاه بدأ يسبب انقسامات عميقة في صفوف الجيش الايراني - الذي كان يعتبر ذات مرة الدعامة المتراسة للنظام . وشعر الكثير من التقنيين الايرانيين ، الذين كانوا يفتقرون الى المزاي التي منحت للضباط ذوي المناصب العليا ، ان الشاه كان لا يعطي مهاراتهم والتزاماتهم حقها في تفضيله للاميركيين . واصبحت هذه الاحاسيس المتوترة اكثر ظهورا في سلاح الجو - الذي كان يتلقى اكثر انواع التكنولوجيا الاميركية تقدما - حيث قام العسكريون باظهار سخطهم للمرة الاولى في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ بأن دمروا عدة طائرات مقاتلة من طراز ف - ٥ .

ولكن قبل ان تصبح هذه الانقسامات بادية للعيان تماما امر الشاه القوات الايرانية بالنزول الى الشوارع لسحق مظاهرات الطلاب والعمال والزعماء الدينيين المعادية للحكومة . وبدأت هذه المظاهرات في اواخر سنة ١٩٧٧ ، عندما فتحت الشرطة النار على طلاب يحضرون ندوة شعرية في جامعة طهران ، وتكررت المظاهرات بعد ذلك كل اربعين يوما ، وفقا لتقاليد فترة الحداثة الاسلامية التقليدية . وقتل الاف المدنيين العزل في هذه الصدمات ، وجرح الكثيرون غيرهم او اعتقلوا في سجون ايران الشهيرة . وبالتدريج انضمت فئات اخرى من المجتمع الايراني الى هذه الاحتجاجات ، حتى بدأ الشعب الايراني باكماله متحدا في معارضته للشاه .

ومع ازدياد زخم الاحتجاجات ، اصبحت صفقات الاسلحة الاميركية مصدر جدال من جديد عندما بدأت القوات الايرانية تستخدم اسلحتها التي زودتها بها الولايات المتحدة ضد المدنيين العزل . وعندما اعلن الشاه الاحكام العرفية في جميع انحاء ايران اعلنت ادارة كارتر عن ارسال شحنة مستعجلة من عصي المظاهرات والغاز المسيل للدموع والخوذات والدروع للجيش الايراني ، مقدمة بذلك اشارة واضحة على دعم الولايات

المتحدة للنظام المتعثر . كذلك عندما تلقت القوات الايرانية اوامر باحتلال المدن الايرانية ، انهار سريعا الفرق بين الاسلحة المقدمة لاغراض دفاعية تقليدية وتلك المقدمة من اجل الامن الداخلي . فعندما اطلق الطيارون الايرانيون النار على شوارع طهران من طائرات الهليكوبتر التي قدمتها الولايات المتحدة ، وعندما جالت وحدات الجيش في الشوارع في دباباتها ومصفحاتها الامريكية ، اصبحت الولايات المتحدة مرتبطة في الازهان بصورة لا رجوع عنها ، بجهود الشاه الدموية للحفاظ على السلطة . ولذا لم يكن من المستغرب ان ترتدي المظاهرات المعادية للشاه حلة العداء للولايات المتحدة في النهاية .

وقبل رحيل الشاه النهائي يوم ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ بفترة طويلة ، اصبح واضحا بشكل مؤلم ان علاقات الاسلحة الاميركية - الايرانية غير المعتادة لن ترجع اطلاقا الى سابق عهدها . ومع توقف انتاج النفط ، ودمار الاقتصاد بعد اشهر من الاضطرابات ، لم تبق اموال في الخزينة لدفع ثمن الاسلحة المستوردة (وكانت معظم الملايين التي حصل عليها المسؤولون الايرانيون في صفقات اسلحة مشبوهة قد وضعت بالطبع في حسابات مصارف سرية في سويسرا وبنما) . بل ان خليفة الشاه الذي انتقاه بنفسه ، الدكتور شاهبور بختيار ، اعلن يوم ٣ يناير (كانون الثاني) ان ايران لن تستمر في اداء دور « شرطي الخليج الفارسي » . ان وصول « الحكومة الثورية » برئاسة مهدي بازرگان الى السلطة يوم ١١ شباط (فبراير) لم يكن سوى رصاصة الرحمة لسياسة التوكيل .

وعندما ننظر الى تلك الفترة لا يصعب علينا رؤية كيف ادى برنامج الاسلحة الاميركي الى تفاقم المشاكل ، واحيانا خلق المشاكل ، التي قادت الى انهيار الملكية . ومنذ عام ١٩٧٦ كان الكثير من المحللين الامريكيين ، بمن فيهم كاتب هذه السطور ، قد حذروا من ان مبيعات الاسلحة المفرطة كانت تساهم في زيادة الصعوبات التي يواجهها النظام .

ان تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عام ١٩٧٦ . المشار اليه في هذه الدراسة ، يقدم دلائل عديدة على الوضع المتدهور . لكن واشنطن كانت قد اصبحت عاجزة عن الحركة بسبب التزامها الحازم بسياسة التوكيل . فالولايات المتحدة ، بعد ان كانت قد اتفقت مع الشاه على تولي مسؤولية القيام بدور الشرطي في الخليج بالنيابة عن الغرب ، لم تعد تستطيع القيام بتحريك يمكن ان ينفر الشاه او يقلل من سلطته

المحلية ، دون تهديد بقاء الاستراتيجية نفسها . وفي حين كان الشاه معتمدا ذات مرة على الولايات المتحدة من اجل المساعدات والدعم السياسي ، اصبحنا الآن بشكل ما معتمدين عليه للحفاظ على مصالحنا الاستراتيجية . وكلما زادت كمية الاسلحة التي نقدمها له ، كلما ازداد رهاننا على ايران وعلى بقاء الشاه . وفي النهاية وقعت واشنطن ضحية لولائها الاعمى لسياساتها المضللة . ولعلنا لا نجد وصفا اكثر تعبيراً عن ظواهر مبدأ التوكيل من النخب غير العادي الذي شربه الرئيس كارتر ليلة رأس سنة ١٩٧٨ اكراما. الملك الملوك : « ان ايران تحت زعامة الشاه العظيمة هي جزيرة استقرار في احد اكثر مناطق العالم اضطرابا . انني اقدم دليل اكبار لك ، يا صاحب الجلالة ، ولقيادتك ، وللحترام والاعجاب والحب الذي يمنحك اياه شعبك » .

ايران : الأزمة الجديدة في الهيمنة الاميركية

بول سويزي وهاري ماجدوف

كتب سمير امين ما يلي في العام ١٩٧٦ :

« بالمقارنة مع الغرب المستقر نسبيا والذي استطاع حتى الآن ان يتخطى ازماته ٠٠٠ بدون ان يتعرض لهزات كبيرة ، نرى ان في الاطراف عالمنا تسود علاقاته الطبقيّة حالة من الاضطراب . وهذا ما يشكل قوة الدفع الرئيسية للتاريخ المعاصر » . وتبرهن ايران مرة اخرى على مدى صحة هذه الملاحظة .

وايران التي كانت تعرف ببلاد فارس لم تخضع يوما للامبريالية بشكل رسمي . فقد كانت ايران ، كالصين ، مسرحا لتصارع القوى الامبريالية (البريطانية والروسية في ايران) ، لكن المنافسة والغيرة فيما بينها اتاحت لايران ، كما للصين ايضا ، ان تحافظ على استقلال مهزوز وبلا مضمون ما في اغلب الاحيان . وفي القرن التاسع عشر كانت تحكم ايران سلالة القاجار (١٧٩٤ - ١٩٢٥) . وبسبب الضغط الامبريالي ، لم تعد هذه السلالة تحمي عباد الله بأمره تعالى ولم تحل دون التفكك الاجتماعي بل اصبحت سلالة فاسدة ذات سطوة تشارك في نهب البلاد وتدميرها » (١) . ومع انحلال النظام التقليدي ، دخلت ايران حقبة جديدة من تاريخها لا تزال تعيش فيها الى يومنا هذا .

ففي العامين ١٩٠٥ و ١٩٠٦ ، شهدت ايران ثورة قامت ضد طغيان

● بول سويزي : Paul Sweezy محرر ومؤسس - مشارك في مجلة Monthly Review (MR) التي تصدر في نيويورك . اقتصادي بارز . من مؤلفاته : « نظرية التطور الرأسمالي » (١٩٤١) ، « رأس مال الاحتكار » (بالاشتراك مع بول باران) ، « الاشتراكية » ، « الحاضر كتاريخ » ٠٠٠ الخ

● هاري ماجدوف : Harry Magdoff ، رئيس تحرير مشارك لمجلة (MR) منذ ١٩٦٩ ، اشتهر بكتاباته عن الامبريالية ودينامية الرأسمالية . كتابه الاخير « الامبريالية ، من عصر الاستعمار حتى الآن » ، سيصدر قريبا عن مؤسسة الابحاث العربية .

● نشر هذا البحث في مجلة (MR) ، المجلد ٣٠ ، العدد ٩ ، شباط ، فبراير ١٩٧٩

★ عن Monthly Review - العدد التاسع ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ .

سلالة القاجار وبلغت ذروتها في منح دستور عام ١٩٠٦ (الذي انشأ البرلمان وحد من سلطات الملك) والذي لا يزال حتى الآن القاعدة الشكلية للنظام السياسي في البلاد . وهكذا تم التحضير للصراعات المعقدة الداخلية والخارجية التي نشبت في العقدين التاليين من السنين . وحتى قبل الحرب العالمية الاولى كانت البلاد في الغالب تحت الاحتلال ، الروسي في الشمال والبريطاني في الجنوب . ومع قيام الثورة الروسية ، وصلت هذه الحقبة من الزمن الى نهايتها ، فقد تم انسحاب القوات الروسية و ألغيت كافة المطالب الروسية في إيران . اما البريطانيون فقد ثابروا ، أملين في تحويل إيران الى ما يسمى اليوم « النيكولوني » او المستعمرة الجديدة ، لكنهم ما لبثوا ان اشعلوا الاحاسيس الوطنية مما ادى الى فترة من الاضطرابات والهيجان في السياسة الداخلية (اذ تم تغيير في منصب رئيس الوزراء تسع مرات في فترة تقل عن السنتين) . وفي مثل هذه الظروف أصبحت القوة الحقيقية وراء العرش في ايدي ضابط خيالة مغمور يدعى رضا خان . وكان هدفه الاول بعد ان وطد مكانته هو الغاء الملكية وانشاء جمهورية . لكن التكوين الطبقي الإيراني في تلك الفترة لم يكن ارضا صالحة لنمو الافكار الجمهورية . فقد كانت البرجوازية و برجوازية البازار الصغيرة كما ارسنقراطية الملاكين والزعماء الدينيين كلها ملكية ، اما البروليتاريا فقد كانت لا تزال صغيرة وضعيفة جدا . ومرة اخرى كانت المظاهرات في الشوارع هي العامل الحاسم ، تلك المظاهرات التي كان لها دورها عند كل منعطف من منعطفات التاريخ السياسي منذ بداية القرن . وهكذا ، وتحت ضغط الجماهير ، تخلى رضا خان عن فكرة الجمهورية واستحصل على اعلان دستوري للمبايعة له كشاه وانشأ سلالة البهلوي الجديدة التي لا تزال حتى هذه اللحظات تحاول الحفاظ على وجود مهزوز .

وكان الشاه الجديد « مجددا » لا هوادة فيه بالمعنى الذي اكتسبته كلمة « المجدد » في المصطلح السياسي البرجوازي . فقد استعمل وأرداته النفطية المتزايدة ، على ضآلتها حينئذ ، لبناء جيش وبيروقراطية مركزهما العرش وتدينان بالولاء له . وعلى هذا الاساس اوجد نظاما اكثر فعالية لكن اكثر اضطهادا بكثير من سوابقه . لكنه ارتكب خطأ التودد الى هتلر والنازية في الثلاثينات . ولا ريب ان مزيجا من الدوافع هو الذي دفعه الى ذلك ، منها مثلا التعاطف السياسي والعداء للشيوعية والعداء التاريخي للبريطانيين . ونتج عن ذلك ان احتل البريطانيون والروس إيران بعد الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي واجبروا الشاه على ترك البلاد

والتخلي عن العرش لصالح ابنه وهو الشاه الحالي . وفيما يختص بأمر إيران الداخلية ، كان احتلال الحلفاء بداية فترة من الليبرالية النسبية . فقد عادت الجماهير في المدن لتلعب دورها الناشط في العملية السياسية .

وتمخضت عن ذلك قوتان سياسيتان هامتان هما حزب توده (الشيوعي) الذي يمثل العمال والعناصر اليسارية المنحى (الطلاب ، اصحاب المهن ، المثقفون) ، والجبهة الوطنية التي كانت تمثل طبقات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي كانت تشعر انها معزولة عن النظام السياسي القائم . وقد أصبحت « الجبهة » حركة جماهيرية تحت زعامة محمد مصدق الذي كان زعيما سياسيا موهوبا يعرف كيف تثار المواضيع لدعم سياسته (وهذا الامر الاخير الذي له اهمية بالغة في تسيير السياسة الإيرانية هو الذي كسب لصاحبه شهرة في الغرب كخطيب « ديماغوجي » يلهب احاسيس « الرعاع » . وكانت الاهداف التي وضعها لنفسه وبنى عليها شعبيته وقوته هي ، اولاً ، تأمين صناعة النفط التي كانت حتى ذلك العهد حكرا على البريطانيين ، وثانياً ، التقيد الصارم بدستور ١٩٠٦ ، خصوصا في ما يختص بسيطرة رئيس الوزراء على القوات المسلحة تحت طائلة المسؤولية امام البرلمان .

وقد سجل مصدق انتصارات كاسحة في هذين الحقلين لكن اعتماده كان دوماً على الدعم الشعبي الذي عبر عن نفسه بمظاهرات ضخمة واضرابات ومعارك في الشوارع . ووصل الامر الى نهايته في الصراع الناشب حول السيطرة على الجيش في صيف العام ١٩٥٢ . فبعد ان جوبه بمعارضة من البرلمان والبلاط الملكي ، دعا مصدق اتباعه ، بمساندة الجبهة الوطنية وحزب توده ، فنزلوا الى الشوارع بأعداد ضخمة وحاربوا في شوارع العاصمة ثلاثة ايام دامية الى ان اجبروا الشاه على الاستسلام . وقد كتب عالم إيراني في العلوم الاجتماعية يصف ما حدث ، بعد ذلك التاريخ بسنوات عدة ، في مجلة Monthly Review (الاميركية) وبأسلوب واف ومقتضب :

« وزاده الانتصار قوة ، لكن مصدق نسي ضرورة تزويد اتباعه بالسلاح ووفق يهاجم المؤسسة العسكرية برمتها . فقد بتر ميزانية الجيش بترأ واعلن ان البلاد لن تشتري من الآن فصاعداً سوى اسلحة دفاعية خفيفة ، وطهر الجيش من ١٣٠ ضابطا كبيرا ، وخفض الخدمة العسكرية الى النصف ثم اثار رغبة النخبة العسكرية ايما اثارا اذ شكل ثلاث لجان للتحقيق في اشاعات حول الاختلاس في العقود العسكرية وللتثبت من مقدرة

الضباط الكبار ولتبيان ان الغرض من الدستور هو ان يكون الملك قائداً اعلى للقوات المسلحة بالاسم فقط . وقد ادى هجوم مصدق الى نتيجة تبدو لنا الآن وكأنها كانت حتمية ، اذ عمد الضباط الذين باتوا على قناعة ان العسكر بدون ملك عسكري امر مستحيل (لا ضباط بدون شاه) ، فالفوا جمعية سرية اسمها « لجنة انقاذ الامة » من « الجمهورية » و « الفوضى الاجتماعية » ووطدوا الصلة مع وكالة المخابرات المركزية التي منحهم عوناً مالياً وتنظيماً كان له تأثير حاسم ، ثم قاموا بانقلابهم الناجح . وبعد ان القوا القبض على مصدق وبددوا اتباعه العزل ، وجهوا الدعوة بسرعة الى الشاه الذي كان قد هرب الى المنفى لكي يعود الى بلاده منتصراً وخليفة لابيه . (علي جندنجي ، « الوضع القائم في ايران » في مجلة MR (تشرين الثاني ، ١٩٧٣) .

وشهد الربع التالي من القرن (١٩٥٣ - ١٩٧٨) تثبيت دعائم نظام الشاه الذي كان يستند الى سلك الضباط والذي ازدادت قوته وامتيازاته ازدياداً كبيراً ، كما شهد كذلك انخراط ايران في امبراطورية اميركا العالمية ، اذ اصبحت ايران شرطياً هاماً لاميركا في المنطقة . وتبع ذلك ايضاً برنامج براق « للتحديث » و « التصنيع » لم يدرس بدقة كما تم خنق المعارضة بشتى اشكالها بلا رحمة من قبل الجيش والشرطة السرية (السافاك) التي دربتها وكالة المخابرات المركزية . وهكذا تزايدت النعمة الشعبية والغضب والكراهية حتى وصلت حداً كان يبدو من المستحيل ان تصل اليه من قبل شهور قلائل . وفيما يلي ، نحاول ان نلقي الاضواء على هذه التطورات ونشدد على تلك النواحي التي لم تزل الاهتمام او التي لم تفهم او التي شوهتها وسائل الاعلام الغربية والخبراء الغربيون .

« التحديث » على الطريقة الايرانية

عثر على النفط في ايران قبل نهاية القرن التاسع عشر لكن البلاد لم تجن اية فائدة منه ولم تجن الفائدة سوى قلة قليلة من الايرانيين وبعد انقضاء العديد من السنين . فقد كان النفط حكراً كاملاً على البريطانيين منذ البداية واستمسكوا بهذا الاحتكار حتى ايام مصدق . اما الرسوم فقد كانت تدفع الى ايران بمقياس البخل الذي كان سائداً في الفترة الكولونيالية الاولى .

كان مصدق قد بنى قوته على قضية التأمين وكاد ان ينجح ، كما رأينا اعلاه ، باستعمالها لطرد الشاه طرداً نهائياً . لكنه ارتكب خطئين :

اولاً ، ارتكب الخطأ الذي ارتكبه الزندي في تشيلي بعده بعشرين سنة ، فقد اخفق في السيطرة على القوات المسلحة او في تحييدها او التصدي لها . ثانياً ، ظن مصدق ان الاميركيين قد يرحبون بالتأمين كضربة ضد البريطانيين ، اخصامهم التقليديين ، لانهم لا يملكون اية مصلحة في النفط الايراني . لكن الاميركيين كانوا ينظرون الى ابعد من ذلك . فقد عزموا على مساعدة الضباط لاسترجاع الشاه وعلى استخدام نفوذهم المتزايد للحصول على حصة كبيرة من النفط الايراني (عرف فيما بعد انها تبلغ ٤٠ بالمئة) . ولم يبلغ التأمين بل تم تعطيله بموجب ترتيبات واتفاقيات جديدة معقدة اتاحت لشركات النفط الكبرى ان تمضي في سلب ايران حصة الاسد من واردات النفط ، كما استفاد الشاه واتباعه نسبياً اذ ان حصة ايران من العائدات والامتيازات والضرائب رفعت لتتطابق مع ما جرت عليه العادة في الدول الاخرى التي تنتج النفط . وفوق كل هذا وذاك ، اضحت الولايات المتحدة في موقع القوة والسلطان الجديد بلا منازع في سائر ارجاء الخليج . وهكذا فقد تم تحضير المسرح الذي جرت عليه تلك المسرحية التاريخية العظمى والتي وصلت الآن وبعد مرور ربع قرن ، الى ذروتها المخيفة الدامية في شوارع المدن الايرانية الكبرى .

وفي السنوات الاولى التي اعقبت استرداد الشاه لعرشه كان هنالك تركيز كبير على ترطيب وتطوير اجهزة الحكم القمعية والتي كان الغرض منها على ما يبدو الحيلولة دون اعادة التجربة مع مصدق نهائياً . وتدفق العون الاميركي الاقتصادي والعسكري مباشرة ونال اصحاب الشاه المكافآت السنوية ، اما اعداؤه فقد تم نفيهم او تصفيتهم . وقبل كل شيء تم انشاء جهاز متقن شامل للقمع السياسي وللسيطرة على الافكار . وكان قلب الجهاز هو (السافاك) ، وهي هيئة للشرطة السرية تم انشاؤها في العام ١٩٥٧ تحت اشراف الوكالة المركزية والمخابرات الاسرائيلية . وقد تطورت (السافاك) لتصبح من اشرس وسائل الارهاب الشرعي واعظمها رعباً في العالم بأسره ، وذلك في عالم اصبحت فيه مثل هذه المؤسسات واسعة الانتشار .

ولم تصبح ايران جاهزة « للتحديث » الاقتصادي المواكب الا بعد ان استكمل الشاه ونصائحه من الاميركيين تثبيت هذا الجهاز القمعي الذي يعد نموذجاً « للحدثة » . وعند رجوع الشاه كانت الصناعة الرأسمالية التي تستخدم الماكينات والعمال المأجورين تنحصر في الغالب ، كما هي الحال في معظم الدول النامية في مثل هذه المرحلة من النمو ، ببضع صناعات تنتج بضائع للاستهلاك الشعبي كالتنباك مثلاً وعلب الكبريت

واخيرا ، لا آخرا ، النسيج . ففي العام ١٩٤٧ ، كان النسيج ومركزه اصفهان اهم هذه الصناعات على الاطلاق ، فقد كان يمثل ٦٠ بالمئة من يد العمل الصناعية و ٧٠ بالمئة من الطاقة الميكانيكية العاملة في الصناعة (٢) . اما ما تبقى ، فقد كان الاقتصاد من النوع الذي يسمى « التقليدي » ، اي انه كان زراعيا في الاغلب (شبه اقطاعي او بدوي) مع وجود قطاع مديني يتركز الى « البازار » ، وهي كلمة فارسية الاصل (٣) .

وكانت الامور قد بدأت تتغير منذ عهد والد الشاه الحالي . لكن عملية التغيير هذه لم تتخذ ابعادا هامة الا بعد ازدياد واردات النفط بعد العام ١٩٥٣ مع ما واكبته من ازدياد تأثير الغرب وخصوصا اميركا في الفكر والعمل معا . وجاءت اموال النفط لتدفع اثمان موجة متصاعدة من الواردات ، على اشكالها ، بما فيها الطعام . وفي الوقت ذاته ، اوجدت هذه الاموال طبقة جديدة من التجار الاغنياء ومنهم الكثيرون الذين كانت لهم علاقات حميمة مع البلاط الملكي او خلقوا مثل هذه العلاقات ، او اصبح البلاط يوزع الامتيازات الخاصة بشكل اجازات ومقاولات للدولة والى ما هنالك . وانتقل البعض من هؤلاء التجار من ميدان استيراد البضائع الجاهزة الى ميدان تجميع القطع المستوردة وفي بعض الاحيان الى عمليات التصنيع الكاملة تقريبا ، مستخدمين في سبيل ذلك الرشوة والوساطة مع اصحاب النفوذ للحصول على حماية قانونية ضد المنافسة الاجنبية او المحلية (٤) . وكانت الخطوة المنطقية التالية هي ان تبدأ الشركات الاجنبية ذات الملكية المتعددة الجنسيات باستثمارات جديدة داخل البلاد وكثيرا ما تعاونت مع رأسماليين محليين ناجحين لكي تتفادى التعرفة الجمركية وحواجز الاستيراد الاخرى . وقد تفاعل مع هذا النوع من الاستثمار الاجنبي ، مسببا ومسببا ، فيض من الرأسمال المصرفي الاجنبي الذي كان من اوائل اشكال الاستثمار الاجنبي في ايران ولا يزال من اهنها على الاطلاق .

وما ان فارت هذه الفورة المالية في منتصف والى اواخر الخمسينات وتسارع نموها ، حتى بدأت تتغير قطاعات اقتصادية اخرى . فقد ازداد الطلب على اليد العاملة وتبع ذلك نمو في الطبقة العاملة في الصناعة . اما المدن ، وخصوصا طهران ، فقد اتسعت بسرعة (في العام ١٩٥٦ ، كانت نسبة السكان التي تعيش في المدن ٣١٫٢ بالمئة فارتفعت الى ٤١٫٩ بالمئة عام ١٩٧٢) (٥) . واستوعب قطاع البناء اعدادا هائلة من العمال غير المهرة في الغالب واصبح المستخدم الاول في المدن . وكما يحدث في مثل هذه الاحوال ، فان المضاربة بأسعار الاراضي اصبحت تجارة مزدهرة واصبح

الارض والبناء في المدن نوعا مفضلا من انواع الاستثمار لدى الاغنياء الايرانيين ولدى العديد من الاجانب كذلك (٦) . اما فيما يختص بتوزيع الدخل والثراء فان النتائج المترتبة على عملية نمو كالتى وصفناها اعلاه هي نفسها ما قد نتوقعه من عبر التاريخ الطويلة . فقد كانت الارباح طائلة وانحصرت في قلة قليلة من السكان . اما الاجور فقد بعثرها بسرعة تضخم مالي غير محدود حتى بالنسبة الى ذوي الاجور العليا . اما عامة العمال ، فقد تدنت اجورهم بالفعل الى ما دون كلفة اعادة الانتاج للقوة العاملة (وهذا ممكن دائما في البلدان النامية حيث يوجد فائض نسبي كبير من السكان بدون عمل او يعملون دون طاقتهم في الريف وهذا الفائض متوفر لسد احتياجات الصناعة الرأسمالية) . وفيما يلي مقتطفات من مقالة منتظمي ونراغي من شأنها ان توضح بجلاء التطورات التي ألمحنا اليها . ونبدأ بالارباح :

« ان معدل الارباح في معظم الحالات يحدد بأن يضرب ثمن الوحدة بمعدل يجري تحديده على اساس قدرة رجل الصناعة على التفاوض تجاه الموظفين التكنوقراطيين في وزارة الاقتصاد . والتدخل الخارجي مستحيل . فهناك في الواقع سوق للبائعين تحتكره قلة ويستفيد من حماية حكومية شديدة جدا ، يستعمل طرقا شتى ، فمنها مثلاً ضرائب على السلع المستوردة (فالبضائع الاجنبية التي تنافس البضائع الوطنية قد تجبى عليها رسوم جمركية تسمى الرسوم على الارباح التجارية وتصل الى ٥٠٠ بالمئة) ، وحصص علنية ، وتحديد عدد المنتجين بطريقة تعسفية . لذا فلا غرابة في معدل للارباح يمتد من ٤٠ بالمئة ليصل الى ما فوق ١٠٠ بالمئة من رأس المال المستثمر . ففي صناعة السيارات وحدها مثلاً بلغ مجمل الارباح المحصلة عام ١٩٧٢ مقدار ضعفي ونصف الاجور المدفوعة في هذا القطاع ، اي ٢١٤٨ مليون ريال (الدولار يساوي ٧٥ ريالا) بالمقارنة مع ٨٦٨ مليون ريال .

والنزعة نحو تركيز الدخل تزداد بسبب الوجود الارستقراطي في صفوف النخبة الصناعية » . ففي العام ١٩٧٢ ، كانت ٥٦ عائلة تملك حصصا في ١٧٧ من مجموع ٣٦٤ شركة صناعية كبرى وتسيطر على ٣٩ بالمئة منها . وبالإضافة الى ذلك فان ٧٢ عائلة اخرى كانت ممثلة في ٨٨ شركة اخرى على لائحة الشركات الكبرى . وبالإجمال فان ١٢٨ عائلة وبنك التطوير الصناعي والمنجمي (وهو بنك خاص بمساهمة اجنبية) كانت تملك حصصا في ٧٣ بالمئة من الشركات المشار اليها . اما فيما يختص بالاجور ، فيقول الكاتبان ما يلي :

« لا ريب ان القطاعات الاكثر نشاطا تدفع اجورا اعلى ، وعلى سبيل المثال فقد كان قطاع الادوية ، ومعدل الاجور الشهرية فيه ٦٥٧٦ ريال (٨٨ دولارا) ، وقطاع السيارات ، ومعدل الاجور فيه ٧٠٦٤ ريالا (٩٤ دولارا) ، على درجة اعلى من قطاع صناعة المأكولات (٤٢٣٣ ريالا اي ٥٦ دولارا) والنسيج (٥٤٣٦ ريالا اي ٧٢ دولارا) ٠٠٠ وقطاعات الصناعة الثلاث ، اي المأكولات والنسيج والملبوسات كانت معا تشكل ٦٠ بالمئة من مجموع العمال في المدن في العام ١٩٧٢ ٠ لذا فلا غرابة انه في العام ١٩٧٣ ، كان ٧٠ في المئة من العمال الايرانيين يكسبون حسب التقديرات اقل من ٢٤٠ ريالا (٣٢ دولارا) في اليوم وهو الحد الرسمي الادنى لاجراج قوة العمل ٠

وفي هذا الخصوص ، فان تفاصيل الاستهلاك لدى الشعب يلقي ضوءا جليا على الحالة الاجتماعية الاقتصادية ٠ ففي العام ١٩٧٢ كانت الاسرة في المدينة تكسب ٩١٦٢ ريالا فقط (١٢٢ دولارا) في الشهر ٠ ومن هذا المجموع استهلكت النفقات على الطعام ٤٣٦ بالمئة بينما غطت النفقات على غير الطعام ٧٠ بالمئة فقط من مجموع ضرورات العيش الاساسية الاخرى كالمسكن والثياب والتدفئة والصحة والمواصلات ٠

وقد انحصر بحثنا حتى الآن بالفترة التي سبقت قيام دول الاوبيك برفع اسعار النفط اربعة اضعاف في اواخر العام ١٩٧٣ ٠ ومن ناقل القول ان هذا الامر قد زاد واردات ايران النفطية زيادة كبرى وبدا المستقبل وكأنه يزخر بامكانات باهرة ٠ وقد جاء في تقرير لهيئة الخطة والميزانية الحكومية يعدل النص الموضوع لخطة ايران الخمسية الخامسة (١٩٧٣-١٩٧٨) ما يلي : « ويأمل الايرانيون جميعا ، بقيادة زعيمهم العظيم صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه اريامهر (ملك الملوك ونور الآريين) وبهدي من اوامره الحكيمة ان هذه الخطة من شأنها ان تكون فاتحة لاحد اهم التغييرات التي طرأت على البلاد ، وان وضعها قيد التنفيذ سوف يأتي بازدهار عظيم للامة والشعب ويرشد ايران بسرعة اكبر الى عصر الحضارة العظيمة » ٠

ياللاهوام ! فالفيض من المال لا يبني حضارة عظيمة ولا حتى ازدهارا اكبر للامة والشعب ٠ فهذا الفيض من شأنه - وايران ليست المثال الوحيد ابدا - ان يأتي بثراء فاحش لقلّة من الطفيليين على قمة الهرم الاقتصادي ويخلق طائفة جديدة من المشاكل التي لا حد لها للامة والمزيد من القلق والتعاسة للشعب ٠

ولن نحاول فيما يلي ان نفصل المهازل والخيبات والنكبات التي جلبتها هذه الفورة المالية العظيمة من جراء فتح سدادة برميل الدولارات النفطية في العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وسوف نكتفي بايراد بعض الامثلة القليلة ونستند الى تقارير روبرت غراهام الصحفية (كما وردت في الهوامش) فقد كان غراهام مراسلا لجريدة « فايننشال تايمز » في ايران خلال السنوات الحاسمة الثلاث (١٩٧٥ - ١٩٧٧) ولم يطلع على المعلومات المنشورة فحسب بل على مصادر موثوقة كانت ترغب او تهتم في تدوين آرائها ٠

كثيرا ما يقال ان المال في المجتمع الرأسمالي هو القوة ٠ وهذا صحيح ، لكن المال ليس سحرا ٠ وقد فشل حكام ايران في التمييز بين الامرين ٠ فقد كانت الخطة الخمسية الخامسة بصورتها الاولى تتصور استثمارا مقررا مقداره ٣٧ بليون دولار ، اذ كان هذا الرقم يتناسب مع تخمينات موارد النقد الاجنبي المتوفرة من واردات النفط والقروض الاجنبية ٠ وبعد ارتفاع اسعار الاوبيك ، ارتفعت واردات النفط المقدرة من ٢٢ الى ٩٨ بليون دولار ٠ وزال القيد الاجنبي ، وجرى اعتبار هذا الزوال ، بقفزة منطقية مذهلة ، وكأنه مؤشر لزوال كافة القيود ٠ وهكذا فان خطة العام ١٩٧٥ كما جرى تعديلها ، رفعت رقم الاستثمار المحدد بنسبة ٨٩ بالمئة ، من ٣٧ الى ٧٠ بليون دولار ٠ ويعلق غراهام (ص ٨٠) كما يلي :

« ولما تم ترتيبها ، اصبح واضحا (لمن ؟) ان هنالك مشاريع تكفي ليس فقط للخطة الخامسة بل وللخطة السادسة ايضا التي تلي فترة السنوات الخمس بعد العام ١٩٧٨ » ٠ في البدء كان الدولار هو المؤشر ٠ يقول غراهام « في اوائل العام ١٩٧٥ ، اصبح الاقتصاد الايراني غير قابل للضبط » ٠ ويتابع قائلا : « في الربع الاول من السنة الايرانية الجديدة (من منتصف اذار (مارس) والى منتصف حزيران (يونيو)) ارتفعت المصاريف الحكومية بنسبة ٢٨ بالمئة عما كانت عليه في العام المنصرم ٠ فقد استهلكت نسبة ٤٠ بالمئة من الاعتمادات المقررة للبنوك التجارية ٠٠٠ وكانت امدادات النقد لا تزال تزداد بنسبة ٦٠ بالمئة في السنة ٠ وفي هذه الاثناء ، كانت المستوردات وقيمتها حوالي ١٢ بليون دولار في الشهر ، قد ارتفعت ١٠٠ بالمئة تقريبا عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام ١٩٧٤ ٠٠٠ وتضاعلت المنجزات مع ارتفاع الكلفة » (ص ٨٦ - ٨٧) ٠

وكانت مرافق البلاد عاجزة كليا عن استيعاب المستوردات ففي منتصف العام ١٩٧٥ ، كانت اكثر من ٢٠٠ سفينة تنتظر دورها للتفريغ

في ميناء خورام شهر ، وقد تبلغ فترة الانتظار خمسة اشهر او اكثر قبل الدخول الى المرفأ . وكان معدل الافراغ اليومي ١٢ر٠٠٠ طن لكن ٩٠٠٠ طن فقط كانت تشحن الى خارج الميناء . وفي خريف العام ١٩٧٥ كان هناك اكثر من مليون طن من البضائع تقبع على ارصفت الموانئ واحواضها . وبلغ التلّف والفساد مبلغا عظيما .

اما معدل التضخم فقد ارتفع بحدة حتى بالاستناد الى الارقام الرسمية المنمقة . ويصدق هذا الامر بالاخص على اسعار الاراضي والاسكان اذ كانت اسعار الاراضي ترتفع من اسبوع لآخر . وبالرغم من ان العمال قد حصلوا على زيادات في الاجور وعلى علاوات خاصة ، الا ان ضغط المعيشة عليهم قد ازداد اكثر من اي وقت مضى .

وحصل نقص شديد في اليد العاملة ، خصوصا فيما يختص بشتى اصناف العمال المهرة الذين تحتاجهم مشاريع البناء . ويقول غراهام في هذا الصدد « واذا كان عامل البناء يكسب ٥٠ دولارا في اليوم ، كان عامل تركيب الانابيب يكسب ما بين ٤٤٠ الى ٤٦٠ دولارا في الشهر . وكان يدفع لسكرتيرة جيدة تجيد لغتين حوالي ١٢٠٠ دولارا شهريا ، والمهندس المتخرج حديثا ، خصوصا اذا كان قد تعلم في الخارج ، كان يحصل على اكثر من الفي دولار شهريا . اما مدير اعمال يملك شهادة جامعية عليا وعمره ٣٠ سنة فقد كان يطلب اجرا يفوق ٤٥٠٠ دولارا في الشهر » (ص ٩٠) . وقد ادى ذلك الى دخول اعداد كبيرة جدا من الاجانب معظمهم من ذوي الدخل المرتفع من اوربا واميركا والذين زادوا الطلب التضخمي على الاسكان وعلى البضائع الاستهلاكية النادرة وزادوا الطين بلة بالنسبة الى الايرانيين الاقل حظوة والنقمة ضد الاجانب التي شهدتها الانتفاضة الحالية ترجع الى هذه الفترة من الزمن .

وفوق كل هذه النقطة وهذه الفوضى ، جاءت الضربة من مصدر غير متوقع . فقد انخفض الطلب على النفط من جراء التراجع الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتطورة والذي بدأ في العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . ومع نهاية العام ١٩٧٥ كان الانتاج الايراني قد هبط بنسبة ٢٠ بالمئة عما كان عليه في العام المنصرم . وعلى مدار السنة ، كان الانتاج اليومي قد هبط بمقدار ١٢ بالمئة . وهبطت الواردات النفطية كذلك اذ عادت ايران عام ١٩٧٧ الى الاقتراض من البنوك الغربية ومن السوق الاوروبية . وخففت الميزانيات والغيث العقود وتأجلت الدفعات واختزلت المشاريع او اهملت . وازداد عدد اصحاب الملايين في ايران ازديادا كبيرا وكان العديد منهم يملك ارصدة ضخمة في البنوك السويسرية او سندات المانية او

اراض اميركية . اما الحياة بالنسبة الى غالبية الايرانيين العظمى فقد ازدادت سوءا واصبح المستقبل قاتما ، وهكذا انتهت فترة التحضير التي سبقت انتفاضة عام ١٩٧٨ الكبرى .

المعارضة

يبدو الآن بجلاء ، حتى في نظر اشد انصار الشاه حماسة في واشنطن والاعلام الغربي ، ان الغالبية العظمى من الشعب الايراني باستثناء فئة الضباط (وباستثناء زبانية السافاك طبعا) تناهض الشاه ونظامه بشدة . وحتى اولئك الذين نالوا الحظوة لديه من بين رجال المال والاعمال لا يجراؤن الآن على الجهر بمناصرة طاغية ادانه شعبه هذه الادانة الحاسمة ، فمحاولاته الدموية للتشبث بسلطته لم تنجح ابدا في ترهيب الرعية بل على العكس ، اذ زادهم ذلك الترهيب نقمة وكرها وباتوا اكثر تصميميا على التخلص منه . وهذه الانتفاضة مثال عجيب حقا على ارادة شعبية جلية تكاد ان تكون ملموسة . وهناك بالطبع سوابق تاريخية خصوصا في ايران ذاتها في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ، لكن مصداقية الاحداث الآن هي اقوى بكثير مما كانت عليه في السابق .

اما المعارضة فانها وان كانت على رأي واحد لكنها ليست على نمط واحد وليست بالتأكيد تجتمع على رأي واحد حيال الوضع الذي سيخلف الشاه . ولهذا السبب فمن الواجب تحليل تركيبة المعارضة كشرط لا بد منه لتقويم ما قد يحدث في المستقبل .

من الواضح الجلي ، وهو امر قد ركزت عليه وسائل الاعلام ، ان الدين يلعب دورا بارزا في المعارضة . لكن هذا لا يسمح لنا باستعمال لفظة « المعارضة الدينية » فالمشكلة اعوص من ان تحيط بها معادلة بسيطة كهذه . وهنا من الضروري ان ندخل في ساحة تاريخية .

ايران بلاد اسلامية تدين بالمذهب الشيعي (ويقال مثلا في هذا الخصوص ان ايطاليا بلاد مسيحية تدين بالمذهب الروماني الكاثوليكي) . وقد فتح العرب ايران حوالي العام ٦٤٠ للميلاد وسرعان ما دانت ايران بالاسلام وتم ذلك بموجب قاعدة اشتهرت فيما بعد في اوربا في عصر الاصلاح الديني ، اي « الناس على دين ملوكهم » . لكن بلاد فارس اعتنقت الاسلام الشيعي لا الاسلام السني الذي كان سائدا حينئذ في البلدان العربية . ومن هنا فان المذهب الشيعي كان ولا يزال يرتبط ارتباطا وثيقا مع القومية الايرانية . وبلاضافة الى ذلك ، هنالك عامل يوازي الآخر اهمية ، وقد اشار اليه المستشرق الالماني جوزف شخت حين قال : « وفي خارج جزيرة العرب ، اصبحت الشيعة تستقطب كافة النزعات الثورية

وغير السنية بين المسلمين» (٧) .

والمذهب الشيعي ، كمذاهب الاسلام الاخرى ، لا ينتظم في كنيسة مع درجاتها الكهنوتية . ويقول شاخت :

« ان علماء الدين ليسوا سوى الفقهاء في الشريعة وهم لا يمثلون طبقة كهنوتية بالمعنى الحقيقي ، لكنهم على جانب كبير من النفوذ لان المسلم العادي بالرغم من انه لا يستطيع العيش بموجب الشريعة ، يعبر عن احترامه لها بالاحترام الذي يكنه لمثلها » (المصدر السابق ص ٣٣٧) . والمذهب الشيعي يختلف عن المذهب السني في نظريته الى الحكم . فقد كان الخلفاء السنيون يجمعون السلطتين ، السياسية والدينية ، وفي البلاد السنية تدعم الدولة المؤسسات والنشاطات الدينية بشكل طبيعي . اما في ايران وهو البلد الوحيد الذي يحوي اغلبيه شيعية ، فان الحكام لم يمارسوا ابدا اية سلطة دينية ولم يطالبوا بها . وباستثناء بناء المساجد فان الدولة لا تساهم في اعالة الدين .

ورجال الدين « كاملا » و « آية الله » مثالا يعتالون من تبرعات المؤمنين الطوعية ، ولهذا السبب وحده فهم يشاركون المؤمنين في مشاكلهم ويدافعون عن مصالحهم . ويصف كلود فان اينغلاند ، وهو مراسل للراديو والتلفزيون البلجيكي ، ما ينتج عن وضع كهذا وصفا جيدا حيث يقول :

على العكس من المراتب الكاثوليكية التي لا تحافظ الا على القليل القليل من الصلات مع النضال السياسي الشعبي ، فان رجال الدين الايرانيين يعيشون في حالة تمازج تقريبا مع جماهير المسلمين الذين يطالبون بذهاب الشاه . ولا ريب ان هذا يعود الى عدم وجود كهنوت من طبقة عالية ، فلا سلطة فوق سلطة « الملا » سوى « آية الله » . وقد قال لنا آية الله الجليلي : « نحن نظراء الكرادلة عندكم » . لكنهم كرادلة يعيشون عيشة بسيطة الى درجة تثير العجب ولا يتخذون قرارا بدون مشاورة « الملا » والشعب . وآية الله صدوقي ، وهو من اعنف معارضي الشاه ، يعيش في قلب حي شعبي يرتبط ببازار مدينة يزد . ويمضي الشباب ساعات في منزله في الحديث معه ومع « الملا » في المنطقة عن السياسة والدين . وهذا التوجيه الذاتي هو الذي يمثل قوة الحركة الدينية» (٨) .

ويتابع فان اينغلاند تحليله فيقول ان هذا الجانب من الحركة الدينية الايرانية هو ايضا مصدر ضعف من بعض الوجوه . فانعدام الكيان التنظيمي يجعل العمل المتناسق الواسع المدى مستحيل المنال .

وفي وضع كالوضع القائم حاليا حيث يوجد هدف يجمع عليه الجميع ويولونه الاهتمام الكلي وهو الاطاحة بالشاه ، فان هذا الامر له فائدة . وهذا يعني انه مع وجود المساجد ورجال الدين الذين يقيمون شبكة من المعلومات والمواصلات ، لا يستطيع شخص بذاته ، او قيادة ذات سلطة ، ان يوقف المسيرة واذا حاول ذلك تركوه او هجروه . وهذا ما يفسر القوة الهائلة التي يمارسها آية الله الخميني في الوقت الحاضر . فقد نفى الخميني من البلد قبل ١٥ عاما ومنذ ذلك الحين نال بحق شهرة اكثر معارضي الشاه تصميميا . ولا غرابة ان الشعب ، بسبب تجاربه خلال هذه الفترة ، قد اصبح هو الآخر لا يقلل عن الخميني تصميميا على الاطاحة بالشاه ، يحتضن زعامته بحماس ولا يصغي الى اي شخص آخر ، دينيا كان ام غير ديني ، ممن تظهر عليهم علامات التردد او القبول بالحلول الوسط .

لكن للأمر وجه آخر . فقوة الخميني نابذة من الظرف التاريخي وهي ليست قوة بنيوية ولا دائمة . ومن المنتظر ان تستمر هذه القوة ، وقد تضعف حين يضعف الاجماع الشعبي بعيد سقوط الشاه وتبدأ المشاكل حول النظام البديل . وعندئذ فان الدين سوف يتكلم بأصوات متعددة وسوف تتجاوب معها قطاعات مختلفة من الشعب بنسب متفاوتة . والعديد من الايرانيين الذين يسرون الآن بنشوة خلف القيادة الدينية حتى ولو لم تكن معتقداتهم الدينية على درجة عالية من الثبات ، سوف يكونوا على استعداد للتفكير في حلول اخرى تنبع من مصالحهم وآمالهم في ذلك الحين . والمشاكل الطبقيّة التي هي الان مغمورة او مخفية بسبب الطبيعة الشاملة للحركة المناهضة للشاه ، سوف تبرز الى الوجود ولن يلعب الدين دور الزعامة الموحدة الذي اعطته اياه ظروف الصراع القائم حاليا .

ومما تقدم يبدو بوضوح ان التركيب الطبقي في ايران قد تعرض لتغييرات واسعة في ربع القرن المنصرم وخصوصا منذ الاصلاحات التي تمت في اوائل الستينات . فقد قامت طبقة جديدة من البورجوازية العليا ، جذورها في المال والصناعة والاراضي في المدن . والشاه واسرته مع ما لديهم من اموال خاصة طائلة وحقوق لامتناهية تقريبا في الوصول الى خزانة الدولة الغنية بالنفط ، كانوا ولا يزالون في صلب عملية التغيير هذه . ونشرت صحيفة «النيويورك تايمز» في ١٠ كانون الثاني ، (يناير) ، مقالا بقلم مراسلتها المالية ، آن كرتندن ، يوجز ما هو معروف عن مصالح الاسرة البهلوية المالية . و اشار المقال الى وثيقة تقول الكاتبة ان الخبراء الايرانيين يعتبرونها صحيحة رفعتها الى وزارة العدل جماعة معارضة في

طهران « احتجاجا على تغفل العائلة المالكة في كل زاوية تقريبا من زوايا الاقتصاد الوطني » . ومضت الكاتبة تقول :

« وتشير اللائحة الى ان اسرة بهلوي تملك مصالح في ١٧ مصرفا وشركة تأمين بما في ذلك ٨٠ بالمئة من ملكية شركة للتأمين هي الثالثة من حيث الحجم في البلاد ، و ٢٥ شركة للمعادن ، و ٨ شركات للمناجم و ١٠ شركات لمواد البناء ، بما فيها ملكية ٢٥ بالمئة من اكبر شركة للاسمنت ، و ٢٣ شركة للاطعمة و ٢٦ شركة تجارية بما في ذلك حصص من ملكيات كل فندق كبير في البلاد تقريبا . واستنادا الى مصدر آخر ، تملك الاسرة البهلوية ٧٠ بالمئة من طاقة البلاد في القطاع الفندقية . ومن بين هذه الملكيات بعض المشاريع المشتركة مع شركات اميركية . ولعل اكثر هذه المشاريع اهمية هي حصة ١٠ بالمئة من شركة « جنرال موتورز - ايران » التي تملك شركة جنرال موتورز حصة ٤٥ بالمئة منها . اما ما تبقى فتملكه عائلة ايرانية » .

من هذه الحقائق وغيرها مما ورد اعلاه ، يسهل الاستنتاج ان البرجوازية العليا هي طبقة صغيرة متماسكة تندمج في نظام الدولة السلطوي وتنتمي الى ، بل وتعتمد على بنوك وشركات ذات ملكيات متعددة الجنسية وخصوصا الاميركية منها . وذهاب الشاه سوف يسدد بلا ريب ضربة موجعة الى هذه الطبقة وسوف يجعل افرادها عرضة لنفس الاتهامات الموجهة ضد الشاه بما في ذلك الفساد والسرقة والخيانة . وسوف يهرب البعض الى المنفى اما البعض الآخر فسوف يسعى للنجاة بنفسه وبماله بكل الطرق الممكنة . وسوف يلتصقون بالحماية بلا ريب من الاميركيين ومن الجيش . ومجمل القول ان هذه الفئة من البرجوازية العليا سوف تفعل ما في وسعها لانقاذ ما يمكن انقاذه او لاعادة ما يمكن اعادته من الوضع الذي كان قائما من قبل .

وماذا عن البرجوازية الوطنية ؟ هذه اللفظة تشير في الغالب الى الطبقة العليا من اهل البازار . وعلى حد قول الكاتبتين ، منتظمي ونراغي ، فان نمط النمو في العقدين الاخيرين قد ادى الى :

« تخفيض في الحصة النسبية من الصناعة التقليدية . والبازار كان حتى زمن قريب في قلب تدفق السلع الاستهلاكية . اما الآن ، ومنذ بداية الستينات ، فان غالبية اهل البازار الذين يعتبرون فترة السنوات ١٩٥٠-١٩٥٤ فترة ازدهار ، يرون ان السنوات القادمة سوف تكون اسوأ من كل ما سبق . ومن المفارقات الغريبة ان هذه الفترة المزدهرة تتطابق مع فترة كان فيها الاقتصاد « بلا نفط » وكانت فيها السياسة في زمن مصدق تنحى

منحى « الابواب المغلقة » . وفي الواقع فقد شهدت هذه الفترة انتعاشا في الصناعة التقليدية في صلة وثيقة مع البازار ومع الطلب الشعبي (على النسيج والشاي والى ما هنالك) . وحصل ايضا تطور في التصدير لسد حاجات الاستيراد التي لم تعد واردات النفط تفي بها (لوموند دبلوماتيك لشهر ديسمبر ، ١٩٧٨) (٩) .

واذا اخذنا تجربة السنين الاخيرة بعين الاعتبار ، نرى ان البرجوازية الوطنية من شأنها ان تساند السياسات التي تدعم الاستقلال الوطني وفي الوقت ذاته توسع السوق الجماهيرية لبضائع الاستهلاك الشعبي التي لا تنتجها شركات متعددة الجنسيات وشركاؤها من البرجوازية العليا المحلية . وهذا يعني انتهاج سياسة اقتصادية تتعارض في كثير من الامور تعارضا مباشرا مع تلك التي انتهجت في السنوات الاخيرة ، اي اعادة توزيع الثروة من خلال الضرائب ومشاريع الانعاش الاجتماعي وتشجيع الصناعة الوطنية والزراعية وزيادة الاجور الخ وبما ان اهل البازار هم الحلفاء الطبيعيون لزعماء الدين الشيعة وانصارهم لاسباب تقدم شرحها فهنالك ما يدعو الى الاعتقاد ان اهل البازار سوف ينتهجون سياسات من هذا النوع على العموم فيما يختص بالاستراتيجية الاقتصادية .

وبروز الطبقة العاملة هو اهم عامل جديد في النظام الطبقي الايراني وهو في الوقت ذاته ابعد هذه العوامل عن الفهم الصحيح . والعمال ليسوا جمهورا مستسلما من الاجراء المستغلين بل هم قوة فاعلة قادرة ليس فقط على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية الضيقة بل وعلى التدخل الحاسم في مجرى السياسة . ولم يشهد التاريخ الحديث الا القليل من الامثلة التي تشابه في روحها وفي وقعها في الفؤاد ما حدث في ايران حين قام سبعون الفا من عمال النفط ، وهم بين كافة العمال ارفعهم اجورا واكثرهم حظوة ، قاموا بايقاف صناعة النفط الايرانية بكل انتاجها الضخم ونظام تكريرها المعقد ايقافا تاما . وفعلوا ذلك الامر لا للحصول على زيادة في الاجور او على امتيازات خاصة بل لمساندة المطالب السياسية البحتة للشعب الايراني بكامله والقاضية برحيل الشاه وكل ما يمثله . وبالطبع لم يكن عمال النفط وحدهم في الساحة ، فهنالك جماهير العمال من مختلف القطاعات الاخرى بما فيها البنوك وسلك الدولة الذين شاركوا في النضال في ما قد يكون اقرب شيء عرفه التاريخ الى اضراب وطني عام ومستمر . لكن عمال النفط هم الذين في يدهم القوة الحاسمة وقد تصبح في يدهم ايضا مفاتيح المستقبل .

ولا يمكن التكهّن حول كيفية استعمالهم لهذه القوة . وهناك بعض الاشارات فحسب في ما ورد من تقارير صحفية كتبها من ايران بعض صحفيي الغرب من ذوي النظر . وهاكم تقريراً كتبته يوسف ابراهيم ونشر في صحيفة « نيويورك تايمز » في ١٩ تشرين الثاني ، نوفمبر ، من الاهواز : « هنالك وجوم في الموقف هنا وهو يعكس ارادة خطرة للاستمرار في تحدي حكم الشاه محمد رضا بهلوي . وهذا الامر يناقض عزم الجيش الايراني على المحافظة على النظام مهما كان الثمن . وبالرغم من تهديدات الجيش فان الالوف من العمال لا يزالون يعملون ببطء في حقول النفط او المصانع او لا يزالون متغيبين عن اشغالهم .

والعمال ، يساندونهم التجار والطلاب ، يرفضون الانصياع لاوامر الجيش لكي يعودوا الى اعمالهم مع اجتناب المواجهة مع الجيش . والعمال يسمون العسكر « اخوانهم » ويحاولون كسبهم الى جانبهم . اما الاتفاقيات التي تعقد مع العمال في الصباح فيجري تعطيلها في فترة بعد الظهر ، وفي كل يوم طلبات جديدة . والسياسات القمعية كاعتقال زعماء الثورة ، لا تجدي نفعا . ومن الواضح انه على الرغم من اختلاف مطالبها ، الا ان شتى الفئات في هذه المدينة التي يبلغ عدد سكانها ٤٥٠ الفا تجمع على رفض نظام الشاه . وفي شوارع المدينة كما في منعطفات البازار وفي حرم جامعة جنديشابور المترامي الاطراف ، لا تسمع اية كلمة تنم عن عطف على الشاه او على عائلته . وفي « السوبر ماركت » ، المسمى « هزلية » ، حيث لا يزال عمال النفط المضربون يشترون حوائجهم ، قال احد العمال ويدعى ياسين ، انه لا يهتم بخسارة ايران المالية من جراء تضائل صادرات النفط . وقال : « لم نلمس هذه الاموال يوماً ، فقد كانت كلها تذهب الى جيوب علي بابا ولصوصه الاربعين » . وقال مبتسماً يغمز بعينه انه يعني الشاه واقربائه .

وبالرغم من ان مناهض الشاه الرئيسي ، آية الله الخميني ، يحظى باحترام كبير هنا ، لكن الاحاديث مع عدد من العمال اشارت الى ان دعمهم للزعيم الديني المنفي يرجع الى معارضته للشاه لا الى اعتبارات دينية . وقال احد العمال في هيئة المياه والطاقة « ان آية الله الخميني قد جلب انظار العالم الى مشكلتنا هنا وجعلهم يدركون ان الشاه العوبة في يدي الاجانب الذين يسرقون اموالنا » . والشعور بأن الاجانب وخاصة الاميركيين هم الذين يتحكمون بمصير ايران وسياساتها ، شعور سائد في هذه المدينة وهي عاصمة مقاطعة خوزستان ، مركز النفط الايراني . والعداء للولايات المتحدة يؤججه اعتقاد شامل ان السبب الوحيد لوجود

الشاه في مركز السلطة هو الدعم والمشورة التي يتلقاها من وكالة المخابرات المركزية والمستشارين العسكريين الذين يدربون الجيش الايراني .

وفي صفوف التقنيين الايرانيين المثقفين العاملين في شركات النفط في الاهواز ، يتخذ الاستياء من الخبراء الاجانب ابعاداً واقعية . وقال مهندس يعمل في شركة ايرانية - اميركية للمعادن ان معظم العمال الاجانب في شركته لا حاجة لهم .

وقال : « لدينا عمال تقنيون هنا قادرون على القيام بعملهم . لكن الحكومة تسمح للاجانب ان يديروا الشركة كما يشاؤون وانا اعلم انهم لا يعملون لمصلحة بلادنا وصناعتنا وهدفهم الاول هو الابقاء على ايران في وضع تبقي الى الابد » .

ويبدو ان هذا الاستياء المتزايد من التدخل الاجنبي في ايران مرجعه في الاساس الى الشعور القومي لا الى الشعور المناهض للغرب . وقال عدد من اساتذة الجامعة هنا ان على البلاد ان تنهج السياسة النفطية التي انتهجها رئيس الوزراء الراحل محمد مصدق وهي ان تنوع ايران بائعها . وقال استاذ في الهندسة ان البلاد لا يجب ان تباع نفطها بكامله الى الغرب وغازها الطبيعي بكامله الى الاتحاد السوفياتي . وايران تباع الغاز الطبيعي الى الاتحاد السوفياتي منذ العام ١٩٧٠ وهي تضخه من حقول النفط الجنوبية الى الحدود السوفياتية في استره .

وغالبية طبقات هذا المجتمع - من عمال وطلاب وتكنوقراطيين من الطبقات الوسطى وتجار البازار - لا يعتقدون ان الشاه صادق في وعده حول الاصلاح السياسي .

كتب هذا التقرير قبل شهرين وهو اليوم اقرب الى الواقع مما كان في تشرين الثاني ، نوفمبر (١٩٧٨) . واذا استقرأنا المستقبل وقرأنا بين السطور ، قد نرى بدايات نهج قد يشكل اساساً لتحالف طبقي شامل يضم العمال والطلاب والمثقفين والتقنيين واهل البازار والزعماء الدينيين . وقوة العمال ، كما برهنت التجربة ، هي التي سوف تجعل من هذا النهج اكثر من مجرد امل او مشروع على الورق . وسوف تجتمع الكلمة بالطبع على استقلال الامة واكتفائها الذاتي ، الامر الذي يتطلب سياسات تختلف اختلافاً تاماً عن سياسات السنوات الاخيرة في كل حقل تقريباً من الحقول الاقتصادية والاجتماعية . اما المرتكز التاريخي فهو نظام مصدق الذي انهار وهو يناضل في سبيل المبادئ والامال نفسها التي تسود النضال الحالي .

والعقبة الرئيسية التي تعترض مثل هذا التطور ، باستثناء الخلافات التي قد تنشأ في صفوف قوى المعارضة الحالية ، هي بالطبع القوات المسلحة التي سوف تلقى بلا ريب تأييدا تاما من الأميركيين والقوى الامبريالية الاخرى . وهذه عبرة تاريخية كان على الايرانيين ان يتعلموها بأصعب الطرق منذ سقوط مصدق قبل ربع قرن ومروا بالصراع مع الشاه في العام المنصرم . ومن المتوقع ان لا ينسى الايرانيون هذه العبر بسرعة . لكن يبقى السؤال والذي لن يجيب عليه سوى التاريخ وهو : هل باستطاعة حكومة تضم طبقات عدة وتسمى نحو الاستقلال الوطني الحقيقي في بلد ذي موقع استراتيجي كإيران يملك موارد طبيعية هائلة ، هل باستطاعتها ان تؤسس جيشا وتحافظ على السيطرة عليه ؟ هذا السؤال لا يشبه في الواقع السؤال عما اذا كان من الممكن في الظروف الحاضرة ان يحدث انقلاب عسكري طالما ان سلك الضباط الذي اسسه الشاه لا يزال على حاله تقريبا . ولا يظن آية الله الخميني ان هذا الامر ممكن ان قال في حديث مع فلورا لويس نشرته صحيفة « نيويورك تايمز » في ١١ كانون الثاني ، يناير ، ما يلي :

« لا بد لي من القول ان الانقلاب العسكري لن ينجح في ايران » . وكان الخميني يشير الى انقلاب قد يحدث ضد حكومة بخيار التي هي طبعا حكومة مؤقتة ، ورأيه في الأرجح رأي صائب . فايران تعيش منذ عدة شهور تحت نظام لا يختلف كثيرا عن ديكتاتورية عسكرية واضحة . واذا لم تستطع هذه الديكتاتورية ان تحافظ على السلطة فمن الصعب التكهّن بنجاح جنرالات الشاه في استبدال هذا النظام بنظام مثيل أنجح منه . وتشير التقارير الواردة من واشنطن الى ان الحكومة الاميركية نفسها تدرك هذا الامر فقد ارسل الجنرال هيسر ، وهو نائب القائد العام لقوات حلف الاطلسي ، الى طهران ليحذر الجنرالات المتعصبين من مغبة القيام بمثل هذا الانقلاب . لكن المشكلة الحقيقية لا تكمن هنا فجذورهما اعمق بكثير . فالحكومة العتيدة ، حتى لو كان لها برنامج اقتصادي شعبي وعلمي ، سوف تحتاج الى قوات مسلحة ذات شان لاجل الدفاع عن استقلال البلاد (لكنها طبعا لن تكون ابدا كالمؤسسة العسكرية الضخمة التي صرف الشاه عليها حتى الآن ما بين ١٠ و ٢٠ بليون دولار) . وسيستمر الصراع الطبقي (ويزداد حدة من آن لآخر) وسوف ينعكس هذا الصراع على الانقسامات والازمات الحكومية . اما القوات المسلحة ، فلن تبقى ابدا على الحياد في مثل هذه الصراعات وسوف تساند دائما القوى المحافظة في الداخل والقوى الامبريالية في الخارج . ومع مرور

الزمن فقد تصبح هذه القوات محورا للصراع وتكون في وضع يسمح لها بحسم الامور . ولربما اصبحت في وضع يتيح لها الحسم ما لم يحافظ العمال على قوتهم ، التي لا جدال فيها بعد اليوم ، ويكونوا في حالة استنفار دائمة للتدخل الحاسم في صراع الطبقات كما يتدخلون الآن في الصراع للاطاحة بالشاه .

ولا جدال انه من المستحيل التكهّن بما اذا كانت حركة العمال الايرانيين سوف تنمي ارادتها وقدرتها على الاستمرار في لعب دور بارز في سياسة البلاد بعد مضي الازمة الراهنة . لكن هنالك امرا واحدا اكيدا وهو بروز البروليتاريا الايرانية بقيادة عمال النفط كقوة في مقدورها ان تلعب هذا الدور في وضع تاريخي جديد له ابعاد عالمية . ولطالما ركزنا في مقالاتنا الافتتاحية في هذه المجلة على ان الشرط الرئيسي لحصول تقدم حقيقي في بلدان العالم الثالث هو انفصام ثوري في علاقاتها الثبعية مع المراكز المدنية الكبرى . وكتب احدها في هذا المقام في عدد المجلة الصادر في كانون الثاني ، يناير ، ١٩٧٨ ما يلي :

« ان مثل هذا الانفصام الثوري هو وحده الكفيل بتحقيق نمط جديد من التطور يرتكز الى رفاه الطبقات المنتجة الحقيقي . وهذه فكرة قد جاءت في وقتها المناسب ومثل تلك الافكار من شأنها ان تكون على جانب عظيم من القوة . ومع ان تطور الصناعة تحت سيطرة شركات مختلفة متعددة الجنسيات قد نفع القلة واضر بالكتلة ، فان هذا التطور مع ذلك قد جلب الى بلدان عديدة العلم والخبرة في مبادئ التكنولوجيا الحديثة واوجد طبقة عاملة صغيرة ولكن تكمن فيها قيادة بالغة الاهمية ، اولا كقوة ثورية للاطاحة بالنظام القديم ، وثانيا ، كقوة بناءة لتشييد الجديد » (ص ٧) .

وقد برهن عمال ايران حتى الآن على صدق هذا القول فيما يختص بالاطاحة بالقديم ، اما السؤال القادم والمهم على جدول اعمال التاريخ فهو : هل باستطاعة العمال ايضا ان يلعبوا نفس الدور الرائد فيما يختص ببناء الجديد ؟

ازمة الهيمنة الاميركية

اشرنا فيما سبق الى ان سقوط مصدق في العامين ١٩٥٢ و ١٩٥٣ على يد الجنرالات الايرانيين وبمعاونة وكالة الاستخبارات المركزية كان النقطة الفاصلة لانتقال الهيمنة الامبريالية في الخليج الفارسي / العربي

من بريطانيا الى الولايات المتحدة . ومنذ ذلك الحين اتبع الاميركيون ، الجمهوريون منهم والديمقراطيون ، استراتيجية لها جانبان في ايران . فقد سعوا من جهة الى بناء قوات ايران المسلحة لتصبح اقوى جيوش المنطقة . وفي تلك الاثناء تم توسيع وتثبيت تبعية هذه القوات للولايات المتحدة كمصدر للسلاح ومدرب وكقوة تحمي البلاد من الدولة العظمى الاخرى التي تقبع على حدود ايران الشمالية . ومن جهة اخرى سعوا لتطوير ايران كمستعمرة جديدة تعود بالفائدة الكبرى - كمصدر للنفط لا تفوقه الا السعودية (المحكوم عليها بالضعف العسكري بسبب ضالة السكان وهم حوالي ١٠ ملايين بالمقارنة مع اكثر من ٣٥ مليوناً في ايران) ، وسوق غنية للصادرات الاميركية المتطورة تكنولوجيا (خصوصا الاسلحة) وكميدان فسيح جدا للاستثمار المباشر وعمليات الانتاج من قبل شركات اميركية متعددة الجنسيات . وكان الشاه منذ البداية اداة طيعة ثم بدأ يلعب اكثر فاكثر دور نائب الحاكم ذي الخطوة الكبرى في النظام الاميركي العالمي الامبريالي .

وسارت الامور على ما يرام لربع قرن تقريباً واعتاد الجميع على الامر اني ان بدأوا يتصرفون وكأنه جزء من النظام الطبيعي للامور . فقد كتب جون . ب . او كس ، وهو من كبار رؤساء التحرير في صحيفة « نيويورك تايمز » عن حديث اجراه مع الشاه في قصره بطهران في ايلول ، سبتمبر ، ١٩٧٥ ، يقول : اوضح لي الشاه الذي بدت عليه امارات الارتياح والسعادة ما يلي : « ان نظامنا يناسب العقلية الفارسية تماماً وقد تساءلت ، لم الدولة محصورة بي ، بشخصي واذا كنت في هذا المنصب الفريد فالسبب يكمن في ما امثله ، اي الامة ان الشعب معي » . هذه الكلمات بالطبع كانت هي التي ارادت الادارة الاميركية ان تسمعها ، ووصل بها الامر الى حد منع ممثليها في طهران منعا باتاً - اي السفارة ووكالة الاستخبارات المركزية - من الحديث مع من قد يسمعونهم كلاماً من نوع آخر .

وعندما انفجر الوضع القائم في وجوههم ، اصبوا بصدمة ودهشة عظيمين . وحدث ذلك في تشرين الثاني ، نوفمبر . ومنذ ذلك الزمن لا نبالغ اذا قلنا ان ايران قد اصبحت الهاجس الاكبر لرجال الاعمال والحكومة . فلا يمر يوم بدون فيض جديد من القلق والغضب والخيبة في وسائل الاعلام المطبوعة منها والالكترونية . وهاكم امثلة على ما ورد في عناوين الصحف للشهرين المنصرمين من الصحافة البرجوازية المحترمة :

١ - « انتفاضة ايران تودي باقتصاد ديناميكي » . مجلة Business Week ، ٢٧ تشرين الثاني ، نوفمبر .

٢ - « الصراع يشل اقتصاد ايران » . « نيويورك تايمز » ، تشرين الثاني ، نوفمبر .

٣ - « شركة تكسترون توقف الطوافات الايرانية » . « نيويورك تايمز » ، ٦ كانون الاول ، ديسمبر .

٤ - « الاضطرابات في ايران كابوس للعديد من الشركات الاميركية » . « نيويورك تايمز » ، ٢٢ كانون الاول ، ديسمبر .

٥ - « توقف تام ومخيف عن الحركة في ايران » . « نيويورك تايمز » ، ٢٣ كانون الاول ، ديسمبر .

٦ - « الازمة في ايران تخيف الاصدقاء والاعداء » . « نيويورك تايمز » ، ٣١ كانون الاول ، ديسمبر .

٧ - « يوم لف بساط الريح وطوي امره » . مجلة Euromoney ، عدد كانون الاول ، ديسمبر .

٨ - « الشركات الاميركية في ايران توقف انتاجها » . « نيويورك تايمز » ، ٣ كانون الثاني ، يناير .

ولا يرد اي ذكر ، حتى ولو على مضض ، للاشادة بشعب كامل انتفض يطالب باستقلاله وبالتحكم بمصيره . ومن سخريه القدر ان هذا الشيء هو نفسه الذي يفخر الاميركيون انهم قاموا به بنجاح قبل مئتي عام ! وفي هذه الاثناء ، وفي داخل الحكومة الاميركية نشاهد مسرحية فكاهية تتم فصولها على عدة مسارح في واشنطن . وكتب ريتشارد برت في ركن « تحليل الاخبار » في « نيويورك تايمز » في ١٢ كانون الثاني ، يناير ، يقول : « ان تعامل ادارة الرئيس كارتر مع الازمة الايرانية قد اصبح موضع مساجلات داخلية عنيفة ، ويقول العديد من المسؤولين ان الخلافات ما بين الوكالات الحكومية والحلول الوسط التي تقترحها البيروقراطية قد اعاققت جهود الرئيس كارتر وابرز مستشاريه لخلق وتنفيذ استراتيجية شاملة » .

ويصف برت النزاع المرير بين بريجنسكي وفانس ثم يصف قيام لجان كبيرة وغير منظمة تضم كافة الدوائر الحكومية التي لم تنجح سوى في زيادة المشاكل تعقيداً فيما يختص بتحديد اهداف سياسة معقولة وتنفيذها ، كما يصف التخبط في المواصلات بين واشنطن وطهران والبحث الجدي في خطة ترسل بموجبها قوة بحرية الى مدخل المحيط الهندي (١٠) الخ وفي السطر الاخير من هذا المقال اسفاف شديد ،

وهو كما يلي : « وفي البيت الابيض قال مسؤول كبير ان منتقدي سياسة الادارة فشلوا في فهم عجز الادارة عن التأثير في مجرى الازمة الايرانية » .
واضاف المسؤول « لم تستطع القيام بأي عمل هام من شأنه ان يعطي نتائج ايجابية » .

وهذا صحيح ، ولكن الم يكن من الاوضح لو استهل هذا المسؤول حديثه بمقدمة يفسر فيها كيف ان سلسلة كاملة من « الاعمال الهامة » الاميركية هي التي خلقت هذه الازمة التي لم تعد واشنطن قادرة على السيطرة عليها ؟

ومن الجلي ان سياسة اميركا العالمية قد اصبحت بأسوأ هزيمة منذ فيتنام . وبما ان نطق ايران والسعودية اهم بكثير للامبريالية من اي شيء آخر في فيتنام وجنوب شرق اسيا فان هذه الهزيمة قد تمسي اعظم خطرا من هزيمة فيتنام . وفي كلا جانبيها ، ادت الاستراتيجية الاميركية الى نقيض ما كانت تسعى اليه ، اذ ان هذا الشرطي الاقليمي القوي الذي عقدت عليه الآمال يميل الآن نحو عدم الانحياز واذا ازداد عليه الضغط غير المرغوب فيه فقد ينقلب عدوا . وحلم المستعمرة الجديدة المربحة اصبح كابوسا حيث بلد مستقل غني بالنفط يسعى للافلات كليا من السيطرة الامبريالية . ولم نصل بعد الى نهاية المطاف ، فقد انتهت فيتنام اسطورة القوة العسكرية الاميركية التي لا تقهر وايران تنهي الآن اسطورة اخرى وهي ان الارهاب الشرعي لا يصلح في النهاية كنظام للحكومة . وفي رأي جميع الثوار العظام فان الشعب هو في النهاية صانع التاريخ . وايران الآن تبرهن عن صحة هذا الرأي .

شباط (فبراير) ١٩٧٩

هوامش

(١) راجع مقال ي . ابراهيميان بعنوان « الحشود في السياسة الايرانية » ١٩٥٣ - ١٩٥٥ .

(٢) انظر كتاب روبرت غراهام :

Iran, the Illusion of Power (New York : St. Martin Press) . P 44 .

وكان المؤلف مراسلا لصحيفة «الفائيننشال تايمز» اللندنية في ايران من ١٩٧٥-١٩٧٧ ومع ان كتابه يضم معلومات عديدة مفيدة لكنه ضيق الافاق . وهذا الضيق نراه حتى في احسن الكتب التي كتبها صحفيون من امريكا وبريطانيا ، فهي تفتقر الى منظار تاريخي نظري دقيق .

(٣) كثيرا ما يعتقد الغربيون أن البازار ما هو الا مركز للتسويق والتجارة ، ولربما كان ذلك ناتجا عن معنى هذه اللفظة كما ترد في اللغات الغربية ، لكن اللفظة في ايران وغيرها من البلدان التي لها اقتصاد مماثل قد تعطي انطباعا خاطئا . فالبازار في طهران مثلا يضم بالاضافة الى أصحاب الدكاكين والتجار ، نظاما شاملا من النشاط الانتاجي (اليدوي في الغالب) كالملابس مثلا والادوات المنزلية والمنتجات المعدنية والحلي والى ما هنالك . وهذا النشاط ينتظم في نقابات حرفية عديدة تشابه تلك التي كانت سائدة في مدن اوروبا في العصور الوسطى . وكان البازار حتى وقت قريب اهم مصادر المنتجات الاستهلاكية ، وكما ننوه فيما يرد ، فان الناس الذين يكسبون معاشهم في البازار لا يزالون يلعبون دورا هاما في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية .

(٤) روبرت غراهام ، ص ٤٧-٤٩ . والمؤلف هنا يبحث في موضوع نشأة هذه الطبقة الجديدة من الرأسماليين فيحكي عن العديد من الافراد النشيطين الذين خرجوا من البازار ليصبحوا مستوردين وبعد ذلك منتجين بفضل جهودهم الخاصة . ولا ريب أن البعض الآخر يدين بنجاحه الى منة من الشاه في زمن كان يجاهد فيه لتثبيت سلطانه بعد الاطاحة بمصدق .

(٥) راجع مقال بهروز منتظمي وخسرو نراغي (وهما عالمان اقتصاديان يعيشان في فرنسا) بعنوان : « Miraculous Growth and the Upheaval » في مجلة « لوموند ديبولماتيك » (كانون الاول ١٩٧٨) . وقد زادتنا هذه الدراسة الممتازة علما بالتطورات الاقتصادية في هذه الفترة .

(٦) ورد في مقدمة تقرير لصحيفة « نيويورك تايمز » (٥ يناير ، ١٩٧٩) ما يلي : « ان شركة ستاريت للسكان والتي بنت مركز « سيتي كورب » وجزيرة روزفلت وبنائية « الامبيارستاتيت » ومدينة « ستاريت » في بروكلين ، كانت قد استثمرت مالها ولربما نصف ما تملك في مشروع بقيمة ٥٠٠ مليون دولار للسكان المشترك في بلد كان يكفيها مؤونة العمل غير المضمون في مدينة نيويورك . والبلد كان ايران . أما اليوم ، فالشركة تواجه خسائر فادحة وقد تكون اكثر شركة أميركية عاملة في ايران عرضة للخطر . ويقول كنيث كامبل وهو خبير في الاسكان : « لا يستطيعون اكمال بناء الوحدات ولا يقدرّون على ايصال الشحنات فقد توقف كل شيء فجأة » .

(٧) انظر مقالته بعنوان : Islam في :

Encyclopedia of the Social Sciences (Macmillan, 1932)

المجلد الثاني ، ص ٣٣٣ ، وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أننا حين كنا لا نزال نكتب هذه الدراسة ، وقعت اضطرابات عنيفة في عدد من مدن تركيا الشرقية . وادى ذلك الى فرض نظام القانون العسكري على مناطق واسعة . وفيما يلي ما جاء في تقرير نشرته صحيفة « نيويورك تايمز » في

نظر بعض الاوساط في واشنطن التي لا تزال تؤمن بمنطق الحرب الباردة خلف كل الاضطرابات في ايران .

عدد ٣ كانون الثاني (يناير) : « النزاع الديني ، وهو يمثل بالاضافة الى الاقتصاد المهزوز الخطر الرئيسي الذي يواجه حكومة يولند أجويد ، أدى الى مقتل أكثر من ٧٠٠ شخص في تركيا في العام ١٩٧٨ حسب التقارير الرسمية . أما التقديرات غير الرسمية فأنها تشير الى أن عدد الضحايا يصل الى ١٠٠٠ من جراء الاشتباكات والهجمات حيث اختلط الكره الديني مع النزاعات السياسية . وفي هذه المناطق (أي جنوب شرق تركيا) يعيش السنة والشيعية معا (أو العلوية كما يعرفون هنا) على حافة الانفجار . وفي هذه المدينة التي يعيش فيها ٢٠٠ ألف انسان (كهرمان مرعشي) كما في مناطق أخرى من تركيا ، يتطابق النزاع بين السنة والعلوية مع الاختلافات السياسية . فالعلوية في الغالب من أهالي القرى سابقا وينتمون في الغالب الى فئات يسارية ، أما السنة المحلية فهم يناصرون الاحزاب السياسية المحافظة على العموم .

(٨) انظر مقال :

Puissance et ambiguïtés du mouvement religieux

في جريدة « لوموند ديبلوماتيك » ، لشهر كانون الاول ، ديسمبر ، ١٩٧٨ . ويمدنا فان اينغلاند بمعلومات اضافية تتناقض تناقضا جليا مع مثالات تبسيطية يوردها الغرب عن وضع ديني يسيطر عليه رجال متعصبون عفى عليهم الزمن . ويكتب قائلا : « قبل ١٥ عاما ، كان المثقفون عامة لا يزالون يزدرون رجال الدين ، وفي السنوات الاخيرة ، تخرج من الجامعات القرآنية رجال دين شباب اعلى ثقافة من موظفي النظام . أما وجود « آيات الله » من الجيل القديم في قلب المسرح السياسي ، فمرجعه الى الاحترام الذي يكنه لهم الشعب والذي يمنحهم الحماية ضد القمع السياسي . والقرارات الاساسية للحركة كثيرا ما يتخذها الشباب الذين يحيطون بشيوخهم . وهؤلاء الشباب النابتون هم الذين يعتمد عليهم آية الله الخميني لكي يكونوا طلائع الجمهورية الاسلامية التي يريد انشاءها . والنظام يعلم كل هذا . فمن مجموع رجال المعارضة المقبوض عليهم بعد اعلان الاحكام العرفية ، لا يزال القليل منهم في السجن ومنهم محمد مفتاح ، وهو « ملا » طهراني شاب كان يلقي الخطبة في جامع « جبة » خلال شهر رمضان فتبعه الالوف من الشبان المثقفين » .

(٩) ان القارئ المطلع على ما كتبه اندره غندر فرانك وخصوصا كتابه :

Capitalism and Under development in Latin America (MR press, 1967)

لن يجد أية مفارقة في حصول انتعاش للصناعة التقليدية في أطراف البلاد يواكبه ضعف في العلاقات الاقتصادية مع المراكز في المدن الكبرى .

(١٠) يبدو أن هذا الاقتراح القذ كان بمثابة انذار الى الاتحاد السوفياتي الذي هو في

يشكل مجمل هذه الدراسات عرضاً لتاريخ ايران المعاصر . فهي تتناول المراحل التي مرّ فيها نضال الشعوب الايرانية منذ بداية القرن الحالي حتى اعلان الجمهورية الاسلامية . وهي تعرف بنية القوى الاجتماعية والدينية والسياسية الفاعلة ، وطبيعة دور كل منها وتأثير القوميات والعوامل ، الداخلية والخارجية ، التي ادّى تراكم فعلها المتشاكل الى التغييرات المفاجئة والشاملة التي نشهدها منذ عامين .

وتعالج الدراسات الضغوط الجديدة التي تولدت عن سقوط نظام الشاه ، والتي تعبر عن نفسها من خلال صراعات وتناقضات جديدة ، تبرز معها التمازجات حول افاق الوضع الراهن . وتشمل الدراسات الموضوعات التالية :

★ خلفيات الثورة الدستورية ، ١٩٠٦ ، عوامل القوة والضعف في الحركة العمالية ★ اسباب ثورة ١٩٧٨ ★ القوى السياسية في الثورة الايرانية ★ حركة حزب العصائيات وتأثيراتها ★ دور الشريف في ثورة ١٩٧٨ ★ دور الحشود الجماهيرية ★ دور العلماء المعارضين ★ علي شريعتي ومقاومة الاضطهاد ★ المجتمع والدين عند الامام الخميني ★ صعود وهبوط استراتيجية التوكيل ★ الازمة الجديدة في الهيمنة الاميركية

وضع الدراسات ، التي اختارها وقدم لها نوبار هوفسيان ، عدد من المختصين بشؤون ايران وقضايا التسليح والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة :

★ نول سويزي ★ هاري ماجدوف ★ يرفند ابراهيميان ★ مايكل كلير ★ ايريك هوغلوند ★ مرتضى كتبي ★ جان ليون فاندورن ★ حامد العار ★ منصور فرهاني ★ فرد هاليداي